

الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ التَّقْضَاءِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الرعيّة العامة للمواد البخرائية  
ومن الدائرة البخرائية

السنة السادسة عشرة

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيه سنة ١٩٦٥

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٥







**الأحكام الصادرة  
من  
الهيئة العامة للمواد الجبرائية**

**جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٥**

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
توفيق أحمد الحشن نائب رئيس المحكمة ، واديب نصر ، وحسين صفوت الميركي ، ومختار مصطفى  
رضوان ، ومحمد صبرى ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد المنعم جزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم ،  
وحسين سامح ، ونصر الدين عزام .

**لطن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٤ القضائية**

( ١ )

**حكم . "بياناته" . تقض . "أسباب الطعن" . "سلطة محكمة النقض" .  
نظام عام . بطلان .**

خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : بطلانه . عدم اندراج هذا البطلان تحت إحدى  
الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة التقض . دخوله ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل  
الطعن فيه عملا بالبند (ثانيا) من المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر . لكل ذى شأن التمسك بهذا  
البطلان أمام محكمة التقض عند إبداء الأسباب التي يخ عليها الطعن في المعاد القانوني .

من المقرر أن الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع  
الشكلية المنصوص عليها في القانون وأن يشتمل على البيانات الجوهرية التي أوجب  
هذا القانون ذكرها فيه ، وتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم هو من تلك البيانات  
الجوهرية ، فإن خلا الحكم من تاريخ صدوره كان باطلا . ولا يشفع في هذا



أن يكون محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان . لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة ، إلا أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل في ذاتها تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقوماتها قانونا . وأن الحكم يجب أن يكون مستكلا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده ، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق من طرق الإثبات ولكل ذي شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض وذلك عند إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — ولما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من هذا القانون هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة — سواء من النيابة العامة أو من أي خصم — غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة السابقة ، وأن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني — وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مألفة الذكر على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة في حالات معينة على سبيل الحصر إذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشككة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . وكان خلو الحكم من تاريخ إصداره لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل إنه يدخل ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملا بالبند "ثانيا" من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه دون أن ينعطف عليه وصف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار إليه في البند "أولا" من المادة المذكورة والذي لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعي سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكملة له أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية . ومن ثم فلا يلتفت إلى ما أثاره الطاعن في هذا الشأن بعد فوات الميعاد القانوني للطعن .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة الساحل :  
 شرع في سرقة محتويات مسكن محمود رشيد محمود شعيب وأوقف أثر الجريمة  
 لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه متلبسا . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧  
 و ١/٣١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الساحل الجزئية قضت حضوريا  
 بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا  
 واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا  
 الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا  
 في ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد  
 الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . وقدم  
 محاميه تقريرا بالأسباب في . . . ثم أضاف وجها جديدا لأسباب طعنه ” بعد  
 الميعاد القانوني “ هو أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه  
 غير مؤرخ — فرأت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض إحالة الدعوى إلى الهيئة  
 العامة بالمحكمة لتقضى فيها بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون  
 السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الشروع  
 في سرقة مسكن قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع  
 ذلك بأن شهود الإثبات لم يسمعوا بمرحلة التقاضى على الرغم من تمسك الطاعن  
 بسماحهم . كما أن الطاعن يقيم في المبنى ذاته الذي يقع به مسكن المجنى عليه  
 ولم يشاهده بواب المنزل إلا متسلقا ماسورة المياه الموجودة بالمنور دون أن يقترب  
 من مسكن المجنى عليه أو يشرع في دخوله ، ومن ثم فإن وقوفه بالمنور وهو أحد  
 سكان المنزل لا يعد شروعا في سرقة .



وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود بمحض ضبط الواقعة ومن المعاينة وقد ثبت منها أنه ضبط بمنور المنزل متسلقا المواسير في طريقه إلى مسكن المجنى عليه وأنه كسر نافذة ردهته في أثناء محاولته الدخول إليه منها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها من تحقق الشروع في جريمة السرقة كما هي معرفة به في القانون . لما كان ذلك ، وكانت المحاكمة بدرجتها قد جرت في ظل التعديل الذي أدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما سماع شهود الإثبات . ولما كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة بشرط تمسك المتهم أو المدافع عنه بطلب سماعهم أمامها ، وما دامت لم تر من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء فلا شيء يعيب حكمها . لما كان ما تقدم ، فإن أسباب الطعن المقدمة في الميعاد تكون قائمة على غير أساس سليم .

وحيث إن المدافع عن الطاعن قدم بالجلسة بعد الميعاد القانوني سببا جديدا يقوم على أن الحكم الابتدائي باطل لخلوه من تاريخ إصداره وأن الحكم المطعون فيه إذ أيده لأسبابه دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة فإنه يكون باطلا بدوره . وقد رأت الدائرة الجزائية طرح هذه المسألة القانونية على الهيئة العامة للواد الجزائية لتقضى فيها بالتطبيق لحكم المادة الرابعة فقرة ثانية من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إنه من المقرر أن الحكم باعتبار ه ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون وأن تشتمل على البيانات التي أوجب هذا القانون ذكرها فيه ، كما أن تاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم هو من البيانات الجوهرية ، فإن خلا الحكم من تاريخ صدوره فإنه يكون باطلا قانونا . ولا يشفع في هذا أن يكون محضر الجلسة



قد استوفى هذا البيان — لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة ، إلا أنه من المستقر عليه أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدتها عنصرا من مقوماتها قانونا . وأن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده ، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق من طرق الإثبات — ولكل ذي شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض وذلك عند إيداع الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من هذا القانون هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة ( سواء من النيابة العامة أو من أي خصم ) غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة السابقة وأن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني — وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفة الذكر على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة على سبيل الحصر في حالة ما إذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من تاريخ إصداره لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل إنه يدخل ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملا بالبند " ثانيا " من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه دون أن ينعطف عليه وصف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار إليه في البند (أولا) من المادة المذكورة والذي لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعي سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكمل له أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية . ومن ثم فلا يلتفت إلى ما أثاره الطاعن في هذا الشأن بعد فوات الميعاد القانوني للطعن . ولا محل للتحدى بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السابعة الواردة في الباب الأول من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فيما يتعلق بالطعن في المواد المدنية من أن الأسباب المبينة على النظام العام يمكن



التمسك بها في أى وقت والمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها . ذلك بأن المشرع فيما سنه من إجراءات في شأن الطعن في المواد الجزائية قد أراد عدم الأخذ بحكم هذا النص فحدد الأسباب التي تمس النظام العام وأفصحت المذكرة الإيضاحية للمادة ٢/٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية التي رددت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ حكما عن مراد الشارع من الاستثناء الوارد على مبدأ التقيد بأسباب الطعن وعدم إبداء أسباب جديدة بعد الميعاد القانوني وذلك بقولها : " إنه ليس من المقبول التغاضي عن الخطأ الملموس الذي يتعلق بأمور تمس النظام العام مما يجب على القاضي وفقا للقواعد العامة أن يراعيها من تلقاء نفسه وقد أثر المشرع في هذه الحالة تحديد الأسباب التي تمس النظام العام وتجزئ المحكمة أن تستند إليها من تلقاء نفسها في نقض الحكم بدلا من ترك هذه المسألة لضابط النظام العام وحده فإن ذلك يؤدي إلى التوسع أكثر مما يجب " . لما كان ذلك ، وكان لاوجه من جهة أخرى للقياس على ما جرت به أحكام محكمة النقض من نقض أحكام الإعدام من تلقاء نفسها إذا ما خلت من تاريخ إصدارها ، ذلك بأن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية مشفوعة بمذكرة رأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ — وقد أولى المشرع بذلك أحكام الإعدام عناية خاصة فأوجب على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا وقع فيه بطلان من قبيل ما نصت عليه الحالة الثانية من المادة ٣٠ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ .

وحيث إنه لما تقدم ، فإن الهيئة العامة ترى بالأغلبية المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ العدول عن الأحكام التي صدرت على خلاف هذا الرأي . ولما كانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة قد خولت هذه الهيئة الفصل في الدعوى المحالة إليها ، وكان الحكم المطعون فيه صحيحا ومطابقا للقانون ، فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا .



الأحكام الصادرة  
من الدائرة الجزائية  
تقارير

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح .

( ١ )

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ قضائية "تظلم محامين"

(١، ب، ج) محاماه . "القيد بجدول المحامين" . "شروطه" .

(١) ضرورة سابقة الاشتغال في أعمال فنية معينة . غير لازم للاشتغال  
بالمحاماة . طالما أن الأعمال التي اضطلع بها طالب القيد لا تمس  
حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للهيئة .

(ب) خلو القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة من النص على حد  
أقصى للسن يمنع على من يتجاوز قيد اسمه بجدول المحامين .

(ج) تقدير توافر أو فقدان حسن السمعة والسيرة والأهلية للاحترام الواجب  
لهيئة المحاماة . متروك لجهة قبول المحامين ، على أن يكون تقديرها  
سائما .



١ — من المقرر أن القانون لا يتطلب للاشتغال بمهنة المحاماة ضرورة سابقة الاشتغال في أعمال فنية معينة . وطالما أن الأعمال التي اضطلع بها الطاعن لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة فلا يضيره أنه بدأ حياته الوظيفية عاملاً بسيطاً وقد تدرج في عمله حتى وصل إلى الدرجة الخامسة ثم شق طريقه الثقافي بعد بلوغه سن التقاعد حتى حصل على إجازة الحقوق ( اليسانس ) .

٢ — تكفلت المادة الثانية من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ببيان الشروط الواجب توافرها فيمن يقيد إسمه بمجدول المحامين . ولم تنص على حد أقصى للسنة يتمتع على من يتجاوزه مزاولة مهنة المحاماة وبالتالي قيد إسمه بمجدول المحامين .

٣ — جرى قضاء محكمة النقض على أن توافر أو فقدان حسن السمعة والسيرة والأهلية للاحترام الواجب لمهنة المحاماة متروك لتقدير لجنة قبول المحامين ، على أن يكون تقديرها في ذلك سائفاً تقرها عليه محكمة النقض وتأخذه .

## الوقائع

تتلخص وقائع هذا التظلم في أن الطالب عين بمصلحة التليفونات بوظيفة عامل مراجع بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ وتدرج في وظائف التلغراف حتى وصل لوكيل مكتب ثم صدر القرار رقم ٥٥٨ في ١٩ يناير سنة ١٩٥٤ برفع إسمه من سجل الموظفين المثبتين بالمصلحة وذلك إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٤ على أن تصرف ماهيته على أقساط شهرية خلال سنتين حتى تاريخ بلوغه السن القانونية . ثم حصل على ليسانس الحقوق دور نوفمبر سنة ١٩٦٤ من جامعة اسكندرية بتقدير مقبول . فقدم طلباً إلى لجنة قبول المحامين لقيده إسمه بمجدول المحامين تحت التمرين . فقررت اللجنة بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٦٥ برفض الطلب لعدم الصلاحية وعدم وجود الثقافة القانونية وكبر السن . فعارض في هذا القرار ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد القرار المعارض فيه . وقد أعلن بهذا القرار بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٥ .

نظن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه إذ قضى برفض قيد اسم الطاعن بجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين استنادا إلى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قد إنطوى على خطأ في تطبيق القانون وتأويله وشابه الفساد في الاستدلال ، ذلك أن اللجنة قدرت أن الطاعن غير أهل للاحترام الواجب للمهنة لكبر سنه ولتنوع الأعمال التي كان يمارسها إبان فترة وظيفته في وزارة المواصلات وما بان لها من المذكرة المرفوعة من رئيسه إلى السيد وزير المواصلات المودعة بملف خدمته ومن مسلكه حيال اللجنة ( لجنة قبول المحامين ) من دأبه في أن يضمن شكاويه ومذكراته ألفاظا غير لائقة ، في حين أن كبر السن لا يعتبر مانعا في القانون يحول دون القيد بجدول المحامين ما دام أن الطاعن يتمتع بأهليته المدنية كاملة ، ثم إن المذكرة المودعة بملف خدمته مضى عليها وقت طويل فلا يعتد بها إذ العبرة في ذلك بما يصدر ضده من أحكام ماسة بالذمة أو الشرف وهو ما خلا منه ملف خدمته مما كان يتعين معه قبول هذا الطلب .

وحيث إنه لما كان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة أمام المحاكم ينص في المادة الثانية على أنه " يشترط فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين ( أولا ) أن يكون مصرية . ( ثانيا ) أن يكون متمتعا بالأهلية المدنية الكاملة . ( ثالثا ) أن يكون حاصلا على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بالجامعات المصرية . ( رابعا ) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة أهلا للاحترام الواجب للمهنة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف " ، وكان يبين من القرار المطعون فيه أن اللجنة قدرت فقدان الطاعن لشرط حسن السيرة وأهلية الاحترام الواجب لمهنة المحاماة إلى ما بان لها من كبر سن الطاعن وقت طلب القيد ، ومن نوع الأعمال التي كان يمارسها إبان توظيفه في وزارة المواصلات ، ومما استظهرته من المذكرة المودعة بملف خدمته ، ومن مسلكه حيالها فيما دأب به من استعمال ألفاظ غير لائقة في الشكاوى والمذكرات التي كان يحررها ويقدمها لرؤسائه ولجنة . لما كان ذلك ، وكان يبين من ملف خدمة الطاعن بوزارة المواصلات - هيئة



المواصلات السلوكية واللاسلكية - المضموم إلى هذا الطعن أن الطاعن من مواليد ١٨٩٧/٥/١٥ وبدأ عمله الوظيفي عامل مراجع بمصلحة التلغرافات في ١٩١٥/١٢/٢٤ وتدرج في وظائفها حتى وصل إلى وظيفة وكيل مكتب تلغراف بالدرجة الخامسة إلى أن صدر قرار وزير المواصلات في ١٩٥٤/١/١٩ برفع اسمه من سجل موظفي المصلحة المثبتين إجابة لطلبه طبقا لقواعد التيسير التي كان معمولاً بها في هذا الوقت وأن المذكرة المؤرخة ١٩٥١/٨/٢٨ على ما يبين من ملف الخدمة التي استندت إليها اللجنة ضمن ما استندت إليه في تقديرها لا تتضمن سوى رأي شخصي لمحورها في الطاعن خلال عمله معه وليس فيما نسبته إليه فيها ما يمس الذمة أو الشرف ولم يكن لها أثر أو معقب في عمله الوظيفي ، كما خلت أوراق الملف مما يمس نزاهة الطاعن أو شرفه ولم تنقطع صلته بوظيفته لأي سبب من هذه الأسباب . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن توافر أو فقدان شرط حسن السمعة والسيرة والأهلية للاحترام الواجب لمهنة المحاماة ، متروك لتقدير لجنة قبول المحامين ، على أن يكون تقديرها في ذلك سائغا تقرها عليه محكمة النقض وتأخذه . لما كان ذلك ، فإنه لا يسوغ الاستدلال بتلك المذكرة وبمسلك الطاعن حيال اللجنة ذاتها - في طعنه أمامها على قرارها الذي اتخذته حياله في غيابه ونقده له دفاعا عن وجهة نظره على فقدانه لشرط حسن السيرة لا ببناء ذلك على أسباب لا تسوغه . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن القانون لا يتطلب للاشتغال بمهنة المحاماة ضرورة سابقة الاشتغال في أعمال فنية معينة طالما أن الأعمال التي اضطلع بها الطاعن لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة ولا يضره أن بدأ حياته الوظيفية عاملا بسيطا وقد تدرج في عمله حتى وصل إلى الدرجة الخامسة ثم شق طريقه الثقافي بعد بلوغه سن التقاعد حتى حصل على إجازة الحقوق "الليسانس..."، وكانت المادة الثانية من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ التي تكفلت ببيان الشروط الواجب توافرها فيمن يقيد اسمه بمجدول المحامين لم تنص على حد أقصى للسن يتمتع على من يتجاوزه منازولة مهنة المحاماة وبالتالي قيد اسمه بمجدول المحامين . لما كان ذلك كله ، وكانت باقي الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون المحاماة قد توافرت في حق الطاعن فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه وقيد الطالب بمجدول المحامين تحت التمرين .



## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : حسين السركي ، ومحمد صبري ، وجمال المصفاوي ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي .

( ٢ )

### الطعن رقم ١ لسنة ٣٥ القضائية "صحافة"

صحافة . " نقابة الصحفيين " . " انتخاب أعضاء مجلس النقابة والقيب " .  
نقض . " الطعن بالنقض " . " المصلحة في الطعن " . دعوى . " قبولها " .  
انتخاب القيب يكون من بين أعضاء مجلس النقابة . المادة ١٤٣ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ .

كون الطاعن ليس أحد المرشحين لمركز القيب وإنما كان مرشحاً لعضوية المجلس فحسب ولم يفز بها .  
كون المطعون ضده ليس أحد المرشحين لهذه العضوية لأنها لم تنته بالنسبة إليه وإنما كان ترشيحه مقصوداً على مركز القيب وفاز به . ليس للطاعن — وهو ليس من أعضاء المجلس — الطعن على إجراءات انتخاب المطعون ضده لمركز القيب لانتفاء مصلحته .

تقضي الفقرة الأولى من المادة ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين بأن يكون انتخاب القيب من بين أعضاء مجلس النقابة . ولما كان الطاعن ليس أحد المرشحين لمركز القيب وإنما كان مرشحاً لعضوية المجلس فحسب ثم لم يفز بها ، وكان المطعون ضده ليس أحد المرشحين لهذه العضوية لأنها لم تنته بالنسبة إليه وإنما كان ترشيحه مقصوداً على مركز القيب وفاز به ، وكانت المصاحبة مناط قبول الدعوى فإذا ما صح نظر الطاعن بصدد بطلان انتخاب المطعون ضده ، ولزم بالبناء على ذلك إجراء انتخاب جديد لمركز القيب فلا يسوغ للطاعن وهو ليس من أعضاء المجلس أن يرشح نفسه لذلك المركز . ومن ثم تكون مصلحته في هذا الطعن غير قائمة ويتعين القضاء بعدم قبوله .



## الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن في أنه بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٥ انعقدت الجمعية العمومية العادية لنقابة الصحفيين لإجراء الانتخابات السنوية وانتخاب مجلس النقابة والنقيب الجديد لعام ١٩٦٥ — وقد كان الطاعن من بين المرشحين لعضوية مجلس النقابة لذلك العام طبقا للشهادة المؤرخة ٤ مارس سنة ١٩٦٥ المقدمة منه والصادرة من نقابة الصحفيين — ولما لم يفز في هذه الانتخابات، فقد قدم بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٦٥ طعنا في صحة انتخاب النقيب الذي تم في ١٩ فبراير سنة ١٩٦٥ طبقا للمادتين ٤٣ و ٤٥ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين ينص فيه بأن انتخاب النقيب تم قبل إجراء انتخابات مجلس النقابة — وقدم مذكرة بأسباب طعنه ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن محصل الوقائع كما يبين من الاطلاع على الأوراق والمستندات التي أمرت المحكمة بضمها أنه في يوم ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٥ اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين للنظر في المسائل الواردة بجدول أعمالها ومنها انتخاب النقيب من بين المرشحين الثلاثة السادة حافظ محمود — المطعون ضده — وعبد فحى غانم و ابراهيم طنطاوى الذين ليس منهم الطاعن السيد / خليل طاهر ، وانتخاب ستة أعضاء لمجلس النقابة من بين المرشحين الخمسة والعشرين الذين كان منهم الطاعن ولم يكن منهم المطعون ضده لعدم انتهاء عضويته بالمجلس ، وقد بدأت الجمعية بالانتخاب لمركز النقيب فأسفر عن فوز المطعون ضده ثم أعقبته بالانتخاب لعضوية المجلس فأسفر عن فوز ستة من المرشحين بعضوية مجلس الإدارة وليس من بينهم الطاعن .

وحيث إن مبنى الطعن هو بطلان انتخاب المطعون ضده نقيبا ، لأن هذه الانتخابات قد سبقت الانتخاب لعضوية المجلس بالمخالفة لنص المادة ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين .



وحيث إن المطعون ضده دفع بعدم قبول الطعن لانتفاء مصلحة رافعه فيه لأنه لم يكن مرشحا لمركز النقيب .

وحيث إنه لما كان الطاعن ليس أحد المرشحين لمركز النقيب وإنما كان مرشحا لعضوية المجلس فحسب ثم لم يفز بها ، وكان المطعون ضده ليس أحد المرشحين لهذه العضوية لأنها لم تنته بالنسبة إليه وإنما كان ترشيحه مقصورا على مركز النقيب وفاز به وكانت الفقرة الأولى من المادة ٤٣ من القانون سالف البيان تقضى بأن يكون انتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة . لما كان ذلك، وكانت المصلحة مناط قبول الدعوى فإذا ما صح نظر الطاعن بصدد بطلان انتخاب المطعون ضده ولزم بالبناء على ذلك إجراء انتخاب جديد لمركز النقيب فلا يسوغ للطاعن وهو ليس من أعضاء المجلس أن يرشح نفسه لذلك المركز. ومن ثم تكون مصلحته في هذا الطعن غير قائمة ويتعين القضاء بعدم قبوله .



## الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

المواد الجزائية

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ،  
وقطب فراج ، وعبد المنعم حزاوي ، ونصر الدين هزام .

(٧٢)

الظعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٤ القضائية

(١) حكم . " تسيبيه . تسيب غير معيب " . إثبات . " إثبات  
بوجه عام " .

العبرة في الأحكام الجنائية هي باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة بادانة  
المتهم أو براءته . لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين عند الأحوال التى قيده  
القانون فيها بذلك كما هو الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما  
تضمنته . اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعنى أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها  
ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها . المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما  
ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة . لها تقدير قيمتها بمنتهى الحرية  
ترفض الأخذ بها ولو لم يظن فيها على الوجه الذى رسمه القانون .

(ب) حكم . " حججه " . حجية الشيء المقضى به .

حجية الشيء المقضى به . عدم ورودها في الأحكام إلا لما يكون مكملا للنطق  
ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير منجزى .



١ - من المقرر أن العبرة في الأحكام الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة بإدانة المتهم أو ببراءته ، فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته ، على أن اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو يثبت ما ينفيها بل إن المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة ، ولكن لها أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية فترفض الأخذ بها ولو لم يطعن فيها على الوجه الذي رسمه القانون . وإذا كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد أطر ما جاء بأسباب الحكم الصادر في الدعوى المضمومة ورجع إلى التحقيقات ذاتها يستهدى منها الحقيقة وواقع الحال وأخذ بأقوال المجنى عليه بتلك التحقيقات فلا يجوز للطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر اطمئنانها . ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

٢ - الأصل في الأحكام ألا ترد حجة الشيء المقضى به إلا لما يكون مكلا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يومى ٩ ، ١٠ مايو سنة ١٩٥٨ بدائرة بندر أسبوط : إرتكبا تزويرا في محررين عرفيين هما الورقتين المؤرختين في ١٥/١/١٩٥٨ ، ١٩٥٨/٥/١ وذلك بجعلهما واقعة غير صحيحة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بذلك بأن أثبتا في الأولى أن صموئيل ليفى أدما في باع لهما عقارات مبنية بشارع رياض بأسبوط بمبلغ ٦٠٠٠ ج ستة آلاف جنيه دفعا له منها خمسة آلاف جنيه وأثبتا في الثانية أنهما دفعا له مبلغ الألف جنيه الباقية وقدا هاتين الورقتين إليه زاعمين أنهما عقد بيع صوري لأطيان كائنة بناحية ولجا وورقة الضد الخاصة بهذا البيع فوقع على الورقتين بناء على ذلك وطلبت



عقابهما بالمادتين ٢١٣ ، ٢١٥ من قانون العقوبات وقد ادعى إيزاك صموئيل ليفي عن نفسه وبصفته وكيلا عن متانيا وسوزان وهنري بحق مدني قبل المتهمين وطلبت القضاء لهم ببلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة بندر أسيوط قضت حضوريا بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ عملا بمادتي الإتهام بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لكل منهما لوقف التنفيذ وألزمتهما بأن يؤديا متضامتين للدعين بالحق المدني ألف جنيه والمصروفات وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة أسيوط الابتدائية تنازل المدعون مدنيان عن محاسبة المتهم الآخر مؤقتا وتوجيه الدعوى ضد الطاعن . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ (أولا) بقبول استئناف الطاعن (ثانيا) وفي الموضوع بالنسبة للدعوى الجنائية برفض وتأييد الحكم المستأنف وبالنسبة للدعوى المدنية إلزام الطاعن أن يدفع للدعين بالحق المدني مبلغ خمسمائة جنيه والمصروفات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تزوير محررين عرفيين قد شابه خطأ في القانون وقصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع . ذلك بأن الطاعن طلب من المحكمة الاستئنافية ضم اللجنة رقم ١٤٢٨ سنة ١٩٥٨ بندر أسيوط لأن المجنى عليه أقر فيها ببيع المنازل موضوع جريمة التزوير إلى الطاعن والمتهم الآخر بيما صوريا وبأنه وقع على عقد البيع وورقة الضد ومع أهمية هذا الطلب فقد امتنعت المحكمة عن إجابته ومن ناحية أخرى فإن محكمة أول درجة أشارت في حكمها إلى الحكم الصادر في هذه القضية وقالت في شأنه إن ما ذكر فيه من إقرار المجنى عليه بتوقيعه على عقد بيع المنازل والإيصال موضوع الإتهام إنما كان خطأ ماديا وأن المجنى عليه إنما أقر في التحقيقات بتوقيعه على ورقتين أخريين خلاف المطعون بتزويرهما في حين أن الأحكام متى صدرت حازت حجيتها وأصبحت قرينة دلي صحة مدوناتا فما كان يجوز للمحكمة أن



تعتبر ما جاء في ذلك الحكم خطأ ماديا وبالإضافة إلى هذا فإن المحكمة لم تبين الظروف والملايسات التي استخلصت منها أن تلك العبارة إنما كانت مجرد خطأ مادي وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي فيما أورده بهذا الشأن فإنه يكون معينا بما يستوجب نقضه ثم إن المدعين بالحق المدني أقاما دعوى حراسة قبلة برقم ١٠٦ سنة ١٩٦١ مستعجل أسيوط وقد قدم فيها إقرار مؤرخ ١٩٦١/٣/٩ أقر فيه أحد المدعين بالحق المدني بصحة عقد البيع موضوع الإتهام وبتنازله عن دعواه المدنية إلا أن المحكمة لم تعن ببحث موضوع هذا الإقرار والرد عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن الطاعن والمتهم الآخر كانا يجاوران المجنى عليه إذ يسكن أحدهما بحجرة ملحقة بمنزله ويقم الآخر بمنزل آخر مملوك للمجنى عليه وجاور للمنزل الأول وإذا كان المجنى عليه يمتلك أطيانا زراعية قدرها ١٢ ط و ٦ س بناحية ولما وقد تعذر عليه استغلالها فقد أقنعه المتهمان بالتخلص منها بأن يبيعهما إليهما بيعا صوريا يحور عنه ورقة ضد حتى يمكنهما التصرف فيها لحسابه إلا أنهما استغلا علاقتهما الوطيدة به وثقته فيهما وضعف بصره وعدم إلمامه بقراءة وكتابة اللغة العربية وعرضا عليه ورقتين وقعهما على أنهما عقد بيع هذه الأطيان وورقة الضد المتعلقة به ثم سافر بعد ذلك إلى القاهرة لقضاء بضعة أيام ولما عاد إلى أسيوط اكتشف سرقة بعض محتويات مسكنه وورقة الضد فأبلغ الأمر إلى الشرطة وحرر عن ذلك محضر اللجنة رقم ٩٩٤ سنة ١٩٥٨ بنذر أسيوط ولما توجه لتحصيل إيجار منازل أخبره المستأجرون بأن المتهمين أرسلوا إليهم إنذارات بعدم سداد الإيجار إليه لأنهما اشتريا تلك المنازل منه فأيقن أن المتهمين لا بد وقد خدعاه واستوقعاه زورا حقوقا بيع عنها وقد أنكر المتهمان ما نسب إليهما وقرر أنهما اشتريا فعلا تلك المنازل من المجنى عليه بموجب عقد بيع تاريخه ١٩٥٨/١/١٥ وسددا باقي الثمن بمخالصة مؤرخة ١٩٥٨/٥/١ وقدمتا عقد البيع والمخالصة وزعم المتهم الآخر بأنه تمكن من سداد نصيبه من الثمن وقدره ٢٥٠٠ جنيه لأنه عثر على كنز في منزله احتوى على ثمانمائة جنيه من الذهب باعها إلى الحجاج مما عاد عليه بأرباح وفيرة وقرر الطاعن أنه دفع



ما يخصه من الثمن عن طريق سرقة مبلغ ألفى جنيه من والده كما أنه كان يدير محلا (كائنين) ربح منه ٧٠٠ جنيه بيد أن شريكه في هذا المحل شهد بأن رأس المال كان ٢٥ جنيها وقد خسر مشروعهما مما حدا به إلى الانفصال عنه فاستمر الطاعن في إدارته نحو من ثمانية وأربعين يوما ثم سلمه لآخر وتبين من تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير أن عقد البيع المؤرخ ١٥/١/١٩٥٨ والا يصال المؤرخ ١/٥/١٩٥٨ موقع عليهما بامضاء المحجني عليه وإن كانت بعض عبارات هذا الا يصال قد حررت بمداد يختلف عن المداد الذي حررت به باقي مدوناته كما تبين من أقوال شيخ الختامين أن الختم الموقع به على عقد البيع المذكور والمنسوب إلى المحجني عليه ليس ختمه الحقيقي إذ أنه يحمل سنة ١٣٥٩ هجرية في حين أن ختم المحجني عليه نقش في سنة ١٣٧٦ هجرية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أن الدفاع طلب ضم القضية رقم ١٤٢٨ سنة ١٩٥٨ جنح بندر أسيوط فأجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت الدعوى لجلسة مقبلة وأمرت بضم هذه القضية ثم أثبت الحكم الابتدائي إطلاع المحكمة على القضية المنضمة وسجل البيانات التي استقاها منها ، أما دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية فقد جاء خلوا من الإشارة إلى سلخ هذه القضية من ملف الدعوى وبالتالي فإنه لم يطلب إعادة ضمها . ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن ملف القضية رقم ١٤٢٨ سنة ١٩٥٨ جنح بندر أسيوط مرفق بالأوراق وكان الثابت من مذكرة الطاعن المقدمة للمحكمة ثاني درجة أنه أشار صراحة إلى أن هذه القضية منضمة فعلا لملف الدعوى فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لامتناعه عن ضم القضية يكون نعيها غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي تبني أسبابه الحكم المطعون فيه قد أورد ما حصله من واقع القضية المضمومة في قوله " ثبت من الاطلاع على محضر اللجنة ١٤٢٨ سنة ١٩٥٨ قسم ثان أسيوط أنه حرر بناء على بلاغ من المحجني عليه وقرر في ٢١/٥/١٩٥٨ أن المتهمين يتعرضان له في منازلهم ونفى بيعها لهما كما قررا وأنه يخشى أن يكون زورا عليه بيعا من هذا القبيل ومثل المتهمان فقررا بأن المحجني عليه باع لهما المنازل " ثم عرض الحكم إلى دفاع المتهمين بشأن تمسكهما بما تضمنته أسباب الحكم الصادر



في القضية المضمومة من إقرار المجنى عليه بتوقيعه على عقد بيع المنازل وإن ادعى بصوريته ورد عليه بقوله " إن القول بأن الحكم في الدعوى رقم ١٤٢٨ سنة ١٩٥٨ قسم ثان أسيوط المنضمة أثبت اعتراف المجنى عليه بعقد بيع منزل صوري أمر يجافيه واقع الاطلاع على اللجنة تقسها إذ ثبت من أقوال المجنى عليه أنه ينكر هذا القول تماما ويتخوف من ادعاء البيع بعقود مزورة ". ولما كان الثابت من الاطلاع على القضية المضمومة أنها تختلف عن الدعوى المطروحة سببا وموضوعا وإن اتحدتا في أشخاص الخصوم إذ الأولى مقيدة ضد المتهمين بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات لدخولها منزلا مسكونا في حيازة المجنى عليه بقصد منع حيازته بالقوة أما الثانية فقد قيدت ضدهما بالمادتين ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات لارتكابهما تزويرا في محررين صرفين فلكل من القضيتين ذاتية خاصة ووقائع مستقلة عن الأخرى مما تتحقق معه المغايرة التي يمتنع معها التمسك بحجية الشيء المقضي به ، وكان الأصل في الأحكام ألا ترد هذه الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما يكون مكلا للمنطوق ومرتبطا به إرتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به ، وكان من المقرر أيضا أن العبرة في الأحكام الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة بادانة المتهم أو ببراءته فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين فيأعدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته على أن اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها بل إن المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة ولكن لها أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية فترفض الأخذ بها ولو لم يطعن فيها على الوجه الذي رسمه القانون ، وإذا ما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد أ طرح ما جاء بأسباب الحكم الصادر في الدعوى المضمومة ورجع إلى التحقيقات ذاتها يستهدي منها الحقيقة وواقع الحال وأخذ بأقوال المجنى عليه بتلك التحقيقات فلا يجوز للطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر اطمئنانها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم



من إغفاله التعرض لما أقربه أحد المدعين بالحق المدني في دعوى الحراسة رقم ١٠٦ سنة ١٩٦١ مستعجل أسيوط في صحة عقد البيع موضوع الاتهام فردود بأنه فضلاً عن خلود دفاع الطاعن الثابت بمحضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها من ذكر هذه الدعوى أو طلب ضمها أو الإشارة إلى ما تضمنته من إقرارات فإن الثابت من الاطلاع على المفردات أن هذه القضية لم ترفق أصلاً بملف الدعوى وخلت مذكرتا الطاعن من الإشارة إلى هذا الإقرار أو بيان ماهيته ومن ثم لا يقبل منه أن ينعى على المحكمة إغفالها الرد على دفاع لم يثره أمامها لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

---



## جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومجد مجد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

(٧٣)

الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٤ القضائية

محال تجارية وصناعية . نقض . " حالات الطعن بالنقض " . " الخطأ  
في تطبيق القانون " .

محال عمل الأنفاص والسلال وتشغيل الخيزان . دخلوها في نطاق تطبيق  
أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذي يستلزم وجوب الحصول على ترخيص  
بإدارتها .

يجرى نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال التجارية  
والصناعية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل  
بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه : " تسرى أحكام هذا القانون على المحال  
المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون سواء كانت منشأة من البناء  
أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو في أرض فضاء  
أو في العائمت أو على أية وسيلة من وسائل النقل البري أو النهري أو البحري . ولو زير  
الشئون البلدية والقروية بقرار يصدر منه أن يعدل في ذلك الجدول بالاضافة  
أو الحذف أو النقل من أحد قسميه إلى آخره " . والمستفاد من مراجعة القسم  
الثاني من الجدول المشار إليه أنه نص بالبند ١٢٥ منه " على محال عمل الاقفاص  
والسلال وتشغيل الخيزان " مستقلة عن كل من ورش النجارة الضخمة الواردة  
بالبند ٣٨ من القسم الأول من الجدول وورش النجارة البسيطة التي يعمل بها  
عادة أكثر من معلم وصية المنصوص عليها بالبند ٤٣ من القسم الثاني منه .  
ومن ثم فإن تلك المحال إنما تدخل في نطاق تطبيق أحكام ذلك القانون الذي



يستلزم وجوب الحصول على ترخيص بإدارتها حتى لا يترتب على مباشرتها لنشاطها أضرار بالصحة أو اقلاق للراحة أو اخلال بالأمن وذلك بالنسبة إلى من يشتغلون فيها أو يترددون عليها أو يقيمون بجوارها . ومن ثم يكون قضاء المحكمة الاستئنافية بالبراءة مخالفا لما تقضى به المادة الأولى من القانون سالف الذكر والجدول الملحق به وهو خطأ في تطبيق القانون يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٢/٨/٢٧ بدائرة قسم المنزه : ادار محله المين بالمحضر بدون ترخيص . وطلبت معاقبته طبقا للواد ١ و ٢ و ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٥ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة المنزه الجزئية قضت غيابيا في ١٩٦٣/١/١٢ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش والغلق . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا في ١٩٦٣/١١/١١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة إدارته المحل الموصوف بالمحضر بغير ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه استند في القضاء بالبراءة على أن البين من الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية أن تطبيقه قاصر على محلات التجارة الضخمة وورش التجارة البسيطة التي يعمل بها عادة أكثر من معلم وصية في حين أن المستفاد من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ أن الشارع إتحه إلى تعميم الحظر بالنسبة لجميع المحلات الواردة بالجدول الملحق به أيا كان الغرض من إنشائها ، ومن ثم فلا محل لتلك التفرقة التي ذهب إليها الحكم المطعون فيه الذي اقتصر



بحثه على البندين ٣٨ ، ٤٣ من القسمين الأول والثاني من الجدول دون البندين ١١٦ و ١٢٥ من القسم الثاني المتعلقة أحكامهما بالواقعة موضوع الدعوى وهو مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بأنه في يوم ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم المنتزه : أدار محله المين بالمحضر بدون ترخيص وقضت محكمة أول درجة بتغريمه مائة قرش والإغلاق فاستأنف وحكم إستئنافيا بالحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وتبرئته مما نسب إليه وحصل الحكم واقعة الدعوى في قوله إنها " تخلص فيما أثبتته محرر المحضر من أن المتهم ( المطعون ضده ) يصنع الأقفاص الجريد بأسفل "تعريشة" بدون ترخيص " . ثم أقام قضاءه بالبراءة على ما قرره من أنه يبين من الرجوع للجدول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ أنه قاصر على محلات التجارة الضخمة وورش التجارة البسيطة التي يعمل بها أكثر من معلم وصبية وأنه ما دام أن الثابت من محضر الضبط أن المطعون ضده يعمل بمفرده فإنه لا ينطبق عليه حكم القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال التجارية والصناعية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ قد جرت على أنه " تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون سواء كانت منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو في أرض قضاء أو في العائمت أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهري أو البحرى ولوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه أن يعدل في ذلك الجدول بالإضافة أو الحذف أو النقل من أحد قسميه إلى آخر . " وكان المستفاد من مراجعة القسم الثانى من الجدول المشار إليه أنه نص بالبند ١٢٥ منه على " محال عمل الأقفاص والسلال وتشغيل الخيزران " مستقلة عن كل من ورش التجارة الضخمة الواردة بالبند ٣٨ من القسم الأول من الجدول وورش التجارة البسيطة التي يعمل بها عادة أكثر من معلم وصبية المنصوص عليها بالبند ٤٣ من القسم الثانى منه فإنه



ما من شك في أن تلك المحال إنما تدخل في نطاق تطبيق أحكام ذلك القانون الذي يستلزم وجوب الحصول على ترخيص بإدارتها حتى لا يترتب على مباشرتها للشا طها إضرار بالصحة أو إقلاق للراحة أو إخلال بالأمن وذلك بالنسبة إلى من يشتغلون فيها أو يترددون عليها أو يقيمون بجوارها ، ومن ثم يكون قضاء المحكمة الاستئنافية بالبراءة مخالفا لما تقضى به المادة الأولى من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ والجدول الملحق به وهو خطأ في تطبيق القانون يعيب الحكم بما يستوجب نقضه . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة بما انتهت إليه في الحكم المطعون فيه قد حجبت نفسها عن تقدير عناصر الدعوى من الناحية الموضوعية مع تعلق حق المتهم ( المطعون ضده ) في إعادة تقديرها أمامها بناء على الاستئناف المرفوع منه ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص إحالة القضية على هيئة استئنافية أخرى للفصل فيها من جديد .

## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المركي ، ومجد صبري ، ومجد عبد المنعم حزاوي ، ونصر الدين حزام .

(٧٤)

### الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٣٤ القضائية

(١) حكم . ” وضعه والتوقيع عليه “ . بطلان .

إستثناء الشارع أحكام البراءة من البطلان إذا لم توقع أسبابها في الميعاد المقرر قانونا .  
مدم انصراف هذا الاستثناء إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية  
للدعوى الجنائية . المادة ٣١٢/٢ لإجراءات المعلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

(ب) حكم . ” تسببه . تسبب معيب “ .

إثارة الطاعن دفاعا أوضح به كيف حبل بينه وبين الحصول على شهادة سليمة دالة  
على مضي ثلاثين يوما على صدور الحكم المستأنف دون توقيع . دفاع جوهرى . مدم  
تعرض الحكم المطعون فيه له بالتحقيق أو الرد . قصور يعيبه ويستوجب نقضه .

١ — إن التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون  
الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذى استثنى أحكام البراءة  
من البطلان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة  
بالتبعية للدعوى الجنائية، ذلك بأن مؤدى علة التعديل — وهى على ما أفصحت  
عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له  
فيه — هو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة — وهى الخصم  
الوحيد في الدعوى الجنائية — من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع  
أسبابه في الميعاد المقرر قانونا، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحصار  
ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة لهم خاضعا للأصل العام المقرر  
بالمادة ٣١٢ سالف الذكر فيظل إذا مضي ثلاثون يوما دون حصول  
التوقيع عليه .



٢ - لما كان ما أورده الحكم لا يعدو أن يكون بياناً لما قرره القانون في شأن بطلان الحكم إذا مضى ثلاثون يوماً على صدوره دون توقيع وفي شأن الشهادة السلبية التي يتطلبها لإثبات هذا البطلان وكيف أن الطاعن لم يقدمها ، دون أن يعرض الحكم لما أثاره الطاعن من دفاع أوضح به كيف حبل بينه وبين الحصول على تلك الشهادة من الجهة التي نظم القانون تقدمه إليها لإعطائها إياه وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوته أن يتغير وجه الرأي لدى المحكمة الاستئنافية في الدفع ببطلان الحكم المستأنف مما كان يتعين معه عليها أن تعرض له بالتحقيق أو الرد ، أما وهي لم تفعل فقد شاب الحكم قصور يعيبه ويستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٠/٦/١٩٦٠ بدائرة قسم المعادى : تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل حلمى محمد المصرى بالاصابات الميمنة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد السيارة بسرعة وبحالة ينجم عنها الخطر ولم يتبين خلو الطريق ولم يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى عليه وأحدث إصاباته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وادعى والد المجنى عليه بحق مدنى قدره عشرون ألف جنيه قبل المتهم ومالك السيارة ومدير شركة التأمينات التجارية بصفته متضامنين على سبيل التعويض . ومحكمة حلوان الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ( أولاً ) بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية قبل شركة النصر للتأمين ( ثانياً ) ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وألزمت رافعها بالمصروفات فاستأنف المدعى بالحق المدنى هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ أول مايو سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعى المدنى مصروفات الدعوى المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن — المدعى بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد حكم محكمة أول درجة الذي استأنفه الطاعن فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية — جاء مشوباً بقصور في البيان — يجل في أن الطاعن كان قد دفع ببطلان الحكم المستأنف لعدم توقيع أسبابه في الثلاثين يوماً التالية لتاريخ صدوره عملاً بنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية وقدم للمحكمة شهادة أثبت فيها الكاتب المختص بغير حق أن ملف الدعوى لدى المحامي العام ليحول بين الطاعن وبين الحصول على الشهادة السلبية التي طلبها ، كما قدم أيضاً صورتين شكويتين موجهتين منه للنائب العام والنيابة الإدارية ضد الكاتب ، فكان أن أطرح الحكم المطعون فيه الدفع وأيد الحكم المستأنف لأسبابه رغم بطلانه أخذاً بظاهر العبارة التي أثبتها الكاتب ، دون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الحكم الابتدائي صدر براءة المتهم — المطعون ضده — من جريمة القتل الخطأ المنسوبة إليه ورفض الدعوى المدنية المقامة من الطاعن ، فاستأنف الطاعن وحده الحكم الصادر في الدعوى المدنية ودفع لدى المحكمة الاستئنافية ببطلانه لعدم توقيع أسبابه في الثلاثين يوماً التالية لتاريخ صدوره عملاً بنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فرفضت المحكمة هذا الدفع وأيدت الحكم المطعون فيه لأسبابه . لما كان ذلك ، وكان لا مندوحة في هذا المقام وقبل التعرض لموضوع الطعن من إيضاح أن التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ مألقة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة ، إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ذلك بأنه لما كان مؤدى علة التعديل — وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه — هو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة — وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية — من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذ لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر قانوناً ،



أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في إنحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة لهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الطاعن — بعد أن صدر الحكم الابتدائي في ١٩٦٢/١٢/٣ ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية — قدم طلبا للمحامي العام بغية أن تقرر النيابة العامة باستئناف ذلك الحكم فكان أن طلبت القضية ثم أعيدت بعد انتهاء اللازم إلى رئيس نيابة جنوب القاهرة الذي أعادها بدوره إلى نيابة حلوان بخطاب تاريخه ١٩٦٣/١٢/٢٩ وقدم الطاعن طلبا إلى أمين سر محكمة حلوان الجزئية بتاريخ ١٩٦٣/١/٣ لإعطائه شهادة عن إيداع الحكم ملف القضية ، ومثبت بهذا الطلب أن رسمه قد حصل وإن أمين السر قد أشر عليه في التاريخ ذاته بأن " القضية طرف السيد المحامي العام ولم ترد إلينا حتى الآن " . هذا ويبين من مراجعة محضر جلسة ٩ مارس سنة ١٩٦٣ وهي أولى الجلسات أمام المحكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع ببطلان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه في خلال ثلاثين يوما وقرر أن تأشير النيابة على طلبه تخالف الحقيقة لأن ملف القضية كان موجودا بنيابة حلوان . وحين قررت المحكمة حجز القضية للحكم صرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء فقدم الطاعن مذكرة عرض فيها للدفع وألمع إلى الصور المودعة بالملف لما قدمه من شكاوى للنيابة العامة والنيابة الإدارية في شأن تغيير الحقيقة ستر لعدم ختم الحكم في الميعاد ، هذا ويبين من مراجعة صور تلك الشكاوى أن من بينها شكويين قدمهما الطاعن للنيابة العامة والنيابة الإدارية بتاريخ ١٩٦٣/١/٥ وأورد في أولهما ما مجمله أنه حين تقدم بطلب الشهادة عرض أمين السر أوراق القضية على وكيل النيابة لأخذ الرأي ، ثم كان أن فهم الطاعن عدم الرغبة في إعطائه الشهادة فقابل وكيل النيابة فأذن — بعد جدل — بأداء الرسم فلما أداه وطلب تحرير الشهادة أشر أمين السر على الطلب التأشير المخالفة للحقيقة سالف الذكر ، فطلب — أي الطاعن — من وكيل النيابة تحقيق الواقعة فعنفه ورفض إتخاذ أي إجراء فحدا به ذلك كله إلى تقديم الشكاوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف لأسبابه ولم يضيف إليها جديدا سوى ما رد

به على الدفع بطلان الحكم المستأنف بقوله " ... إن الشهادة التي طلب المستأنف أن تثبت بها أن الحكم لم يودع حتى يوم ١٩٦٣/١/٣ لم تأت بالغرض الذي قصده المستأنف إذ أن المادة ٣١٢ أ . ج تنص (ويبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع) وقد تأخر من الموظف المسئول في تاريخ تقديم الطلب ولم يذكر أن الحكم المستأنف حتى تاريخ الطلب لم يوقع عليه . ولما كان الواجب أن يشير الموظف المسئول عما إذا كان التوقيع على الحكم قد تم أو لم يتم في موعده وهو ما لم يوضح في الطلب المذكور ومن ثم لا يمكن الاحتجاج بهذا الطلب ويتعين لذلك رفض هذا الدفع " . ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يعدو أن يكون بيانا لما قرره القانون في شأن بطلان الحكم إذا مضى ثلاثون يوما على صدوره دون توقيع وفي شأن الشهادة السلبية التي يتطلبها لإثبات هذا البطلان وكيف أن الطاعن لم يقدمها ، دون أن يعرض الحكم لما أثاره الطاعن من دفاع أوضح به — على ما سلف بيانه — كيف حيل بينه وبين الحصول على تلك الشهادة من الجهة التي نظم القانون تقديمه إليها لإعطائها إياه وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوته أن يتغير وجه الرأي لدى المحكمة الاستئنافية في الدفع ببطلان الحكم المستأنف مما كان يتعين معه عليها أن تعرض له بالتحقيق أو الرد ، أما وهي لم تفعل فقد شاب الحكم قصور يعيبه ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن ، مع إلزام المطعون ضده المصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماه .



## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المركي ، ومجد صبري ، ولطب فراج ، ونصر الدين عزام .

( ٧٥ )

### الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٤ القضائية

دعوى جنائية . " تحريكها " . نقض . " حالات الطعن بالنقض " .  
" الخطأ في تطبيق القانون " .

رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط ، لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى . مثال .

تنص المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ في فقرتها الثالثة على أنه : " لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجرمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات ، وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام ، وعليه أن يأمر بالتحقيق بأن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به " . والغرض من هذا النص المستحدث — كما يبين من المذكرة الايضاحية للقانون — هو وضع حماية خاصة للموظفين تقيهم كيد الأفراد لهم ونزعتهم الطبيعية للشكوى منهم ، فأوجب المشرع عرض موضوع الدعوى قبل تقديمها للقضاء على جهة عليا تستطيع بنجرتها تقدير الأمر وبحته بمزيد من العناية والتحوط قبل رفع الدعوى الجنائية ، فإن أذنت بإقامتها ضد الموظف العمومي ، فلا تثريب على وكيل النيابة المختصة إن هو أمر

بعد ذلك بتحديد الجلسة للحكمة التي يطرح أمامها النزاع ، إذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى . ولما كان الثابت مما أورده الحكم أن رئيس النيابة أذن برفع الدعوى الجنائية ضد المتهم فأمر وكيل النيابة بتحديد جلسة لنظرها بعد صدور الإذن فإن هذه الدعوى تعتبر مرفوعة من رئيس النيابة ويكون الحكم إذ قضى ببطلان الحكم المستأنف لرفع الدعوى ممن لا يملك رفعها قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٠/١١/٢٢ بدائرة قسم الدقي : تسبب في جرح نهاد أحمد عبد اللطيف من غير قصد ولا تعمد وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته اللوائح إذ قاد السيارة إلى الخلف دون تبين خلو الطريق أو يطلق آلة التنبيه فصدم الموتوسيكل الذي كان يقوده المصاب فحدثت به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا والد المجنى عليه بصفته وليا شرعيا قبل المتهم والسيد / وزير الحربية بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الدقي الجزئية دفع الحاضر عن السيد وزير الحربية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من مجلس عسكري . وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت فيها حضوريا بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الإتهام برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١ ج لإيقاف التنفيذ وإلزامه والمستول عن الحقوق المدنية أن يدفع للمدعي بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامهما المصروفات ومبلغ ٢ ج أتعابا للحاماة . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . فطعنت النيابة العامة وكذلك المدعي بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض الخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعنين هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الحكم المستأنف استناداً إلى أن الإذن الصادر من رئيس النيابة إلى وكيل النيابة برفع الدعوى الجنائية لا يعتبر بذاته رفعا لهذه الدعوى ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن ما قصده المشرع من المادة ٦٣ / ٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ هو مجرد الإذن لإيصال أمر المتهم إلى القضاء لإعلان المتهم بالجلسة بأمر التكليف بالحضور الذي يكفي أن يتم بمعرفة وكيل النيابة على النحو الذي جرى به الأمر في الدعوى .

وحيث إنه لما كانت المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ تنص في فقرتها الثالثة على أنه : ” لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات ، وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام ، وعليه أن يأمر بالتحقيق بأن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به “ . وكان الغرض من هذا النص المستحدث — كما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون — هو وضع حماية خاصة للموظفين تقيهم كيد الأفراد لهم ونزعهم الطبيعية للشكوى منهم . فقد أوجب المشرع عرض موضوع الدعوى قبل تقديمها للقضاء على جهة عليا تستطيع بنجربتها تقدير الأمر وبحثه بمزيد من العناية والتحوط قبل رفع الدعوى الجنائية ، فإن أذنت بإقامتها ضد الموظف العمومي ، فلا تريب على وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة

للمحكمة التي يطرح أمامها النزاع ، إذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن رئيس النيابة أذن برفع الدعوى الجنائية ضد المتهم التي أمر وكيل النيابة بتحديد جلسة فيها بعد صدور الإذن ، فإن هذه الدعوى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة تعتبر مرفوعة منه ، ويكون الحكم إذ قضى ببطلان الحكم المستأنف لرفع الدعوى ممن لا يملك رفعها قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .



## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سابع .

( ٧٦ )

الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٤ القضائية

(١) — سلاح . نقض . ”حالات الطعن بالنقض“ . ”الخطأ في تطبيق القانون“ .

نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . وجوب تفسيره على هدى  
القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية .  
مثال .

(ب) سلاح .

ثبوت قيام المطعون ضده الثاني بتسليم السلاح المرخص له بحمله وذخيره للطعون  
ضده الأول من غير أن يكون مرخصا له بإحرازه . أثر ذلك : إلغاء الترخيص الصادر  
للمطعون ضده الثاني بحمل السلاح وحظر وتحريم إحرازه وتداوله بالنسبة إليه والغير .  
المادة ١٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

١ — إنه وإن كان نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤  
الذي يقضى بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال يجب  
تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي  
تحمي حقوق الغير حسن النية ، إلا أنه وقد تضمنت الواقعة كما صار إثباتها في الحكم  
المطعون فيه ثبوت تجريم الفعل المسند إلى المطعون ضده الثاني — صاحب السلاح  
المضبوط وذخيره — واعتباره مسئولا جنائيا عن واقعة تسليمه السلاح وذخيره  
للمطعون ضده الأول بما يتمتع عليه معه قانونا إحراز وتداول ذلك السلاح فإنه

كان يتعين على المحكمة أن توقع العقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٣٠ سالفة الذكر وتقضى بالمصادرة باعتبارها من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها في جميع الأحوال ما لم يقدّم دليل على عدم مسئولية صاحب السلاح المرخص له جنائياً — ويكون الحكم المطعون فيه إذ أغفل توقيع تلك العقوبة مع وجوبها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه والحكم بالمصادرة بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما .

٢ — لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر الواقعية والقانونية لجريمة إحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص اللتين دان بهما المطعون ضده الأول وجريمة تسليم المطعون ضده الثاني لذلك السلاح المرخص له بحمله وذخيره للمطعون ضده الأول من غير أن يكون مرخصاً له بإحرازه وأورد على ثبوت كل من تلك الجرائم في حق المطعون ضدهما أدلة مستمدة من الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها من تأنيث فعل كل من المطعون ضدهما بما يؤدي بالضرورة وبمحكم المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المطبق إلى إلغاء الترخيص الصادر للمطعون ضده الثاني بحمل السلاح المضبوط وحظر وتحريم إحرازه وتداوله بالنسبة إليه والغير .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ٧ مايو سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز كفر الدوار محافظة البحيرة: المتهم الأول (أولا) حاز سلاحاً نارياً غير مششخن (بندقية خرطوش) بدون ترخيص (ثانياً) حاز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بمجازة السلاح أو إحرازه — والمتهم الثاني: وهو مصرح له بمجازة السلاح الناري سالف الذكر سلم السلاح والطلقات إلى المتهم الأول الذي لا يحمل ترخيصاً بحمل السلاح أو إحرازه — وطلبت معاقبتهما طبقاً للمواد ١ و ٦ و ٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرفق . ومحكمة جنائيات دمنهور (دائرة



المستشار الفرد) قضت حضوريا في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملا بالمواد ١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤ من قانون الأسلحة والذخائر المذكور وتطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المطعون ضده الأول و ٣ و ٢٩ من القانون ذاته بالنسبة إلى المطعون ضده الثاني بمعاينة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وغرامة خمسمائة قرش وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ٣ سنوات تبدأ من تاريخ الحكم تطبيقا للمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ انتهى إلى إدانة المطعون ضدهما الأول لإحرازه سلاحا وذخيرته بغير ترخيص والثاني لتسليمه هذا السلاح وذخيرته إلى الأول غير المرخص له بإحرازهما واكتفى بالحكم عليهما بعقوبتي الحبس والغرامة دون عقوبة المصادرة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم بإدانة المطعون ضده الثاني — وهو صاحب السلاح المضبوط وذخيرته — على أساس الوصف المعطى للجريمة المنسوبة إليه بموجب أحكام المواد ٣ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر يستتبع حتماً — وقد حرم عليه الحكم بالإدانة تداول وإحراز السلاح وذخيرته — القضاء بالمصادرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إنها تتحصل "في أن النقيب محمد محمد كامل معاون مباحث مركز كفر البوار استأذن النيابة في ضبط وتفتيش مسكن المتهم الأول عبد الحميد علي موسى فانتقل إليه وقتشه فعثر في حضورة على بندقية خرطوش عيار ١٢ بداخل دولاب ملابسه ، وبمواجهته بها قرر أن البندقية لعمه المتهم الثاني أحمد عبد الحميد موسى يحملها برخصة شيخ البلد ، وبسؤالها اعترف الأول بوجود السلاح في حيازته وفي دولاب ملابسه وبأن المتهم الثاني سلمه إليه وانصرف إلى ملكه بجهة أخرى واعترف ثانيهما بأنه سلم البندقية للمتهم الأول وثبت من تقرير فحص السلاح

صلاحيته والطلبات المضبوطة للاستعمال". واستند الحكم في ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة في حق المطعون ضدهما إلى أقوال كل من النقيب محمد محمد كامل والشرطي محمد حافظ المدني واعتراف كل من المطعون ضدهما بتحقيقات النيابة وبالحلقة بما نسب إليه وما ثبت من تقرير فحص السلاح والطلبات المضبوطة ثم انتهى إلى إدانة المطعون ضده الأول بموجب المواد ١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات ، وإلى إدانة المطعون ضده الثاني بأحكام المادتين ٣ و ٢٩ من القانون ذاته ، وقضى بالبناء على ذلك بمقابلة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وبتغريمه خمسمائة قرش وأمر بوقف تنفيذ كل من العقوبتين عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات.

لما كان ذلك ، وكان يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر الواقعية والقانونية لجرمته إحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص اللتين دان بهما المطعون ضده الأول وجرمته تسليم المطعون ضده الثاني لذلك السلاح المرخص له بحمله وذخيره للمطعون ضده الأول من غير أن يكون مرخصاً له بإحرازه وأورد على ثبوت كل من تلك الجرائم في حق المطعون ضدهما أدلة مستمدة من الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها من تأنيب فعل كل من المطعون ضدهما بما يؤدي بالضرورة وبمحكم المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المطبق إلى إلغاء الترخيص الصادر للمطعون ضده الثاني بحمل السلاح المضبوط وحظر وتحريم إحرازه وتداوله بالنسبة إليه والغير . لما كان ما تقدم ، فإنه وإن كان نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذي يقضى بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تمنى حقوق الغير حسن النية، إلا أنه وقد تضمنت الواقعة كما صار إثباتها في الحكم المطعون فيه ثبوت تجريم الفعل المسند إلى المطعون ضده الثاني - صاحب السلاح المضبوط وذخيره - واعتباره مسئولاً جنائياً عن واقعة تسليمه السلاح وذخيره للمطعون ضده الأول



بما يتمتع عليه معه قانونا إحرار وتداول ذلك السلاح فإنه كان يتعين على المحكمة أن توقع العقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٣٠ سالفة الذكر وتقضى بالمصادرة باعتبارها من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها في جميع الأحوال ما لم يقيم الدليل على عدم مسئولية صاحب السلاح المرخص له جنائيا - وهو ما ثبت تقيضه في الدعوى المطروحة - ويكون الحكم المطعون فيه إذ أغفل توقيع تلك العقوبة مع وجوبها قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه والحكم بالمصادرة بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما .

---

## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / مادل يونس نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم .

( ٧٧ )

الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٤ القضائية

إستئناف . "ميعاده" . نقض . "أحوال الطعن بالنقض" . "الخطأ فى تطبيق القانون" .

إستئناف أحد الخصوم فى مدة العشرة الأيام المقررة . إمتداد ميعاد الاستئناف لمن له حق الإستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة . المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية . أخذ الشارع فى هذا النص بفكرة الاستئناف الفرعى . لا يشترط لإمتداد الميعاد أن يحصل الإستئناف الأصل فى نهاية المدة المقررة للتقرير به . ورود النص عاما لا يفرق بين أن يكون الاستئناف الأصل قد تم فى نهاية المدة أو فى خلالها . مثال .

تنص المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : "إذا استأنف أحد الخصوم فى مدة العشرة الأيام المقررة ، يمتد ميعاد الإستئناف لمن له حق الإستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة" . وهو نص مستحدث أخذ فيه الشارع بفكرة الاستئناف الفرعى جريا على ما سارت عليه كثير من التشريعات كالقانون الفرنسى وقانون تحقيق الجنايات المختلط لما فى ذلك من حكمة ظاهرة أفصح عنها الشارع فى المذكرة الإيضاحية رقم ٢ المرافقة لقانون الإجراءات الجنائية ( على المادة ٤٣٥ التى أصبحت ٤٠٩ ) بقوله : " ... فقد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية العشرة أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذى يكون قد امتنع عن الاستئناف إزاء سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف إذا أراد صونا لمصالحه ... وعلى ذلك إذا استأنف المتهم الحكم الصادر



عليه امتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى .  
وغنى عن البيان أن الإستئناف الفرعى لا يجوز إلا إذا كان الاستئناف الأصيل  
مرفوعا فى ميعاد العشرة الأيام .. “ ولا يشترط لامتداد الميعاد أن يحصل  
الاستئناف الأصيل فى نهاية المدة المقررة للتقرير به ذلك لأن نص هذه المادة  
عام لا يفرق بين أن يكون الاستئناف الأصيل قد تم فى نهاية المدة أو فى خلالها .  
ولما كانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم المستأنف فرصا فى ميعاد الخمسة  
الأيام التالية للعشرة الأيام المحددة للاستئناف الأصيل والذي قررت فيه المتهمه  
بالاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول إستئناف النيابة العامة  
شكلا لأنها لم تقرر به إلا فى اليوم الحادى عشر من تاريخ صدور الحكم المستأنف  
يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه ، بالقضاء  
بقبول الاستئناف المرفوع من النيابة العامة شكلا وإحالة الدعوى إلى المحكمة  
الاستئنافية للفصل فى موضوع الإستئناف مشكلة من هيئة أخرى .

## الوقائع

اهتمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها فى يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣ بدائرة  
مركز أشمون أولا : انشأت بناء قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية  
المختصة بشئون التنظيم . وثانيا : أقامت بناء دون أن يكون مطابقا للأصول الفنية  
والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية وطلبت عقابها  
بالمواد ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني ومحكمة  
جنح أشمون الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام  
مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهمه مائة قرش وإلزامها بتصحيح  
الأوضاع ودفع ضعف رسوم الترخيص وقدرها أربعة جنيهات ومائة مليم بلا  
مصرفات جنائية فاستأنفت المتهمه هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة  
شين الكوم الابتدائية - بهيئة إستئنافية قضت بحضور يا بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٣  
بعدم قبول إستئناف النيابة شكلا لرفعه بعد الميعاد وقبول إستئناف المتهمه شكلا  
وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم  
بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بعدم قبول إستئناف النيابة شكلا لرفعه بعد الميعاد ذلك لأن إستئناف النيابة الذى قررت به فى اليوم الحادى عشر من تاريخ صدور الحكم المستأنف، كان فرعيا وتم فى الميعاد المحدد فى المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن استأنفت المتهمه الحكم الصادر ضدها فى ميعاد العشرة الأيام المحددة قانونا للاستئناف الأصيل .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضدها بوصف أنها (١) أنشأت بناء قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم (٢) أقامت بناء دون أن يكون مطابقا للأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية، وطلبت عقابها بالمواد ١ ، ١١ ، ١٦ ، ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني — ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣ — عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات — بتغريم المتهمه مائة قرش وإلزامها تصحيح الأوضاع ودفع ضعف رسوم الترخيص ومقدارها ٤ جنيهات ومائة مليم بلامصروفات جنائية . فاستأنفت المتهمه الحكم فى يوم صدوره واستأنفته النيابة العامة بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، للخطأ فى تطبيق القانون، ومحكمة ثانى درجة قضت حضوريا بحكمها المطعون فيه بعدم قبول إستئناف النيابة شكلا لرفعه بعد الميعاد ، وقبول إستئناف المتهمه شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه ” إذا استأنف أحد الخصوم فى مدة العشرة الأيام المقررة ، يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة “ وهو نص مستحدث أخذ فيه



الشارع بفكرة الاستئناف الفرعى جريا على ما سارت عليه كثير من التشريعات كالقانون الفرنسى وقانون تحقيق الجنايات المختلط لما فى ذلك من حكمة ظاهرة أفصح عنها الشارع فى المذكرة الايضاحية رقم ٢ المرافقة لقانون الاجراءات الجنائية ( على المادة ٤٣٥ التى أصبحت المادة ٤٠٩ ) بقوله "...فقد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية العشرة أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذى يكون قد امتنع عن الاستئناف إزاء سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف إذا أراد صونا لمصالحه ... وعلى ذلك إذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه إمتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى . وغنى عن البيان أن الاستئناف الفرعى لا يجوز إلا إذا كان الاستئناف الأصيل مرفوعا فى ميعاد العشرة الأيام ... " ولا يشترط لامتداد الميعاد أن يحصل الاستئناف الأصيل فى نهاية المدة المقررة للتقرير به ذلك لأن نص هذه المادة عام لا يفرق بين أن يكون الاستئناف الأصيل قد تم فى نهاية المدة أو فى خلالها . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم المستأنف فرعا فى ميعاد الخمسة الأيام التالية للعشرة الأيام المحددة للاستئناف الأصيل والذى قررت فيه المتهم بالاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلا ، لأنها لم تقر به إلا فى اليوم الحادى عشر من تاريخ صدور الحكم المستأنف ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه ، بالقضاء بقبول الاستئناف المرفوع من النيابة العامة شكلا ، وإحالة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية للفصل فى موضوع الاستئناف مشكلا من هيئة أخرى .

## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومحمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

(٧٨)

الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٤ القضائية

إثبات "شهادة" . بطلان . حكم . "تسييه" . تسييب غير معيب .

متى لا تقبل شهادة القائم بإجراء باطل عليه ؟ عند قيام البطلان وثبوته . كون البطلان ذاته هو الذى  
يدور حوله الاثبات . من حق المحكمة أن تستدل عليه أو تنفيه بأى دليل . مثال .

القول بأن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون إلا عند  
قيام البطلان وثبوته ، أما إذا كان البطلان ذاته هو الذى يدور حوله الاثبات  
فلأنه يكون من حق المحكمة أن تستدل عليه أو تنفيه بأى دليل . ومن ثم فلا جناح  
على المحكمة إن هى عولت على أقوال الضابطين المقول بقيامهما بالتفتيش بدلا  
من الضابط المأذون له به — فى حدود إطراحها للدفع ببطلان القبض والتفتيش .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم  
مصر القديمة محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا "حشيشا"  
فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى السيد مستشار الاحالة إحالته  
إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ ج ١ ، فقرر بذلك . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة



جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش ؛ وقضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد أخطأ في تطبيق القانون ومثابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولها بمعرفة غير المندوب لإجرائهما وأسس الحكم رفضه لهذا الدفع على أن الضابطين اللذين قاما بتلك الإجراءات قطعاً بأنهما لم يشتركا فيها وهو مالا يصلح أساساً لهذا القضاء إذ ما كان يجوز للمحكمة أن تعتمد على أقوال الشاهدين المنسوب إليهما العمل الباطل هذا فضلاً عن أن هذا الرد جاء قاصراً عن بيان رأى المحكمة في مدى صحة دفاع الطاعن أو فسادده إذا اكتفت بما شهد به الضابطان من عدم تواجدهما وقت الضبط والتفتيش دون أن تبين وجه ترجيح قولهما أو أن تكشف عن الأدلة التي أقنعتها بصحة هذا القول ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من شهادة الضابط المأذون له بالتفتيش ومما ثبت من تقرير التحليل ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، عرض لما يشير الطاعن من دفع ببطلان القبض والتفتيش تأسيساً على أن الذى أجراه هو ضابط آخر غير المأذون له بذلك ورد عليه في قوله : ” وحيث إنه عن الدفع الأول فقد أثار المتهم في التحقيقات الوافية التى يستند عليها ومثل فيه الضابطان محمد عبد الستار فتحى ومحمد ماهر يوسف بشأنها فقطع كل منهما بأنه لم يشترك ولم يحضر ضبط وتفتيش المتهم وأن الذى

أجراه هو النقيب محي الدين خطاب ولذلك يكون هذا الدفع قد فقد سنده من الواقع ويتعين الالتفات عنه" لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم سائغا ويستقيم به الرد على هذا الدفع ، ذلك بأنه من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن هذا يفيد إطراحها كافة الاعتبارات التي حملها الدفاع على عدم الأخذ بها . أما ما يثيره الطاعن في شأن منازعته في حق المحكمة في الاعتماد على شهادة الضابطين المقول منه بقيامهما بالتفتيش بدلا من الضابط المأذون له به ، ما يثيره من ذلك مردود بأن القول بأن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون إلا عند قيام البطلان وثبوته أما إذا كان البطلان ذاته هو الذي يدور حوله الإثبات فإنه يكون من حق المحكمة أن تستدل عليه أو تنفيه بأي دليل ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة إن هي عولت على أقوال الضابطين المشار إليهما في حدود إطراحها للدفع ببطلان القبض والتفتيش . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا لذلك رفضه موضوعا .



## جاسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومجد مجد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

(٧٩)

### الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٥ القضائية

(١) مواد مخدرة . جريمة .

جريمة إعداد المحل وتجهيته لتعاطي الجواهر المخدرة . استقلالها عن جريمة إحراز المخدر  
بقصد التعاطي . إختلافها عنها في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية .

(ب) تلبس . جريمة .

التلبس : حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها . قيامها في جريمة .  
صحة إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له إتصال بها سواء أكان فاعلا أم شريكا  
تقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط  
القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال .

١ — جريمة إعداد المحل وتجهيته لتعاطي الجواهر المخدرة جريمة مستقلة عن  
جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي وتختلف كل منهما عن الأخرى في مقوماتها  
وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار إحداها بتخلف كل أو  
بعض أركانها القانونية دون أن يؤثر ذلك حتماً في قيام الثانية .

٢ — من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص  
مرتكبها ومتى قامت صحة إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال  
بالجريمة سواء أكان فاعلا أم شريكا ، وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة  
المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة  
التحقيق وإشراف محكمة الموضوع — ولما كان الثابت من مدونات الحكم

المطعون فيه أن الضابط لم يقبض على الطاعن ويفتشه إلا عندما تحقق من اتصاله بجريمة إحرار المخدر المتلبس بها لوجوده في مجلس واحد مع المتهم الثالث - صاحب المقهى - الذي شوهد يتعاطى الحشيش وعلى صورة تنبئ عن أن الغاية من المجالسة هي المشاركة في التعاطى وهو استخلاص سائغ أفرته عليه محكمة الموضوع ورأت كفايته لتسوية القبض والتفتيش فهذا منه صحيح . ولا تريب على الحكم إذا هو عول في الإدانة على الأدلة المستمدة من تلك الإجراءات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية : (أولا) المتهمون الثلاثة :- أحرزوا جوهر مخدرا ( حشيشا ) وكان ذلك بقصد التعاطى وبدون تذكرة طبية وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ثانيا) المتهم الثالث :- أعد وهياذ كانا لتعاطى الجواهر المخدرة فيه - وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢ و١ و٣٦ و٣٧ و٤٢ و٤٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم (١) فقرر بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات طنطا دفع الحاضر مع المتهمين ببطالان القبض والتفتيش لأن الجريمة لم تكن في حالة تلبس . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ١ و٢ و٣٧ و٤٢ من القانون السالف الذكر مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين الثلاث بالحبس مع الشغل ستة أشهر وبتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر والمضبوطات وردت على الدفع بأنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحرار جوهر مخدر بقصد التعاطى قد شابه قصور في البيان وانطوى على خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع وفي تفصيل ذلك



يقول الطاعن إن المدافع عنه دفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش تأسيساً على أن المتهم الثالث في الدعوى هو الذي شوهد وحده يدخن في "الجوزة" التي قيل بأن رائحة الحشيش كانت تنبعث منها وأن من شأن هذا تعيين الجريمة المتلبس بها وتحديد فاعلها بما يمتنع معه امتداد إجراءات التحقيق إلى غيره من مجالسيه ، ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع بما لا يصلح لتفنيده واعتمد على الدليل المستمد من التفتيش على الرغم من بطلانه . هذا فضلاً عن أن الحكم لم يبين بالرد على ما أثاره المدافع عن الطاعن — الذي أنكر ضبط المخدر معه — من أن ثمة خلاف بين ما قرره شهود الواقعة من أن قطعة الحشيش وجدت عارية بحجب الطاعن وما ثبت من تقرير التحليل من خلوهذا الجيب من أى أثر لمادة مخدرة مما يؤكد كذب أقوالهم ويشكل في نفس الوقت قصوراً في التسبب وإخلالاً بحق الدفاع يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله إنها "تبرز في أن الملازم أول سعد اللبان وكيل مكتب مكافحة المخدرات بطنطا كان يمر في نحو الساعة العاشرة من مساء يوم ٢٦/١٠/١٩٦٣ م بدائرة قسم أول طنطا ومعه الشرطيون السريين الجليلي أحمد الشوربجي وعلام شديد عامر لجمع مخريات عن متجري الجواهر المخدرة الذين يترددون على المقاهي والغرز المقامة لمناسبة المولد الأحمدي فلما أن اقتربوا من كوبري كفرة الخادم بدائرة القسم إشتما رائحة احتراق الحشيش ثم شاهدوا غرزة مضاعة بكلوب ومصباح على مسافة أربعة أمتار تقريباً ينبعث منها دخان فتصدوها ولدى دخولهم ألفوا صاحبها السعدني محمود السعدني المتهم الثالث يمسك بجوزة مشتعلة يدخن منها وشموا من رائحة الدخان المتصاعد منها رائحة احتراق الحشيش وقد جلس في مواجهته كل من محمد إبراهيم أبو العلا الشهير بفتحى وبجانبه جابر محمد البهي أبو كامل المتهمان الأول والثاني ، فقام الضابط بضبط الجوزة وتولى تفتيش ثلاثهم فعثر بحجب البنطلون الأيمن للمتهم الأول ( الطاعن ) على قطعة كما عثر بالجيب الأيمن لبنطلون المتهم الثاني على علبة تقاب بها قطعة أخرى ثبت من تحليلهما أنهما من جوهر الحشيش ، وقد اعترف إلي كل منهما بإحرازه

لما ضبط معه بقصد التعاطي ، كما اعترف المتهم الثالث بملكته للجوزة .  
وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه بالصورة المتقدمة أدلة مستمدة من أقوال  
شهود الإثبات ومن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي ومن اعتراف  
المتهم الثاني بتحقق النية وأورد مؤدى هذه الأدلة بما يتطابق مع ما حصله في الواقعة .  
ثم عرض الحكم للدفع المبدى من الطاعن وزميله ببطلان القبض والتفتيش لحصولها بغير  
إذن من النيابة دون أن تكون الجريمة متلبسا بها ورد عليه في قوله ” وحيث إنه قد ثبت من  
أقوال وكيل مكتب مكافحة المخدرات ومرافقيه أنهم قد شموا رائحة احتراق الحشيش  
وهي تتبعث من الغرزة عند ما كانوا على مسافة أربعة أمتار تقريبا منهما فلما أن  
دخلوها وجدوا صاحبها المتهم الثالث يمسك بالجوزة ويجالس المتهمين الأولين  
وشموا رائحة احتراق الحشيش من الدخان المتصاعد منها ومن ثم تكون الجريمة  
متلبسا بها فإذا ما قام رجل الضبط بالقبض على المتهمين الأولين بعد قبضه على  
صاحب المقهى كان هذا الإجراء منه صحيحا في القانون على أساس ما رآه من اتصالهما  
بجريمة إحراز المخدر بجلوسهما في الغرزة بذات مجلس المتهم الثالث الذى شوهد  
في حالة تلبس بالجريمة وهو يتعاطى الحشيش من الجوزة ومن ثم يكون إجراء  
القبض عليهما وتفتيشهما صحيحا بدون حاجة إلى إذن من النيابة ويكون الدفع  
في غير محله متعين الرفض “ . وما خلاص إليه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك  
بأنه من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص  
مركبها ومتى قامت في جريمة صحت إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له  
إتصال بها سواء أكان فاعلا أم شريكا ، وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة  
المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة  
التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون  
فيه أن الضابط لم يقبض على الطاعن ويفتشه إلا عندما تحقق من إتصاله بجريمة  
إحراز المخدر المتلبس بها لوجوده في مجلس واحد مع المتهم الثالث — صاحب  
المقهى — الذى شوهد يتعاطى الحشيش وعلى صورة تنبئ عن أن الغاية من المجالسة  
هى المشاركة في التعاطي وهو إستخلاص سائغ أقرته عليه محكمة الموضوع ورأت  
كفايته لتسويغ القبض والتفتيش فهذا منه صحيح ولا تأثير على الحكم إذا هو عول  
في الإدانة على الأدلة المستمدة من تلك الإجراءات . لما كان ذلك ، وكان



ما أناره المدافع عن الطاعن من خلوجيب هذا الأخير من أى أثر لمادة الحشيش في سبيل الوصول إلى القول بكذب الشهود مردودا بأنه لا يعدو أن يكون من وجوه الدفاع الموضوعية المتعلقة بتقدير الأدلة والتي لا تستوجب من الحكم ردا صريحا ما دام الرد مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا إلى الأدلة السائغة التي بينها الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الوجهين الأول والثاني من الطعن لا يكون لهما محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على تناقض في التسبيب ذلك بأنه أورد بصدوره ما يفيد اقتناع المحكمة بأن الطاعن كان يدخن الحشيش في المقهى ثم عاد وأثبت في مقام التدليل على تبرئة المتهم الثالث - صاحب المقهى - من تهمة تسهيل التعاطي أن مجرد وجود المتهمين الأولين معه وهو يدخن الحشيش في ( الفرزة ) لا يفيد أنه أعدها وهياها لتعاطي المواد المخدرة .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن وآخرين من بينهما المتهم الثالث صاحب المقهى بأنهم أحرزوا مخدرا بقصد التعاطي وبأن المتهم الثالث وحده أعد وهيا مكانا لتعاطي الجواهر المخدرة فيه ، وبعد أن بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى في شأن التهمة الأولى بالصورة المتقدمة وساق الأدلة على ثبوت هذه التهمة في حق المتهمين الثالث عرض للتهمة الثانية المسندة إلى المتهم الثالث في قوله . " وحيث إنه بالنسبة للتهمة الثانية المنسوبة للمتهم الثالث وهي إعداد وتهيئة مكان لتعاطي الجواهر المخدرة فيه حسب تصوير الاتهام فإنه يشترط لقيام هذه الجريمة عناصر ثلاث أولها إعداد المكان وثانيها إطلاق الدخول إليه لمن يشاء وثالثها أن يكون الفعل متسا بسمه الاستغلال ، وحيث إن مجرد وجود المتهمين الأولين بالفرزة حال تدخين صاحبها المتهم الثالث الحشيش من الجوزة وهما في مجاس واحد معه لا يفيد بذاته أنه أعد الفرزة وهياها لتعاطي الجواهر المخدرة لمن شاء ذلك وليس ثمة دليل في الأوراق ينم عن إتمام فعله بسمه الاستغلال وبالتالي تكون هذه الجريمة على غير أساس مما يتعين معه براءة المتهم الثالث منها عملا بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات

الجنائية " . لما كان ذلك ، وكانت جريمة إعداد المحل وتهيئته لتعاطي الجواهر المخدرة المسندة إلى المتهم الثالث هي جريمة مستقلة عن جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي المسندة إليه وإلى المتهمين الآخرين وتختلف كل منهما عن الأخرى في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار إحداها بتخلف كل أو بعض أركانها القانونية دون أن يؤثر ذلك حتماً في قيام الثانية . وكان القضاء بتبرئة المتهم الثالث من تهمة إعداد وتهيئة المكان بقصد تعاطي الجواهر المخدرة فيه مردد حسبما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه — تخلف الأركان القانونية للجريمة ، وهو ما لا يتعارض مع قضاء الحكم بإدانة الطاعن وزميله بجريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي بعد أن تحققت المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها من إحرازهم للجواهر المخدرة التي ضبطت في حوزة كل منهم ، ولا تقوم به شبهة التناقض أو التنافر في التسبيب . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد استخلص إدانة الطاعن استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه فإن هذا الوجه من الطعن يكون بدوره على غير أساس خليفاً بالرفض .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضحاً .



## جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نهر ، ومحمد صبرى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم .

( ٨٠ )

### الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣٤ القضائية

نقض . ” الطعن بالنقض “ . ” التقرير به “ . ” وضع أسبابه وإيداعها “ .  
مستشار الإحالة . أمر بالأوجه .

من له حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ؟  
المدعى المدنى والنائب العام بنفسه أو المحامى العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما .  
جواز توكيل النائب العام أو المحامى العام أحد أعوانهما في التقرير بالطعن أو إيداع ورقة الأسباب  
قلم الكتاب . وضع أسباب الطعن : على النائب العام أو المحامى العام أن يتولى وضعها . إن كلف  
أحدهما أحد أعوانه بوضعها تعين عليه التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره بإياها .

لاتميز المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا للمدعى بالحقوق المدنية وللنائب العام بنفسه ، أو طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية للمحامى العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما . والقانون في مادتيه سالفتي الذكر ، إنما أراد أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامى العام حتى يكون في ذلك ضماناً للتمم ، فإذا وكل أحدهما أحد أعوانه بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب كان عليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره بإياها ، إذ أن الأسباب إنما هي في الواقع من الأمر جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصها أما إيداع

ورقة الأسباب قلم الكتاب فلا مانع أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالظعن . ولما كان الواضح من الأوراق أن تقرير أسباب الظعن لم يعرض على النائب العام أو المحامي العام للوافقة عليه واعتماده قبل إيداعه قلم الكتاب بواسطة من وكله ، فإن الظعن يكون غير مقبول لتخلف شرط الصفة فيمن وقع على أسبابه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم من غضون الشهر السابق على يوم ١٩٦٢/١١/٧ بدائرة بندر الأقصر محافظة قنا : هتك عرض بديرية إبراهيم العراقي بالقوة بأن باغتها وهي مستغرقة في النوم ورفع ملابسها حتى كشف عن مواضع العفة منها والتقط لها عدة صور فوتوغرافية ولما استيقظت وحاولت المقاومة أوثقها وكم نأدا ولا مس بعضود التناسل قبلها حتى أمني وذلك حالة كونه ممن لهم سلطة عليها بصفته مخدوما وكان عمرها لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمادتين ٢/٢٦٧ و ١/٢٦٨-٢-٣ من قانون العقوبات . وبتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٦٣ قرر مستشار الإحالة بمحكمة قنا الابتدائية حضوريا بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبل المتهم عملا بالمادة ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الأمر المطعون فيه صدر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل المطعون ضده فقرر رئيس نيابة قنا بالظعن فيه بتوكيل من النائب العام ، وقدم الأسباب التي يبنى عليها طعنه موقعا عليها منه في الميعاد المحدد قانونا ، إلا أنه يبين من الإطلاع عليها أن النائب العام أو المحامي العام لم يوقع على أسباب الظعن بما يفيد إجازتها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٠٧ سنة ١٩٦٢



لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة لعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا للدعى بالحقوق المدنية وللنائب العام بنفسه ، أو طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية للمحامى العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما . وكان القانون في مادتيه سالفتي الذكر ، إنما أراد أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامى العام حتى يكون في ذلك ضمانه للتهم ، فإذا وكل أحدهما أعوانه بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب — وهو عمل مادي يستوى فيه أن يباشره أيهما بنفسه أو بكل أمره إلى غيره بتوكيل منه . إلا أن عليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها ، فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره إياها ، إذ أن الأسباب إنما هي في الواقع من الأمر جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصها أما إيداع ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن . لما كان ذلك ، وكان الواضح من الأوراق أن تقرير أسباب الطعن لم يعرض على النائب العام أو المحامى العام للوفاقه عليه واعتماده قبل إيداعه بقلم الكتاب بواسطة من وكله ، فإن الطعن يكون غير مقبول لتخلف شرط الصفة فيمن وقع على أسبابه .

## جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : حسين السركي،  
وقطب قراج، ومحمد عبد المنعم حمزوى، ونصر الدين قزام .

( ٨١ )

### الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٥ القضائية

(١) اختصاص . " اختصاص محاكم " .

قرار وزير العدل بإنشاء نيابة ومحكمة جزئية يختصان بجرائم الآداب بمدينة القاهرة .  
طبيعته : قرار تنظيمي . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها العام . اشتراطه  
لاختصاص هذه المحكمة وقوع الجرائم في دائرة اختصاص محافظة القاهرة .

(ب) عقوبة . " تقديرها " .

عدم خروج المحكمة في تقدير العقوبة المقررة بها على المتهم عما هو مقرر  
قانونا للجريمة التي دين بها . هي لا تسأل عن موجبات الشدة حتى لو كانت قد  
تزايدت فذكرت لها ملاحظة .

(ج، د) إثبات . " شهود " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

(ج) القاضي غير ممنوع من الأخذ بالأقوال التي يدلي بها الشاهد على سبيل الاستدلال  
إذا أنس فيها الصدق . أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد أطرافها جميع الاعتبارات  
التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .

(د) لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الإثبات والأمراض من أقوال  
شهود التقى .

١ - قرار وزير العدل الصادر في ١٤ من يناير سنة ١٩٦٤ بإنشاء نيابة  
ومحكمة جزئية يختصان بجرائم الآداب بمدينة القاهرة فضلا عن أنه قرار تنظيمي  
لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها العام - فإنه قد شرط لاختصاص هذه



المحكمة بنظر الجنح والمخالفات التي نص عليها وقوعها في دائرة اختصاص محافظة القاهرة . ولما كانت الجريمتان اللتان دين الطاعن بهما — علاوة على أنهما وقعتا خارج دائرة هذا الاختصاص — قد قام الارتباط بينهما ، فكان متعيينا أن تفصل فيهما محكمة واحدة هي التي تملك الحكم في الجريمة التي عقوبتها أشد .

٢ — لما كانت المحكمة لم تخرج في تقدير العقوبة المقررة بها على الطاعن عما هو مقرر قانونا لجريمة الضرب التي دين الطاعن بها وفقا للمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ، فإنها لا تسأل عن موجبات الشدة حتى لو كانت قد تزايدت فذكرت لها عللا خاطئة لا تنتجها أو تؤدي إلى عكسها .

٣ — لم يحرم الشارع القاضي من الأخذ بالأقوال التي يدلى بها الشاهد على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . ولما كانت المحكمة قد عولت في الإدانة على أقوال المجني عليها ، فإنه لا يقبل من الطاعن منازعته في ذلك بدعوى أن أقوالها سمعت على سبيل الاستدلال أو أنهما حديثا السن مادام لا يدعى عدم تمييزهما ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٧/١١/١٩٦٣ بدائرة بليس :  
أولا : المتهمون الثلاثة : (١) أحدثوا عمدا بفتحى عبد العزيز عمدا الإصابات الموصوفة  
بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما (٢) تعرضوا لأنثى  
بالقول على وجه يخلدش حياتها على النحو المبين بالمحضر . ثانيا : (المتهم الثالث) أحدث

عمدا بمحمد كامل عبد الحميد الدهشان الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابهم بالمادتين ١/٢٤٢ و ٣٠٦ مكرر من قانون العقوبات . ومحكمة بليس الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٦٤ عملا بمبادئ الإتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وقدرت مبلغ خمسة جنيها كفالة لإيقاف التنفيذ لكل . فعارض المحكوم عليهم في هذا الحكم وقضى في معارضتهم بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ حضوريا للثاني وغيابيا للباقيين بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن وآخرين — لم يطعنا — بجريمتي الضرب العمد والتعرض بالقول لأنثى على وجه يחדش حيائها قد شابه القصور والفساد في الاستدلال كما أخطأ في الإسناد وخالف القانون وانطوى على بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، ذلك بأنه عول في الإدانة على أقوال المجنى عليهما في محضر جمع الاستدلالات مع أنهما حديثا السن وأدليا بها بغير يمين ، وأطرح شهادة شاهدي نفى الطاعن وهما من رجال الأمن وسمعت أقوالهما بعد حلف اليمين ، كما أن الحكم إذ أخذ الطاعن والمتهمين الآخرين بالشدة ، وصفهم بأنهم قطاع طرق يحملون المطاوى والسكاكين ويتعرضون للفتيات بما يחדش حياءهن ويعتدون بالضرب على من يعترض طريقهم ، في حين أن الثابت بالأوراق أن الواقعة بفرض صحتها كانت نتيجة شجار عارض بين طلبة في المدارس حديثي السن وكان الطاعن ورفيقاه هم المجنى عليهم فيه ولم تضبط سكين أو مطواه ولم يتعرضوا لمطلق الاناث — وإنما لفتاة واحدة — كما أن المحكمة انتهت إلى قيام الارتباط بين الجريمتين المسندتين إلى الطاعن وعاقبته بعقوبة الجريمة الأشد ، وهي جنحة الضرب ، في حين أن الجريمة الثانية —



وهي التعرض لأنثى — ليست من اختصاصها ، كما أن الاختصاص بمحاكمة الطاعن وهو حدث في الرابعة عشرة من عمره — كما أقر في التحقيق — منعقد لمحكمة الأحداث .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب والتعرض بالقول لأنثى بما يندش حيائها اللتين دان الطاعن بهما ، وساق على ثبوتهما في حقه أدلة مستمدة من أقوال فتحي عبد العزيز محمد ونعيمه محمد خليل التي أورد مؤداها ، وهي أدلة سائغة مردودة لأصلها في الأوراق وتؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وكان الشارع لم يحرم القاضي من الأخذ بالأقوال التي يدلي بها الشاهد على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . ولما كانت المحكمة قد عولت في الإدانة على أقوال المجنى عليها ، فإنه لا يقبل من الطاعن منازعته في ذلك بدعوى أن أقوالهما سمعت على سبيل الاستدلال أو أنهما حديثا السن مادام لا يدعى عدم تمييزهما ، ويكون ما يشير الطاعن في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة بعد أن بينت واقعة الدعوى وأوردت الأدلة على ثبوتها عرضت إلى ظروف تشديد العقاب فقالت ”... ومن ثم والمتهمون من طلبة العلم الذين يفترض توافر انخلق الحسن فيهم وتعول الأمة عليهم في بناء مستقبلها ومجتمعها المثالي فإنه وقد خيب هؤلاء المتهمون أمل أمتهم فيهم فتحولوا إلى قطاع طرق يحملون السكاكين والمطاوي ويتعرضون للفتيات بما يؤذى شعورهن ويخدش حياءهن ويعتدون بالضرب على من يعترض طريقهم ذلك وينبهم إلى سوء تصرفهم ومجافاته للخلق والواجب ، فإن المحكمة ترى لزاما عليها أن تقسو في العقاب ...“ وكانت المحكمة لم تخرج في تقدير العقوبة المقضى بها على الطاعن وهي الحبس مع الشغل لمدة شهر واحد عما هو مقرر قانونا لجريمة الضرب التي دين الطاعن بها وفقا للمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإنها لا تسأل عن موجبات

الشدة حتى لو كانت تزيدت فذكرت لها عللا خاطئة لا تنتجها أو تؤدي إلى عكسها . لما كان ذلك ، وكان قرار وزير العدل الصادر في ١٤ من يناير سنة ١٩٦٤ بإنشاء نيابة ومحاكمة جزئية يختصان بجرائم الآداب بمدينة القاهرة — فضلا عن أنه قرار تنظيمي لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها العام — فإنه قد شرط لاختصاص هذه المحكمة بنظر الجنح والمخالفات التي نص عليها ، وقوعها في دائرة اختصاص محافظة القاهرة . ولما كانت الجريمتان اللتان دين الطاعن بهما — علاوة على أنهما وقعتا خارج دائرة هذا الاختصاص — قد قام الارتباط بينهما وفصلت محكمة الموضوع فيه حسبما استخلصته من الظروف والوقائع المطروحة عليها ، فكان متعينا أن تفصل فيهما محكمة واحدة هي التي تملك الحكم في الجريمة التي عقوبتها أشد وهي محكمة بليس الجزئية في حالة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الطاعن ينازع في أنه بلغ يوم ارتكابه الجريمتين المسندتين إليه الخامسة عشرة من عمره — على ما هو ظاهر من التحقيقات ، وعلى خلاف ما قدرته به محكمة الموضوع — بما يجعل الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة الأحداث وحدها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من أوجه الطعن أنه مرفق بها "بطاقة أحوال طالب عام ١٩٦٤" باسم محمد عبد العزيز طرد — الطاعن — صادرة من معهد التربية الرياضية للعلمين بحلولان التابع لمديرية جنوب القاهرة التعليمية بمحافضة القاهرة ، وثابت بها أنه من مواليد ١٩٤٥/١١/٢٨ ، مما مفاده أنه تجاوز الخامسة عشرة يوم ارتكاب الحادث في ١٩٦٣/١١/١٧ وهو ما لم تخطئ محكمة الموضوع في تقديره . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المركي ، ومحمد صبرى ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

( ٨٢ )

الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ، ب ) محال صناعية وتجارية . تقض . " حالات الطعن بالنقض " .  
" الخطأ فى تطبيق القانون " . عمل .

( ١ ) إلزام أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية والمشروبات  
أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طيبا وتحصينهم  
ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم وإلا حق عقابهم بمقتضى  
المادة ١٧ من القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل . قرار وزير  
الشئون البلدية والقروية ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر تنفيذا للقانون  
المذكور . إطباق قرار وزير الصحة ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ على العمال  
دون أصحاب المصانع .

( ب ) تقض . " التقرير بالطعن " . " ميعاده " .

صدور الحكم من محكمة ثانى درجة فى غيبة المتهم بتأييد حكم محكمة أول درجة  
الذى قضى ببراءته . ميعاد الطعن فى هذا الحكم بطريق التقض من النيابة .  
بدؤه من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة لهم .  
ملة ذلك : هذا الحكم لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه .

١ - أوجب قرار وزير الشئون البلدية والقروية الرقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧  
الذى صدر تنفيذا للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٥٦ على أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية

أو المشروبات والتي يندرج تحتها مصنع المطعون ضده "مصنع فرز وتجفيف البصل" أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبيا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم — وتعاقب المادة ١٧ من هذا القانون كل من يخالف أحكامه أو القرارات المنفذة له بالعقوبات المبينة به . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم تقديم إحدى العاملات لمكتب الصحة للكشف عليها طبيا تأسيسا على أن هذا الفعل غير معاقب عليه قانونا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولا محل للاحتجاج في هذا الشأن بقرار وزير الصحة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ إذ أن هذا القرار خاص بالفعل المسند إلى العامل ولا شأن له بما أسند إلى صاحب المصنع .

٢ — لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المتهم المطعون ضده بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى ببراءته فإنه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه . ومن ثم فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ صدوره .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٦/٧/١٩٦٢ بدائرة قسم الشرق : لم يقدم إحدى العاملات بحمله إلى مكتب الصحة للكشف عليها طبيا . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢١ و ٢٣ و ٢٦ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ وقرار وزير الصحة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ و ١ و ١٧ و ١٨ و ٢٦ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ و ٣١ بند ٧ من قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ . وأصدر قاضي محكمة ميناء بور سعيد الجزئية بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٢ أمرا جنائيا بتغريم المطعون ضده مائة قرش . فاعترض على هذا الأمر وقضى فيه بتاريخ ١٦/١/١٩٦٣ بسقوط الأمر الجنائي وبراءته مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة بور سعيد الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا في ١٩/٣/١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المتهم المطعون ضده بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى ببراءته ، فإنه لا يعتبر أنه أضرب به حتى يصح له أن يعارض فيه ، ومن ثم فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم . ولما كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون ، فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن النيابة العامة تنحى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائي القاضي ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم تقديم إحدى العاملات إلى مكتب الصحة للكشف عليها طيبا ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن قرار وزير الصحة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية يسرى على المحال العامة دون المحال الصناعية والتجارية التي من بينها مصنع المطعون ضده في حين أن الفعل المسند إلى هذا الأخير معاقب عليه بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وبقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده وأخرى - بطريق الأمر الجنائي بوصف أنه - وهو صاحب مصنع لتجفيف البصل لم يقدم إحدى العاملات إلى مكتب الصحة للكشف عليها طيبا ، وطلبت النيابة العامة عقابه والمتهمة الأخرى - العاملة لديه - بالمواد ١ و ٢١ و ٢٣ و ٢٦ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ وقرار وزير الصحة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ والمواد ١ و ١٧ و ١٨ و ٢٦ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ و ٣١ بند ٧ من قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ ، وأصدر قاضي محكمة ميناء بورسعيد الجزئية أمرا جنائيا بتغريم المطعون ضده مائة قرش فاعترض على هذا الأمر وقضى فيه ببراءته ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم وقضت محكمة ثاني

درجة بالتأييد . وأسس حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضاءه على أن الفعل المسند إلى المطعون ضده غير معاقب عليه لأن قرار وزير الصحة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ يسرى على المحال العامة دون المحال الصناعية والتجارية التي من بينها مصنع المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ تنص على "أن تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق به" وكانت محال فرز وتجهيف البصل ومستودعاته من بين المحال التي وردت في هذا الجدول . وكانت المادة السابقة من هذا القانون قد نصت على أن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال الخاضعة لأحكام هذا القانون أو في نوع منها يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ، وقد صدر القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ تنفيذا لهذا القانون حيث نص في البند السابع من المادة ٣١ منه على أنه إذا كان العمال يشتغلون في صنع أو تداول المواد الغذائية أو المشروبات فيجب فضلا عما سبق مراعاة ما يأتي (١) يقدم طالب الترخيص للجهة المختصة بالترخيص كشفا من صورتين بأسماء ومحال إقامة جميع العمال المزمع تشغيلهم موقعا منه ويرفق بالكشف ما يثبت تقديم العمال إلى مكتب الصحة الواقع في دائرته المحل للكشف عليهم طبيا وخلوهم من الأمراض المشار إليها في الفقرة (ج) من هذا البند وتحصينهم ضد الأمراض المعدية بالأمصال الواقية ويجب إخطار الجهة المختصة بالترخيص عن أى تغيير في أشخاص العمال أو في محال إقامتهم مع تقديم العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم وتطعيمهم . ولما كان قرار وزير الشؤون البلدية والقروية سالف الذكر قد أوجب على أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات والتي يندرج تحتها مصنع المطعون ضده أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبيا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم . وكان هذا القرار قد صدر تنفيذا للقانون السالف وبمقتضى السلطة المخولة لوزير الشؤون البلدية والقروية بالمادتين ٧ و ٢٦ منه . وكانت المادة ١٧ من هذا القانون تعاقب كل من يخالف أحكامه أو القرارات المنفذة له بالعقوبات المبينة به . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم الابتدائي



المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة علم تقديم إحدى العاملات لمكتب الصحة للكشف عليها طبيا تأسيسا على أن هذا الفعل غير معاقب عليه قانونا ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولا محل للاحتجاج بقرار وزير الصحة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ إذ أن هذا القرار خاص بالفعل المسند إلى العاملة ولا شأن له بما أسند إلى المطعون ضده . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن التعرض لموضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

---

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المركي ، ومحمد صبري ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

(٨٣)

### الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ القضائية

سلاح . ظروف مشددة . نقض . "حالات الطعن بالنقض". "الخطأ  
في تطبيق القانون".

اشترط القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في الأحكام  
الصادرة في قضايا المخدرات التي تعد ظرفاً مشدداً لجريمة إحراز السلاح أن تكون حيازتها أو إحرازها  
بقصد الاتجار .

حدد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ -  
في شأن الأسلحة والذخائر - الأحكام التي تعد ظرفاً مشدداً لجريمة إحراز  
السلاح . وقد اشترط في الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات أن تكون  
حيازتها أو إحرازها بقصد الاتجار نخرج من عدادها الأحكام الصادرة في قضايا  
المخدرات لغير قصد الاتجار . ولما كان الثابت أن الحكم الصادر ضد المتهم  
إنما كان لإحرازه مخدراً بقصد التعاطي وهو لا يندرج ضمن الأحكام المنصوص  
عليها في الفقرة (ح) من المادة السابعة من القانون سالف البيان . فإن  
ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار ذلك الحكم ظرفاً مشدداً وتوقيعه  
على المتهم العقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦  
من القانون المذكور ينطوي على خطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه  
وتصحيحه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ليلة ١٩٦٢/٨/٢٩ بدائرة قسم محرم بك محافظة الاسكندرية : أحرز سلاحا ناريا مششخنا "مسدسا" بدون ترخيص . واحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ المرفق . ومحكمة جنايات الاسكندرية ( دائرة المستشار الفرد ) قضت حضوريا في ١٩٦٣/١١/١٧ عملا بمواد الاتهام مع إضافة المادة ٧ / ح من قانون الأسلحة والذخائر المذكور وتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمصادرة السلاح المضبوط . فطعن كل من المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن وإن قرر بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون الطعن غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المحكوم عليه بجريمة احرازه سلاحا ناريا مششخنا بدون ترخيص مع توافر الظروف المشدد وهو سبق الحكم عليه بالسجن في جريمة احراز مخدرات قد شابه خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم الذي اعتبرته المحكمة ظرفا مشددا إنما صدر في جريمة إحراز مخدر بقصد التعاطي مما لا ينطبق عليه حكم الفقرة ( ح ) من المادة السابعة من قانون السلاح التي أخذت المحكمة المطعون ضده بها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية ضد المتهم لأنه في ليلة ١٩٦٣/٨/٢٩ بدائرة قسم محرم بك محافظة اسكندرية أحرز سلاحا ناريا مششخنا ( مسدسا ) بدون ترخيص وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ( ٣ ) المرفق . ومحكمة جنايات اسكندرية قضت بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وبمصادرة السلاح المضبوط عملا بمواد الاتهام مع اضافة المادة ٧/ح من قانون الأسلحة والذخائر وتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بوصف أن الاحراز قد تم بعد سابقة الحكم على المتهم بالسجن من محكمة جنائيات اسكندرية بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٥ لمدة ثلاث سنوات وبغرامة ٥٠٠ ج في قضية مخدرات . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن مذكرة الحالة الجنائية تضمنت سبق الحكم على المتهم في ١٩٥٦/١٢/١٥ بالسجن ثلاث سنوات وغرامة ٥٠٠ ج في القضية رقم ٤٣٦٢ سنة ١٩٥٥ محرم بك المقيدة برقم ١٠٤٢ سنة ١٩٥٥ كلى ، كما ثبت من مذكرة النيابة المرفقة بالأوراق أن هذا الحكم صدر عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من قانون المخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وهى المواد الخاصة بالاحراز بقصد التعاطي . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد حددت في فقرتها الأولى والثانية العقوبة التي يقضى بها على الجاني إذا ما أحرز أو حاز سلاحا من الأسلحة المبينة في الجدولين الثانى والثالث المرفقين ثم نصت في الفقرة الثالثة على أنه ”ويعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب، ح، د، هـ، و) من المادة السابعة“ ونصت الفقرة ( ح ) من المادة المذكورة على ”من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو اتجار في المخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو اخفاء أشياء مسروقة“ ويبين من استقراء نص هاتين المادتين أن القانون إذ حدد الأحكام التي تعد ظرفا مشددا لجريمة احراز السلاح قد اشترط في الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات أن تكون



حيازتها أو إحرازها بقصد الاتجار نخرج من مداها الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات لغير قصد الاتجار . ولما كان الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر ضد المتهم بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٦ في القضية رقم ٤٣٦٢ سنة ١٩٥٥ محرم بك إنما كان لإحرازه مخدرا بقصد التعاطي ، وهو لا يندرج ضمن الأحكام المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة السابعة من القانون سالف البيان ، فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار ذلك الحكم ظرفا مشددا وتوقيعه على المتهم العقوبة المخلطة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون ، ما ذهب إليه الحكم من ذلك ينطوي على خطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون وتطبيق المواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم (٣) المرفق ، وترى المحكمة وهي تقدر العقوبة أن تراعى معنى الرأفة الذي أخذت به محكمة الموضوع فتستعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات وتقضى بحبس المتهم سنة شهور مع الشغل بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها .

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومحمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح .

( ٨٤ )

### الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ القضائية

(١، ب) غش . جريمة . ” أركانها “ . مياه غازية .

( أ ) وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية والصودا نقية كإوريا وبكتريولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية في مناطق الانتاج وإلا اعتبرت غير صالحة للاستهلاك الآدمي . المجادلة في مصدر المياه المستعملة . غير مقبولة . المرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها .

( ب ) جريمة مرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للواصفات القانونية وغير نقية مع الحكم بذلك . تحقق عنصرها المادى بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية .

( ج ) حكم . ” ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل “ . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع “ . ” ما لا يوفره “ .

لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن دفاع ظاهر البطلان .

( د ) وصف التهمة . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع “ . ” ما لا يوفره “ .  
مياه غازية . غش .

عدم تقويم المحكمة بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة على الفعل المستند إلى التهم . هى مكلفة بتحصيل الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . لا حاجة إلى لفت نظر الدفاع . ما دام أن الواقعة المادية المطروحة بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة لم تتغير . مثال .



( هـ ) محكمة ثانى درجة . " الإجراءات أمامها " . إجراءات المحاكمة .

محكمة ثانى درجة تقضى على منتضى الأوراق . هى لاتسمع من شهود الاثبات  
إلا من ترى لزوما لسماهم .

( و ) إجراءات المحاكمة . إثبات . " شهود " .

تلاوة أقوال الشهود الغائبين . من الاجازات . متى تكون واجبة : إذا  
طلبها المتهم أو المدافع عنه .

( ز ) إجراءات المحاكمة . إثبات . " شهود " . حكم . " تسببيه . تسبيب  
غير معيب " .

للحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع  
عنه ذلك صراحة أو ضمنا . للحكمة الاعتماد على أقوالهم بالتحقيقات الأولية .  
ما دامت هذه الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة .

١ — توجب المادة الثانية والفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم  
الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها بالتطبيق  
للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٥٣  
لسنة ١٩٤٩ — أن تكون المياه المستعملة فى تحضير المياه الغازية والصودا  
نقية كياويا وبكتريولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية  
فى مناطق الانتاج . وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك  
الآدمى — ولا يقبل الجدل فى مصدر المياه المستعملة فى الانتاج وبأنها  
تخضع لعوامل الفساد الطبيعية باحتوائها على قدر من الرواسب والشوائب —  
إذ يستوى فى حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجع عدم الصلاحية تفاعلا  
طبيعيا أو تلونا بالمياه المستعملة فى التحضير طالما قد ثبت من تحليلها  
كياويا أو بكتريولوجيا عدم تقاوتها وأنها لا تطابق معايير المياه النقية .

٢ — جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير  
نقية مع العلم بذلك يتحقق عنصرها المادى بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت

محتوية على مياه غير قنية بالمخالفة لأحكام المادتين ٢ ، ٧ من مرسوم المياه الغازية دون أن يقتضى ذلك تدخلا إيجابيا لإحداث هذا الأثر المؤثم .

٣ — لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

٤ — من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم بل هى مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة إلى أن تلت نظر الدفاع ما دام أن الواقعة المادية التى دارت على أساسها المرافعة هى لم تتغير، وهو ما يستمد حتميته مما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة فى المادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات من وجوب تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى المطروحة عليها باعتبارها صاحبة الولاية فى الفصل فيها . ولما كان قوام الوصف القانونى الصحيح الواجب التطبيق هو الواقعة عينها التى رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وصار إثباتها فى الحكم دون خروج على حدودها أو تجاوز لنطاق عناصرها القانونية . وكان المرسوم الصادر فى ١٢/١٢/١٩٥٣ فى شأن المياه الغازية ومواصفاتها إنما صدر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس قد جاء خلوا من تقرير أية عقوبة وإذا ما كانت العقوبة المقررة لمخالفة أحكام هذا المرسوم هى بذاتها التى رصدها الشارع لارتكاب جريمة الغش التى دين بها الطاعن وفقا لأحكام المواد ٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ١٣٥ لسنة ١٩٤٩ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ . ومن ثم فإنه ليس فى إعمال حكم القانون على وجهه الصحيح أى افتئات على الضمانات المقررة للمتهم .

٥ — من المقرر أن محكمة ثانى درجة إنما تقضى على مقتضى الأوراق، وهى لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم . وما دامت لم تجد حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء فلا شئ يعيب حكمها .

٦ — من المقرر أن تلاوة أقوال الشهود الغائبين هى من الاجازات التى رخص بها الشارع للمحكمة فلا تكون واجبة إلا إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .



٧ - من المقرر قانونا أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات ، إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة بندر الأقصر : عرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان ( مياه غازية ) مغشوشة مع طعمه بغشه . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ومحكمة الأقصر الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٣ عملا ب مواد الاتهام بتفريم المتهم ١٠ ج مصرية والمصادرة فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة فش مياه غازية قد أخطأ في القانون ، وانطوى على بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع . ذلك بأنه استند في قضائه بالإدانة إلى ما ورد بنتيجة التحليل من وجود شوائب بها ، مع أن الغش المؤثم قانونا إنما يتطلب وقوع تغيير على الشيء ذاته بفعل إيجابي إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بنزع عنصر من عناصره الأمر الذي لم يتوافر في حق الطاعن ولم تكن المحكمة بتحقيق ما أثاره الطاعن في دفاعه من وجود شوائب ورواسب بمياه البلدية المستعملة في الإنتاج

مما لا يدل عليه فيه ، وما كان في مقدوره أن يعلم به ، ثم إن المحكمة بدرجتها التفتت عن سماع شهادة مفتش الأغذية أو تلاوة أقواله بالجلسة بالرغم من تعويلها عليها في قضائها في الإدانة ، وإصرار الطاعن على طلب مناقشته في علة وجود الشوائب بالعينة التي فحصت والنسب المختلفة في عدد مخمرات سكر اللبن والبكتريا ، وهل يرجع ذلك إلى عيب في مياه البلدية المعلقة للشرب . هذا ولم تطلب محكمتي الدرجتين من النيابة العامة كشفاً بتحليل مياه البلدية وبياناً عن حالة ترشيحها في التاريخ السابق على أخذ العينة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن مفتش الأغذية أخذ عينة من مياه غازية ( ليموناده وفروت وعصير أناناس ) إنتاج الطاعن وكان يعرضها للبيع - وأرسلها للتحليل فوردت النتيجة تفيد أنها غير صالحة للشرب واستند الحكم في ثبوت الواقعة على هذا النحو في حق الطاعن إلى أقوال مفتش الأغذية ومحضر أخذ العينة وتقرير التحليل واشتغال الطاعن بصنع المياه الغازية الأمر الذي يفترض معه علمه بغشه . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم فيما تقدم أن الضبط والتحليل قد انصبا على مياه غازية معروضة للبيع . وكانت المادة الثانية من المرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ وهو المرسوم الواجب التطبيق على واقعة الدعوى كما حصلها الحكم تنص على أنه يجب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية والصودا نقية كياويا وبكتريولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية في مناطق الإنتاج...“ وتنص الفقرة الأولى من المادة السابعة على أنه ”تعتبر المياه الغازية غير صالحة للاستهلاك إذا احتوت على مواد متعفنة أو متخمرة أو كانت بها رواسب أو مواد غريبة أو لم تكن نقية بكتريولوجيا أو كياويا“ ولما كان نص هاتين المادتين صريحا في وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كياويا وبكتريولوجيا وأن تكون مطابقة لمعايير المياه النقية الواردة من الموارد العمومية في مناطق الإنتاج



وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم ، وبناء على ما حصله من عناصر الإثبات الأخرى سائغا في حمل قضائه بالادانة فإنه لا يقبل من الطاعن الجدل في مصدر المياه المستعملة في الانتاج وبأنها تخضع لعوامل الفساد الطبيعية باحتوائها على قدر من الرواسب والشوائب إذ يستوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجع عدم الصلاحية تفاعل طبيعي أو تلوث بالمياه المستعملة في التحضير طالما قد ثبت من تحليلها كيمائيا أو بكتريولوجيا عدم تقاوتها وأنها لا تطابق معايير المياه النقية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من إغفال الرد على دفاعه من أنه لا دخل له في عدم تقاوة مياه البلدية المستعملة في تحضير المياه الغازية هو دفاع بعيد عن محجة الصواب على ما سلف بيانه ، من التزامه قانونا بمراقبة مطابقة المياه لمعايير المياه النقية التي ترد من الموارد العمومية في مناطق الانتاج ولا جدوى من تذرع الطاعن بمصدر عدم تقاوة المياه أو سببها مادام يستوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجع عدم التقاوة تفاعل طبيعي أو تلوث طارئ اتصل بالمياه المستعملة في التحضير بأية طريقة . لما كان ذلك ، فإنه لا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو أعرض عن الرد على هذا الدفاع . ولما كانت جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للواصفات القانونية وغير تقية مع العلم بذلك ، وهو الوصف القانوني السليم المنطبق على واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم يتحقق عنصرها المادى بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير تقية بالمخالفة لأحكام المادتين ٢، ٧ من مرسوم المياه الغازية دون أن يقتضى ذلك تداخلا إيجابيا لاحداث هذا الأثر المؤثم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون والقصور في بيان مدى تداخله في فساد المياه الغازية لا يكون سديدا ، ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يطلب من أيهما كشفا بتحليل مياه البلدية أو بيانا عن حالة ترشيحها في التاريخ السابق على أخذ العينة ولم تر إحدى هاتين المحكمتين أو كلاهما موجبا لإجرائه فإن ما يشير به الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا . هذا فضلا عن أن تحقيق مثل هذا الدفاع في صورة واقعة الدعوى غير ظاهر التعلق بموضوعها وليس لازما للفصل في ذات موضوعها أو متجا فيه

إذ أن ثبوت وجود رواسب أو شوائب بمياه البلدية في تاريخ سابق أو معاصر لوقت أخذ العينة أمر لا يؤثر في مسئولية الطاعن الجنائية على ما سلف بيانه .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النية على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع ما دام أن الواقعة المادية المطروحة بها الدعوى لم تتغير ودارت على أساسها المرافعة أمام محكمتي الدرجتين إذ يدعوها في ذلك الترامها بتمحيص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى ما دام أنها لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً ولم تتعد نطاق عناصرها القانونية فهو واجب عليها تمارسه حتماً بفعل قضائها في الدعوى أياً كان وجه الفصل فيها ، وهو يستمد حتميته مما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة في المادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى المطروحة عليها باعتبارها صاحبة الولاية في الفصل فيها ، وكان قوام الوصف القانوني الصحيح الواجب التطبيق هو الواقعة عينها التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن ، وصار إثباتها في الحكم دون خروج على حدودها أو تجاوز لنطاق عناصرها القانونية وكان المرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ في شأن المياه الغازية ومواصفاتها إنما صدر بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس المنطبق على واقعة الدعوى قد جاء خلواً من تقرير أية عقوبة وإذا ما كانت العقوبة المقررة لمخالفة أحكام هذا المرسوم هي بذاتها التي رصدها الشارع لارتكاب جريمة الغش التي دين بها الطاعن وفقاً لأحكام المواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين رقمي ١٣٥ سنة ١٩٤٩ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ . لما كان ذلك كله ، فإنه ليس في أعمال حكم القانون على وجهه الصحيح في صورة هذه الواقعة ثمة افتئات على الضمانات المقررة للمتهم .

لما كان ما تقدم ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن اكتفى أمام محكمة أول درجة بأقوال مفتش الأغذية كما وردت بالتحقيق وأضاف بأنه سوف يكتفى بمناقشة ما جاء بالتقرير والتمس المدافع عن الطاعن



من محكمة ثانياً درجة القضاء بالبراءة دون أن يطلب إليها سماع ذلك الشاهد أو تحقيق أى دفاع. لما كان ذلك، وكان من المقرر قانوناً أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة، وكان المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شهادة مفتش الأغذية مكتفياً في ذلك بمناقشة ما أثبتته بالمحضر المحرر بمعرفته، وكان من المقرر أن محكمة ثانياً درجة إنما تقضى على مقتضى الأوراق، وهي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوماً لسماعهم. وما دامت لم تجد بها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء فلا شيء يعيب حكمها، وكان لا ينال من سلامة الحكم عدم تلاوة أقوال مفتش الأغذية — شاهد الإثبات — بالجلسة، إذ من المقرر أن تلاوة أقوال الشهود الغائبين هي من الاجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة فلا تكون واجبة إلا إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه. ولما كان يبين من جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب تلاوة أقوال الشاهد الذي تنازل عن سماعه فإنه لا يقبل منه أن يشير هذا الأمر أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد من بطلان إجراءات المحاكمة وإخلال بشفوية المرافعة لا يكون له محل. لما كان ما تقدم جميعه، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً ومصادرة الكفالة.

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين صفوت المركي ، ومحمد صبرى ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

(٨٥)

### الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ القضائية

( أ ) استئناف . " أثره " . " نظره " . محكمة استئنافية . " سلطتها عند  
نظر الاستئناف " . وصف التهمة . دعارة . تسهيل البغاء .

الاستئناف . أثره : إعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية  
ولو كان مرفوعا من المتهم وحده . لهذه المحكمة إعطاء الوقائع السابق طرحها  
على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح . شرط ذلك : ألا توجه  
إلى المتهم أفعالا جديدة أو تشدد عليه العقوبة إذا كان هو المتأنف  
وحده . مثال .

( ب ) اجراءات المحاكمة . " ورقة التكليف بالحضور " . دفاع . " الاخلال  
بحق الدفاع " . " مالا يوفره " . بطلان .

حضور المتهم في الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه . ليس له التمسك  
ببطلان ورقة التكليف بالحضور . حقه في طلب تصحيح التكليف أو استيفاء  
أى قص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . على  
المحكمة اجابته إلى طلبه .

عدم طلب القانون حضور محام مع المتهم أثناء محاكمته في مواد الجنح  
والمخالفات .

( ج ) حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

التناقض الذى يعيب الحكم : هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينقضى بعضها  
ما ينبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة . مثال .



( د ) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببه .  
تسبب غير معيب" . تقض . "أسباب الطعن" . "مالا يقبل  
منها" .

للمحكمة الأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطأنت إليها ، ولولم يكن في  
الدعوى من دليل سواها . لارفاة للمحكمة التقض عليها في ذلك . مادام  
تدليلها سائفا .

١ — الأصل أن الاستئناف ولو كان مرفوعا من المتهم وحده يعيد طرح  
الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية — فيكون لها أن تعطى الوقائع التي  
سبق طرحها على القاضي الابتدائي ووصفها القانوني الصحيح وكل ما عليها  
ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم أو أن تشدد عليه العقوبة متى كان هو  
المستأنف وحده . ولما كان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى أن  
الطاعنة اتصلت بالمتهمة الثانية وطلبت إليها الحضور لممارسة الدعارة  
في البنسيون الذي تديره ثم قدمتها للشخصين اللذين وجدا بالبنسيون وقت  
الضبط لارتكاب الفحشاء معها نظير جعل تقاضته منهما مما حدا بالمحكمة  
نظرا إلى عدم توافر ركن العادة إلى استبعاد جريمة إدارة البنسيون للدعارة  
واعتبار الواقعة منطبقة على نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦٨  
لسنة ١٩٥١ الذي وقعت الجريمة في ظله — بوصف أن الواقعة مجرد تسهيل  
للغاء . وكانت المحكمة فيما ذهبت إليه قد أقامت حكمها على الواقعة المادية  
ذاتها التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى وهو ما لم تمار فيه الطاعنة ، وكانت  
عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المذكور ليست  
أشد من العقوبة المقررة للجريمة التي كانت مقامه بها الدعوى أصلا ،  
فلاتشرب على المحكمة إن هي عدلت الوصف على هذا النحو وأنزلت على  
الواقعة صحيح القانون دون أن تلفت نظر الطاعنة للرافعة على أساس  
الوصف المعدل .

٢ — تنص المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "إذا حضر  
المتهم بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف

بالحضور وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطاءه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه".  
ولما كان القانون لا يتطلب فى مواد الجرح والمخالفات أن يحضر مع المتهم فى أثناء المحاكمة محام يتولى المرافعة عنه ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعة حضرت بنفسها فى آخر جلسة من جلسات المرافعة وسئلت عن التهمة فأنكرتها ومضت بإجراءات المحاكمة فى مواجهتها دون أن تتمسك بعدم إعلانها بالحضور أو تطلب من المحكمة ميعادا لتحضر دفاعها . فإن تعيب الحكم بالإخلال بحق الطاعة فى الدفاع يكون غير سديد .

٣ — التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين سبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة . فإذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى واستخلص منها عدم توافر ركن العادة فى حق الطاعة — متفقا فى ذلك مع الحكم المستأنف — فإنه لا يعيبه أو يصمه بالتناقض إن هو أقام قضاءه على سند من وصف جديد للواقعة المادية ذاتها ليس من بين عناصره توافر ذلك الركن .

٤ — من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطعانت إليها ولو لم يكن فى الدعوى من دليل سواها ولها أن تلتفت عن عدوله عن أقوال صدرت منه وتعتمد على تلك الأقوال متى رأت أنها صحيحة وصادقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على تشكك الحكم المستأنف فى ذلك الإعراف — من أنه كان وليد رهبة — ردا سائغا ، فإن ما تثيره الطاعة بهذا الوجه ينحل إلى مجرد جدل موضوعى حول سلطة محكمة الموضوع فى تقديرها للدليل مما لا شأن لمحكمة النقض به .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة وأخرى بأنها فى يوم ١٩٦٠/٥/٤ بدائرة قسم العطارين :- ( أولا ) المتهمة الأولى : أدارت البنسيون الخاص بها لأعمال الفجور والدعارة على الوجه المبين بالمحضر . ( ثانيا ) المتهمة الثانية : اعتادت ممارسة الدعارة . وطلبت عقابهما بالمواد ٨ و ٩ و ١٣ و ١٤ من



القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . وقضت محكمة العطارين الجزئية في ١٠/١٢/١٩٦٢ عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٣ حضورياً بالنسبة إلى المتهم الأول وغيابياً بالنسبة إلى الثانية عملاً بالمادة الأولى من القانون السالف الذكر مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الطاعة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه بالنسبة إلى المتهم الثانية وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة إليها وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الأول ( الطاعة ) وبحبسها سنة مع الشغل وتغريمها مائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم ، وذلك على اعتبار أن التهمة الموجهة إليها هي تسهيل ومساعدة التهمة الثانية على ارتكاب الدعارة . فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بتهمة تسهيل البغاء بعد أن برأها الحكم المستأنف من جريمة إدارة "البنسيون" لأعمال الفجور والدعارة التي رفعت بها الدعوى الجنائية ابتداءً قد أخطأ في القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع وتناقض وفساد الاستدلال ، ذلك بأنه فضلاً عن أن الفعل الجديد الذي دينت الطاعة بمقتضاه ، كان يوم أن وجهته المحكمة الاستئنافية إليها قد سقط الحق في رفع الدعوى الجنائية عنه بمضي المدة ، فإنه ما كان يجوز لمحكمة ثاني درجة أن تغير الوصف القانوني للواقعة حتى لا يحرم متهم من درجة من درجات التقاضي فضلاً عن أن إدانة الطاعة على مقتضى الوصف الجديد يناقض ما انتهى إليه الحكم من تأييد حكم محكمة أول درجة في شأن انتفاء ركن الاعتياد في جريمة إدارة محل للدعارة التي أقيمت بها الدعوى ابتداءً . هذا إلى أن المحكمة أجرت هذا التغيير بعد حجز القضية للحكم دون أن تنبه الطاعة إليه لتبدي دفاعها بشأنه ، يضاف إلى ذلك أن الطاعة حين حضرت الجلسة الأخيرة التي

حجرت فيها الدعوى للحكم لم تكن قد كلفت بالحضور بل إن وجودها بالجلسة وقت النداء على القضية كان من قبيل المصادفة فلبت النداء واقتصرت على انكار التهمة دون أن تتمكن المحكمة من الاستعانة بحام أو تمنحها أجلا للاستعداد في الوصف الجديد الذي حكمت من بعد على مقتضاه . وأخيرا فقد عول الحكم على اعتراف المتهم الثانية في محضر ضبط الواقعة على الرغم من عدولها عنه في تحقيق النيابة وما كان يسوغ التعويل عليه لصدوره تحت تأثير الرهبة وإجراءات الضبط والتفتيش ، فضلا عن أنه لا يجوز أن تقام الإدانة على مجرد اعتراف متهم على آخر .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعة وأخرى بوصف أنهما في يوم ١٩٦٠/٥/٤ بدائرة قسم العطارين : الأولى — الطاعة — أدارت "البنسيون" الخاص بها لأعمال الفجور والدعارة على الوجه المبين بالمحضر — والثانية — اعادت ممارسة الدعارة. وطلبت النيابة العامة عقابهما بالمواد ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الساري على واقعة الدعوى والذي حل محله القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا في ١٩٦٢/١٢/١٠ ببراءتهما ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم وظلت الدعوى تؤجل للإعلان إلى أن حضرت الطاعة بجلسة ١٩٦٣/١١/١٨ فحجرت القضية للحكم بجلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ وقضت المحكمة بالحكم المطعون فيه حضوريا للطاعة وغايبا للتهمة الثانية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه بالنسبة إلى الثانية وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة إليها وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى الطاعة وبحبسها سنة مع الشغل وتغريمها مائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم وذلك على اعتبار أن الطاعة سهلت وساعدت المتهم الأخرى على ارتكاب الدعارة ، الأمر المعاقب عليه طبقا للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن معاون مكتب حماية الآداب بالاسكندرية أورد في محضره أنه فاجأ "البنسيون" إدارة الطاعة بعد استصدار إذن النيابة بالتفتيش لما علمه



من أن الطاعة تديره للدعارة نظير أجر، فوجد شخصا بالردية يدعى قواد حبشى، وآخر اسمه سعدى حسن محمد، كان يواقع المتهم الثانية فى إحدى المحجرات، وأنه سأل الجميع شفاها بما فيهم الطاعة فاعترفوا بما يفيد إدارة المحل للدعارة وذكر له سعدى حسن أنه دفع للطاعة ثلاثة جنيهات مقابل ارتكاب الفحشاء مع المتهم الثانية وأضاف الضابط أن الطاعة أرشدته عن موضع ذلك المال وأنه أطلع على دفتر قيد التزلاء فتبين أن آخر قيد به كان بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٠. ثم استطرد الحكم فى سرد الواقعة إلى القول بأن المتهم الثانية اعترفت فى محضر ضبط الواقعة بارتكاب الفاحشة مع سعدى حسن بناء على طلب الطاعة ووعد باعطائها مبلغا من النقود، وأن الطاعة اعترفت بالفعل الذى أتهته المتهم الثانية وإن أولت الوسيلة إليه بأن المتهم المذكورة على صلة سابقة بمن ضبطت معه وقد حضرت خصيصا لمقابلته، وأما سعدى حسن محمد وقواد حبشى فقد ذكر أولهما أن قوادا صحبه إلى البنسيون حيث طلبت منه الطاعة ثلاثة جنيهات مقابل موقعة المتهم الثانية فادى لها المبلغ وشهد الثانى بمثل ما شهد به الأول من كيفية وصوله "البنسيون" وأنه أدى للطاعة جنيهين وأنه كان قد قضى لبائته عندما حضر رجال الشرطة وبعد أن أشار الحكم إلى إنكار الطاعة والمتهمة الثانية فى تحقيقات النيابة وإلى الدفاع الموضوعى الذى أنير لدى محكمة أول درجة واقتنعت به فقضت بالبراءة واستخلص إتيان المتهم الثانية للفاحشة مع الشاهدين فى البنسيون - إدارة الطاعة - وراح يناقش حكم القانون فى الواقعة فأثبت أن اختلاط المرأة جنسيا بأكثر من رجل فى مجلس إثم واحد لا يكفى لتوافر ركن الاعتياد كما أن جريمه إدارة المحل للدعارة هى من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها، إنتقل إلى الاتهام الموجه إلى الطاعة فأورد فيه قوله "وحيث إنه بالنسبة للمتهمة الأولى - الطاعة - فإن ركن العادة غير متوافر فى حقها كما تقدم بيانه... إلا أنه من جهة أخرى فإن الواقعة المطروحة فى الدعوى والأفعال التى ثبتت منها فى حق المتهمة الأولى حسبما تقدم بيانه تكون فى ذاتها تهمة ليست أشد من التهمة المنسوبة للمتهمة الأولى فى قيد الاتهام وهى تهمة تسهيل ارتكاب الدعارة المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ والتى لا يشترط فيها توافر ركن الاعتياد... ومن ثم فإن المحكمة استعمالا لحقها فى إزال حكم القانون إزالا صحيحا على الواقعة المطروحة

عليها تعدل الاتهام بالنسبة للتهمة الأولى إلى أنها في التاريخ والمكان سالف الذكر سهلت وساعدت على ارتكاب التهمة الثانية للدعارة ويتعين بالتالي بإجماع الآراء معاقبة المتهمة الأولى عن هذه التهمة الثابتة في حقها طبقا للمادة الأولى من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لها تبعا لذلك".

لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التي رفعت بها الدعوى على الطاعنة وهي إدارة محل للدعارة قد جرت بتاريخ ١٩٦٠/٥/٤ وقد توالى على الدعوى إجراءات المحاكمة ففضي فيها ابتدائيا بالبراءة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٠ ثم استأنفت النيابة الحكم بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٣ ومضت الدعوى في سيرها بغير انقطاع حتى قضى فيها بالحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٦ بعد تغيير وصف التهمة إلى تسهيل بغاء الغير دون أن ينال الواقعة التي جرت المحاكمة على أساسها منذ البداية أى تعديل فإنه لا يكون ثمة محل للنعي بسقوط الدعوى بمضى المدة طالما أن المحكمة مضت في مباشرة الدعوى دون أن يقع ما يدرجها في حيز النسيان الذي جعله الشارع علة للسقوط . لما كان ذلك ، وكان ما تنعاه الطاعنة على المحكمة الاستئنافية من خطأ في القانون بقوله إنها تجاوزت سلطتها حين عدلت وصف التهمة مردودا بأن الأصل أن الاستئناف — ولو كان مرفوعا من المتهم وحده — يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لها أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على القاضى الابتدائى وصفها القانونى الصحيح وكل ما عليها ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم أو أن تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . ولما كان الثابت مما سلف إirاده عن تحصيل الحكم لواقعة الدعوى أن الطاعنة إتصلت بالتهمة الثانية وطلبت إليها الحضور لممارسة الدعارة في " البنسيون " الذى تديره ثم قدمتها للشخصين اللذين وجدا بالبنسيون وقت الضبط لارتكاب الفحشاء معها نظير جعل تقاضته منهما مما حدا بالمحكمة نظرا إلى عدم توافر ركن العادة على ما سلف بيانه — إلى استبعاد جريمة إدارة " البنسيون " للدعارة واعتبار الواقعة منطبقة على نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ — الذى وقعت الجريمة في ظله — بوصف أن الواقعة مجرد تسهيل للبقاء — وكانت المحكمة فيما ذهبت إليه قد أقامت حكمها على الواقعة المادية ذاتها التى شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى وهو ما لم تمار فيه الطاعنة . وكانت عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة



الأولى من القانون المذكور ليست أشد من العقوبة المقررة للجريمة التي كانت مقامة بها الدعوى أصلاً ، فإنه لا تثريب على المحكمة إن هي عدلت الوصف على ذلك النحو وأنزلت على الواقعة صحيح القانون دون أن تلفت نظر الطاعنة للمرافعة على أساس الوصف المعدل . لما كان ما تقدم ، وكان تعيب الحكم بالإخلال بحق الطاعنة في الدفاع لعدم إعلانها لحضور المحاكمة الإستثنائية أو منحها أجلاً للاستعداد ولتوكل مدافعا عنها ، مردوداً بأنه لما كانت المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا حضر المتهم بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه " وكان القانون لا يتطلب في مواد الجنح والمخالفات أن يحضر مع المتهم في أثناء المحاكمة محام يتولى المرافعة عنه . وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الإستثنائية أن الطاعنة حضرت بنفسها في آخر جلسة من جلسات المرافعة وسئلت عن التهمة فأنكرتها ومضت إجراءات المحاكمة في مواجهتها دون أن تتمسك بعدم إعلانها بالحضور أو تطلب من المحكمة ميعاداً لتحضر دفاعها . لما كان ذلك ، وكان ما تنعاه الطاعنة على الحكم من تناقض غير سديد ، ذلك بأنه لما كان من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . وكان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى واستخلص منها على ما سلف بيانه عدم توافر ركن العادة في حق الطاعنة - متفقاً في ذلك مع الحكم المستأنف - فإنه لا يعيبه أو يصمه بالتناقض إن هو أقام قضاءه على سند من وصف جديد للواقعة المادية ذاتها ليس من بين عناصره توافر ذلك الركن . لما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعنة من دعوى فساد الحكم في استدلاله حين عول على اعتراف المتهم الثانية على الطاعنة على الرغم مما شاب هذا الدليل من عيوب ، ما تثيره من ذلك في غير محله ، ذلك بأنه من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال متهم على آخر

متى اطعنا إلهنا ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها ولها أن تلتفت عن عدوله عن أقوال صدرت منه وتعتمد على تلك الأقوال متى رأت أنها صحيحة وصادقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على شكك الحكم المستأنف في ذلك الإقراراف — من أنه كان وليد رهبة ردا سائغا ، فإن ما تثيره الطاعة بهذا الوجه ينحل إلى مجرد جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقديرها للدليل مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما كان ما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، ومحمد صبري ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي .

(٨٦)

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٥ القضائية

رد القضاء عن الحكم . حكم . بطلان .

كشف القاضي عن اعتناقه لرأى معين في الدعوى قبل الحكم فيها . أثره : فقدانه صلاحيته للحكم .  
فضاؤه في الدعوى على الرغم من ذلك . صدور الحكم باطلا .

مفاد المادتين ٣١٣ ، ٣١٤ من قانون المرافعات صريح في أنه إذا ما كشف القاضي عن اعتناقه لرأى معين في الدعوى قبل الحكم فيها يفقد صلاحيته للحكم لما في إبداء هذا الرأى من تعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . فإذا ما حكم في الدعوى — على الرغم من ذلك — فإن قضاءه يقع باطلا . ولما كان الثابت أن المحكمة عندما أصدرت حكمها بتبرئة المتهم الثانية قد أفصحت فيه عن أن الطاعن هو مرتكب الجريمة التي كانت مسندة إلى كليهما ثم عادت فدانته بحكمها المطعون فيه ، وبذلك يكون هذا الحكم الأخير باطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها مما يتعين معه نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما في يوم ٨ مارس سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز المنشأة محافظة سوهاج : قتلًا حسانين عبد الرحيم عبد الكريم عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدا العزم على قتله وأطبق المنهم الأول بيديه على عنقه وأخذ يرفعه

إلى أعلى ثم يهوى به على الأرض قاصداً من ذلك قتله حتى مات بأسفكسيا الخنق على نحو ما هو مبين بتقرير الصفة التشريحية، وكانت المتهمة الثانية تقف معه حينذاك لتشد من أزره . وقد تلت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر : وضعا النار عمداً في مسكن عبد الرحيم عبد الكريم المبين بالمحضر بأن أضرموا النار في كومة من الأحطاب القائمة فيه فحدث الحريق الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٥٢ من قانون العقوبات . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وبتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة جنايات سوهاج حضورياً أولاً - ببراءة المتهمة الثانية . ثانياً - وبإجماع الآراء بأحالة أوراق القضية إلى مفتي الجمهورية بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) وحددت جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ للنطق بالحكم وفيها قضت حضورياً وبإجماع الآراء عملاً بالمادة ١/٢٣٤ - ٢ من قانون العقوبات بمعاقة الطاعن بالإعدام شنقاً . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالبطلان لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها بما أبدته من رأى سابق بادانة الطاعن مما كان يتمتع عليها معه إصدار هذا الحكم .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن وأخرى بوصف أنهما قتلا حسانين عبد الكريم عمداً مع سبق الإصرار بأن عقدا العزم على قتله وأطبق المتهم الأول بيديه على عنقه وأخذ يرفعه إلى أعلى ثم يهوى به على الأرض قاصداً من ذلك قتله حتى مات بأسفكسيا الخنق على ما هو مبين بتقرير التشريح وكانت المتهمة الثانية تقف معه حينذاك لتشد أزره وقد تلت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنهما ... وضعا النار عمداً في مسكن عبد الرحيم عبد الكريم المبين بالمحضر بأن أضرموا النار في كومة من الأحطاب القائمة فيه فحدث الحريق الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٥٢ من قانون العقوبات وطلبت النيابة العامة عقابهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٣٤ - ٢ من قانون العقوبات وبتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٤

قضت محكمة الجنايات حضوريا (أولا) ببراءة المتهم الثانية "هندية على عبد العال" (ثانيا) وبإجماع الآراء باحالة أوراق القضية إلى مفتي الجمهورية بالنسبة إلى المتهم متولى حسانين عليو - الطاعن - وحددت جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ للنطق بالحكم عليه - وبهذه الجلسة الأخيرة قضت المحكمة حضوريا وبإجماع الآراء بمعاقبة متولى حسانين عليو بالاعدام شتقا عملا بالمادة ٢٣٤/١ - ٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله "إن عبد الرحيم عبد الكريم - والد المجنى عليه - تزوج منذ حوالي ثلاث سنوات سابقة على الحادث من هندية على عبد العال - المتهم الثانية التي قضى ببراءتها - بعد وفاة زوجته السابقة التي تركت له طفلين هما نادية التي تبلغ السابعة من عمرها والمجنى عليه حسانين البالغ من العمر ست سنوات ومنذ حوالي أربعة أشهر قبل الحادث سافر إلى الاسكندرية سعيا وراء الرزق تاركا زوجته المذكورة مع طفلها الرضيعة وولديه من زوجته السابقة السالف ذكرهما يقيمون في منزله الكائن بنجع التواب التابع لناحية الشواولة مركز المنشأة محافظة سوهاج وفي المنزل الملاصق لمنزله ولا يفصله عنه إلا حاجز من البوص يقيم فيه شقيقه عبد المجيد عبد الكريم وزوجته ثريا متولى حسانين ابنة المتهم ونظرا لغياب زوج الأخيرة أيضا طلبا للرزق فقد اعتادت أن تبيت مع هندية على عبد العال وأولادها في منزل عبد الرحيم عبد الكريم وفي الصباح تتوجه إلى منزل والدها لقضاء النهار مع عائلتها وبسبب هذه الصلة ولكون المتهم أيضا عم عبد الرحيم عبد الكريم أي في حكم جد المجنى عليه كان يتردد من حين لآخر على هندية على عبد العال في منزل زوجها الغائب عبد الرحيم عبد الكريم وفي ليلة الحادث اضطرت هندية على عبد العال للبيت في منزل والدها بناحية الشواولة المجاورة للنجع الذي تقيم فيه بسبب أن زوجة والدها كانت في حالة وضع وتركت ولدى زوجها سالف الذكر بيتان في منزلهم مع زوجة عمهما ثريا متولى حسانين كالعادة وفي صباح اليوم التالي الموافق ١٩٦٣/٣/٨ توجهت إلى منزلها حيث كلفت الطفلة نادية بقيادة الجاموسة المملوكة لهم إلى الحقل وحراستها كالمعتاد يوميا ثم عادت بالتالي إلى منزل والدها يصحبها الطفل حسانين للمساهمة في قضاء الأعمال اللازمة في حالات الوضع لزوجة أبيها وقبيل الظهر أرسلت حسانين ببعض الخبز إلى شقيقته نادية في الحقل للغذاء على أن تلحق به في المنزل بعد



قليل ولما عادت إلى المنزل وجدت الطفل حسنين هناك وحضر في أثرها المتهم متولى حسنين عليو وفوجئت به يراودها عن نفسها ويمسك بها في محاولة لارتكاب الفحشاء معها فصدمته وأفلتت منه وكان ذلك على مشهد من الطفل حسنين عبد الكريم الذي ثار دفاعا عن عرض أبيه وأمسك بالمتهم طالبا منه الخروج من منزلهم وعدم العودة إليه فما كان من المتهم إلا أن أمسكه من رقبته وأطبق عليها بكائتا يديه وأخذ يرفعه إلى أعلا ويهوى به على الأرض قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وبعد أن أتم جريمته بقتل المجنى عليه عمد إلى إحراق المنزل والبلطة بداخله بأن جمع بعض الحطب والبوص الموجود بالمنزل وأشعل فيها النار وتركها تلتهم المنزل والبلطة للايهام بأن الوفاة بسبب الحريق وكانت هندية على عبد العال بعد أن تخلصت من المتهم وأبصرت به يمسك بطفل زوجها على الصورة المتقدمة ولم تكن قد تأكدت من وفاته قد فزعت خارج المنزل مهرولة إلى منزل والدها في هلع تحدث نفسها في الطريق بما أراده بها المتهم وهناك قصت على والدتها عسكرية عبد الجواد حماد ما كان من أمر المتهم ومحاولته الفسق بها واعتدائه على ابن زوجها فنصحتها والدتها بكتمان الأمر حفظا على عرضها أن تلوكه الألسن وبعد الظهر بقليل وكان يوم جمعة عادت الطفلة نادية شقيقة المجنى عليه إلى المنزل ففوجئت بالنار مندلعة فيه فأسرعت مدعورة إلى زوجة أبيها هندية على عبد العال في منزل والدها وأخبرتها بنبا الحريق فخرجت تعدو إليه مولولة وكان جمع من الاهالى قد تجمع حول المنزل لإنقاذ الحريق وبعد إطفائه وقد ثار التساؤل عن الطفل حسنين دخل بعض الأشخاص ومعهم المتهم حيث أنرجوه بجثة محترقة وكان محشورا بين الحائط وإحدى الصوامع وعلى أثر ذلك أخذ المتهم يتشاور مع أفراد العائلة في طريقة الإبلاغ عن الحادث درءا للمسئولية وهو بحكم عمله تكفير نظامى عالم بمثل هذه الإجراءات فقر القرار على أن يتولى هو الإبلاغ عن الحادث مصورا إياه أنه حدث قضاء وقدر بأن امتدت النار إلى القش الكائن بالمنزل أثناء قيام هندية على عبد العال بإيقاد الفرن للتبخير وكان الطفل بجوار النار ولم يتمكن من انقاذه فعلا قام بالإبلاغ عن الحادث بهذه الصورة وأوعزوا إلى هندية أن تردد هذا التصوير فامتثلت خوفا ورهبة وسترا لعرضها ...“ وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة

من أقوال الشهود ومما ثبت من تقرير الصفة التشريحية ومادل عليه تقرير المطافىء ومن أقوال هندية على عبد العال - المتهم الثانية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المقدرات المنضمة أن المحكمة أفردت حكمها الصادر بتاريخ ۱۸ أكتوبر سنة ۱۹۶۴ لتبرئة المتهم الثانية هندية على عبد العال ، وبعد أن حصلت فيه واقعة الدعوى بقدر ، وأوردت أدلة الاتهام بالنسبة إليها ، عرضت لهذه الأدلة بالتفنيذ ، وقد جاء فيها أن تحريات ضابط المباحث "لم تتضمن أية إشارة إلى مساهمة المتهم الثانية في القتل أوحى إقرارها لهذا الفعل وأنه لو صحت الشائعات بوجود علاقة بين المتهم الأول - الطاعن - وبينها وأن امتناعها عليه يوم الحادث كان بسبب وجود المجنى عليه فإن ذلك لا يعنى أنها وضعت هذه العلاقة في مرتبة أقوى من حرصها على حياة المجنى عليه . . . . . ولما أبصرت المتهم الثانية المتهم الأول يطبق بيديه على الطفل بلغ بها الهلع حدا جعلها تفر إلى منزل والدها الأمر الذى يتفق مع روايتها في أقوالها الأخيرة التى تأيدت بشهادة عبد الكريم أحمد رشوان الذى قرر أنه شاهدها فى ذلك الوقت خارجة من منزل زوجها الذى وقع فيه الحادث مولية صوب منزل أبيها تحدث نفسها بما أراده المتهم الأول الأمر الذى ينفى عنها مظنة مساهمتها فى فعل القتل أو التوافق بينها وبين المتهم الأول عليه . . . . . ثم أرفى الحكم أن تقرير المطافىء أثبت "بأنه لا يوجد لا بالفرن ولا بالكانون آثار تدل على اشتعالها أثناء أو قبل الحريق الأمر الذى يقطع بعدم صحة تصوير المتهم للحادث فى أقوالها الأولى التى عدلت عنها فيما بعد والتى ثبت من التحقيقات أنها أملت عليها من المتهم الأول ونقر من أهل الطرفين بعد الإبلاغ عن الحادث بالصورة التى أدلى بها المتهم الأول وحيل بينها وبين ذكر الحقيقة واضطرت لمسايرتهم فيها خوفا ورهبة بالاضافة إلى خشيتها أن تلوك الألسن عرضها" . وأضاف الحكم أن تقرير المطافىء خلص إلى احتمال افتعال الحريق اخفاء لمعالم جريمة أخرى . لما كان ذلك ، وكان يبين من هذا السرد أن المحكمة استبقت حكمها المطعون فيه فأبدت رأيها وكشفت عن عقيدتها بإدانة الطاعن بما وقر لديها وسطرته فى حكمها السابق الصادر بتاريخ ۱۸ أكتوبر سنة ۱۹۶۴ من أنه وحده هو المرتكب للجريمتين المستدتين إليه وقد انعكس هذا الرأى

في حكمها المطعون فيه على ما هو واضح في بيانه واقعة الدعوى . ولما كانت المادة ٣١٣ من قانون المرافعات - ونصها عام في أحوال عدم الصلاحية يسرى على الدعوى الجنائية - قد نصت : " يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولولم يردده أحد من الخصوم في الأحوال الآتية .. (خامسا) إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ، ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء ، أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى الشهادة فيها" . ونصت المادة ٣١٤ "عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو باتفاق الخصوم يقع باطلا" ومفاد هذين النصين صريح في أنه إذا ما كشف القاضي عن اعتناقه لرأى معين في الدعوى قبل الحكم فيها يفقد صلاحيته للحكم لما في إبداء هذا الرأي من تعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو ذهنه عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا ، فاذا ما حكم في الدعوى - على الرغم من ذلك - فإن قضاؤه يقع باطلا . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت على ما سلف بيانه ، أن المحكمة أصدرت في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٤ حكما بتبرئة المتهم الثانية " هندية على عبد العال " أفصححت فيه عن أن الطاعن هو مرتكب الجريمة التي كانت مسندة إلى كليهما ثم عادت فدانت به حكمها المطعون فيه الذي أصدرته في ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ ، وبذلك يكون هذا الحكم الأخير باطلا لصدوره من هيئة تقلت صلاحيتها ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث بقية أوجه الطعن .



## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين  
حسين صفوت السركي ، ومحمد مبري ، وقطب فراج ، ونصر الدين عزام .

( ٨٧ )

### الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ القضائية

(١) شركة . "شركة مساهمة" . هيئة عامة . اختلاس . نقض . "حالات  
الطعن بالنقض" . "الخطأ في تطبيق القانون" .

احتفاظ شركة السكر والتقطير المصرية بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة في ظل  
أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ . إشتراك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذي  
حدده القانون ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع  
لأحكام القانون الخاص .

قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق المادة ١٣١ عقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩  
لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوك لإحدى الهيئات العامة رغم  
ثبوت أن الحادث وقع قبل صدور التعديل المدخل على المادة المذكورة بمقتضى  
القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . خطأ في تطبيق القانون .

(ب) نقض . "الطعن للمرة الثانية" . "الحكم في الطعن" .

الطعن في الحكم للمرة الثانية . كون العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ  
في تطبيق القانون . على محكمة النقض القضاء في الطعن بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى  
القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها . المادتان ٣٩ ، ٤٥ من القانون ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ .

(ج) صرقه .

ثبوت أن المال المختلس لم يكن مسلما للتمين بل كان مودعا في المكان المعد له  
بالشركة التي يعملون بها وأن اتصالهم به كان بصفة مرضية بحكم عملهم . اعتبار الواقعة  
صرقه بالمادة ١/٣١٧ ، ٥٤ ، ٧ عقوبات .

(د) تحقيق . "إجراءاته" .

- على المحقق إثبات ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علما بالهمة المستدة إليه .
- عدم التزامه بالكشف عن شخصيته هو لثهم .

(هـ) إثبات . "إعتراف" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .  
حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .

الاعتراف في المسائل الجنائية : من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيسته في الإثبات . لها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه اقترع منه بطريق الاكراه .

١ — إن شركة السكر والتقطير المصرية بوضعها الذي أنشئت عليه طبقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ — والذي وقع الحادث في ظل أحكامه — ظلت تحتفظ بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة ، واشتراك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذي حدده القانون طبقا للأسلوب المعروف في النطاق الاقتصادي بأسلوب الاقتصاد المختلط تمشيا مع خطة التنمية الاقتصادية والأهداف التي وضعت لها — ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع لأحكام القانون الخاص وتسرى عليها أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ولا يمس طبيعة هذه الشركة كشخص معنوي يملك رأس المال دون المساهمين فيها بما فيهم الدولة وله ذمة مالية مستقلة عن ميزانيتها . ولا يقدح في هذا ما تقوم به الدولة من هيمنة على الشركة تتمثل في اشتراكها بمندوبيها في مجلس الإدارة وفي رقابتها على نشاطها ، ذلك بأن حدود هذا الإشراف تقف عند حد التوجيه والتخطيط تمشيا مع السياسة الاقتصادية العامة وابتغاء تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة . بل إن سلطة الجمعية العمومية للشركة المشار إليها بوصفها من شركات المساهمة ظلت كاملة إلى وقت صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس إدارة المؤسسات العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة إلى الشركات التابعة لها وذلك استثناء من أحكام القانون

رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وفي الحدود التي بينها القانون . ولما كان التعديل الذي أدخل على المادة ١١٣ من قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ — بعد واقعة الدعوى — لا ينعطف أثره على الواقعة المطروحة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوك لإحدى الهيئات العامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه ” إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحال إليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت “ . غير أنه لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يقتضى حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المشار إليه أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، دون نظر الموضوع في جلسة تحددها لهذا الغرض مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

٣ — لما كانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة هي أن الكحول المختلس لم يكن وقت اختلاسه مسلما للتهمين بل كان مودعا في المكان المعد له في الشركة ، ولم يكن اتصال المتهمين به بسبب كونه مسلما إليهم وفي حيازتهم بل كان بصفة عرضية بحكم عملهم في الشركة . ومن ثم فإن الواقعة تعتبر جنحة سرقة بالمادة ١٧٣/١ ، ٥ ، ٧ من قانون العقوبات .

٤ — توجب المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على المحقق أن يثبت ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة إليه ، وليس عليه أن يكشف عن شخصيته للتهمة .

٥ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولقاضى الموضوع



البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه أنترع منه بطريق الإكراه — ومتى تحقق من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه نفسه كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم منذ عشرة أيام سابقة على يوم ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٩ بالنسبة إلى المتهمين الأربعة الأول وفي يوم ١٩٥٩/١/٢٨ بالنسبة إلى المتهمين جميعا بدائرة قسم مينا البصل محافظة الاسكندرية : ( أولا ) المتهمان الأول والثاني ( ا ) بصفتهما مستخدمين عموميين وعسكريين من قوة خفر السواحل أخذا عطية للاخلال بواجبات وظيفتهما بأن أخذا مبلغ ثلاثة جنيهات على سبيل الرشوة من المتهمين الثالث والخامس ليتمكنهما والمتهم الرابع من اختلاس الكحول المملوك لشركة السكر والتقطير المصرية من المستودع القائم على حراسته ( ب ) بوصفهما سالفى الذكر سهلا للغير الاستيلاء بغير حق على مال للدولة بأن مكنا المتهمين الثالث والرابع والخامس من الدخول إلى مستودع الكحول القائم على حراسته وكسر الأختام الحكومية الموضوعة عليه واختلاس كمية الكحول المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لشركة السكر والتقطير المصرية المساهمة فيها الحكومة والخاضعة لرقابتها . ( ثانيا ) المتهمان الثالث والرابع : بوصفهما مستخدمين في هيئة خاضعة لرقابة الحكومة — شركة السكر والتقطير المصرية — اختلسا أموالا سلمت إليهما بسبب وظيفتهما بأن استوليا على كمية الكحول المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لشركة السكر والتقطير المصرية حالة كون المتهم الثالث حارسا عليها وحالة كون المتهم الرابع هو المختص بفتح الخزان المحفوظ به الكحول . ( ثالثا ) المتهمان الثالث والخامس : عرضا رشوة على مستخدمين عموميين للاخلال بواجبات وظيفتهما وذلك بأن قدما للتهمين الأول والثاني وهما عسكريان من قوة خفر السواحل مبلغ ثلاثة جنيهات على سبيل الرشوة أخذا المتهم الثاني مقابل تمكينهما والمتهم الرابع من اختلاس الكحول المملوك لشركة السكر والتقطير المصرية . ( رابعا ) المتهم الخامس : سرق مع المتهمين الثالث والرابع

( م - ٤ - ج )

الكحول المبيّن الوصف والقيمة بالمحضر والمملوك لشركة السكر والتقطير المصرية — ( خامسا ) والمتهمون من السادس إلى الأخير : أخذوا الكحول المتحصل من جناية الاختلاس سالفة الذكر مع علمهم بتحصيله من تلك الجناية . واحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٤٤ — ٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٧ مكرر و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ١/٣١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا وفي فيئة المتهم الرابع بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩ عملا بالمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول وبالمواد المذكورة مع إضافة المواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الخامس (أولا) بمعاقبة كل من الأول والثاني والثالث بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين وعزلهم من وظائفهم وبمعاقبة المتهم الخامس بالحبس مع الشغل لمدة سنة وإلزامهم برد الأشياء المختلسة وتغريمهم متضامين مبلغ خمسمائة جنيه (ثانيا) براءة كل من المتهمين الرابع والسادس والسابع والثامن والتاسع مما أسند إليهم . فطعن المحكوم عليه الثالث في هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى فيه بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٦٢ بقبوله شكلا وفي الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إليه والمحكوم عليهم حضوريا الأول والثاني والخامس وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الاسكندرية لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المشار إليها سمعت الدعوى — من جديد — وقضت حضوريا في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملا بالمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة الأول والثاني والثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبمعاقبة الخامس بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامهم متضامين برد الأشياء المختلسة وتغريمهم متضامين مبلغ خمسمائة جنيه وبغزل المتهمين الأول والثاني والثالث من وظائفهم لمدة أربع سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم — للمرة الثانية — بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لأحدى الهيئات العامة قد انطوى على فساد في الاستدلال وبطلان في الإجراءات وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه عول في إدانته على اعترافه بالتحقيقات وأقوال شهود الإثبات ، على الرغم من أن هذه الأقوال وذلك الاعتراف كان وليد إكراه نتيجة إعتداء رجال الشرطة عليهم ، كما أن وكيل النيابة المحقق لم يثبت شخصيته للطاعن عند بدء التحقيق معه عملاً بالمادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية . هذا فضلاً عن أن الطاعن لا يدخل في عداد الموظفين العموميين وذلك بالإضافة إلى أن المال موضوع الاستيلاء مال خاص بمساهمي شركة السكر والتقطير المصرية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه في يوم ١٩٥٩/١/٢٨ أثناء قيام المصري أحمد أبو بكر بحراسة الشركة التعاونية العامة للبترول المواجهة لمستودع شركة التقطير المصرية شاهد سيارة أجرة متوجهة ناحية المخازن ونزل منها شخص طرق الباب ففتح له المتهم الثالث حسن مرزوق حسن ( الطاعن ) الخفير بشركة التقطير المصرية ، ثم خرجت السيارة بعد حوالي عشر دقائق فاشتبه في الأمر ونبه زميله حسين محمود إبراهيم وعبد المجيد فلاحظوا جميعاً وجود برميل ظاهر من فتحة الخلفية الخلفية للسيارة ، ولما أبلغت إدارة الشركة نذب المهندس شارل زوغرافوس الذي انتقل مع رئيس نقطة الوردان ومفتش الإنتاج محمد ياقوت وفتح الصهرنج وتبين من مقاسه أن عجزاً مقداره ٨٢٦ و ١٩٦٧ لترا وقد اعترف المتهم الثالث حسن مرزوق حسن في تحقيقات النيابة أنه في يوم الحادث حضرت للمستودع سيارة يقودها محمد مختار سليمان وكان بها المتهم الرابع السيد حنفى عشرى وكان المتهمان الأول والثاني الشرطيان القائمان على حراسة الخزانة في الداخل فانتظر هو عند الباب حتى ملأ الباكون البرميل ثم وضع المتهمان الأول والثاني البرميل بحقيبة السيارة " وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من اعتراف الطاعن والمتهم الرابع ومن أقوال شهود الإثبات ومما دلت عليه المعاينة وتقرير مفتش الإنتاج ، وهي أدلة مردودة إلى أصلها وتؤدي



إلى مارتبه الحكم عليها. ثم عرض الحكم لما يشير الطاعن في شأن بطلان اعترافه في قوله "وحيث إن هذا الذي يشير الدفاع لم يقيم عليه دليل إلا القول المرسل خاصة وقد ثبت من الأوراق أن محمد مختار سليمان لم يذكر خلال تحقيق النيابة أن تهديدا وقع عليه ، كما أن المتهمين الثالث ( الطاعن ) والرابع قد أدليا بأقوالهما في النيابة في يوم ١٩٥٩/٢/١ ولم يدعيا أن اعتداء وقع عليهما وعلى ذلك فلا يقبل زعمهما بعد ذلك بحصول اعتداء ما ، وإن المحكمة ترى من الاعترافات المفصلة بتحقيق النيابة وأقوال الشهود بجلسة المحاكمة أن هذه الاعترافات لا يمكن تلفيقها بحال لأنها جاءت متفقة مع حقيقة الواقع ومع أقوال باقي الشهود ، وعلى ذلك فلا تعول المحكمة على إنكار المتهمين الثالث والرابع ولا تقيم وزنا لادعائهما بحصول تهديد وضرب عليهما ، ومن ثم يكون اعترافهما جاء منهما طواعية واختيارا غير مشوب بشائبة ما " وانهى الحكم إلى إدانة المتهمين الأول والثاني والطاعن بوصف أنهم متسخدمين عموميين في شركة خاضعة لرقابة الحكومة استولوا بغير حق على كميات الكحول المملوكة لشركة السكر والتقطير وقد اشترك معهم المتهم الرابع في ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق والمساعدة ، وطبق في حقهم المواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ من قانون العقوبات وعاملهم بالمادة ١٧ منه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحقق من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه نفسه كان له أن يأخذه به وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض . كما أن الأصل هو أن وزن أقوال الشهود مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع وحدها - ولما كان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى سلامة الاعتراف المنسوب إلى الطاعن وإلى أقوال الشهود التي أخذ بها وبنى عليها قضاءه في غير لبس أو قصور ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما ينصاه الطاعن في شأن بطلان تحقيقات النيابة بدعوى عدم إثبات المحقق شخصيته للطاعن عند بدء التحقيق مردودا بأن المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية

إذ تنص في فقرتها الأولى على أنه "عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت شخصيته ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر". فإن مفاد ذلك أن يثبت المحقق ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة إليه وليس كما ذهب الطاعن في نفيه من أنه يجب على المحقق أن يكشف عن شخصيته للطاعن ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد على غير أساس ، ومع ذلك فإن هذا النعى ينصب على الاجراءات السابقة على المحاكمة ولا يبين من محاضر جلساتها أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أى منهما هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منهما إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض. أما ما يثيره الطاعن في شأن عدم انطباق المادة ١١٢ من قانون العقوبات - ويقصد المادة ١١٣ منه التي أعملها الحكم المطعون فيه على الفعل المسند إلى الطاعن ، فإنه لما كانت المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ المنطبقة على واقعة الدعوى وذلك قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن : " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال للدولة أو لأحد الهيئات العامة أو سهل لغيره ذلك " ، وكان من مقتضى ذلك أنه يشترط للعقاب أن يكون المال موضوع الاستيلاء مملوكا للدولة أو لأحدى الهيئات العامة . وكان المال موضوع الاستيلاء مملوكا وقت وقوع الحادث في شهر يناير سنة ١٩٥٩ لشركة السكر والتقطير المصرية ، وكان القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تصفية الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية وإنشاء شركة جديدة بعد أن اعتبر الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية مصفيتين بحكم القانون وقدر صافي أصول هاتين الشركتين طبقا للنظام الذي ارتآه ، نص في المادة الثالثة منه على أن " تنشأ شركة مساهمة مصرية باسم شركة السكر والتقطير المصرية تتولى مباشرة جميع أنواع النشاط التي تباشرها الشركتان المقرر تصفيتهما " . وآلت إلى الشركة الجديدة جميع موجودات الشركتين المذكورتين وقومت أموالهما بقيمة التعويضات التي أدت إلى المساهمين وأصحاب حصص التأسيس مضافا إليها قيمة ديون الحكومة المستحقة قبل إحدى الشركتين المصفيتين وهي الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية . وقد قسم رأس مال الشركة الجديدة إلى أسهم قيمة كل منها أربعة جنيهات وزعت بقيمتها الاسمية على



الشركاء في هذه الشركة وهم الحكومة والشركاء القدامى في الشركتين السابقتين وأصحاب حصص التأسيس كل بمقدار ما يملكه . وقد حتمت المادة السابعة من القانون المشار إليه ألا يتزل نصيب الحكومة في أى حال عن ٥١٪ من أسهم الشركة الجديدة ، ونص على أن يكون تمثيل الحكومة في مجلس الإدارة بنسبة لا تقل عن حصتها في رأس المال وعلى أن يكون رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للإدارة من بين ممثلي الحكومة في المجلس وأن يعين الأعضاء الممثلون للحكومة في مجلس الإدارة بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التجارة والصناعة . كما نصت المادة التاسعة على أن "تبلغ قرارات مجلس الإدارة والجمعية العمومية إلى وزير التجارة والصناعة بخطاب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ صدور القرار وله أن يطلب إعادة النظر في أى قرار خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه به وإلا اعتبر نافذا . أما إذا اعترض على القرار فلا ينفذ إلا إذا وافق عليه مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية على حسب الأحوال بأغلبية الثلثين" ونصت المادة ١٣ على نقل جميع موظفي ومستخدمي وعمال الشركتين المصنفاتين إلى الشركة الجديدة على أن يضع مجلس إدارتها اللوائح والتنظيم الخاصة بمعاملتهم . لما كان ذلك ، وكانت الشركة الجديدة قد أخضعت - بعد واقعة الدعوى - لرقابة المؤسسة الاقتصادية - التي أنشئت بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ - وذلك عملاً بقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ (المنشور بالعدد ١٦٢ من الجريدة الرسمية المؤرخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٦٦) ثم أخضعت لرقابة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية عملاً بالقرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ الخاص بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات - الذي صدر في ظل القانونين رقمي ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة و٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وذلك قبل إلغائهما بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة - إلى أن سري عليها حكما القانونين رقمي ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة وقت صدوره و٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وأيلولة ملكيتها للدولة . كما صدر بعد واقعة الدعوى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات لاستبدال بنص المادة ١١٣ منه نصا جعل أموال الشركات والمنشآت التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما في حكم المال العام في خصوص



جرائم الرشوة والاختلاس — ويبين من استعراض هذه النصوص أن شركة السكر والتقطير المصرية بوضعها الذي أنشئت عليه طبقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ — وقد وقع الحادث في ظل أحكامه — ظلت تحتفظ بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة ، واشترك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذي حدده القانون طبقا للأسلوب المعروف في النطاق الاقتصادي بأسلوب الاقتصاد المختلط تمشيا مع خطة التنمية الاقتصادية والأهداف التي وضعت لها ، ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع لأحكام القانون الخاص وتسرى عليها أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسماء والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، ولا يمس طبيعة هذه الشركة كشخص معنوي يملك رأس المال دون المساهمين فيها بما فيهم الدولة وله ذمة مالية مستقلة عن ميزانيتها ، ولا يقدح في هذا ما تقوم به الدولة من هيمنة على الشركة تتمثل في اشتراكها بمندوبيها في مجلس الإدارة وفي رقابتها على نشاطها ، ذلك بأن حدود هذا الإشراف تقف عند حد التوجيه والتخطيط تمشيا مع السياسة الاقتصادية العامة وابتغاء تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة بل إن سلطة الجمعية العمومية للشركة المشار إليها بوصفها من شركات المساهمة ظلت كاملة إلى وقت صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ بتحويل مجالس إدارة المؤسسات العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة إلى الشركات التابعة لها وذلك استثناء من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وفي الحدود التي بينها القانون . لما كان ذلك ، وكان التعديل الذي أدخل على المادة ١١٣ من قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٣ — بعد واقعة الدعوى — لا ينعطف أثره على الواقعة المطروحة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوكا لإحدى الهيئات العامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بغير ما حاجة إلى التطرق إلى البحث في صفة الطاعن كموظف عمومي ما دام قد تحقق أن المال المستولى عليه مملوك لشركة مساهمة من أشخاص القانون الخاص . لما كان ما تقدم ، وكان الطعن مقدما من الطاعن للمرة الثانية . وكانت المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحال إليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت ". غير أنه لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يقتضى حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المشار إليه أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، دون نظر الموضوع في جلسة تحددها لهذا الغرض ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى . ولما كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن الكحول المختلس لم يكن وقت اختلاسه مسلماً للمتهمين بل كان مودعاً في المكان المعد له في الشركة ، ولم يكن اتصال المتهمين به بسبب كونه مسلماً إليهم وفي حيازتهم بل كان بصفة عرضية بحكم عملهم في الشركة ، ومن ثم فإن الواقعة تعتبر جنحة سرقة بالمادة ٣١٧ فقرات ١ و ٥ و ٧ من قانون العقوبات مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتطبيق القانون على وجهه الصحيح وذلك بالنسبة إلى الطاعن وإلى باقي المحكوم عليهم المتهمين الأول والثاني والرابع ولو لم يقدموا طعناً لوحدة الواقعة واتصال ذلك العيب بهم إعمالاً للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر . ولما كانت عقوبة الحبس التي أوقعها الحكم على المتهمين تدخل وحدها في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٣١٧ من قانون العقوبات المنطبقة على واقعة الدعوى ، فإنه يتعين استبعاد العقوبات الأخرى التي أوقعها الحكم وهي العزل والرد والغرامة ، ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة أخذت المتهمين بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة ذلك لأن المحكمة تقدر ظروف الواقعة بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي تبين وقوعها وليس بالنسبة إلى الوصف القانوني الذي تعطيه لها ، فلو أنها رأت أن تلك الظروف تقتضى النزول إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفته بها ، أما وهي لم تنزل إلى الحد الأدنى فإنها تكون قد رأت تناسب عقوبة الحبس التي قضت بها على الواقعة التي أثبتتها بصرف النظر عن وصفها القانوني .

## جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المركي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، ونصر الدين عزام .

( ٨٨ )

### الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ القضائية

( ا، ب، ج ) اتفاق جنائي . جريمة . " أركانها " . تزيف . تقليد .  
نقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق  
القانون " . شروع .

( ا ) توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء أكانت الجريمة المقصودة  
من الاتفاق معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لها سواء  
وقعت الجريمة المقصودة أو لم تقع .

( ب ) عدم بلوغ المتهمين غايتهم من اتفاق التزيف لا يجعل جنائية  
التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اتحاد إرادتهم على  
ارتكاب تلك الجنائية . كفاية ذلك لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي .  
سواء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي أمر لاحق على قيام الجريمة وليس  
ركنا من أركانها .

( ج ) تحضير الأدوات والسباتك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل  
في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتفاق تكفل لها  
الرواج في المعاملة . اعتباره من أعمال الشرع المعاقب عليه قانوناً .

١ - لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨  
من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنائية  
أو جنحة سواء أكانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة والمسهلة  
لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع ، فإن الحكم



المطعون فيه بتبرئته المطعون ضدهم في جريمة الاتفاق الجنائي بقالة أنها — بسبب أن التزيف كان مفضوحا — جريمة مستحيلة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — عدم بلوغ المتهمين — وقت الضبط غايتهم من اتقان التزيف — لا يجعل جناية التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من أن إرادة المطعون ضدهم قد اتحدت على ارتكاب تلك الجناية وهو ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي — أما سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي وتعرضه لأمر ما فهو لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنا من أركانه أو شرطا لانعقاده .

٣ — من المقرر أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . إذ أن الجنائي بهذا يكون قد تعدى مرحلة التفكير والتحضير وانتقل إلى دور التنفيذ بحيث لو ترك شأنه لمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة .

## الوقائع

اهتمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في خلال ثلاثة شهور سابقة على يوم ٢٠ يولييه سنة ١٩٥٤ بدائرة محافظة السويس: (أولا) اتفقوا فيما بينهم اتفاقا جنائيا الغرض منه ارتكاب جنایات تقليد ضرب المسكوكات المتداولة قانونا في بلاد الجمهورية العربية وهي القطع الفضية من ذات الخمسة قروش والقرشين وتروج هذه المسكوكات المقلدة والاشتغال بالتعامل بها واتحدت إرادتهم جميعا على ذلك فأعدوا القوالب والآلات والمواد اللازمة لارتكاب جنایة التقليد هذه واقتروا الفعل المبین بالفقرات التالية (ثانيا) شرعوا في تقليد ضرب القطعتين الفضيتين من فئة الخمسة قروش والقرشين وهي من المسكوكات المتداولة قانونا في بلاد الجمهورية العربية وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه وهو عدم إمكانهم التقليد وضبطهم . وطلبت من غرفة الإتهام

إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٢٠٢ من قانون العقوبات. ومحكمة جنايات السويس قضت بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٣ حضوريا للأول والرابع وغايبا للباقيين . عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين مما هو مسند إليهم ومصادرة الأدوات والمهمات المضبوطة . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن حاصل ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه — أنه إذ برأ المطعون ضدهم من جريمة الاتفاق الجنائي والشروع في تقليد عملة فضية متداولة قانونا تأسيسا على أن رداءة التزييف وعدم انطلائه على الشخص العادي يجعل الجريمة موضوع الاتفاق الجنائي مستحيلة ، وأنه لا يتصور وصف الفعل موضوع الجريمة الثانية بالشروع وذلك لتمام فعل التزييف — قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه من المقرر أنه يكفي لقيام جريمة الشروع في تقليد العملة إعداد الأدوات والسبائك اللازمة للتقليد واستعمالها بالفعل لهذا الغرض — وهو ما توافر في حق المطعون ضدهم — دون أن يغير من ذلك عدم تمكنهم من إتقان التقليد وأنه متى تقرر ذلك فإن جريمة الاتفاق الجنائي تصبح جريمة ممكنة وليست مستحيلة ويكون الحكم المطعون فيه بقضائه المار ذكره معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى الأدلة التي قام عليها الاتهام الموجه إلى المطعون ضدهم في جريمة الاتفاق الجنائي على تزييف العملة والشروع في تقليدها وهي مستفادة من أقوال رجال الشرطة الذين قاموا بالتحريات وبضبط الواقعة وأقوال المرشد واعتراف المطعون ضدهما الأول والثالث وضبط أدوات للتزييف عبارة عن قالبين من النحاس وقطعتين من السبائك وقرطاس به جبس بمنزل المطعون ضده الثالث ، خلص إلى تبرئة المطعون ضدهم جميعا بقوله ” وحيث إنه ثبت من تقرير فحص النقود المضبوطة بمعمل وزارة التجارة والصناعة بالقاهرة أن النقود المزيفة المضبوطة تزيفها رديء ويمكن للشخص

العادي أن يكشف تزيفها — أما باقي الأدوات المضبوطة فقد قال التقرير عنها إنها مما قد تستعمل في تزيف العملة “ وحيث إنه متى ثبت ذلك وكان التزيف ظاهرا فلا يمكن القول بأن إرادة المتهمين — المطعون ضدهم — قد اتحدت على ارتكاب جناية لأن الجناية في مثل واقعة الدعوى تكون مستحيلة — وأما الشروع في تقليد ضرب القطعتين الفضييتين من فئة الخمسة قروش والقرشين الثابت من أوراق الدعوى أن تزيفها قد تم فعلا فالقول بعد ذلك بأن الفعل يعتبر بدء في تنفيذ جريمة يناق الواقع ولا يغض من ذلك أن يكون بعض الفقهاء قد دعى إلى الأخذ بهذا الرأي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية أو جنحة سواء أ كانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع ، فإن الحكم المطعون فيه بتبرئته المطعون ضدهم من جريمة الاتفاق الجنائي بقالة أنها — بسبب أن التزيف كان مفضوحا — جريمة مستحيلة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه وقد أورد الحكم أن عملة مزيفه قد ضبطت بالفعل وأنه ثبت من تقرير فحص الأدوات المضبوطة أنها مما يجوز استعمالها في تزيف العملة ، فإن عدم بلوغ المطعون ضدهم — وقت الضبط — غايتهم من إتقان التزيف لا يجعل جناية التزيف — على ما قال به الحكم — مستحيلة ، ولا يهدر بالتالي ما قام عليه الاتهام من أن إرادة المطعون ضدهم قد اتحدت على ارتكاب تلك الجناية وهو ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي أما سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي وتعرضه لأمر ما فهو لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنا من أركانه أو شرطا لانعقاده . لما كان ذلك ، وكان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من عدم انطباق وصف الشروع على واقعة تزيف القطعتين الفضييتين المضبوطتين هو أيضا غير سديد ، ذلك بأنه لما كان من المقرر أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الإتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا إذ أن الجنائي بهذا يكون قد تعدى مرحلة التفكير والتحضير وانتقل إلى دور التنفيذ بحيث لو ترك وشأنه لتمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة ،



وكان الثابت من الحكم أنه فضلا عن ضبط العملة التي يتقن تزيفها ، قد ضبطت سبائك وأدوات تبين إمكان إستعمالها في إعداد تلك العملة فدل ذلك على أن المطعون ضدهم قد جاوزوا مرحلة التحضير وكانوا — لو تركوا وشأنهم — بسبيل إتمام جريمتهم ، فإن الحكم إذا جرد تلك الأفعال التي أسندها إليهم من وصف الشروع قولاً منه بأن الجريمة قد تمت بالفعل يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الخطأ في تطبيق القانون على النحو المار ذكره قد حجب المحكمة عن تحييص واقعة الدعوى وأدلة الثبوت لتقول كلمتها فيها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، ومحمد نور الدين هويس .

(٨٩)

### الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) ضرائب . حكم . "تسببيه . تسبیب معيب" . عقوبة .

وجوب تعيين الحكم مقدار ما لم يدفع من الضريبة أو تقديره إن لم يكن مقدرا  
وإلا كان الحكم قاصرا .

(ب) حكم . "تسببيه . تسبیب معيب" . دفاع . "الإخلال بحق  
الدفاع" . "ما يوفره" . ضرائب .

تأسيس المتهم دفاعه على أنه قدم الإقرارات موضوع التهمة في مواعيدها المقررة .  
تأييد هذا الدفاع بما شهد به المحاسب الضرائبي بالجلسة وبما قدمه المتهم من  
مستندات . دفاع جوهرى . على المحكمة تحقيقه وتحرى مدى صدقه وإلا كان  
حكمها قاصرا .

١ — يجب لى يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن يعين الحكم مقدار  
ما لم يدفع أو تقديره إن لم يكن مقدرا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى  
بالزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة دون أن يبين  
مقدار هذه الضريبة ودون أن يستظهر سوء القصد لديه وتعنده التخلص من  
الضريبة المستحقة . فإنه يكون قاصرا .

٢ — لما كان المتهم قد أقام دفاعه على أنه قدم الإقرارات موضوع التهمة  
في مواعيدها المقررة وقد تأيد هذا الدفاع بما شهد به المحاسب الضرائبي  
بالجلسة وبما ظهر من المستندات المقدمة من المتهم للمحكمة — وهو دفاع

جوهري — فإنه كان متعبنا على المحكمة أن تسعى إلى تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه وتحري مدى صدقه. إذ لو ثبتت صحته لتغير وجه الرأي في الدعوى — أما وهي لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حتى يوم ١٩٥٣/٩/٢٦ بدائرة قسم الموسيقى: لم يقدم إلى مصلحة الضرائب إقرارا مبينا به أرباحه عن سنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥٢ مرفقا به الأوراق المؤيدة له . وطلبت عقابه بالمواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٨ و ١/٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانونين رقمي ٣٩ لسنة ١٩٤١ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ . والمادتين ١٨ و ٦٠ من اللائحة التنفيذية والمادة ٢ من الأمر العسكري رقم ٣٦١ لسنة ١٩٤٣ والأمر رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٤٣ . والمادة ٦/١ من المرسوم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت غيابيا في ٨ مارس سنة ١٩٥٤ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش وإلزامه بتعويض قدره ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة وذلك عن كل تهمة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٩٦٣/١٠/٢٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن دفع بأنه قدم الإقرارات الضريبية موضوع التهمة في الميعاد ودلل على ذلك بما شهد به الأستاذ السيد محمد عمر المحاسب في هذا الخصوص وبدقت الصادر الذي قدمه المثبت لإرسال خطاب مسجل في ١٩٤٩/٢/٢٥ وآخر في ١٩٥٠/٢/٢٨ إلى مصلحة



الضرائب، غير أن المحكمة أطرحت هذا الدفاع على أساس أن دفتر الصادر المقدم لا يفيد ما إذا كان الخطابان المشار إليهما فيه متعلقين بالإقرارات الضريبية عن الأرباح أو بمسائل أخرى وكان متعينا على المحكمة إن هي لم تقتنع بهذا الدليل وقرائن الحال ودلالة تاريخي الخطابين تشير إلى صحة دفاع الطاعن — أن تعمل على تحقيقه والاستعلام من مصلحة الضرائب عن مضمون هذين الدليين كما أن الحكم قضى بالزام الطاعن بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤده من الضريبة دون أن يحدد مقداره ودون استظهار سوء القصد لدى الطاعن وتعده التخلص من الضريبة المستحقة .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بأنه لم يقدم إلى مصلحة الضرائب إقرارا مينا به أرباحه عن كل من السنوات ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥٢، مرفقا به الأوراق المؤيدة له . لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة أن دفاع الطاعن قام على أنه قدم الإقرارات موضوع التهمة في مواعيدها المقررة وقد أيد في ذلك سيد محمد عمر المحاسب الذي سمعت المحكمة شهادته، كما اطلعت المحكمة على دفتر الصادر الخاص به مثبتا به أنه أرسل خطابا برقم ٧٣١ في ١٩٤٩/٢/٢٥ للموسكي به مرفقات باسم شركة إبراهيم الطنطاوي وشركاه عن عام ١٩٤٨ "وخطابا آخر" برقم ٩٤٤ في ١٩٥٠/٢/٢٨ مرفقات عدد ٤ باسم طنطاوي وعن محمود السويقي، وقرر الدفاع عن الطاعن أنه أرسل الإقرارات الخاصة بالسنوات التالية بخطابات عادية، وكان الحكم قد مرض لهذا الدفاع وأطرحه في قوله : "وبما أن الخطابين المسجلين المرسلين في ١٩٤٩/٢/٢٥ و ١٩٥٠/٢/٢٨ غير واضح من دفتر الصادر مضمونهما وما إذا كانا متعلقين بإقرارات الأرباح أم بمسائل أخرى متعلقة بالشركة كما أنه لا دليل على إرسال خطابات عادية متضمنة لإقرارات الأرباح عن السنوات من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٢" لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن جوهريا في صورة الدعوى، فإنه كان متعينا على

المحكمة أن تسعى إلى تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه وتحرى مدى صدقه إذ لو ثبتت صحته لتغير وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى بالزام الطاعن بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة دون أن يبين مقدار هذه الضريبة ودون أن يستظهر سوء القصد لدى الطاعن وتعمد التخلص من الضريبة المستحقة ، وكان يجب لكى يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن يعين الحكم مقدار ما لم يدفع أو تقديره إن لم يكن مقدرا مع بيان توافر نية المتهم فى الهروب من دفع الضريبة المستحقة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث بقية أوجه الطعن .

---

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومجد محفوظ ، وحسين ساح .

(٩٠)

### الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٣٤ القضائية

عاهة مستديمة .

المقصود بعبارة " يستحيل برؤها " . أنها باقية على الدوام والاستمرار .

إن عبارة " يستحيل برؤها " التي وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة " عاهة مستديمة " إنما هي فضلة وتكرير للمعنى يلزمه إذ إستدامة العاهة يلزم عنها حتما إستحالة برؤها . فتى قبل " إن العاهة مستديمة " كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام والاستمرار يستحيل برؤها والتخلص منها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر (حكم ببراءته) : بأنهما في يوم ١٦/٨/١٩٦١ بدائرة المنشأة محافظة سوهاج : ضربا مصطفى محسب حسب عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن عقدا العزم على ضربه وترصده أمام منزله وما أن ظفرا به حتى أمسك به المتهم الآخر واعتدى عليه المتهم الأول (الطاعن) بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وقد تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي الفقد العظمى بالجدارية اليسرى والذي لا ينتظر أن يملأ بالعظام بل ينسج ليفى مما يقلل من كفاءته على العمل . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات



فقرر بذلك . وادعى مدنيا والد المجنى عليه بصفته قبل المتهم طالبا لإلزامه بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور يا بتاريخ ۱۹ مايو سنة ۱۹۶۳ عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه أن يدفع للدعى بالحق المدنى بصفته مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... ألغ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن بجرمة الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة وإلزامه التعويض — قد شابه القصور ذلك بأنه قصر عن بيان العاهة بيانا كافيا تستظهر معه العناصر اللازمة لتحقيق أوصافها القانونية كعنصر استحالة البرء أو عدم توقع امتلاء فقد عظام القبوة فى موقع الإصابة بنسيج عظمى أو انتظار إمتلائه بنسيج ليفى أو تقليل كفاءة المصاب على العمل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة أركان الجريمة التى دان الطاعن بها ، واستند فى ذلك إلى الأدلة التى أوردها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، ومنها التقرير الطبى الشرعى الذى تحدث عنه بقوله : ” وجاء بتقرير الطبيب الشرعى أن إصابة المجنى عليه رضية من الضرب بعضها وأنه نشأت عنها عاهة مستديمة هى فقد عظام القبوة مساحتها ٦ X ٤ سم “ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عبارة ” يستحيل برؤها “ التى وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة ” عاهة مستديمة “ إنما هى فضلة وتكرير للمعنى يلزمه إذ استدامة العاهة يلزم عنها حتما استحالة برؤها ، فتى قبل إن ” العاهة مستديمة “ كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام والاستمرار، يستحيل برؤها والتخلص منها . فإذا ما كان الحكم قد قرر أخذا بالتقرير الطبى الشرعى ، الذى لا ينازع الطاعن فى صحة ما حصله الحكم منه ، إن العاهة مستديمة ، ولم يزد على ذلك ، وطبق المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات ، فإنه يكون حكما صحيحا غير مقصر فى تعرف وقائع الموضوع وبيانها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/عادل يونس نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر، وجمال المرصفاوى، ومحمد محفوظ، وحسين سامح .

(٩١)

### الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ القضائية

(١) تحقيق . ” إجراءاته “ . نقض . ” أسباب الطعن “ . ” ما لا يقبل منها “ . اختصاص .

الأصل في الإجراءات الصلة وأن المحقق يباشر عمله في حدود اختصاصه .  
المجادلة في خصوص اختصاص مصدر الإذن بإصداره . اقتضاء ذلك تحقيقا  
موضوعيا . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) تفتيش . ” إذن التفتيش “ . ” شكله “ . ” بياناته “ .

العبارة في بيانات إذن التفتيش بما يرد في أصله دون النسخة المطبوعة للقضية . ليس  
في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن .

(ج) تفتيش . مواد مخدرة . سلاح .

ضبط المخدر عرضا أثناء التفتيش من الأسماء والخائر ونتيجة لما يقتضيه البحث  
عن الدخيرة . صحيح .

(د، هـ) حكم . ” تسييبه . تسييب غير معيب “ . دفع .

(د) الدفع بتأنيق التهمة . من أوجه الدفاع الموضوعية . كفاية الرد عليه ضمنيا .

(هـ) عدم التزام المحكمة بمتابعة التهم في مناحي دفاعه الموضوعية المختلفة والرد  
على كل شبهة يثيرها على استقلال .

١ — الأصل في الإجراءات الصحة وأن المحقق يباشر أعمال وظيفته في حدود اختصاصه . ولما كان الطاعن لا ينازع في صفة مصدر الإذن بل إن البادى من دفاعه أنه سلم بأن الإذن قد صدر من النيابة العامة . وكان ما أورده الطاعن من مجادلة في خصوص اختصاص مصدر الإذن باصداره يقتضى تحقيقا موضوعيا لم يتمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا يقبل إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — العبرة في بيانات إذن للتفتيش بما يرد في أصله دون النسخة المطبوعة للقضية . ولا يصح أن ينحى على الإذن عدم بيان اسم النيابة التي ينتمى إليها مصدر الإذن لأنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . ولما كان النعى في حقيقته واردا على مجرد شكل التوقيع في حد ذاته وكونه يشبه علامة إقفال الكلام فإنه لا يعيب الإذن ما دام موقعا عليه فعلا ممن أصدره ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يستأهل ردا .

٣ — إن المحكمة وقد أملت بالظروف والملابسات التي ضبط فيها المخدر واطمأنت إلى أن ضبطه قد وقع في أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر وإنما كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة ، فلا يصح مجادلتها فيما خلصت إليه من ذلك . ومن ثم يكون الضبط قد وقع صحيحا في القانون .

٤ — الدفع بتلفيق التهمة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم .

٥ — لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعية المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧/١٠/١٩٦٢ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا حشيشًا في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٤٢ و ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول الأول الملحق به . فقررت بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش والمحكمة المذكورة قضت بحضورها بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٦٣ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول الأول الملحق به بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات و بغرامة قدرها خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك على إعتبار أن المتهم في الزمان والمكان سالفى الذكر أحرز مادة مخدرة "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وزدت على الدفع قائلة إنه في غير محله فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدرة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن أثار في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن الواضح من صورة إذن التفتيش أن اسم وكيل النيابة الذى أصدره يخالف الاسم المثبت في أصل الإذن المضموم إلى قضية الجناية رقم ٣٧٧٥ سنة ١٩٦٢ المطرية التى أفردت عن واقعة إحراز السلاح المنسوبة إلى الطاعن . هذا فضلا عن عدم إمكان قراءة اسم وكيل النيابة أو توقيعه عليه وعدم بيان اسم النيابة التى يتبعها مصدر الإذن وخاصة أنه ثبت عدم وجود وكيل نيابة يقع في اختصاصه القسم محل الحادث — يحمل الاسم المشار إليه بالأوراق وعلى الرغم من أن المحكمة قررت ضم جناية إحراز السلاح لتحقيق هذا الدفاع إلا أنها لم تعرض له في مدونات حكمها أو ترد عليه بما يفنده مع أنه دفاع جوهرى . كما دفع الطاعن

ببطلان التفتيش لأن الإذن بفرض صحته قد صدر لضبط ما قد يوجد في حوزته من أسلحة ولا يسوغ للضابط الذي قام بتنفيذه أن يفتش "صديري" الطاعن بعد أن كان قد أتم التفتيش عن السلاح ، وما قاله الحكم في هذا الصدد لا يصلح ردا على هذا الدفع . كما أن المحكمة لم تلتفت إلى أن المخدر الذي قيل بضبطه كان بداخل منديل حريمي مصرور ، وما كان يجوز للضابط أن تمتد يده إليه ويفتشه ، وأخيرا وعلى الرغم من أن الطاعن دفع بتلفيق التهمة ضده استنادا إلى تأخير النيابة العامة في مباشرة التحقيق عدة ساعات مما يسر لرجال الحفظ التلفيق واصطناع الدليل ، إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع وعلى ما ساقه الطاعن في هذا الشأن من قرائن وأدلة فضلا عن تناقض الشهود ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، بما محصله أن النقيب حسن محمد مرسي معاون مباحث قسم شرطة المطرية استصدر إذنا من النيابة العامة بتفتيش الطاعن وتفتيش محل تجارته ، بعد أن دلت تحريات على أنه يحوز أسلحة وذخيرة بغير ترخيص ، وانتقل ومعه المخبران عبد الرازق أحمد نعامه وعبد الجواد محمد عامر وأجرى تفتيش محل الطاعن فعر على فرد خرطوش بداخل صندوق كرتون على يسار الداخل ، ثم قام بتفتيش الطاعن فعر بجيب صديريه الأيمن على منديل حريمي بداخله قطعة من الحشيش ، ولما سئل الطاعن عن هذا المخدر أنكر صلته به ، وثبت من التحليل أن المادة المضبوطة حشيش ، وتزن ٦٦ر١٠ جراما ، وأن يجيب صديري الطاعن مادة سمراء ، ثبت أنها حشيش أيضا . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الضابط والمخبرين وما ثبت من تقرير التحليل ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن في دفاعه قال وهو بصدد الدفع ببطلان القبض والتفتيش الذي أثاره " وأول ما يبدو لي في هذا الشق أن إذن النيابة الصادر في قضية الأسلحة لا الاسم مطابق للحقيقة فالسيد وكيل النيابة ( عماد السروي ) وفيما يتعلق بالتوقيع فهو عبارة عن تفويلة لكلام وبناء على ذلك يحق للتهمة أن يدفع ببطلان إذن التفتيش وكل ما هناك

هو تفهيلة كلام " وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن ، أن صورة إذن التفتيش المرافقة لأوراق قضية الجناية رقم ٧١ سنة ١٩٦٢ المطرية ( ٨٥٦ سنة ٦٢ كلى شرق القاهرة ) المخصصة لواقعة الدعوى تفيد أن الإذن صادر من وكيل النيابة ( عماد سرى ) وهى طبق الأصل من الإذن المرافق لقضية الجناية رقم ٣٧٧٥ سنة ١٩٦٢ المطرية ( ١٢٣٠ سنة ٦٢ كلى شرق القاهرة ) التى أفردت عن واقعة إحراز السلاح والذخيرة . وبالرجوع إلى أصل الإذن ضمن أوراق الجناية الأخيرة يبين أن الصورة مطابقة للأصل المذكور بما فى ذلك اسم وكيل النيابة والتوقيع على كل منهما بامضاء مصدره . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع فى صفة مصدر الإذن بل إن البادى من دفاعه سالف البيان أنه سلم بأن الإذن قد صدر من النيابة العامة . ولما كان الأصل فى الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته فى حدود اختصاصه . وكان ما أورده الطاعن من مجادلة فى خصوص اختصاص مصدر الإذن باصداره يقتضى تحقيقا موضوعيا لم يتمسك به الطاعن المذكور أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . وإذا ما كانت العبرة فى بيانات إذن التفتيش بما يرد فى أصله دون النسخة المطبوعة للقضية . وكان لا يصح أن ينعى على الإذن عدم بيان اسم النيابة التى ينتمى إليها مصدر الإذن لأنه ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن ، لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، وكان النعى فى حقيقته واردا على مجرد شكل التوقيع فى حد ذاته وكونه يشبه علامة إقفال الكلام ، فإنه لا يعيب الإذن ما دام أنه موقع عليه فعلا ممن أصدره ، ومن ثم يكون ما يشير به الطاعن فى هذا الخصوص مما لا يستأهل ردا لظهور بطلانه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان التفتيش الذى أثاره المدافع عن الطاعن تأسيسا على أن الإذن كان صادرا لضبط أسلحة وذخائر وأن ضبط المخدر لم يعثر عليه عرضا بدلالة الموضع الذى كان به ورد عليه فى قوله : " وبما أنه عن هذا الدفع فإن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن معاون مباحث المطرية استصدر إذنا من النيابة بتفتيش المتهم ومحل تجارته نظرا لما دلت عليه التحريات من أنه يحوز أسلحة وذخائر بدون ترخيص وأنه ذهب وقشه فشر على



قطعة سلاح وبعد ذلك أراد أن يفتش جيوب المتهم للبحث عن ذخيرة وهذا يدخل بلا جدال في نطاق إذن التفتيش لأن الذخيرة من الممكن حملها في الجيب فإذا ما عثر عرضا على قطعة المخدر فإن التفتيش في هذه الحالة يكون قد تم صحيحا متجا لكافة أناره القانونية ومن ثم يكون الدفع في غير محله وغير جدير بالأخذ به أو التعويل عليه " وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويستقيم به الرد على ذلك الدفع، ذلك بأن المحكمة قد أملت بالظروف والملابسات التي ضبطت فيها المخدر، واطمأنت إلى أن ضبطه قد وقع في أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعي رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر وإنما كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة، فلا يصح مجادلتها فيما خلصت إليه من ذلك ومن ثم يكون الضبط قد وقع صحيحا في القانون . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور لالتفاتة عن التصدي لما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة واصطناع الأدلة مردودا بأن الأصل هو أن الدفع بتلفيق التهمة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم، ولا تلتزم المحكمة في هذا الصدد بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال . ولما كان الحكم قد استند إلى أقوال الضابط والخبرين واستخلص منها الإدانة بما لا تناقض فيه . فإن ما يثيره الطاعن من مجادلة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة التي اطمأنت إليها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٥

بريامة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، وجمال المصفاوى ، ومحمد محفوظ ، وحسين ساع .

( ٩٢ )

### الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ القضائية

(١) نيابة عامة . تحقيق . اختصاص .

لرئيس النيابة عند الضرورة حق ندب عضو من أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بملك الدائرة . يكفي أن يتم هذا التدب شفاها بشرط وجود ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . المادتان ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

(ب) تفتيش . "إذن التفتيش" . "شكله" . نقض . "حالات الطعن بالنقض" . "الخطأ في تطبيق القانون" . حكم . "تسببه" . تسبب معيب .

عدم اشتراط القانون شكلا معيناً لاذن التفتيش . ذكر الاختصاص المكاني مقرراً باسم وكيل النيابة مصدر الاذن . غير لازم . العبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

١ — لرئيس النيابة حق ندب عضو من أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بملك الدائرة عند الضرورة عملاً بنص المادة ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والمادة ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء — وهذا التدب يكفي فيه أن يتم شفوياً عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا التدب الشفوى ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . ولما كان الثابت من مطالعة محضر تحقيق النيابة أن وكيل النيابة المحقق

أثبت في صدر محضره صدور قرار من رئيس النيابة بندبه لمباشرة التحقيق بالنيابة - فإن هذا الذي أثبتته يكفي لإثبات حصول النذب واعتبار التحقيق الذي أجراه صحيحا .

٢ - لم يشترط القانون شكلا معيناً لإذن التفتيش ولم يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن المذكور، إذ العبرة في الاختصاص المكاني لهذا الأخير إنما تكون بمحيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة . ولما كان الأصل في الإجراءات حملها على الصحة ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك - فإن الأمر المطعون فيه إذ ذهب إلى بطلان إذن التفتيش لحلوه من بيان اسم مصدره واختصاصه المكاني دون أن يستظهر أن مصدر الإذن الذي دونه بخطه ووقع عليه بامضائه لم يكن مختصا مكانيا بأصداره، فإنه يكون معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون على وجهه الصحيح .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣٠/١٠/١٩٦٣ بدائرة بندردمياط محافظة دمياط : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) وكان ذلك بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند الثاني عشر من الجدول الأول الملحق بالقانون ، وفي أثناء نظر الدعوى أمام مستشار الإحالة بمحكمة دمياط الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم (أولا) ببطلان التحقيقات لانتداب المحقق بدون إذن كتابي (وثانيا) ببطلان إذن التفتيش لحلوه من اسم وكيل النيابة ووظيفته المكانية . فقرر مستشار الإحالة بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٦٤ بالأوجه لإقامة الدعوى قبل المتهم لعدم كفاية الأدلة ومصادرة المضبوطات والإفراج عن المتهم بلا ضمان قطعت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون فيه أنه إذ قضى بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده عن جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون كما شابه قصور في البيان . ذلك بأنه أسس قضاءه على بطلان التحقيق الذي باشره عضو من النيابة العامة لم يصدر أمر كتابي من رئيس النيابة بندبه لهذا الغرض ، في حين أن النذب يكفي فيه أن يتم شفوياً عند الضرورة على أن يكون ثابتاً في الأوراق ما يفيد حصوله . وقال الأمر أيضاً ببطلان إذن التفتيش لخلوه من اسم وكيل النيابة الذي أصدره واختصاصه المكاني دون أن يستظهر أن مصدر الاذن لم يكن مختصاً مكانياً بإصداره ، مما يعيب الأمر المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الأمر المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن إذا صدر من النيابة العامة بتفتيش المطعون ضده ونذب لإجراء التفتيش الضابط أحمد داود الذي قام بضبط المتهم بصالون حلاقة ووجده مطبقاً على شيء في يده اليسرى تبين بعد فتحها أنها تحتوي على المخدر المضبوط وسئل الضابط فشهد بما يؤيد ذلك ودفع المطعون ضده ببطلان التحقيق تأسيساً على أن المحقق باشره بغير انتداب كتابي من رئيس النيابة وأن إذن التفتيش باطل لخلوه من اسم وكيل النيابة الذي أصدره واختصاصه المكاني . وانتهى الأمر المطعون فيه إلى القضاء بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم محمد جبر محمد أحمد الجابري لعدم كفاية الأدلة استناداً على قوله "وحيث إنه بالرجوع إلى الأوراق تبين أن المحقق باشر التحقيق دون انتداب كتابي من رئيس النيابة . ولما كان الاختصاص في التحقيق كالاختصاص بالحكم فيجب أن يكون أمر النذب صريحاً مثبتاً بالكتابة موقعاً عليه ممن أصدره ومبيناً به اسم المندوب والمهمة التي يندب لها وذلك حتى يكون حجة يعامل الموظفون المندوبون الأمور والمأمورون منهم بمقتضاه ويكون أساساً صالحاً لما يبنى عليه من النتائج . وبالإضافة إلى ما تقدم فإنه بالرجوع إلى إذن التفتيش الصادر من النيابة العامة بتاريخ ۲۸/۱۰/۱۹۶۳ الساعة ۶ والدقيقة ۱۰ مساءً تبين أنه صدر خلواً من اسم وكيل النيابة ووظيفته المكاني في إصداره . ولما كان

إذن التفتيش لا بد أن تتوافر فيه شروط نص عليها القانون لصحته — أولها أنه يشترط أن يكون من أصدر الأمر أو الإذن مختصا بإجرائه وعلى ذلك فلا يكون الإذن صحيحا إذا صدر من وكيل النيابة في غير دائرة اختصاصه. ولا يمكن للمحكمة أن تهيمن على صحة هذا الإجراء من عدمه طالما أن الإذن جاء خلوا من اسم مصدره الأمر بالتفتيش وما إذا كان مختصا بإصداره حسب وظيفته المكانية . ومن ثم إذا جاء الإذن على هذه الصورة التي ثبتت بالتحقيقات كان إذنا باطلا وإذا ما انتهت المحكمة إلى بطلان الإذن الصادر بتفتيش المتهم كان التفتيش باطلا وكل ما ترتب على الباطل فهو باطل . ولا يمكن للمحكمة أن تأخذ بالدليل المستمد منه في حق المتهم . ومن ثم تكون الدعوى غير متوافرة الأدلة سواء ما جاء منها مستمدا من التحقيق الباطل أو الإذن الباطل ... الخ " وما انتهى إليه الأمر المطعون فيه فيما تقدم غير سديد ذلك بأن لرئيس النيابة حق ندب عضو من أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملا بنص المادة ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والمادة ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء — وهذا الندب يكفي فيه أن يتم شفويا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا الندب الشفوى ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . وكان الثابت من مطالعة محضر تحقيق النيابة أن وكيل النيابة المحقق أثبت في صدر محضره صدور قرار من رئيس النيابة بنديه لمباشرة التحقيق بنبابة بندر دمياط فإن هذا الذي أثبتته يكفي لإثبات حصول الندب واعتبار التحقيق الذي أجراه صحيحا ، ويكون ما ذهب إليه الأمر المطعون فيه خلافا لذلك قد جانب التطبيق السليم للقانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة ملف المفردات المضموم أن رئيس مكتب مكافحة المخدرات بدمياط حرر محضرا أثبت فيه أنه تأكد من تحرياته السرية أن المطعون ضده محمد جبر محمد أحمد الجابري يتجربا المواد المخدرة في دائرة بندر دمياط وطلبت من وكيل نيابة البندر إصدار إذن بتفتيشه فأذن باتخاذ هذا الإجراء بأذن كتابي دونه بخطه في ذيل محضر التحريات ووقع عليه بامضائه . ولما كان القانون لم يشترط شكلامعينا لإذن التفتيش ، ولم يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن المذكور . وكانت العبرة في الاختصاص المكاني لهذا الأخير إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

لما كان ذلك ، وكان الأصل في الإجراءات حملها على الصحة ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك ، فإن الأمر المطعون فيه إذ ذهب إلى بطلان إذن التفتيش لخلوه من بيان اسم مصدره واختصاصه المكاني دون أن يستظهر أن مصدر الإذن الذي دونه بنحطه ووقع عليه بامضائه لم يكن مختصا مكانيا بإصداره ، فإنه يكون معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون على وجهه الصحيح مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الأمر المطعون فيه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة بمحكمة دمياط الابتدائية لنظرها على أساس أن الواقعة المسندة إلى المطعون ضده تكون جريمة إحراز جواهر مخدر "حشيش" بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا مما ينطبق على المواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٤/١ — أ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم (١) الملحق به .



## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح .

( ٩٣ )

### الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٥ القضائية

أسباب الإباحة . "دفاع شرعي" . مسئولية جنائية . حكم . "تسببه" .  
تسبب معيب .

حق الدفاع الشرعي عن المال . متى ينشأ : كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر  
جريمة من الجرائم التي أوردتها المادة ٢٤٦/٢ عقوبات ومنها جرائم الاتلاف . لا يلزم أن يكون  
الاعتداء حقيقيا : نشوء هذا الحق ولو لم يسفر التعدي عن أى أثر على الشخص أو المال طالما كان  
لهذا التخوف أسبابا معقولة .

تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري . وجوب اتجاهه وجهة شخصية يراعى  
فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان .  
محاسبة المدافع على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات . لا يصح . مثال .

حالة الدفاع الشرعي عن المال تنشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل  
يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون  
العقوبات ومنها جرائم الاتلاف . ولا يوجب القانون بصفة مطلقة لقيام تلك  
الحالة أن يكون الاعتداء حقيقيا بل قد ينشأ ولو لم يسفر التعدي عن أى أثر على  
الشخص أو المال طالما كان لهذا التخوف أسبابا معقولة - وتقدير ظروف  
الدفاع ومقتضياته أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف  
الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته

على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملاحظات — فإذا قال الحكم فيما استخلصه من ظروف الواقعة أن المتهم "الطاعن" ظن — دون مبرر — أن المجنى عليه حين نزل ليفك الشباك المتشابكة بشباك — إنما نزل ليمزق شباك — هذا القول المقتضب من الحكم على إطلاقه ودون سوجه الأسانيد السائغة لا يصلح سببا لنفى ما أثاره الدفاع عن المتهم بالجلسة من أنه كان يدافع عن غزله — شباك صيده — وما رده الحكم في استخلاصه للصورة التي ارتسمت في ذهن المحكمة لواقعة الدعوى من أنه قد استبان للحكمة من استقراء الأوراق ومما دار بالجلسة أن المجنى عليه نزل من قارب صيده إلى شاطئ النيل وحاول فك شباك التي اختلطت بشباك المتهم بفعل تيار المياه فظن المتهم أن المجنى عليه نزل ليمزق شباك فأسرع إليه وضربه بقطعة من الخشب على رأسه ، هذا الاستخلاص — الذى انتهى إليه الحكم وأثبتته في مدوناته بحسب البادى من نص عبارات الحكم يشير إلى أنه قد استكمل لحالة الدفاع الشرعى عن المال عناصره ، وكون الحكم المطعون فيه قد ذكر في سياق ذلك عبارة — بدون مبرر — فإن تلك العبارة لا تصلح ردا كافيا وسائغا لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن المال، وكان يتعين على المحكمة أن تستجلى هذا الأمر وتستظهره بأدلة سائغة يتسنى معها للمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون على واقعة الدعوى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان ويتعين نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ۱۴/۳/۱۹۶۲ بناحية مركز رشيد محافظة البحيرة : ضرب طه محمد القباني بجسم صلب راض ثقيل ( غصن شجرة ) على رأسه عمدا فتجرت عنه الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت إلى مستشار الاحالة احواله على محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمادة ۱/۲۳۶ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجرمة الضرب المفضى إلى الموت ، قد شابه القصور والتناقض في التسبيب ، ذلك أن واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم ، تدل بذاتها على أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن ماله ، ومع ذلك فإن الحكم لم يعرض لهذه الحالة ، وينزل حكم القانون عليها اثباتاً أو نفياً ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى قال : ” إنه لدى قيام طه محمد القباني ( المجنى عليه ) بعد منتصف ليلة ١٤ من شهر مارس سنة ١٩٦٢ بصيد السمك في نهر النيل بالقرب من برج رشيد من أعمال مركز رشيد اشتبكت شباكه بشباك صيد محمد علي الهلاوى ( المتهم ) الذى تصادف أن كان يصطاد في تلك الآونة بهذه الجهة وذلك بفعل تيار المياه فتزل المجنى عليه من قارب الصيد الذى كان به إلى شاطئ النيل وحاول فك هذه الشباك فظن المتهم ( الطاعن ) دون مبرر — أنه إنما نزل ليمزق شباكه فأسرع إليه وضربه بقطعة من الخشب على رأسه فأحدث به الإصابة التى أثبتتها تقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله وإنما الضرب أفضى الى موته “ كما أورد الحكم فيما أورده من الأدلة على حصول الواقعة على هذه الصورة أقوال أحمد محمد القباني شاهد الاثبات بأن مرد مؤداها في قوله . ” إذ شهد أحمد محمد القباني بالتحقيقات وبالجلسة بأنه أثناء أن كان هو والمجنى عليه والشاهدان الثانى والثالث يصطادون السمك بعد منتصف ليلة الحادث بمركب صيد في نهر النيل بالقرب من برج رشيد إذا اشتبكت شباكه بشباك صيد المتهم الذى كان يصطاد بالقرب منهم بفعل تيار المياه فتزل المجنى عليه إلى شاطئ النيل ليسلك الشباك من بعضها فظن المتهم به سوء وأنه إنما يقطع شباكه فضره بقطعة خشب على رأسه فأحدث به الإصابة التى أودت بحياته . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك في تصويره للواقعة على هذه الصورة إنما يفيد أن الطاعن لم يعتد على المجنى عليه بالضرب إلا بعد أن اعتقد أن شخصاً ما يمزق شباكه ، ما قاله الحكم من ذلك يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال الذى ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها جرائم الاتلاف .



لما كان ذلك ، وكان القانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حقيقيا بل قد ينشأ ولو لم يسفر التعدى عن أى أثر على الشخص أو المال طالما كان لهذا التخوف أسبابا معقولة — وتقدير ظروف الدفاع ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملاحظات — فإذا قال الحكم فيما استخلصه من ظروف الواقعة أن المتهم (الطاعن) ظن — دون مبرر — أن المجنى عليه — حين نزل ليفك الشباك المنشابكة بشباك — إنما نزل ليمزق شباك — هذا القول المقتضب من الحكم على إطلاقه ودون سوجه الأسانيد السائغة لا يصلح سببا لنفى ما أثاره الدفاع عن المتهم بجلسته ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ من أنه كان يدافع عن غزله (شباك صيده) وما رددته الحكم فى استخلاصه للصورة التى ارتسمت فى ذهن المحكمة لواقعة الدعوى من أنه قد استبان للحكمة من استقراء الأوراق ومما دار بالجلسة أن المجنى عليه نزل من قارب صيده إلى شاطئ النيل وحاول فك شباك — التى اختلطت بشباك المتهم بفعل تيار المياه فظن المتهم أن المجنى عليه نزل ليمزق شباك — فأسرع إليه وضربه بقطعة من الخشب على رأسه ، هذا الاستخلاص — الذى انتهى إليه الحكم وأثبتته فى مدوناته — بحسب البادى من نص عبارات الحكم يشير إلى أنه قد استكمل لحالة الدفاع الشرعى من المال عناصره ، وكون الحكم المطعون فيه قد ذكر فى سياق ذلك عبارة — ”بدون مبرر“ فإن تلك العبارة لا تصلح ردا كافيا وسائغا لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن المال ، وكان يتعين على المحكمة أن تستجلى هذا الأمر وتستظهره بأدلة سائغة يتسنى معها لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان ويتعين نقضه والاحالة دون ما حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساع .

(٩٤)

### الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ القضائية

(١) قضي . " المصلحة في الطعن " .

انعدام مصلحة التهم في الطعن بالنقض إذا أغفل الحكم الفصل في الدعوى المدنية  
المقامة ضده .

(ب) استئناف . محكمة استئنافية . إجراءات المحكمة .

المحكمة الاستئنافية إنما تقضي بحسب الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تسمع  
من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم .

(ج، د) حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " . محكمة الموضوع .

(ج) محكمة الموضوع تكون عقيدتها بما تظن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .  
ما دامت مطروحة على بساط البحث .

(د) عدم إلزام محكمة الموضوع بمتابعة التهم في مناحي دفاعه المختلفة .

١ — المصلحة شرط لازم في كل طعن — فإذا انتفت لا يكون الطعن مقبولا .  
ولا مصلحة للتهم فيما تثيره من إغفال الحكم الفصل في الدعوى المدنية المقامة ضده ،  
إذ أن مثل هذا الطعن يكون من المدعى بالحقوق المدنية وحده .

٢ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضي على مقتضى الأوراق، وهي  
لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم وما دامت لم تجد بها حاجة  
إلى اتخاذ هذا الإجراء فلا شيء يجب حكمها .

٣ - من المقرر أن محكمة الموضوع تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ما دامت مطروحة على بساط البحث .

٤ - الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة فتد على كل شبهة يثيرها وحسبها أن تقيم الدليل على مقارفته الجريمة التي دين بها مما يحمل قضاءها وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون فيه في تقديره .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٥/١/٧ بدائرة قسم السيدة : بدد المبالغ الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لعز الدين الرمالى وذلك إضرارا به ولم تكن مسامة إليه إلا على سبيل الوكالة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة السيدة الجزئية قضت بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام حضوريا اعتباريا بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ قرش على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٦١ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعويين المدنية والجنائية وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ١٩٦٣/٤/٣٠ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده بالمصاريف . والمحكمة المشار إليها قضت حضوريا في ١٩٦٤/١/٨ ( أولا ) فيما يتعلق بالدعوى الجنائية : برفض الاستئناف وتأيد



الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم (وثانيا) بالنسبة إلى الدعوى المدنية : بإحالتها إلى محكمة السيدة الجزئية للفصل في موضوعها . فطعن الطاعن في هذا الحكم للمرة الثانية بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التبييد المسندة إليه قد انطوى على قصور في التسبيب وشابه إخلال بحق الدفاع . ذلك أن المحكمة استندت في إدانته إلى اقرارات صادرة من العملاء دون أن تسمع شهادتهم حتى يتمكن الطاعن من مناقشتهم وبذلك تكون قد عولت على دليل لم يطرح بالجلسة . كذلك فإنه تمسك بأن المبالغ المدعى بتبييدها إنما كانت تخص بموافقة العملاء كإكراميات لخدمهم وعلى الرغم من إبداء هذا الدفاع الجوهري فإن الحكم لم يعن بالرد عليه مع أن الطاعن قدم إثباتا لدفاعه كشوفا موقعا عليها من المدعى بالحقوق المدنية تضمنت المبالغ المحصلة وما خصم منها لصالح خدم هؤلاء العملاء .

وحيث إنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ما دامت مطروحة على بساط البحث . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبييد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما وتبه عليها وكان ما يثيره الطاعن من نعي على الحكم لإغفاله الرد على دفاعه مردودا بأن الأصل أن محكمة الموضوع لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة فترد على كل شبهة يثيرها وحسبها أن تقيم الدليل على مقارفته الجريمة التي دين بها بما يحمل قضاءها وهو مالم يخطئ الحكم المطعون فيه في تقديره . لما كان ما تقدم ، وكانت المحاكمة قد جرت في ظل التعديل الذي أدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب سماع شهود الإثبات أو إجراء تحقيق معين .

والأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق وهي لا تسمع من شهود الاثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم وما دامت لم تجد بها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء فلا شيء يعيب حكمها .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية تأسيسا على أن الفصل فيها يقتضى اجراء محاسبة عن كميات الخبز الموزعة فى حين أن التعويض الذى طالب به المدعى بالحقوق المدنية كان مؤقتا ومقصورا على المطالبة بقرش واحد مما كان يتعين معه على المحكمة أن تفصل فيه . وتكون بما قضت به قد حكمت بما لم يطلبه الخصوم .

وحيث إن المصلحة شرط لازم فى كل طعن فإذا انتفت لا يكون الطعن مقبولا . لما كان ذلك ، وكان لامصلحة للطاعن فيما يشيره من إغفال الحكم الفصل فى الدعوى المدنية المقامة ضده إذ أن مثل هذا الطعن يكون من المدعى بالحقوق المدنية وحده . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سابع .

(٩٥)

### الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٥ القضائية

(١) قانون . "سريانه من حيث المكان" . كلاب .

نطاق تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب  
ومرض الكلب قاصر على الطرق والأماكن العامة بالمدين وحدها دون القرى .

(ب) قانون . "تفسيره" . لائحة تنفيذية .

عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في اللائحة التنفيذية فإن النص  
الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً لللائحة . مثال .

١ — مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦  
في شأن الكلاب ومرض الكلب أن الفعل المؤثم بمقتضى هذا النص والمعاقب  
عليه طبقاً للمادة ١٤ منه إنما جعل الشارع نطاق تطبيقه قاصر على الطرق  
والأماكن العامة بالمدين وحدها ، مما مفاده أن حكم هذه المادة لا يسرى على  
الأماكن الخصوصية بالمدين ولا على القرى جميعها والجهات الأخرى التي قد  
تأخذ حكمها ، بل يظل الفعل بمقتضى هذا النص خارجاً عن نطاق العقاب عليه .

٢ — من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر  
في لائحته التنفيذية — فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره  
أصلاً لللائحة . ومن ثم فإن ما ورد في المادة الثانية من قرار وزير الزراعة الصادر



في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ من الإشارة إلى تطبيق باقي مواد القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ على جميع جهات الجمهورية لا يلغى النص الصريح في المادة الثالثة من القانون المذكور على أن نطاق تطبيق حكم هذا النص قاصر على المدن فقط دون القرى وغيرها من الجهات الأخرى التي تأخذ حكمها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٣/٥/١٩٦٣ بدائرة مركز أبو حمص : (أولا ) تسبب بخطئه في إصابة عبد الجواد عبد الرازق مصطفى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة بأن ترك كلبه دون كمامة رغم ميوله المؤذية فعقر المجنى عليه سالف الذكر وأحدث إصابته ( وثانيا ) ترك كلبه بدون مقود أو كمامة في الطريق . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ٣ و ٤ و ١٦ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ . قضت محكمة أبو حمص حضوريا في ٢٥/١١/١٩٦٣ ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . وقضت محكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — حضوريا في أول يناير سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ٢٠٠ قرش عن التهمة الأولى و١٠٠ ج عن التهمة الثانية . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده فيما نسب إليه في التهمة الثانية من ترك كلبه بدون مقود أو كمامة في الطريق قد أخطأ في تطبيق القانون ، وذلك بأن نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب جاء نطاق تطبيقها مقتصرًا على المدن وحلها دون القرى ، ثم إن قرار وزير الزراعة الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ نفذ هذا القانون قد نص صراحة على سرمان نصوص القانون

المذكور على المدن وحدها ، وطالما أن الثابت أن التهمة الثانية التي دين بها المطعون ضده لم تقع باحدى المدن وإنما حدثت في ناحية سيدى عزاز التابعة لمركز أبو حمص فإن الفعل المسند إلى المطعون ضده في هذه التهمة يكون غير مؤثم قانونا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز أبو حمص . ( أولا ) تسبب بخطئه في إصابة عبد الجواد عبد الرازق مصطفى وكان ذلك ناشئا على إهماله وعدم احتياظه بأن ترك كلبه دون كمامة رغم علمه بميوله المؤذية فعقر المجنى عليه سالف الذكر وأحدث إصابته . ( ثانيا ) ترك كلبه بدون مقود أو كمامة في الطريق . وطابت عقابه بالنسبة إلى التهمة الأولى بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات وبالنسبة إلى التهمة الثانية بالمواد ٣ و ٤ و ٦ من القانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٦ ، وقضت محكمة أول درجة حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ، فاستأنفت النيابة العامة ، ومحكمة ثانى درجة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم ٢٠٠ قرش عن التهمة الأولى وعشرة جنيهات عن التهمة الثانية .

وحيث إن الحكم الاستئنافى المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن المتهم ( المطعون ضده ) ترك كلبه في الطريق دون كمامة فعقر المجنى عليه وأحدث إصابته واستند في الإدانة إلى أقوال المجنى عليه وشيخ خفراء ناحية سيدى عزاز . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب قد انتظمت نصوصه على أحكام مختلفة تحقيقا لأغراض الشارع في مكافحة مرض الكلب ، من بينها ما نص عليه في المادة الثالثة من أنه : ” يجب أن تكون جميع الكلاب مكمة ومقودة بزمام أثناء سيرها في الطريق والأما كن العامة بالمدين وإلا أهدمت ولا يكون لأصحابها أى حق في التعويض “ . هذا وأن العقوبة المقررة لمن يخالف هذا النص طبقا لنص المادة ١٤ من القانون المذكور هي الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين ، وكان وزير الزراعة قد أصدر في ٥ نوفمبر

سنة ١٩٥٦ قرارا بناء على التفويض المخول له بموجب نص المادة ١٦ من ذات القانون بتحديد الجهات التي يسرى عليها القانون ونص في مادته الأولى على أن تسرى أحكام المادتين الأولى والثانية من القانون سالف الذكر على مدن بعينها حددتها على سبيل الحصر وأردف ذلك بما نص عليه في المادة الثانية من هذا القرار من أن أحكام هذا القانون تسرى على جميع جهات الجمهورية . لما كان ما تقدم ، وكان مؤدى ما نص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٦ سالف البيان أن الفعل المؤثم بمقتضى هذا النص والمعاقب عليه طبقا للمادة ١٤ منه إنما جعل الشارع نطاق تطبيقه قاصرا على الطرق والأماكن العامة بالمدن وحدها ، مما مفاده أن حكم هذه المادة لا يسرى على الأماكن الخصوصية بالمدن ولا على القرى جميعها والجهات الأخرى التي قد تأخذ حكمها ، بل يظل الفعل بمقتضى هذا النص خارجا عن نطاق العقاب عليه ، ولا يغير من ذلك أن يكون وزير الزراعة قد أشار في المادة الثانية من قراره بتعميم سريان أحكام باقى مواد القانون التي من بينها حكم المادة الثالثة على جميع جهات الجمهورية ، دون تفرقة بين المدن والقرى ، وإذ ما كان من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية — كما هو الحال في هذه الدعوى — فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للائحة . لما كان ذلك ، فإن ما ورد في المادة الثانية من قرار وزير الزراعة من الإشارة إلى تطبيق باقى مواد القانون على جميع جهات الجمهورية لا يلغى النص الصريح في المادة الثالثة من القانون المشار إليه . على أن نطاق تطبيق حكم هذا النص قاصر على المدن فقط دون القرى وغيرها من الجهات الأخرى التي تأخذ حكمها . لما كان ذلك ، وكان الفعل المئذى في التهمة الثانية التي دين بها المطعون ضده ، وهو ترك كلبه في الطريق غير مقود بزمام أو مكتم أثناء سيره لا يكون مؤثما قانونا إلا في نطاق الطرق والأماكن العامة في المدن وحدها وكان بيان حصول



الواقعة بالنسبة إلى التهمة الثانية — كما هو الحال في هذه الدعوى — إنما يعتبر من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الحكم الصادر فيها بالإدانة إذ غير ذلك لا تستطيع محكمة النقض مراقبة سلامة تطبيق القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لمكان حصول الواقعة على ما أورده في وصف التهمة من حصول الحادث بدائرة مركز أبو حمص دون أن يعين مكان وقوعه في دائرة هذا المركز. ولما كان ما استورد إليه الحكم من الإشارة إلى أقوال شيخ خفراء سيدى عزاز لا يدل بذاته على تحديد مكان حصول الواقعة كما صار إثباتها في مدوناته، فإن الحكم المطعون فيه على هذا النحو يكون قاصر البيان بما يعنيه ويوجب نقضه . لما كان ما تقدم جميعه ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

( ٩٦ )

### الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٥ القضائية

#### إعلان . معارضة .

حصول الاعلان لشخص المحكوم عليه . إعتبار هذا قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم  
الغيابي . تمام الاعلان في موطنه وتسليم ورقته إلى من يجوز لم قانونا تسلمها نيابة عنه .  
إعتبار ذلك قرينة غير قاطعة على وصول ورقة الاعلان إليه . للحكم عليه إثبات  
عكسها . مثال .

المستفاد من نص المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات أنه إذا حصل الإعلان  
لشخص المحكوم عليه فإن هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم  
الغيابي — أما إذا أعلن في موطنه ولم يسلم الإعلان إليه شخصيا بل استلمه غيره  
من يجوز لم قانونا تسلمه بالنيابة عنه فإن ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته وصلت  
إليه ولكنها قرينة غير قاطعة إذ يجوز للحكم عليه أن يدحضها بأثبات العكس .  
ولما كان الثابت من محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن المحكوم عليه  
لم يثر أى دفاع يبرر تراخيه في التقرير بالمعارضة ولم يدحض القرينة القائمة ضده  
والتي تقيده علمه بإعلان الحكم — تلك القرينة المستمدة من مخاطبته مع أحد  
المقيمين معه لغيابه وقت الإعلان — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم  
قبول المعارضة للتقرير بها بعد الميعاد يكون قضاؤه سليما متفقا وصحيحا  
القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧/١٠/١٩٦١ بدائرة مركز الحسينية : بدد الأشياء المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها قضائيا لصالح حسين ابراهيم السيد موافى و المملوكة له والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها للبيع في اليوم المحدد فبدها إضرارا بالمدين الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة الحسينية الجزئية قضت غيابيا في ١٨/٤/١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٢ ج . فعارض ، وقضى في معارضته في ١٢/٩/١٩٦٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا في ١٣/١١/١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وأعلن الحكم إلى المتهم في ٦/١/١٩٦٣ ، فعارض في ١٦/٧/١٩٦٣ وقضى في المعارضة بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الغيابي الاستئنافي لرفعها بعد الميعاد ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ، ذلك بأنه استند في قضائه إلى حساب ميعاد المعارضة من تاريخ إعلان الحكم المعارض فيه إلى المعارض مع أن هذا الأخير لم يعلن لشخصه بل أعلن مخاطبا مع أحد الأشخاص المقيمين معه لغيابه . ومن ثم فإن ميعاد المعارضة لا يسرى بالنسبة إليه إلا من تاريخ علمه بهذا الإعلان وهو ما قصر الحكم عن استظهاره .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه ، والصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٢



أعلن للمعارض في ٦ يناير سنة ١٩٦٣ وأنه لم يقرر بالمعارضة إلا في ١٦ يولي  
سنة ١٩٦٣ بعد فوات الميعاد المقرر للمعارضة قانونا ، ولم يقدم عذرا  
مقبولا يبرر عدم تقريره بالمعارضة في الميعاد . ولما كان من المقرر  
قانونا أن الأصل في إعلان الأوراق طبقا للسنتين ١١ و ١٢ من قانون  
المرافعات أنها تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص  
المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن  
يكون ساكنا معه من أقاربه وأصهاره . وكانت المادة ٣٩٨ من قانون  
الاجراءات الجنائية وإن نصت على أنه " إذا كان الاعلان لم يحصل لشخص  
المتهم فإن ميعاد المعارضة بالنسبة إليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من  
يوم علمه بمحصول الإعلان وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي  
المدة " . فإن الاستفادة من هذا النص أنه إذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه  
فإن هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصددور الحكم الغيابي ، أما إذا أعلن  
في موطنه ولم يسلم الإعلان إليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا  
تسلمه بالنيابة عنه فإن ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته وصلت إليه ولكنها قرينة  
غير قاطعة إذ يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها بأثبات العكس . لما كان ذلك ،  
وكان الثابت من محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية أن المحكوم عليه لم يثرأى  
دفاع يبرر تراخيه في التقرير بالمعارضة ولم يدحض القرينة القائمة ضده والتي  
تفيد علمه باعلان الحكم ، تلك القرينة المستمدة من مخاطبته مع أحد المقيمين  
معه لغيابه وقت الإعلان ، على ما وود بالطعن . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم  
المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة للتقرير بها بعد الميعاد يكون قضاؤه  
صليا متفقا وصحيح القانون ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين  
رفضه موضوعا .

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين صفوت السركي ، وجمال صادق المصفاوي ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، ونصر الدين عزام .

( ٩٧ )

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٥ القضائية

(١) حكم . ” التوقيع عليه ” . ” مسودة الحكم ” .

العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة .  
المسودة لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم .

(ب) حكم . ” التوقيع عليه ” بطلان .

يجب على المحكوم عليه لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانوني أن يحصل من قلم الكاتب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء الميعاد .

١ — العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة . فهي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور ، أما المسودة — فهي لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم والمحكمة كاملة الحرية في أن تجري فيها ما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه — فإنها لا تغني عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئا .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل من قلم الكاتب على شهادة دالة على

أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد — ولما كان المستفاد مما هو مثبت بالشهادة — المقدمة من محامى الطاعن مع تقرير أسباب الطعن — أن مسودة الحكم وحدها هي التي أودعت في الميعاد وأن الحكم ذاته موقع عليه من رئيس الجلسة والكتاب لم يودع ملف الدعوى إلى وقت تحريرها . وإذ ما كان الحاصل أنه حتى هذا التاريخ كان قد مضى أكثر من ثلاثين يوما على صدور الحكم فقد ران عليه البطلان المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويتعين لذلك نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ من يناير سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم الزيتون : تسبب من غير قصد ولا تعمدا في قتل عبد الفتاح محمد على خطأ وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بسرعة وبكيفية ينجم عنها الخطر ودون استعمال آلة التنبيه فصدم المبنى عليه وأصيب بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى وفاته — وطالبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد اذعت ثلثية محمد شلبي بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ قرش صاغر واحد على سبيل التعويض . ومحكمة الزيتون الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمادة الاتهام : بتغريم المتهم عشرة جنيهات بلا مصروفات جنائية وباحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها حيث لم تستكمل محاضرها بعد — فعارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت فيها — بهيئة استئنافية — حضوريا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . وقدم محاميه تقريرا بالأسباب أرفق به شهادة مثبت بها أن مسودة الحكم وحدها أودعت في الثلاثين يوما .



## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو البطلان ذلك بأنه على الرغم من أنه صدر بإدانته بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ فإنه حتى يوم ١٣ يناير سنة ١٩٦٥ — أى بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما على صدوره — لم تكن أسبابه قد حررت ووقعت من رئيس المحكمة ، ويقول الطاعن إن آيته في ذلك شهادة من قلم الكاتب مثبت بها أن مسودة الحكم وحدها هي التي أودعت ملف القضية .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بإدانة الطاعن بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، وأن الطاعن قدم مع تقرير أسباب الطعن شهادة من القلم الجنائي بنسابة شرق القاهرة بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٥ تتضمن أن مسودة الحكم المطعون فيه أودعت وحدها في الميعاد موقعا عليها من رئيس الدائرة وعضويها . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل من قلم الكاتب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد . لما كان ما تقدم ، وكانت العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة فهي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور ، وأما المسودة — وهي لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم وللمحكمة كامل الحرية في أن تجري فيها ما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه — فإنها لا تغني عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئا . لما كان ذلك ، وكان المستفاد مما هو مثبت بالشهادة من أن مسودة الحكم وحدها هي التي أودعت في الميعاد ، أن الحكم ذاته موقع عليه من رئيس الجلسة والكاتب لم يودع ملف الدعوى إلى وقت تحريرها . وإذا ما كان الحاصل أنه حتى هذا التاريخ كان قد مضي أكثر من ثلاثين يوما على صدور الحكم فقد ران عليه البطلان المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ويتعين لذلك نقضه والإحالة . وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر ما أثاره الطاعن في طعنه .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومختار وضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

(٩٨)

الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ القضائية

(١) مسئولية جنائية . "مسئولية مفترضة" . "مسئولية تضامنية" .

الانسان لا يسأل جنائيا إلا عما كان لنشاطه دخل في وقوعه . مجال تطبيق نظريتي  
المسئولية المفترضة والتضامنية : في الحدود التي ينص عليها القانون .

(ب) قانون . "تفسيره" .

وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية وعدم تحميل عباراتها فوق ما تختل .

(ج) عمل . مسئولية جنائية .

عدم مسئولية رب العمل الأصل من النشاط الاجرائي للفاول من الباطن وعما قد  
يقترفه وحده من أفعال معاقب عليها قانونا .

(د) عمل . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . "مسئولية تضامنية" .

نص الشارع على نوعين من التضامن في المسئولية : (أولها) التضامن في المسئولية  
الجنائية والمدنية بين أصحاب العمل الأصليين (وثانيهما) التضامن في المسئولية المدنية  
فحسب بين صاحب العمل الأصل ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها .

١ - من المقرر في التشريعات الجنائية الحديثة أن الانسان لا يسأل بصفته  
فاعلا أو شريكا إلا عما يكون لنشاطه دخل في وقوعه من الأعمال التي نص  
القانون على تجريمها سواء أكان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذي يجرمه  
القانون . ولا مجال للمسئولية المفترضة أو للمسئولية التضامنية في العقاب إلا إستثناء  
وفي الحدود التي نص عليها القانون

٢ — يجب التحرز في تفسير القوانين الجزائية وإلترام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ماتحتمل .

٣ — ليس هناك وجه لمسائلة رب العمل الأصلي من النشاط الإجرامى للمقاول من الباطن وعمما قد يقترفه وحده من أفعال معاقب طليما قانونا ، إذ المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد اقتصرت على معالجة حقوق عمال المقاول من الباطن دون أن تشير من قريب أو بعيد إلى ما قد يتردى فيه ذلك المقاول بصفته صاحب العمل المتعاقد معهم من مسئولية جنائية نتيجة لما قد يقع منه شخصيا من إخلال بالالتزامات المقررة قانونا على عاتقه لصالحهم ويكون من شأنه وقوع فعل من الأفعال المؤثمة قانونا . وأن المادة ٢٢١ من القانون الواردة في باب العقوبات كغيرها من المواد الواردة في ذات الباب لم يرد بها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة في المسئولية الجنائية باعتناق نظرية المسئولية المفترضة .

٤ — مؤدى أحكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي حلت محل المادة ٥٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن المشرع نص على نوعين من التضامن في المسئولية — أولهما التضامن في المسئولية الجنائية والمدنية بين أصحاب العمل الأصليين باعتبارهم شركاء في المنشأة ومتولين معا الاشراف عليها وإدارتها — وثانيهما — التضامن في المسئولية المدنية فحسب بين صاحب العمل الأصلي ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها حتى يخرج بذلك عن الحدود المرسومة للتضامن في القانون المدنى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بانهما في يوم أول أبريل سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز شبين الكوم : (أولا) لم يقوما بتحرير عقود عمل للعمال المينة أسماؤهم من نسختين . (ثانيا) لم ينشئا ملفا خاصا لكل عامل ميئنا به البيانات المقررة . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٢ ، ٦٩ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحاكمة شبين الكوم الجزئية قضت بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ حضوريا



للتهم الأول وحضوريا اعتباريا للتهم الثاني عملا بالمادتين ٢١٥ و ٢٢١/١ - ٢ من القانون المذكور بتغريم كل منهما جنبيين عن كل عامل عن كل تهمة . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة شين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٨/٥/١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي عدم تحرير عقود عمل للعمال وفقا لقانون العمل وعدم إنشاء ملف لكل منهم قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك بأنه اعتنى نظرية حكم محكمة أول درجة في شأن تفسير المادة ٥٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي من مقتضاها اعتبار الطاعن بوصفه صاحب العمل الأصلي مسئولاً جنائياً مع التهم الثاني الموقوف من الباطن عن تنفيذ الالتزامات المترتبة على عقد العمل الفردي فيما بين الموقوف الأخير وعماله مع أن هذه المادة إنما تلزم في الأصل الموقوف من الباطن بأن يسوى في الحقوق بين عماله وعمال صاحب العمل الأصلي وتجعل الأخير متضامنا معه في هذا الالتزام مما يقتضي أن تكون مسئوليته قاصرة على كفالة المساواة من الناحية المدنية وحدها وهو ما يتفق وقواعد المسئولية التضامنية ويمكن استخلاصه مما تنص عليه المادتان ٨٥ و ٨٧ من قانون العمل ومن عدم نص المواد ٢١٥ و ٢٢١ و ٢٣٥ منه والخاصة بالعقاب على التضامن في العقوبة .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على كل من الطاعن وآخر بوصف أنهما ( أولا ) لم يقوما بتحرير عقود عمل للعمال المينة أسماؤهم بالمحضر على الوجه المقرر بالقانون ( ثانيا ) لم ينشئا ملفا خاصا لكل عامل مينا به البيانات المقررة ، وطلبت النيابة العامة معاقبتهم بالمواد ٤٢ ، ٦٩ ، ٢١٥ و ٢٢١ ، ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومحكمة أول درجة قضت حضوريا للطاعن وحضوريا اعتباريا للتهم الثاني بتغريم كل منهما جنبيين عن كل عامل عن كل تهمة . فاستأنف وقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا

قبول استئنافهما شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية — وقد حصل الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مفاده أنها تخلص فيما أثبتته مفتش العمل بشبين الكوم في محضره المؤرخ ١٩٦٢/٤/١ من أنه أثناء مروره على مصنع طوب المتهم الأول (الطاعن) والمتهم الثاني بوصفه مقاولا من الباطن تبين له أنهما ارتكبا المخالفات الواردة بوصف النيابة عن اثني عشر عاملا وأنه بسؤال المتهم الأول (الطاعن) قرر أن المسئول عن هذه المخالفات هو المتهم الثاني الذي يقوم بتوريد الأنفار بموجب اتفاق بينهما — وقد أقر الأخير بما أسند إليه — وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة في حق كل من المتهمين أدلة مستمدة مما ورد بمحضر ضبط الواقعة ومن اعتراف المتهم الثاني عرض لدفاع الطاعن بانتفاء مسئوليته ورد عليه في قوله: ” ومن حيث إن المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله أو جزء منها وكان ذلك في منطقة عمل واحدة وجب على هذا الأخير أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل الأصلي في جميع الحقوق ويكون هذا الأخير متضامنا معه في ذلك ، وقد ورد هذا النص في الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون آنف الذكر والخاص بعقد العمل الفردي . ومن حيث إنه يتضح مما تقدم أن القانون قد ألزم كلا من صاحب العمل والمقاول من الباطن بتنفيذ جميع الالتزامات الخاصة بعقد العمل الفردي ومن ثم يكون كل من المتهمين الأول والثاني مسئولين عن عدم تحرير عقد العمل وإنشاء ملف خاص لكل عامل “لما كان ذلك، وكان الحكم قد انتهى بناء على ما ارتأه من تفسير لنص المادة ٥٣ من قانون العمل إلى اعتبار الطاعن مسئولا جنائيا عن المخالفات التي ارتكبها المقاول من الباطن نتيجة لمخالفته الالتزامات التي يفرضها عليه عقد العمل الفردي وكان من المقرر في التشريعات الجنائية الحديثة أن الإنسان لا يسأل بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما كان لنشاطه دخل في وقوعه من الأعمال التي نص القانون على تجريمها سواء أكان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذي يجرمه القانون وأنه لا مجال لتطبيق أى من نظرتي المسئولية المفترضة أو المسئولية التضامنية في العقاب إلا استثناء وفي الحدود التي ينص عليها القانون وأنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجزائية والزام جانب الحق في ذلك



وعدم تحمیل عباراتها فوق ما تحمل . ولما كان المستفاد من نصوص المواد من ٤٢ إلى ٨٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي تضمنت أحكام عقد العمل الفردي أنها تكفلت ببيان العديد من حقوق كل من العمال وأصحاب العمل وتحديد الالتزامات المفروضة على كل منهم في سبيل تنظيم تأدية العمل ورفع مستوى الانتاج وإحكام الرقابة على العمال وأصحاب الأعمال على السواء ، وكانت المادة ٥٣ وقد جرى نصها كما يلي : ” إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله أو جزء منها وكان ذلك في منطقة عمل واحدة وجب على هذا الأخير أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل الأصلي في جميع الحقوق ويكون هذا الأخير متضامنا معه في ذلك “ إنما استهدفت إلزام ملتزم العمل من الباطن بأن يسوى بين عماله وبين عمال صاحب العمل الأصلي في الحقوق كحق اقتضاء الأجر والحصول على الاجازة وتوفير وسائل الانتقال والغذاء والمسكن . . . وفي صميم هذه الحقوق متى تساوت ظروف العمل وتعادلت المؤهلات والكفاية وتحققت الشروط الواردة بها وجعلت صاحب العمل الأصلي متضامنا معه في تحقيق هذه المساواة حتى توصل الطريق على أصحاب الأعمال الذين يستندون عن عمد كل أو بعض عملهم الأصلي إلى مقاولين أو أصحاب أعمال آخرين رغبة في التخلص من الحقوق التي حصل عليها عمالهم بمقتضى القانون ومنعاً من التفرقة في المعاملة التي تثير الحفيظة ودرءاً لما قد يكون عليه المقاول من الباطن من عجز عن الوفاء بما فرضه عليه القانون من التزامات وليمكن عمال المقاول من الباطن — في سبيل المحافظة على حقوقهم والحصول عليها — من الرجوع عليه ، باعتباره صاحب العمل المتعاقد معهم ، وعلى رب العمل الأصلي متضامنين للطالبة بتلك الحقوق ، وهي ذات صيغة مدنية وفقاً لأحكام وقواعد مسئولية المدينين المتضامنين في القانون المدني . لما كان ذلك ، وكانت المادة سالفة الذكر قد اقتصرت على معالجة حقوق عمال المقاول من الباطن دون أن تشير من قريب أو بعيد إلى ما قد يتردى فيه ذلك المقاول بصفته صاحب العمل المتعاقد معهم من مسئولية جنائية نتيجة لما قد يقع منه شخصياً من اخلال بالالتزامات المقررة قانوناً على عاتقه لصالحهم ويكون من شأنه وقوع فعل من الأفعال المؤثمة قانوناً وكانت المادة ٢٢١ من القانون الواردة في باب العقوبات ، كثيرها من المواد الواردة في ذات الباب ، لم يرد



بها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة في المسؤولية الجنائية باعتناق نظرية المسؤولية المفترضة ، فإنه لا يكون هناك وجه لمساءلة رب العمل الأصلي عن نشاط المقاتل من الباطن الاجرامى وعمما قد يقترفه وحده من أفعال معاقب عليها قانونا . ولا يقدح في ذلك ما جرى به نص المادة ٨٧ من القانون التى حلت محل المادة ٥٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى من أنه ” يكون أصحاب العمل مسئولين بالتضامن فيما بينهم عن أية مخالفة لأحكام هذا الفصل . كما يكون المتنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها متضامنين مع صاحب العمل فى الوفاء بجميع التكاليف التى تفرضها الأحكام المشار إليها “ .

إذ أن مؤدى أحكام هذه المادة أن المشرع نص على نوعين من التضامن فى المسؤولية أولهما التضامن فى المسؤولية الجنائية والمدنية بين أصحاب العمل الأصليين باعتبارهم شركاء فى المنشأة ومتولين معا الاشراف عليها وادارتها و ثانيهما التضامن فى المسؤولية المدنية فحسب بين صاحب العمل الأصلي ومن يتنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها حتى يخرج بذلك عن الحدود المرسومة للتضامن فى القانون المدنى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه المؤيد لحكم محكمة أول درجة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه . ولما كان كل من الحكين لم يعن باستظهار وتكييف علاقة الطاعن بالمحكوم عليه الآخر وبيان ما إذا كان الأخير يعتبر بمثابة مورد للعمال الذين يقوم الطاعن بالاشراف عليهم فى أداء الأعمال المنوطة بهم أم أنه مقاتل من الباطن عهد إليه رب العمل ( الطاعن ) بأداء كل أو بعض أعماله بعمال من لدنه يعملون تحت امرته و اشرافه — كما لم يبين أى الحكين كيف انتهى إلى أن ذلك المحكوم عليه الثانى هو مقاتل من الباطن رغم ما ورد فى مدونات حكم محكمة أول درجة من أنه إنما يقوم بتوريد الأنفاز . لما كان ما تقدم ، وكان القصور فى بيان الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم المطعون فيه يعجز هذه المحكمة عن تطبيق حكم القانون عليها على وجهه الصحيح ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المركي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، ونور الدين موبس .

( ٩٩ )

الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ القضائية

(١، ب) علامات تجارية . جريمة . "أركانها" . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" .

(١) شروط ائزال العقاب إعمالا لقادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ — فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين : ( الأول ) التزوير أو التقليد ( واثاني ) سوء النية .

(ب) العبرة في تقليد العلامات التجارية هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .  
المعيار في أوجه الشبه بما يتخذ به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه . مثال .

(ج) حكم . "تسييبه . تسييب معيب" . شركة . إعلان .

انخطأ في بيان اسم الشركة في إعلان الدعوى المدنية ، لا يقتضي بطلان القول بوجودها وعدم وحيثها . ما دامت تحريرات الجهة الإدارية قد أسفرت عن عدم وجود شركة بهذا الاسم . واجب المحكمة : هو تكليف الطامنين بإعادة إعلان الشركة إعلانا صحيحا وأن تناول في حكمها الخلاف الظاهر بين العنوانين . وإلا كان حكمها معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .

١ — يشترط للعقاب إعمالا لقادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ — فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين الأول التزوير أو التقليد والثاني سوء النية .

٢ — الأصل في جرائم تقليد العلامات التجارية هو الاعتداد — في تقدير التقليد — بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . وأن المعيار في أوجه الشبه هو بما يخضع به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بنى عقيدته بعدم توافر ركن التقليد على القول بأن كتاب إدارة العلامات التجارية وأقوال وكيل مكتب التسويق الداخلى بالاسكندرية قصرت من تبيان مدى التطابق بين العلامات المسجلة والعلامات المقلدة . وهو تدليل لا يسوغ به تبرير النتيجة التى خلص إليها ، ذلك بأنه لا يلزم في التقليد أن يكون هناك ثمة تطابق بين العلامتين . بل يكفي لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وإحداث الخلط واللبس بين المنتجات . وإذا كان الحكم لم يعن من جانبه بيان وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ولم يتصد لفحص ما بين العلامتين ويبدى وجهة نظره بصدد التشابه بينهما إثباتا أو نفيا حتى يستقيم قضاؤه فإنه يكون قاصرا .

٣ — الخطأ في بيان اسم الشركة في إعلان الدعوى المدنية لا يقتضى بذاته القول بوجودها وعدم وهبتها ما دامت تحريرات الجهة الإدارية قد أسفرت عن عدم وجود شركة بهذا الاسم ، وأنه ثبت لها زيف البيانات والأرقام المثبتة على الغلاف الذى يحمل العلامة المقلدة وأنها جميعها غير صحيحة . ولما كان ما أورده الحكم بشأن ركن العلم بالتقليد لا يؤدي بدوره إلى ما رتب عليه مما كان يقتضى من المحكمة — حتى تبين وجه الحق فيما ارتأته — أن تكلف الطاعن باعادة إعلان الشركة إعلانا صحيحا وأن تناول في حكمها الخلاف الظاهر بين العنوان المثبت بالفاتورة المقدمة من المطعون ضده والعنوان الذى تحمله المنتجات المقلدة . وأن ترد بقول سائق على ما أكده الطاعن من أن الموقع على الفاتورة شخص خيالى إذ ليس في خلو الأوراق من دليل على ذلك ما يقطع بأنه شخص حقيقى وموجود . أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا فضلا عن القصور في التسبب بالفساد في الاستدلال .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٤/٩/١٩٥٩ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية : عرض للبيع المنتجات الميمنة بالمحضر عليها علامة مقلدة مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٣٦ و ٣٦ مكرر و ٤٠ و ٤٠ مكرر من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ والقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ . وقد ادعى مدنيا عبده مهني حسين طالبا القضاء له قبل المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية السيدة أولغا فياض بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة باب شرق الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ببراءة المتهم من التهمة المستندة إليه ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها المصروفات . فاستأنف كل من النيابة العامة والمدعى بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعى بالحقوق المدنية المصاريف الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عرضه للبيع منتجات مقلدة مع علمه بذلك ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الحكم دلل على حسن نية المطعون ضده وعدم علمه بتقليد المنتجات المعروضة للبيع من شرائه لها من الشركة الأهلية التجارية عن طريق من يدعى كاظم نوار مع أن الثابت بالأوراق أن تلك الشركة هي شركة وهمية لاجود لها وقد أكد هذه الحقيقة مندوب مصلحة التسجيل التجاري في شهادته أمام محكمة أول درجة وكذلك الشأن في شخصية كاظم نوار التي ابتدعها المطعون ضده لتعزيز دفاعه المرسل والذي لم يتأيد بدليل سوى تلك المستندات المصطنعة التي نسب صدورها إلى ذلك الشخص المزعوم وتلك الشركة الوهمية ، واتخذ

الحكم من توجيه إعلان الدعوى المدنية خطأ باسم الشركة الأهلية المصرية — بدلا من الشركة الأهلية التجارية — التي أثبت المحضر عدم وجودها في العنوان الموضح بورقة الإعلان — دليلا على وجود هذه الشركة الأخيرة كما اتخذ من انتفاء البرهان على وهمية شخصية كاظم نوار شاهدا على وجودها وجديتها وهو ما يعيب استدلال الحكم بالفساد مادام لم يعن بتحقيق ما جاء على لسان مندوب مصلحة التسجيل التجاري من أن تحريرات المصلحة قد دلت على أن الشركة الأهلية التجارية لا وجود لها ولم يرد على هذه الأقوال وتلك التحريات . ومن ناحية أخرى فقد أغفل الحكم التعرض لما وقع فيه المطعون ضده من تناقض حينما قدم فاتورة رغم صدورها من كاظم نوار وأثبت فيها عنوانا له شارع الجيش رقم ١٥ بينما العلب المقلدة تحمل عنوانا آخر هو ٢٠ شارع عدلى .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضده بوصف أنه عرض للبيع المنتجات المبينة بالمحضر والتي تحمل علامة مقلدة مع علمه بذلك وطلبت معاقبته بالمواد ٣٦٠، ٣٦٦، ٣٦٨ مكررة و ٤٠٠، ٤٠٤ مكررة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ والقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ وقد ادعى الطاعن قبله بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصاريف والأتعاب ومحكمة أول درجة قضت بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة والطاعن . ومحكمة ثانى درجة قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وألزمت الطاعن بالمصاريف المدنية الاستئنافية . وبين الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما محصله أن المحجنى عليه — الطاعن — أبلغ بأن المتهم — المطعون ضده — يقوم بتوزيع منتجات مشابهة لمنتجاته وتقليد علامتها التجارية واستطرد يقول إنه يمتلك مؤسسة لإنتاج نوع خاص من مستحضرات التجميل قام باختراعه واتخذ لتمييزه علامة تجارية عبارة عن اسم " نولين " بالإضافة إلى رسم خاص موضح في شهادة تسجيل العلامة التي تم تسجيلها بمراقبة العلامات التجارية بمصلحة التسجيل التجاري في ١٩٥٩/١/٣١ وبسؤال المتهم قرر أنه اشترى هذه المنتجات من الشركة الأهلية التجارية بشارع الجيش التي اعتاد التعامل معها وقدم فاتورة الشراء موقع عليها من كاظم نوار كما تقدم باخطار وخطابات من كاظم نوار بخصوص " كريم نولين " . وخلص الحكم



إلى القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية في قوله "الثابت من الأوراق ومن كتاب إدارة العلامات التجارية ومن أقوال السيد إبراهيم عبد العزيز صبرى وكيل مكتب التسويق الداخلى بالاسكندرية أنه يوجد تشابه بين العلامتين يكاد يرقى إلى درجة التطابق مما يؤدي إلى التضليل ، ولم يثبت في الأوراق وجود محاكاة دقيقة والتي يستلزمها القانون في تقليد العلامة والتي كان يجب ان تتم بين الأصل والتقليد فإذا كانت الأوراق خالية من ذلك خاصة وأن أقوال السيد إبراهيم عبد العزيز صبرى قاصرة عن إثبات التطابق الحقيقى بينها وبين العلامة المقلدة فإن المحكمة لا يمكن أن تساند رأى كتاب إدارة العلامات وأقوال السيد إبراهيم عبد العزيز لما شاب هذه الأقوال من قصور ، هذا إلى أن الثابت من الأوراق أن المتهم لم يثبت في حقه سوء النية إذ أن العلم يجب أن تستشفه المحكمة عن طريق اليقين لا عن طريق الشكوك". وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله "حيث إن الحكم المستأنف قد أصاب فيما انتهى إليه من نتيجة للأسباب السائغة السليمة التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتجعلها أسبابا لها وتضيف إليها بأنه يشترط لتوقيع العقاب على المتهم في التهمة التي أسندت إليه وجوب توافر ركن العلم في حقه وهو الأمر الذي تفتقر إليه وقائع الدعوى حيث أن المتهم دافع عن نفسه منذ البداية بأنه يقوم بشراء البضائع التي وجدت تحمل العلامة المقلدة من الشركة الأهلية التجارية شارع الجيش / ١٥ بالعبدة وأن الذي يقوم بتوريد هذه البضائع إليه هو المواطن كاظم نوار وقد أيد أقواله السابقة بفاتورة صادرة من الشركة المذكورة وبعده خطابات تحمل تواريخ عديدة مرسلة إليه من كاظم نوار وكلها تدور حول إرسال كميات كريم "نولين" إليه وهي البضاعة التي قيل بأنها تحمل العلامة المقلدة الأمر الذي يؤكد حسن نية المتهم وانتفاء علمه بتقليد العلامة ولا يدحض من ذلك ما أثاره المدعى بالحق المدني من أن الشركة الأهلية التجارية إنما هي شركة وهمية ودليل ذلك ماورد باعلانها بالدعوى المدنية من أنه لم يستدل عليها إذ أنه يرد على ذلك بأن الإعلان لم يكن دقيقا حيث إنها أعلنت باسم الشركة الأهلية المصرية بخفاء الرد متضمنا علم وجود شركة بهذا الاسم بالعنوان الذي ذكره في الإعلان كما لا ينال من ذلك ما أثاره المدعى المدني كذلك من أن شركة نولين التي وضع اسمها على الأغلفة التي تحمل العلامة المقلدة باعتبارها مشبة للبضائع التي تحتويها هذه الأغلفة إنما



هي شركة وهمية حيث إن المتهم قد دافع عن نفسه منذ البداية بأنه يستورد البضائع من الشركة الأهلية التجارية والتي أعلنت باسم خاطيء . كما لا ينال من ذلك أخيرا ما أثاره المدعى المدنى أيضا من أن كاظم نوار إنما هو شخصية وهمية حيث إنه لم يقدم أى دليل على ذلك . ومؤدى ما تقدم أن المحكمة لم تطمئن إلى تقليد العلامة التجارية المسجلة باسم الطاعن ، ولم تأخذ بأقوال وكيل مكتب التسويق الداخلى بالاسكندرية أو بكتاب إدارة العلامات التجارية من تشابه العلامة المسجلة والعلامة المقلدة تشابها يكاد يرقى إلى درجة التطابق ويؤدى إلى التضليل ، وعللت إطراحها لهذا الكتاب وتلك الأقوال بأنها جاءت قاصرة عن تبيان مدى التطابق بين العلامتين ، وخلصت إلى أنه بافتراض تقليد العلامة فإن المطعون ضده كان حسن النية لعدم علمه بتقليدها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن العلامات والبيانات التجارية المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ قد نصت على عقاب " كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك " فهي تشترط للعقاب فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين الأول التزوير أو التقليد والثانى سوء النية ، وكان الأصل فى جرائم تقليد العلامة التجارية هو الاعتداد - فى تقدير التقليد - بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن المعيار فى أوجه الشبه هو بما يخدع به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بنى عقيدته بعدم توافر ركن التقليد على القول بأن كتاب إدارة العلامات التجارية وأقوال وكيل مكتب التسويق الداخلى بالاسكندرية قصرت عن تبيان مدى التطابق بين العلامة المسجلة والعلامة المقلدة ، وهو تدليل لا يسوغ به تبرير النتيجة التى خلص إليها ، ذلك بأنه لا يلزم فى التقليد أن يكون هناك ثمة تطابق بين العلامتين بل يكفى لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وإحداث الخلط واللبس بين المنتجات ، وإذا ما كان الحكم لم يعن من جانبه ببيان وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ، ولم يتصد لفحص هاتين العلامتين ويبدى وجهة نظره بصدد التشابه بينهما إثباتا أو نفيًا حتى يستقيم تقديره للدليل ويستوى قضاؤه على أسباب تحمله ، فإن الحكم يكون معيبا فى تدليله بالقصور فى التسيب .

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم بشأن ركن العلم بالتقليد لا يؤدي بدوره إلى ما رتبته عليه ، ذلك بأن الخطأ في بيان اسم الشركة في إعلان الدعوى المدنية لا يقتضي بذاته القول بوجودها وعدم ههيتها مادامت تحريرات الجهة الإدارية — على ما شهد به وكيل مكتب التسويق الداخلي بجلسة المحاكمة — قد أسفرت عن علم وجود شركة بالقاهرة بهذا الاسم . وأنه ثبت لها زيف البيانات والأرقام المثبتة على الغلاف الذي يحمل العلامة المقلدة وأنها جميعها غير صحيحة ، مما كان يقتضي من المحكمة — حتى تبين وجه الحق فيما ارتأته — أن تكلف الطاعن بإعادة إعلان الشركة إعلانا صحيحا ، وأن تتناول في حكمها الخلاف الظاهري بين العنوان المثبت بالفاتورة المقدمة من المطعون ضده والعنوان الذي تحمله المنتجات المقلدة ، وأن ترد بقول سائق على ما أكده الطاعن من أن كاظم نوار — الموقع على الفاتورة — شخص خيالي إذ ليس في خلو الأوراق من دليل على ذلك — كما جاء في الحكم — ما يقطع بأنه شخص حقيقي وموجود ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيا فضلا عن القصور في التسيب بالفساد في الاستدلال .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية وأتعاب المحاماة .

## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٥

بقيادة السيد المستشار / عادل يوسف نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ونخار رضوان ، ومحمد محفوظ ، وحسين سامح .

( ١٠٠ )

### الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٥ القضائية

التوقيع على سند بالاكراه . اكراه . جريمة .

ركن القوة أو التهديد في جريمة الاكراه على امضاء سند . تحققه : بكافة صور انعدام  
الرضا لدى المجنى عليه . تمامه بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص من شأنها تعطيل  
الاختيار أو إعدام قوة المقاومة عندهم تسهيلات لإرتكاب الجريمة . الاكراه كما يكون  
ماديا باستعمال القوة ، قد يكون أدبيا بطريق التهديد . دخول التهديد بخاطر جسيم  
على النفس أو المال أو بنشر فضيحة أو بإفشاء أمور ماسة بالشرف في هذا المعنى .

من المقرر أن ركن القوة أو التهديد في جريمة الاكراه على امضاء  
المستندات يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه . فهو يتم  
بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص يكون من شأنها تعطيل الاختيار أو إعدام  
قوة المقاومة عندهم تسهيلات لإرتكاب الجريمة ، فكما يصح أن يكون الاكراه  
ماديا باستعمال القوة فإنه يصح أيضا أن يكون أدبيا بطريق التهديد ويدخل  
في هذا المعنى التهديد بخاطر جسيم على النفس أو المال ، كما يدخل فيه التهديد  
بنشر فضيحة أو بإفشاء أمور ماسة بالشرف .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في ليلة ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم العرب محافظة بورسعيد : (أولاً) : سرقة الساعة الميينة الوصف والقيمة بالتحقيقات لجاد عبد الله جاد بطريق الاكراه الواقع عليه بأن اعتدى عليه المتهم الأول بالضرب قاصداً من ذلك شل مقاومته وتمكننا بهذه الوسيلة من الاكراه من اتمام السرقة وقد ترك به الاكراه أثر الجروح الميينة بالتقرير الطبي . (ثانياً) اكراها جاد عبد الله جاد بالقوة والتهديد على امضاء سندان أحدهما مثبت لدين والآخر مثبت لبراءة من دين بأن استدرجته المتهم الثانية لمزها وأغلقت دونه والمتهم الأول باب الغرفة وضربه هذا الأخير وهدده بالقتل فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقدمت له الثانية سندان أحدهما منشيء لمديونية لها في مبلغ مائة وخمسين جنيتها وثانيتها مثبت لتخالصهما من دين سابق له قبلهما وتمكننا بهذه الوسيلة من الاكراه والتهديد من الحصول كرها على توقيعهما على السندان المذكورين . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادتين ١/٣١٤ - ٢ و ٣٢٥ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بورسعيد قضت بحضور يا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ عملاً بالمواد ٣١٨ و ٣٢٥ و ٥٥ و ٥٦ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل سنة واحدة وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة إلى المتهم الثانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم على أن يكون الإيقاف شاملاً جميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . وذلك بعد أن عدلت المحكمة وصف تهمة السرقة بالاكراه في حق المتهمين إلى تهمة العثور على ساعة المحنى عليه المفقودة واحتباسها بنية تملكها بطريق الغش . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمتي الإكراه على إمضاء سندان بالقوة والتهديد والعثور على شيء مفقود واحتباسه بنية تملكه بطريق الغش ، قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق

الدفاع والقصور في التسبب ذلك بأنه قضى بإدانة الطاعنين بالجريمة الأولى على الرغم من عدم توافر ركن القوة أو التهديد إذ أن ما قاله الحكم عن الاعتداء الذي وقع على المجنى عليه إنما ينبىء عن تفاهته وأن الأمر لا يعدو مجرد استغلال الطاعنين الظروف النفسية التي انتابت المجنى عليه لدخوله منزلهما لغرض آثم ، هذا فضلا عن أن المحكمة عدلت وصف تهمة السرقة بالا كراه التي نسبت إلى الطاعنين إلى تهمة العثور على ساحة المجنى عليه المفقودة واحتباسها بنية تملكها بطريق الغش دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل ، كما لم يبين الحكم الدور الذي قامت به الطاعة الثانية في هذه الجريمة الأخيرة والأفعال التي دبت من أجلها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : "إن المتهمين السيد إبراهيم عبد الرحمن وزوجته فتيحة عوض ابوسنة ( الطاعنين ) درجا من سنوات على التعامل مع المجنى عليه جاد عبد الله جاد بشراء ما يلزمهما من متجره المعد للبقالة فداينهما بأثمان بعض المشتريات التي لم يتيسر لهما سداد قيمتها في حينه فحصل منهما على سدين أحدهما يثبت مديونيتهما له بمبلغ سبعة جنيئات والثاني يثبت مديونية المتهمة الثانية وحدها بمبلغ أربعة جنيئات وأخذ يلاحقهما بطلب دينه حتى ضيق عليهما الخناق بترقب اليوم الذي يقبض فيه كل منهما مرتبه إذ يعمل المتهم الأول ميكانيكي بإدارة الحجر الصحي وتعمل زوجته المتهمة الثانية ممرضة بالمستشفى الأميرى وأخذ يتودد للمتهمة الثانية ويبدى لها بعض عبارات الغزل والإعجاب إلى أن طلب منها الاختلاء بها في مسكنها في غيبة زوجها فأنت لزوجها المتهم الأول بما انحدر إليه المجنى عليه فعقدا العزم على اغتنام الفرصة وصور لهما شيطانهما سبيل الخلاص من الدين فأوعز لزوجته بالتظاهر باجابة مطلبه فحددت له موعدا للقاء بمسكنها مساء يوم ١٩٦٢/٩/٢٥ وأعد المتهم الأول سدين أحدهما يتضمن إقرار المجنى عليه باقتضاء كافة ما له من ديون قبلهما وقد تأرخ يوم ١٩٥٢/٩/٢٥ والثاني يتضمن اقراره باستلام مبلغ مائة وخمسين جنيها منهما على سبيل الوديعة يرد لهما عند الطلب وبقي هذا الاقرار غفلا من التاريخ ، إلا أن المجنى عليه لم يحضر في هذا الموعد وبعد أن أبدى للمتهمة الثانية عذره أعاد الكرة منتهزا فرصة وجودها صباح يوم الحادث

١٩٦٢/١٠/٧ بمحله وكان معها زوجها الذي تظاهر بالانشغال عنهما فأحاطته  
 علما بأن زوجها المتهم الأول سيكون ليلا في محل عمله فتواعد معها  
 على الحضور إليها الساعة الثامنة والنصف مساء فعقد المتهم الأول عزمه على تحقيق بغيته  
 ودبر مع زوجته خطة ضبط المجنى عليه داخل مسكنهما في وضع مشين حتى ينالا  
 منه مآربهما وأوحى لها بأن تترك باب المسكن مفتوحا وتستدرج المجنى عليه  
 إلى حجرة النوم حتى إذا أراد أن يقضى منها وطره فعليها إضاءة الحجرة وسوف  
 يقدم في الحال لضبطه فأذعنت المتهم الثانية لمشية زوجها المتهم الأول الذي  
 اعتذر من عمله في تلك الليلة ووقف بجوار المنزل مرتقبا ، وحضر المجنى عليه  
 حوالي الساعة الثامنة والرابع مساء فاستقبلته المتهم الثانية واستدرجته إلى حجرة النوم  
 وبدأ بخلع ملابسه فاستمهلته بحجة غلق نافذة المطبخ وفتحت باب الشقة وعادت  
 إليه فوجدته قد خلع بنطلونه وسرواله وراودها عن نفسها فأضاءت نور الحجرة  
 وجلست بجواره على السرير وفي تلك اللحظة داهم زوجها المكان وانهاه عليه  
 ضربا بقبضة يده فأحدث إصاباتة التي أثبتها التقرير الطبي ولم يمكنه من ارتداء  
 ملابسه رغم توسلاته وهدده بالتشهير به وهنا حانت الفرصة وقد أصبح المجنى عليه  
 طوع بنانه ليكرهه على التوقيع على السنتين اللذين أعدهما من قبل وقد أحضرتهما  
 زوجته فلم يجد المجنى عليه بدا من التوقيع عليهما مرغما فسأله بنطلونه واحتفظ  
 بسرواله الداخلى مهددا إياه بالتشهير به عند ذويه وهو ما كان أشد وقعا على المجنى  
 عليه من إبلاغ الشرطة على حد تعبير المتهم الثانية في أقوالها وأذن له بالانصراف  
 وما أن غادر المجنى عليه باب المسكن حتى عاد يطلب ساعته وكانت قد سقطت  
 على الأرض فرفض المتهم الأول ردها إليه فانصرف صاغرا دون أن يشعر به  
 أحد من سكان العمارة بعد أن أمضى في مسكن المتهمين حوالي نصف الساعة ،  
 ولم يتقدم ببلاغه للشرطة إلا الساعة ١١ والدقيقة ٥٠ مساء معللا سبب تأخيره بذهابه إلى  
 محله الذي كان قد أغلقه قبل حضوره لأخذ ما به من نقود ولإحضار سندی  
 مديونية المتهمين ، وما أن تلقى الملازم محمد لطفي أيوب الضابط بقسم العرب  
 بلاغ الحادث من المجنى عليه على الوجه الثابت بحضرة المؤرخ في الساعة ١١ والدقيقة ٥٠  
 من مساء يوم ١٩٦٢/١٠/٧ حتى أحاط السيد مأمور القسم علما بمضمون البلاغ  
 فحضر إلى القسم وكلفه بإحضار المتهمين فذهب إلى مسكنهما بصحبة شرطي  
 سرى فرفض المتهمان فتح الباب فأرسل الشرطي العري للسيد المأمور الذي انتقل



بنفسه إلى مسكن المتهمين ولما أصرا على موقفهما فتح الباب عنوة فأسقط في يدهما ولم يجدا بدا من تقديم ما استوليا عليه من المبلغ وكانت المتهمة الثانية قد أخفته في سلة أصلا نافذة الحمام المطلة على منور المنزل". وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وما أثبتته الكشف الطبي ومن اعتراف الطاعنين . وخلص إلى قوله "وحيث إن إصابات المجنى عليه تنبئ بذاتها عن تفاهة الاعتداء الواقع عليه الأمر الذي لا يصدق معه قوله بأنه اضطر نتيجة له بخلع ملابسه وإلباس نفسه ثوب الجريمة ، ولعله أيقن في نفسه بعدم كفاية حجته فزعم أن المتهم الأول هددته بالقتل . ولما كانت أداة الاعتداء عليه وهي يد المتهم المذكور لا توحى بمقدماته فقد صورته تهديدا بالقائه من النافذة على حد قوله لأول مرة بالجلسة . وليس من طبيعة الأمور أن يذهب ليقضى دينه ولا يحمل سند المديونية للتأشير عليه بالسداد المنتظر ، وفي قوله بأنه عاد بعد مغادرة المسكن وطلب ساعته من المتهم الأول مالا يستقيم مع قوله بأن المتهم المذكور تعمد ارتاعها من معصمه حال ضربه ومقتضى قوله أنه لم يجد الساعة بمعصمه عند انصرافه فعاد لطلبها وكان المتهم الأول قد وجدها في محل الحادث فامتنع عن ردها إليه ، من تلك القرائن مجتمعة يستقر في يقين المحكمة أن المجنى عليه ما قدم لمسكن المتهمين إلا لغرض آثم وقد اقتضح أمره وكان ذلك هو الدافع القوي لانصياعه لأوامرهما ليسدلا الستار على فعلته فوقع المستندين مكرها في هذه الظروف التي استغلها المتهمان للتخلص من دينهما تحت تأثير تهديدهما له بالتشهير به لدى زوجته وذويه وإذا انصرف من المسكن معلولا بما ترك بلحا إلى الشرطة بعد تردد مبلغا بالحادث بالصورة التي رواها لينجو من سلاح التشهير الذي احتفظ به المتهمان . وحيث إنه وقد ثبت مما سلف أن المتهمين عثرا على الساعة بعد انصراف المجنى عليه فاستوليا عليها وامتنع المتهم الأول عن ردها له وأخفيها في مكان يصعب الوصول إليه على حد الثابت من معايينة النيابة مما ينبئ بنية تملكها ومن ثم فتلك سرقة تامة تحكمها المادة الأولى من ديكريتهو الأشياء الضائعة والمادة ٣١٨ عقوبات كما ثبت أن المتهمين قد استوقعا المجنى عليه اغتصابا على مستندى التخالص والوديعة تحت تأثير تهديده بالتشهير به وببيدهما زمام الأمر". لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين في بيان كاف إقدامهما على ارتكاب الجريمة متوخين تعطيل

إرادة المجنى عليه عن طريق تهديده بالتشهير به بما كان من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث حملاه كرها عنه ، على إمضاء السندين اللذين طلبا منه إمضاءهما . وكان الحكم قد استظهر بذلك ركن القوة أو التهديد في جريمة الإكراه على إمضاء المستندات بما يتوافق به هذا الركن في صحيح القانون ، ذلك بأنه من المقرر أنه يتحقق بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص يكون من شأنها تعطيل الاختيار أو اعدام قوة المقاومة عندهم تسهلا لارتكاب الجريمة فكما يصح أن يكون الإكراه ماديا باستعمال القوة فإنه يصح أيضا أن يكون أدبيا بطريق التهديد ويدخل في هذا المعنى التهديد بخطر جسيم على النفس أو المال كما يدخل فيه التهديد بنشر فضيحة أو بافشاء أمور ماسة بالشرف . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعنين مقارفتها هذه الجريمة كما هي معرفة به في القانون . وكان لا مصلحة لأى منهما في التمسك بما يشير في شأن جريمة العثور على الساعة المفقودة واحتباسها بنية تملكها بطريق الغش مادامت المحكمة قد طبقت في حقهما المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقعت عليهما عقوبة الجريمة الأولى بوصفها الجريمة الأشد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٥

بقيادة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام .

( ١٠١ )

### الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ القضائية

( ١ ) شك . أسباب الإباحة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما يوفره" .  
حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

ضياح الشيك أو مرقته من الأسباب التى تخول للساحب المعارضة فى صرف قيمته  
إذا ما أتاها بنية سليمة . على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم وإلا كان حكمها  
معيبا ومنطويا على الإخلال بحق الدفاع .

(ب) إجراءات المحاكمة . "شفوية المرافعة" . دفاع . "الإخلال بحق  
الدفاع" . "ما يوفره" .

المحاكمات الجنائية تبنى — بحسب الأصل — على التحقيقات الشفوية التى تجريها  
المحكمة بالجلسة . تمسك المتهم بسمع شهود أمام درجتي التقاضى . الثغرات المحكمة عن  
هذا الطلب بلا مبرر . إخلال بحق الدفاع .

١ — من المقرر أن ضياح الشيك أو مرقته من الأسباب التى تخول للساحب  
المعارضة فى صرف قيمته إذا ما أتاها بنية سليمة صيانة لماله مما يتعين على المحكمة  
تحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم . إذ هو دفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يتغير به  
وجه الرأى فى الدعوى . فإذا التفتت عنه بلا مبرر كان قضاؤها معيبا ومنطويا  
على إخلال بحق الدفاع .



٢ - إن المحاكمات الجنائية - بحسب الأصل - تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا - وهي لا تكون في حل من ذلك إلا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا بحيث إذا لم تفعل على الرغم من تمسك المتهم بسماعهم أمام درجتي التقاضى فإنها تكون قد أخلت بمبدأ شفوية المرافعة - فإذا كانت المحكمة قد التفتت عن طلب الطاعن سماع أقوال الشهود تحقيقا لدفاعه دون أن تبرر مسلكها في الالتفات عن هذا الطلب فإن قضاءها يكون معيبا ومنطويا على إخلال بحق الدفاع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٨/١٢/٥ بدائرة قسم الزيتون : أعطى بسوء نية لصباحي ليب قزمان شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . وقضت محكمة الزيتون الجزئية حضوريا بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٣١ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لايقاف التنفيذ وألزمته بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . وقضت محكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف في خصوص العقوبة بالاكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيهات وتأنيده فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض - مانح .

## المحكمة

حيث إن مما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبيب ذلك بأن الطاعن أقام دفاعه على تخلف ركن إصدار الشيك تأسيسا

على أنه حرره بقصد شراء بضائع لم يتم شراؤها ثم افتقده وأخطر البنك بوقف صرفه لفقده وطلب أمام درجتي التقاضى سماع الشهود تحقيقا لدفاعه ولكن المحكمة دانتة دون أن تلتفت إلى طلبه أو ترد عليه مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحاضر مع الطاعن طلب أمام محكمة أول درجة بجلسة ١٩٥٩/١١/١٩ سماع الشهود وقد قضت المحكمة بادانته دون أن تسمع شهودا ولما استأنف الطاعن هذا الحكم طود الحاضر معه التمسك بسماع الشهود بجلسات ١٩٦٠/١٠/٢٦ ، ١٩٦٢/١١/١١ ، ١٩٦٢/١٢/١٢ وأصر بجلسة المرافعة الأخيرة في ١٩٦٣/١١/٢٠ على طلب سماع شهود النفى ومناقشة شهود الإثبات ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بتعديل الحكم المستأنف فيما يتعلق بتقدير العقوبة دون أن تسمع هي أيضا أحدا من الشهود الذين طلب الطاعن سماع أقوالهم تحقيقا لدفاعه كما لم ترد على طلبه هذا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل دفاع الطاعن بقوله : "وحيث إنه بسؤال المتهم بالمحضر المؤرخ ١٩٥٩/٤/٨ بقسم الزيتون انكر ما أسند إليه وقرر أنه كان قد كتب هذا الشيك وشيك آخر بمبلغ مائتي جنيه على ذمة شراء مواد أولية خاصة بمصنعه وكان هذا في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٨ وأنه سلم الشيك لمدير مصنعه الذي أبلغه بعد ذلك بفقده منه وذلك بعد أن تعذر عليه شراء المواد الأولية الصادر بشأنها الشيك فأخطر البنك يوم ١٩٥٨/١٢/١٢ بعدم صرف قيمة الشيك لفقده منه وأن تاريخ استحقاق الشيك كان يوم ١٩٥٨/١٢/٥ وطلب الدفاع عنه بالجلسة وبمذكرته القضاء ببراءته ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على أن الجريمة لم تستكمل بعد أركانها القانونية إذ أن الركن الأول وهو ركن اعطاء الشيك غير متوافر لعدم اعطائه الشيك للجنى عليه بقصد صرف قيمته". وكان ما أورده الحكم من تذرع الطاعن بفقد الشيك هو دفاع جوهري إذ من شأنه إن صح تغيير وجه الرأي في الدعوى لما هو مقرر من أن ضياع الشيك أو سرقة من أسباب الإباحة التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته — إذا ما أتاها بنية سليمة — صيانة لماله مما كان يتعين على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بادانة الطاعن . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة فوق ذلك قد التفتت — وعلى

ما سلفت الإشارة إليه — عن طلب الطاعن سماع أقوال الشهود تحقيقا لدفاعه دون أن تبرر مسلكها في الالتفات عن هذا الطلب فإن قضاءها يكون معيبا ومنطويا على اخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المحاكمات الجنائية — بحسب الأصل — تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا وهي لا تكون في حل من ذلك إلا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا بحيث إذا لم تفعل على الرغم من تمسك المتهم بسماعهم أمام درجتي التقاضي — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فإنها تكون قد أخلت بمبدأ شفوية المرافعة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشيره [الطاعن في طعنه .



## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور العادة المستشارين :  
محمد صبرى ، وجمال المرصقاوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام .

( ١٠٢ )

### الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ القضائية

( ١ ، ب ) إجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات . ” الإجراءات أمامها “ .  
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع “ . ” مالا يوفره “ . إثبات .  
” شهود “ .

( ١ ) تمسك المتهم بسماع أحد الشهود . إفصاح المحكمة المجال أمام النيابة لإعلانه  
وعجزها عن الاعتداء إليه . يعود المتهم عن سلوك الطريق القانونى لسماعه ،  
وعدم إدراج مستشار الإحالة إسمه فى قائمة الشهود . لا تريب على المحكمة  
إن هى فصلت فى الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد .

( ب ) لمحكمة الجنايات الاكتفاء باعتراف المتهم والحكم عليه بغير سماع الشهود .  
المادتان ٣٨١ ، ٢٧١ إجراءات .

١ - لما كانت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماع أقوال شهود الإثبات  
واتخذت من جانبها الإجراءات اللازمة لاستدعاء الشاهد الذى تمسك الدفاع  
بحضوره وأفسحت المجال أمام النيابة لإعلانه فعجزت عن الاعتداء إليه وتعذر  
بذلك سماع شهادته - وكان الطامس لم يسلك من جانبه الطريق الذى رسمه  
القانون فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة  
إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم يدرج مستشار الإحالة  
أسماءهم فى قائمة الشهود فإنه لا تريب على المحكمة إن هى فصلت فى الدعوى دون  
سماع أقوال ذلك الشاهد .

٢ — لمحكمة الجنايات بمقتضى المادتين ٣٨١ و ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تكتفى باعتراف المتهم وتحكم عليه بغير سماع شهود — فإذا كان المتهم قد اعترف بجلسة المحاكمة باعتراف الجريمة المستندة إليه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٢/٨/٢٧ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية : قتل فوزية محمد ابراهيم عبده عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها واستدرجها من القاهرة إلى الإسكندرية وأعد سلاحين قاتلين مطواه وسكينا ثم اصطحبها إلى طريق مظلم خال من المارة وانهاال عليها طعنا بالآتين سالفتي الذكر قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياتها — وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك في ١٩٦٣/٥/١٣ . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضور يا بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٦٤ عملا بمادتي الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد انطوى على إخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الدفاع عن الطاعن تمسك في مرافعته بسماع شهادة الوكيل عريف ناجى إمام صالح إلا أن المحكمة فصلت في الدعوى بادانة الطاعن دون أن تسمع شهادة الشاهد في حين أنها استندت إلى أقواله في التحقيقات للتدليل بها على توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعن ومع أنها سبق أن قررت باستدعائه لسماع شهادته أمامها مما يعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع ، ولا يغير من الأمر أن تكون النيابة قد ذكرت

بجلسة المحاكمة أن هذا الشاهد نقل إلى الاحتياط ولم يستدل عليه ما دام أنه كان بالإمكان الاستعلام عن مقره وعنوانه من إدارة الجيش باعتباره أحد أفراد قوة الاحتياط .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من شهادة الرقيب متولى عبد العال بنحيت والضابطين عبد التواب أحمد رشوان ومجد كمال اسماعيل واعتراف الطاعن في جميع مراحل التحقيق ومن التقرير الطبي الشرعى وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . وحصل الحكم اعتراف الطاعن في قوله " إنه بسؤال المتهم - الطاعن - بمحضر تحقيق النيابة قرر أنه من حوالى سنة ١٩٤٨ وهو يسمع أن له ابنة عم تدعى فوزية وأنها هاربة من أهلها ومقيمة في مصر وهم لا يعرفون مكانها وفي سنة ١٩٦١ جند بالجيش وأثناء وجوده بالمعسكر بسلاح الطيران بمطار الماسة بالقاهرة رقم ١٠٠ من نحو شهرين سابقين على الحادث قابل أخاها أحمد وهو مجند في نفس المعسكر فسأله عنها فأخبره بأنه يتردد عليها لزيارتها وعرف منه عنوانها وأخذ يسأل حتى ذهب إليها واتصل بها وعلم منها أنها مطلقة من زوجها منذ سنتين وأنها تعمل خياطة ومكث عندها حتى اليوم التالى وقبل أن يتركها أعطاها عنوانه فأخذت تتردد عليه في المعسكر كما أخذ هو يتردد عليها في منزلها كلما كان في إجازة وبعد ذلك بحوالى شهر حضرت إليه في المعسكر فرآها وكيل أمباشى بالمطار يدعى ناجى إمام صالح وأخبره بأن أحد أصدقائه ذهب إليها في منزلها وضاجعها وأعطاه أمانة وهى أنها تشتغل خياطة وطلب منه أن يسهل له الاجتماع بها فسكت ولم يشأ أن يخبره بأنها ابنة عمه وإنما اضطربت أعصابه وقرر أن يراقبها لمعرفة إن كان سيرها معوجا أم لا ، وفي يوم ذهب إليها وفوجئ بها تحتضنه وتقبله فتخلص منها ونزل من مسكنها واستمر في مراقبتها فرآها تحدث شخصا بالقرب من شارع عماد الدين وتأخذ منه نقودا ثم ذهبت إلى القلعة لمشاهدة أولادها وبعد يومين أو ثلاثة أخذ إجازة وذهب إليها فلم يجدها وسأل عنها جيرانها فأخبروه بأنها قضت ليلتين خارج المنزل وأنها



اعتادت المهر كل ليلة حتى الساعة الواحدة صباحا فدخل وانتظرها إلا أنها لم تحضر طوال الليل وفي الصباح ذهب يسأل عنها في منزل مطلقها فلم يجدها وانصرف وأثناء سيره رآها واقفة أمام سينما ريتس بشارع عماد الدين فسألها أين كانت فأخبرته بأنها كانت عند حماها وأنها ذهبت إليه في المعسكر فعلمت أنه غير موجود وأنها أخبرت زملاءه بالمعسكر أنها ابنة عمه وعرضت عليهم بطاقتها الشخصية . ولما علم منها ذلك تضايق وصمم على الهرب من الخدمة العسكرية وعدم العودة إلى المعسكر خوفا من أن يعايره زملاؤه . وفي هذا اليوم فكر في قتلها والتخلص منها بعد أن يتظاهر بأنه يحبها ويريد الزواج منها وأن تسافر معه إلى الإسكندرية ليعيش مع أهله وكان ذلك اليوم على وجه التحديد يوم ١٩٦٢/٨/٨ لأنه كان المفروض أن يسلم نفسه للمعسكر يوم ١٩٦٢/٨/٩ ولكنه لم يذهب ولم تكن المحبى عليها راضية في بادئ الأمر عن فكرة السفر إلى الإسكندرية لخوفها من أهلها إذ أنها هربت منهم من ثلاثة عشر عاما وفي النهاية أقنعها وسافر بمفرده إلى الاسكندرية وأخذ مبلغ ١٥٠ قرشا من والده وأقضى لمحمود غلاب زوج أخته بما يدور في ذهنه فحاول أن يثنيه عن عزمه وأخبر والده بالموضوع وحاول والده أيضا أن يبعد هذه الفكرة عن نفسه وذكره بأن للمحبى عليها أخوة وهم الذين يهمهم أمرها ففكر في العودة ثانية إلى القاهرة وقتلها هناك وتسليم نفسه للوحدة وفعلا سافر إليها ومكث معها في بيتها نحو ثلاثة أيام اتفق معها في نهايتها على السفر معه إلى الاسكندرية لزيارة أهلها وإزالة سوء التفاهم بينها وبينهم بعد تفهيمهم أنها سوف تزوجه ثم استقلا قطار الصحافة ولما وصلا إلى الإسكندرية ذهبا إلى منزله عند والدته وقبل الغذاء استأذن بحجة شراء سجائر وتوجه إلى سوق سوريا واشترى السكين التي استعملها في الحادث من بائع يجلس هناك بمبلغ ١٣ قرشا وأخفاها في قميصه بداخل البنطلون وعاد إلى المنزل وبعد الغذاء أخذها إلى منزل والديها فقابلتها أمها وأختها مقابلة طيبة وأخبرتهما بأنها ستزوجه وبعد انتهاء هذه الزيارة صحبها إلى كازينو الشجرة في الشلالات ثم دخلا سينا ركس من الساعة ٦ إلى الساعة ٩ مساء وبعد خروجهما مرض عليها الذهاب إلى أحد أصدقائه بالأزاريطة لقضاء الليلة بمنزله وسارا مشيا على الأقدام حتى وصلا إلى المدرسة اليونانية وكان يحتضنها ويضع يده اليسرى على كتفها والتفت حوله فلم يجد أحدا وكان المكان مظلمًا

تحت الشجرة فانتهر هذه الفرصة وكنم فيها بيده وأخرج المطواة من جيب البنطلون وطعن بها في رقبته مرتين فوقعت على الأرض فطعنها في بطنها إلا أن المطواة انثنت فألقى بها على الأرض وأخرج السكين من قميصه وأخذ يطعن بها في بطنها وباقي أجزاء جسمها فلم تنطق ثم التقت المطواة وتوجه إلى النقطة وفي الطريق ألقى بالمطواة فوق سطح أحد المنازل وأما السكين فلا يتذكر أين اختفت وسلم نفسه لرئيس النقطة". لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدعوى نظرت بجلسته ١٩٦٣/١١/١٢ ونظرا لعدم إعلان الطاعن قررت المحكمة تأجيل الدعوى للجلسة ١٩٦٤/٢/١ وأمرت بإعلان الوكيل عريف ناجي إمام صالح وآخرين وفي هذه الجلسة قررت النيابة أن هذا الشاهد قد نقل إلى الاحتياط ولم يستدل عليه كما لم يستدل على باقي المطلوب إعلانهم إلا أن الدفاع عن الطاعن تمسك في مرافقته بسماع أقوال هذا الشاهد ثم أصدرت المحكمة حكمها في الدعوى وعرضت في مدونات حكمها إلى طلب الطاعن وردت عليه بقولها :

"طلب الدفاع سماع أقوال الوكيل عريف ناجي إمام صالح وكيل عبد العظيم زوج المجني عليها ومعرفة ظروف المجني عليها ومعيشتها في المنزل الذي كانت تقيم فيه بالقاهرة وكانت المحكمة في جلسته ١٩٦٣/١١/١٢ السابقة قد طلبت من النيابة إعلان الشاهدين المذكورين وكذا محمود غلاب زوج أخت المتهم وأخوى المجني عليها على محمد إبراهيم عبده وأحمد محمد إبراهيم عبده غير أنهم لم يحضروا بجلسته اليوم وقالت النيابة إن الوكيل عريف المشار إليه نقل إلى الاحتياط ولم يستدل عليه هو وباقي الشهود". لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماع أقوال شهود الإثبات واتخذت من جانبها الإجراءات اللازمة لاستدعاء الشاهد الذي تمسك الدفاع بحضوره وأفسحت المجال أمام النيابة لإعلانه فعجزت عن الإلتداء إليه وتعذر بذلك سماع شهادته . ولما كان الطاعن لم يسلك من جانبه الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم يدرج مستشار الإحالة أسماءهم في قائمة الشهود فإنه لا تريب على المحكمة إن هي فصّلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد ومن ناحية أخرى ، فإنه لما كان الطاعن قد اعترف بجلسته المحاكمة باقتراف الجريمة المستندة إليه وكان لمحكمة الجنايات بمقتضى المادتين ٣٨١ و ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية

أن تكتفى باعتراف المتهم وتحكم عليه بغير سماع شهود فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض إلى نية القتل واستظهرها بما ينتجها تناول ظرف سبق الإصرار في قوله : "إن ظرف سبق الإصرار ثابت أيضا من تصميم المتهم على قتل المجنى عليها لاعتقاده بسوء سيرها وسلوكها بعد الحديث الذي دار بينه وبين الوكيل عريف ناجي إمام صالح بشأنها وبعد أن علم من جيرانها باعتمادها المسهر إلى ساعات متأخرة من الليل ثم بعد أن أخبرته بأنها ذهبت إليه في المعسكر وأفضت إلى زملائه بأنها ابنة عمه الأمر الذي حدا به إلى الهرب من خدمة الجيش وعدم العودة إلى المعسكر بعد انتهاء أجازته في ١٩٦٣/٨/٩ أي قبل الحادث بنحو عشرين يوما وهذا الوقت الذي مضى يسمح ويتسع للتفاهم والتروى واتخاذ الرأي على مقارفة الجريمة وتكون النفس الغاضبة والأفكار الصاخبة قد هدأت ثورتها وحل محلها الروية وهدوء التفكير ثم من إعداده المطواة والسكين التي اشتراها خصيصا في صبيحة يوم الحادث" وبين بوضوح مما تقدم أن المحكمة لم تعول في استخلاص ظرف سبق الإصرار على أقوال الشاهد ناجي إمام صالح - كما جاء في وجه الطعن - وإنما استخلصت توافر هذا الظرف من إقرار الطاعن بالحديث الذي دار بينه وبين الشاهد حول سيرة المجنى عليها وسلوكها وهو الحديث الذي ذكره الطاعن في أقواله وأورده الحكم عند تحصيله مؤدى إقرار الطاعن على ما سبق بيانه ، ومن ثم فإن ما ينهاه الطاعن على الحكم من حالة الإخلال بحقه في الدفاع لأنه عول في إدانته على أقوال شاهد لم يسمع بالجلسة يكون نعيًا غير صحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل بونس نائب رئيس المحكمة ؛ وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

( ١٠٣ )

### الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٥ القضائية

(١) استئناف . "آثاره" . "نظره" . "سلطة المحكمة الاستئنافية" .  
قتل خطأ . وصف التهمة .

استئناف الحكم . أثره : إعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة  
للا ثانية ولو كان مرفوعا من المتهم وحده . لهذه المحكمة إعطاء الوقائع السابق طرحها  
على القاضي الابتدائي وصفها للقانوني الصحيح . لها تغيير تفصيلات التهمة وتبيان عناصرها  
وتحديد ما بشرط ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان  
هو الممتنع وحده . مثال .

(ب) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

لمحكمة الموضوع بيان الواقعة على حقيقتها ورد الحادث إلى صورته الصحيحة  
كما ارتسنت في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة عليها .

(ج) محاماه . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

ليس من الواجب قانونا حضور محام مع المتهم بجنحة إلا أنه إذا عهد المتهم  
إلى محام بالدفاع عنه ، تعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا . عدم  
تقديمه بسماعه في حالة عدم حضوره . ما لم يثبت لها أن غيابه لعذر  
قهرى .

١ - من المقرر أن الاستئناف ولو كان مرفوعا من المتهم وحده يعيد  
طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية . فيكون لها أن تعطى الوقائع التي  
سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وأن تغير

في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحديداتها وكل ما عليها ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم أو أن تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . ولما كان الخطأ المسند إلى الطاعن ، كما ورد بوصف التهمة التي وجهتها إليه النيابة العامة هو الرعونة وعدم مراعاة اللوائح بقيادة العربة بكيفية ينجم عنها الخطر وكانت محكمة أول درجة قد استظهرت في حقه أنه قاد العربة على يسار الطريق دون أن يتخذ الحيلة اللازمة ودون أن ينبه السائرين في الطريق . ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وحددت في بيان واضح عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن بكونه لم يلتزم الجانب الأيمن من الطريق ولم يتخذ الحيلة الواجبة أثناء قيادته للعربة ولم ينبه السائرين بالطريق ، وهي عناصر كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى . فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

٢ — لمحكمة الموضوع في حدود ما هو مقرر لها من حق في وزن عناصر الدعوى وأدلتها أن تبين الواقعة على حقيقتها كما ارتسنت في وجدانها ورد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . وإذا أطرحت المحكمة دفاع الطاعن المخالف لهذا التصوير وانتهت إلى توافر ركن الخطأ في حقه كما هو معرف به في القانون وخلصت إلى مساءلته عن النتيجة التي ترتبت على هذا الخطأ . فلا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه في هذا الشأن .

٣ — الأصل أن حضور محام مع متهم بجنحة غير واجب قانونا . إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا . فإذا لم يحضر ، فإن المحكمة لا تتقيد بسماحه ما لم يثبت لها أن غيابه لعذر قهري — فإذا كان الثابت أن الطاعن قد حضر بالجلسة التي أعيدت فيها القضية للرافعة وحضر معه محام نائبا عن محاميه الأصيل أبدى دفاع الطاعن الذي لم يثر اعتراضا أو يبد أن غياب محاميه الأصيل يرجع إلى عذر قهري ولم يطلب التأجيل لحضور هذا الأخير — فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحقه في الدفاع لا يكون له محل .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز قليبوب : تسبب باهماله في قتل جمال السايان مجد وكان ذلك ناشئا عن رعونته وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد عربية بكيفية ينجم عنها الخطر فصدى المحنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت معاقبته بأقصى العقوبة المقررة بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة قليبوب الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٦٤ عملا بمادة الاتهام بحبسه سنة مع الشغل . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية - هيئة استئنافية - أضافت إلى وصف التهمة أن المتهم لم ياتزم الجانب الأيمن من الطريق أثناء قيادته للعربة ثم قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم سنة شهر مع الشغل . فظمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد شابه القصور والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يحدد عنصر الخطأ فيما وقع من الطاعن على الرغم من أن وصف التهمة التي وجهتها إليه النيابة العامة لم يتضمن تحديدا دقيقا للخطأ المنسوب إليه كما أن محكمة أول درجة لم تكن ببيان هذا العنصر وإذا حاولت المحكمة الاستئنافية تدارك هذا النقص أشارت ، بغير سند ، إلى عنصر لم يسبق توجيهه إلى الطاعن هو عدم التزامه الجانب الأيمن من الطريق دون أن تلتفت نظر الدفاع إلى هذا العنصر الذي أضافته . وقد أغفل الحكم كذلك بيان رابطة السببية بين الخطأ المنسوب إلى الطاعن وحصول الحادث ولم يستظهر الصورة الصحيحة للواقعة التي بين منها أن والد الطفل المحنى عليه هي التي أهملت في رعايته وتركته يجرى خلف عربة (الرش) التي كان يقودها الطاعن فانزلت



قدمه وسقط أسفل عجلات العربية دون أن يقع من قائدها ثمت ما يؤاخذ عليه . هذا فضلا عن أن المحكمة كانت قد حجزت القضية للحكم بجلية ١٩٦٤/١٠/٢٩ ثم قررت إعادة القضية للرافعة للجلية ذاتها لعذر طرأ على أحد أعضائها اقتضى حضور قاض آخر بدلا عنه ، وكلفت أحد المحامين الحضور مع الطاعن ثم أصدرت في الجلية المذكورة حكما المطعون فيه على الرغم من عدم حضور المحامي الذي كان الطاعن قد وكله من قبل والذي كان قد ترفع أمام الهيئة الاستئنافية وبذا لم يتسن للطاعن إبداء دفاعه أمام القاضى الذى حل محل القاضى المعتذر .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه تسبب باهماله فى قتل جمال سليمان مجد وكان ذلك ناشئا عن رعوته وعدم مراعاته للوائح بأن قاد عربية بكيفية ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياته . وطلبت النيابة العامة معاقبته بأقصى العقوبة المقررة بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبسه سنة مع الشغل . فعارض ، وقضى فى معارضته برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف الطاعن ، ومحكمة ثانى درجة قضت بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه ستة شهور مع الشغل . وحصل الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه فى بيانه لواقعة الدعوى هذه الواقعة بما مؤداه أنه بينما كان الطاعن يقود عربية "رش" ويسير بها على يسار الطريق إذ صدم المجنى عليه وهو طفل فى نحو الثانية من عمره حال مسيره مع والدته على يمين الطريق فى الاتجاه المضاد لاتجاه العربية فسقط الطفل أسفل عجلات العربية وأصيب بالإصابات التى أوضحها التقرير الطبى والتي أودت بحياته . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن المعاينة والتقرير الطبى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ثم خالص الحكم إلى توافر عنصر الخطأ فى حق الطاعن واستظهره من مسيره بالعربية على الوجه المتقدم دون أن يتخذ الحيلة الواجبة وينبه السائرين بالطريق مما أدى إلى اصطدام العربية بالقتيل وحدثت إصاباته التى نتجت عنها وفاته — كما تحدث الحكم المطعون فيه

أيضا عن هذا الخطأ وعن رابطة السببية بينه وبين قتل المجنى عليه في قوله .  
 ”وحيث إن الحكم قد جاء صحيحا وفي محله لما بنى عليه من أسباب سائفة  
 ومقبولة تأخذ بها هذه المحكمة وتعول عليها وتضيف إلى ما وقع من المتهم  
 خطأ ذكرته محكمة أول درجة وتسبب في الحادث أن المتهم لم يلتزم الجانب  
 الأيمن من الطريق أثناء قيادته للعربة وقد ثبت ذلك من المعاينة ومن أقوال  
 الشاهدين سيد ابراهيم ابراهيم وعيشة محمد قاسم وقد أدى الخطأ الذي وقع من  
 المتهم الذي يمثل في عدم التزامه الجانب الأيمن للطريق وعدم اتخاذه الحيطة أثناء  
 قيادته للعربة وتنبيهه للسائرين بالطريق إلى اصطدام العربة التي كان يقودها  
 بالمجنى عليه الذي حدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته“ .  
 لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاستئناف ، ولو كان مرفوعا من المتهم  
 وحده ، يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لها أن تعطى الوقائع  
 التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وأن تغير  
 في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحدها وكل ما عليها ألا توجه أفعالا  
 جديدة إلى المتهم أو أن تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . ولما  
 كان الخطأ المسند إلى الطاعن ، كما ورد بوصف التهمة التي وجهتها إليه النيابة  
 العامة هو الرعاية وعدم مراعاة اللوائح بقيادة العربة بكيفية ينجم عنها الخطر ،  
 وكانت محكمة أول درجة قد استظهرت في حقه أنه قاد العربة على يسار الطريق  
 دون أن يتخذ الحيطة اللازمة ودون أن ينبه السائرين في الطريق ثم جاءت المحكمة  
 الاستئنافية وحددت في بيان واضح عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن بكونه  
 لم يلتزم الجانب الأيمن من الطريق ولم يتخذ الحيطة الواجبة أثناء قيادته للعربة  
 ولم ينبه السائرين بالطريق ، وهي عناصر كانت مطروحة على محكمة الدرجة  
 الأولى فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الطاعن في الدفاع .  
 لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين رابطة السببية بين خطأ الطاعن ،  
 الذي أثبتته في حقه ، وحدوث إصابات المجنى عليه التي أودت بحياته نتيجة هذا  
 الخطأ والتي بينها من واقع الدليل الفني . وكان الواضح من مدونات الحكم أن  
 المحكمة في حدود ما هو مقرر لها من حق في وزن عناصر الدعوى وأدلتها قد  
 تبينت الواقعة على حقيقتها كما ارتسمت في وجدانها وردت الحادث إلى صورته  
 الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ، وأطرح دفاع الطاعن المخالف

لهذا التصوير وانتهت إلى توافر ركن الخطأ في حقه كما هو معرف به في القانون وخلصت إلى مساءلته عن النتيجة التي ترتبت على هذا الخطأ فلا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن محاميا حضر مع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بجلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٦٤ وترافع في موضوع الدعوى ثم قررت المحكمة حجز القضية للحكم بجلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٤ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة إعادة القضية للرافعة بسبب تغير الهيئة ونظرت الدعوى في الجلسة ذاتها بحضور المتهم ( الطاعن ) الذي حضر معه محام نائبا عن محاميه الأصيل وترافع أيضا في موضوع الدعوى . ولما كان الأصل أن حضور محام مع متهم بجنحة غير واجب قانونا إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا فإذا لم يحضر فإن المحكمة لا تتقيد بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه لعذر قهري . وكان الثابت أن الطاعن قد حضر بالجلسة التي أعيدت فيها القضية للرافعة وحضر معه محام نائبا عن محاميه الأصيل أبدى دفاع الطاعن الذي لم يثرا اعتراضا أو يبد أن غياب محاميه الأصيل يرجع إلى عذر قهري ولم يطلب التأجيل لحضور هذا الأخير ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الاخلال بحقه في الدفاع لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
 حسين السركي ، ومحمد صبري ، ومحمد المنعم حمزوي ، ومحمد نور الدين عويس .

( ١٠٤ )

الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٤ القضائية

عمل . حكم . ” تسيبيه . تسييب معيب “ .

عدم تبيان الحكم كيف أن المنحة المقول بأن العمال قد اقتضوها من عملهم أصبحت جزءا  
 من الأجر ، وأن المساس بها يعد خروجاً على القيود المشروطة بالاتفاق تؤتمه أحكام قانون  
 العمل . قصور يعيبه ويستوجب نقضه .

إذا كان ما أورده الحكم وأقام عليه قضاءه بإدانة الطامن — عن تهمة  
 تخفيض أجور العمال مخالفاً بذلك شروط الاتفاق — لا يبدو أن يكون مجرد  
 إثبات لتقريرات قانونية عن وجوب التزام رب العمل — حين ينقل العامل  
 من عمل إلى آخر طبقاً لأحكام المادة ٥٧ من قانون العمل — بعدم المساس  
 بمقدار أجره ، ثم بياناً لمؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
 التى ضمنها الشارع تعريفاً للأجر وما يمكن أن يندمج فيه من إضافات دون أن يعنى  
 الحكم بتطبيق ما سلف إيراد على واقعة الدعوى فيبين كيف أن المنحة المقول  
 بأن العمال قد اقتضوها من عملهم فى القسم الذى يعملون به قد أصبحت جزءاً  
 من الأجر وأن المساس بها يعد خروجاً على القيود المشروطة فى الاتفاق تؤتمه  
 أحكام قانون العمل ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى البيان مما يعيبه  
 ويستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم الشرق بورسعيد : قام بتخفيض أجور العمال المقيمة أسماؤهم بالمحضر مخالفاً بذلك شروط الاتفاق . وطلبت عقابه بالمادتين ٥٧ و ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . وقد ادعى مدنياً العامل محمد خليل إبراهيم ( المطعون ضده ) وطلب القضاء له قبل المتهم والشركة متضامتين بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة ميناء بورسعيد الجزئية قضت فيها بحضور يا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٢ . عملاً بالمادة ٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - التي لم تنص على عقاب ما - براءة المتهم مما أسند إليه بلا مصاريف ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بالمصاريف . فاستأنفت النيابة والمدعى بالحق المدني هذا الحكم ومحكمة بورسعيد الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم مائتي قرش مع تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم الجريمة وبالزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية عن الدرجتين ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## لمحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تخفيض أجور العمال مخالفاً بذلك شروط الاتفاق - قد أخطأ في تأويل القانون ، ذلك بأنه عول في هذا القضاء على أن العمال كانت قد تقررت لهم منحة - طبقاً لتعريف المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - بمناسبة إلحاقهم بالعمل في قسم الأنوار الكاشفة وأنهم فقدوها عندما أبعادوا عن هذا العمل ، مع أن واقع الحال في الدعوى هو أنه ، فضلاً عن أن تلك المنحة أو المكافأة التشجيعية لم تقر للعمال طبقاً لعقود العمل أو الأنظمة الأساسية للعمال ، فإنه لم يجر بها

عرف بصفة منتظمة ولم يكن لها صفة الاستقرار أو الثبوت لأنها كانت تدور وجودا وعدما مع مرور إحدى السفن التابعة للشركة التي يمثلها الطاعن وورود تقرير من قبطانها بحسن أداء العمل ، وبذلك يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن نقل واحدا وثلاثين عاملا كانوا يقومون بأعمال الأنوار الكاشفة إلى عمل آخر كانوا يشغلونه من قبل وخفض أجرهم إلى ما كانوا يتقاضونه أصلا ، خلص إلى إدانة الطاعن بقوله ” وحيث إنه لما كانت الأجور ركنًا من أركان عقد العمل ومن ثم لا يجوز لرب العمل أن يخفض الأجر إلا بموافقة الطرف الآخر وإذا كان له أن ينقل العامل إلى عمل لا يختلف في طبيعته عن العمل الأول إلا أن هذا التغيير لا أثر له رغم عدم موافقة العامل طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ من قانون العمل إلا أن هذا التغيير لا أثر له في قدر أجر العامل سواء أكان العمل بالحديد الذي نقل إليه العامل يختلف عن عمله الأصلي اختلافا جوهريا أم لا . وحيث إن الثابت من الأوراق أن المتهم ( الطاعن ) نقل العمال المينين بالأوراق إلى وظائفهم الأصلية التي كانوا يعملون بها قبل نقلهم إلى عمال المناورة فليس له أن يحرمهم من المزايا التي لحقت بمرتباتهم وأصبحت جزءا لا يتجزأ من أجورهم فقد أوضحت المادة الثالثة من قانون العمل المقصود بالأجر من أنه كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا إليه جميع العلاوات أيا كان نوصها وجاء في الفقرة الثالثة من هذه المادة على أن ما يعتبر من الأجر على وجه الخصوص كل منحة تعطى للعامل على الأجر وما يصرف له جزاء أمانته أو كفاءته أو ما شابه ذلك إذا جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا . ومؤدى ذلك أنه إذا كان رب العمل يمنح عماله هذه الأجور بصفة منتظمة دون نظر إلى نشاط المؤسسة وأرباحها ولكن ملحوظ فيها ما يبذله هؤلاء العمال من جهد ومن ثم فقد اندمجت هذه الإضافات في الأجر وأخذت حكمه . وحيث إنه لما ثبت تكون التهمة ثابتة ” . ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم وأقام عليه قضاءه بإدانة الطاعن لا يعدو أن يكون مجرد إثبات لتقريرات قانونية عن وجوب التزام رب العمل — حين



ينتقل العامل من عمل إلى آخر طبقا لأحكام المادة ٥٧ من قانون العمل — بعدم المساس بمقدار أجره ، ثم بيانا لمؤدى نص المادة الثالثة من القانون المذكور التى ضمنها الشارع تعريفا للأجر وما يمكن أن يتدج فيه من إضافات . دون أن يعنى الحكم بتطبيق ما سلف إirاده على واقعة الدعوى فيبين كيف أن المنحة المقول بأن العمال قد اقتضوها عن عملهم فى قسم الأنوار الكاشفة قد أصبحت جزءا من الأجر وأن المساس بها يعد خروجا على القيود المشروطة فى الاتفاق تؤتمه أحكام قانون العمل ، فإنه يكون مشوبا بقصور فى البيان يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده المصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومحمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح .

( ١٠٥ )

الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٣٤ القضائية

حكم . "تسببه . تسبب معيب" . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .

وجوب إيراد المحكمة في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه  
يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . إلغيات المحكمة عن دفاع المتهم وموقفه من التهمة وهي  
على بيته من أمره . أثره : صدور حكمها قاصر البيان .

الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة — إلا أنه يتعين  
عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه  
يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها — أما وقد التفتت كلية عن التعرض  
لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد  
أطرحت هذا الدفاع وهي على بيته من أمره — فإن حكمها يكون قاصر البيان  
مستوجبا نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٩٦٢/١٠/٣١ بدائرة مركز شبين  
القناطر بمحافظة القليوبية : قتل نبيه زكي حابدين عمدا مع سبق الاصرار بأن عقد  
العزم على قتلها وأعد لذلك سكيئا وتوجه إلى منزلها ولما ظفر بها طعنها بمطواة

في بطنها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية وكان الغرض من القتل سرقة حافظة نقود المجنى عليها المبينة بالتحقيقات من مسكنها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ١/٣١٧-٤ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضور يا بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٣ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابه القصور في البيان كما انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يحصل دفاع الطاعن الذي يقوم على نفى صلتة بالواقعة التي دين من أجلها ولم يحصه أو يعرض له بما يفنده مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أنكر التهمة ونفى صلتة بالحادث وأثار المدافع عنه أمام المحكمة فيما أثاره من أوجه دفاع أن الطاعن أقحم في الدعوى على غير أساس وأن ابن عم القتيلة هو الذي وجه الاتهام إليه واصطنع الأدلة عليه انتقاما منه لصلته بالمجنى عليها وللتخلص منها . ويبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين الواقعة وساق أدلة الثبوت المستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية وتقرير تحليل الدماء انتهى إلى إدانة الطاعن دون أن يورد دفاعه وموقفه من التهمة وما ساقه من أوجه لها شأنها في خصوص الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها — أما وقد التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .



## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، ومحمد مبري ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام .

( ١٠٦ )

### الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ القضائية

( أ ) إجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات . قانون . مستشار فرد .

القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي . مرياتها من يوم نفاذها . نقض الحكم  
واعادة القضية إلى محكمة الجنايات يستوجب عرضها على المحكمة المشكلة له طبقاً  
لأحكام القانون الساري وقت نظر الدعوى من جديد .

( ب ) رسوم قضائية . إجراءات المحاكمة .

عدم دفع الرسوم القضائية . لاتأثيره في حقوق المتهم في الدفاع . عدم تعلقه  
بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها .

( ج ) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم "تسببيه" .  
تسبب غير معيب .

للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل  
عنها في مرحلة أخرى .

( د ) أسباب الإباحة . "دفاع شرعي" . محكمة الموضوع .

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . مسألة موضوعية .  
لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كان استدلالها سليماً .

١ - القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم وضعت لكفالة حسن  
سير العدالة ، فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل وإذن فتى نقض الحكم  
وأحيلت القضية إلى محكمة الجنايات استوجب ذلك عرضها على محكمة الجنايات

المشكلة طبقا لأحكام القانون السارية وقت نظر الدعوى من جديد — وهي في حالة الدعوى المطروحة — هيئة المحكمة المشكأة من مستشار فرد ، ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحه .

٢ — دفع الرسوم القضائية ليس من شأنه في حد ذاته التأثير في حقوق المتهم في الدفاع والطعن على الاجراءات من هذه الناحية لا يكون له في حقيقة الأمر من معنى سوى التضرر من عدم دفع الرسوم . وهذا وحده لاتعلق له باجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها .

٣ — لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولوعدل عنها في مرحلة أخرى — ومن ثم فلا يقبل النعى على الحكم عدم أخذه بأقوال الشهود في مرحلة المحاكمة السابقة على نقض الحكم .

٤ — تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى . والمحكمة الموضوع وحدها الفصل فيها بلا معقب متى كان استدلال الحكم سليما ويؤدى إلى ما انتهى إليه . ولما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين وأطرح في منطق سائق دعواهما أنهما كانا في حالة دفاع شرعى — وخلص إلى أن الطاعن الأول هو الذى بدأ بالعدوان — ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين معاودة الجدل فيما خلصت إليه المحكمة في هذا الشأن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بانهم في يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز منيا القمح من أعمال مديرية الشرقية : ( أولا ) المتهم الأول ( الطاعن الأول ) ضرب محمود عبد الشافى المسلمى عمدا بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بأعلا الجبهة بأبعاد حوالى ٣ — ٢ سم مما يعرضه

لتغيرات الجوية ويعرض حياته للخطر والتي تقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٠ ٪ ( ثانيا ) والمتهم الثانى : ضرب سعيد محمود عبد الشافى عمدا بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد بعظام الجدارية اليسرى مساحته ٦ - ٤ سم مما يعرضه للتغيرات الجوية ويعرض حياته للخطر والتي تقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٥ ٪ ( ثالثا ) والمتهم الثالث ( الطاعن الثانى ) ضرب عبد الشافى محمود عبد الشافى عمدا بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد بعظام الرأس مما يعرضه للتغيرات الجوية ويعرض حياته للخطر والتي تقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٠ ٪ وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . وادعى مدنيا المجنى عليه الأول من نفسه وبصفته ولدا طبيعيا على ولده المجنى عليه الثالث وطلب القضاء له قبل كل من المتهمين الأول والثالث بمبلغ مائة جنيه وذلك على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماه ثم عدل طلباته إلى ٥٠٠ ج قبل الأول وألف جنيه قبل الثالث . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا فى ٢٢ مايو سنة ١٩٦١ عملا بمادة الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث (أولا) بمعاقة المتهم الأول (الطاعن الأول) بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه أن يدفع للدعى بالحق المدنى محمود عبد الشافى المسلمى مبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وثلاثة جنيها مقابل أتعاب المحاماه ( وثانيا ) بمعاقة المتهم الثالث ( الطاعن الثانى ) بالسجن لمدة خمس سنوات وإلزامه أن يدفع للدعى بالحق المدنى محمود عبد الشافى المسلمى بصفته ولدا طبيعيا على ابنه عبد الشافى محمود عبد الشافى مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ثلاثة جنيها مقابل أتعاب المحاماه ( وثالثا ) براءة المتهم الثانى مما نسب إليه . فظعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى فيه بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٣ بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الزقازيق لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة



جنايات الزقازيق — دائرة المستشار الفرد — قضت حضوريا في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الطاعن الأول ( أولا ) بمعاقبة الطاعن الأول بالحبس سنة واحدة مع الشغل ( ثانيا ) بمعاقبة الطاعن الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات ( وثالثا ) إلزام الطاعن الأول أن يدفع للمدعى بالحق المدني مائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ونحسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة ( رابعا ) إلزام الطاعن الثاني أن يدفع للمدعى بالحق المدني بصفته وليا طبيعيا على ولده عبد الشافي مائتي جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ونحسة جنيهاً مقابل أتعاب محاماة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم للمرة الثانية بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان كلا من الطاعنين بجريمة إحداث عاهة مستديمة قد شابه الخطأ في الإسناد والقصور في البيان كما أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه عول في قضائه بإدانة الطاعن الثاني على ما شهد به محمد محمود عبد الشافي في حين أنه شهد في التحقيقات بأن آخر يدعى عبد العليم محمد متولى هو الذى أحدث الإصابة المنسوبة إلى هذا الطاعن . وقد ذهب الحكم إلى أن محمود عبد الشافي وولديه سعيد وعبد الشافي توجهوا إلى الحقل وأنهم في طريقهم إليه مروا بعزبة مرعى حيث يقيم الطاعن الأول مع أنهم لم يقولوا إطلاقا بأنهم قصدوا إلى الحقل أو أنهم كانوا في طريقهم إليه . وكان أساس دفاع الطاعنين أن المذكورين إنما قصدوا منزل الطاعن الأول واعتدوا عليه بما يوفر قيام حالة الدفاع الشرعى . هذا إلى أن ما أورده الحكم من أن محمود عبد الشافي قد قرر أنه على أثر الاعتداء عليه سقط على الأرض وشاهد اعتداء الطاعن الثاني على ابنه عبد الشافي لا يتفق وما هو ثابت من مجموع أقواله أمام النيابة وتقرير الطبيب الشرعى من أنه فقد وعيه بعد إصابته وأنه ضرب أولا قبل أن يضرب ابنه مما لا يسوغ قوله برؤية الاعتداء على ولده كما نسب الحكم — خطأ — إلى الطاعن الثاني أنه أنكر وجوده بمكان الحادث على الرغم من أنه قرر بالتحقيقات أنه كان موجودا بالمتزل . وقد خلص الحكم إلى أن الطاعنين كانا

البادين بالعدوان، ورتب على ذلك انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعى لديهما مع أن ذلك - وهو غير صحيح - لا يمنع من قيام حالة الدفاع الشرعى حتى فى هذه الحالة لاحتمال أن يكون الاعتداء التالى من الطرف الآخر جسيما فتوافر به أركان الدفاع الشرعى للمعتدى الأول - كما أغفل الحكم استبعاد الدعوى المدنية بعد أن عدل المدعيان طلباتهما وأصبح كل طلب مستقلا عن الآخر دون أداء كامل الرسم المستحق بعد التعديل ، والتفت عن أقوال الشهود بحضور جلسة المحاكمة الأولى قبل نقض الحكم مع أنها جزء من أوراق الدعوى وقد حفات بالمتناقضات التى تؤيد دفاع الطاعن ثم قضت المحكمة فى الدعوى مع أنها مشكلة من مستشار فرد على الرغم من أن الحكم قبل نقضه صدر من دائرة ثلاثية وكان من المتعين - حتى لا يضار الطاعن من طعنه - أن تعرض الدعوى على دائرة ثلاثية مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى إحداث العاهتين المستديمتين اللتين دين الطاعنان بهما وأورد على ثبوتهما فى حقهما أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ حصل شهادة محمد محمود عبد الشافعى لم يورد أقواله فى خصوصية محدث الإصابة المسندة إلى الطاعن الثانى، وكان من المقرر أن للمحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تثق به وتطرح ما عداه ، ومن ثم كان التحدى بما ذكره هذا الشاهد عن محدث الإصابة المسندة إلى الطاعن الثانى - وهو ما أطرحه الحكم لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما ينازع فيه الطاعنان فيما أورده الحكم عن مؤدى شهادة محمود عبد الشافى وولديه سعيد وعبد الشافى ، مردودا بأنه يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن ما حصله الحكم فى هذا الشأن له مأخذ من الأوراق . وكان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع من أن إصابة محمود عبد الشافى تفقده وعيه ولا يستطيع معها تمييز الضارب لابنه وأطرحه استنادا إلى أن الطبيب الشرعى لم يحزم بأنه فقد وعيه بتأثير إصابته، وهو ما يستقيم به الرد على هذا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعنان من قالة الخطأ فى الاستناد فى خصوص موقف الطاعن الثانى من الحادث مردودا بأنه وإن كان الحكم قد ذكر أن هذا الطاعن أنكر وجوده

يمكن الحادث على خلاف الثابت بالأوراق إلا أنه قد عرض إلى دفاعه من أنه كان في حالة دفاع عن النفس وفنده ، وإذ لم يكن لهذا الخطأ تأثير في سلامة الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا يعيب الحكم خطاه في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين وأطرح في منطق سائق دعواهما — وجودهما في حالة دفاع شرعى وخلص إلى أن الطاعن الأول هو الذى بدأ بالعدوان ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى والمحكمة الموضوع وحدها الفصل فيها بلا معقب متى كان استدلال الحكم سليما ويؤدي إلى ما انتهى إليه — كما هي الحال في الدعوى المطروحة — ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين معاودة الجدل فيما خلصت إليه المحكمة في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن دفع الرسوم القضائية ليس من شأنه في حد ذاته التأثير في حقوق المتهم في الدفاع ، والطعن على الإجراءات من هذه الناحية لا يكون له في حقيقة الأمر من معنى سوى التضرر من عدم دفع الرسوم وهذا وحده لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها ، ومن ثم فإن ما ينهاه الطاعنان في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما تراه إليه منها وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أخرى ومن ثم فلا يقبل النعى على الحكم عدم أخذه بأقوال الشهود في مرحلة المحاكمة السابقة على نقض الحكم ، ولما كانت المادة ٣٦٦/٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ — الذى وقعت المحاكمة التي انتهت بالحكم المطعون فيه في ظله — قد نصت على أن تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر في جنائية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات . كما نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أن تحال بحالتها إلى المستشار الفرد الجنايات المعروضة على محاكم الجنايات في دور انعقادها



الجارى وقت العمل بهذا القانون والتي أصبحت من اختصاصه . وكان من المقرر أن القواعد المنظمة لإجراءات التقاضى أمام المحاكم قد وضعت لكفالة حسن سير العدالة وحمايتها من أسباب العثار والانحراف فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة إلى المستقبل . وكان تقض الحكم واحالة القضية إلى محكمة الجنايات يستوجب عرضها على محكمة الجنايات المشكلة طبقا لأحكام القانون السارية وقت نظر الدعوى من جديد وهى فى حالة الدعوى المطروحة هيئة المحكمة المشكلة من مستشار فرد ، ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ، وما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن لاسندله من القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة أول يونيه سنة ١٩٦٥

بقيادة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
 حسين المركي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٠٧)

الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٣٤ القضائية

(١) غرفة الاتهام .

قضاء المحكمة الجزئية نهائيا بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . على غرفة  
 الاتهام إذا رأت وجها للسير في الدعوى إحالتها إلى محكمة الجنايات بوصف  
 الجنائية أو بوصف الجنائية والجنحة معا بطريق الخيرة . سواء أكان وصف الجنائية  
 محل شك في نظرهما أو كان وصف الجنحة هو الوصف الظاهر . المادة ١٨٠  
 لإجراءات قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

(ب) محكمة جنايات . ” الإجراءات أمامها ” إجراءات المحاكمة .

إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بطريق الخيرة بين وصف الجنائية والجنحة .  
 عليها التصدي لموضوعها والحكم فيها بما تراه . إن تبين لها أن الواقعة  
 جنحة . عليها الفصل فيها . ما دام الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الاختصاص  
 قد أصبح نهائيا .

(ج) نقض . ” ما يجوز الطعن فيه من الأحكام ” .

الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع المنهي لمقصومة على خلاف إظهاره .  
 جواز الطعن فيه بطريق النقض . مثال لحكم صادر من محكمة الجنايات بعدم  
 الاختصاص .

١ - تنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - على أنه " إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية ، سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام ، يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات . ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز لها أن تحيلها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه " . مما يقتضاه أن غرفة الاتهام لا يجوز لها إعادة القضية إلى المحكمة الجزئية ما دام أنها قد حكمت نهائيا بعدم اختصاصها بنظرها لأنها جناية ، وكل ما تملكه سلطة الإحالة إذا رأت وجها للسير في الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات إما بوصف الجناية أو بوصف الجناية والجنحة معا بطريق الخيرة فيما بينهما . يستوى في ذلك أن يكون وصف الجناية محل شك في نظرها أو أن يكون وصف الجنحة هو الوصف الظاهر . ولما كانت غرفة الاتهام قد أوضحت في أسباب قرارها الوصف القانوني الذي أسبقته المحكمة الجزئية على الواقعة وأنها جناية عاهة مستديمة تنطبق على المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ثم أوردت الغرفة الوصف الظاهر لها وهو اعتبار الواقعة جنحة منطبقا على المادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وأفصحت في نهاية قرارها عن إعمالها حكم المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضي بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بوصف الجناية والجنحة معا مؤداه إحالة الدعوى فعلا إلى محكمة الجنايات بهذين الوصفين معا . ولا يقدح في ذلك أن يكون منطوق قرارها قد اقتصر على وصف الجنحة ما دامت الأسباب قد تلاقت ما أغفله المنطوق .

٢ - إذا كانت الدعوى قد أحيلت إلى محكمة الجنايات بطريق الخيرة بين وصف الجناية والجنحة ، فإنه من المتعين على محكمة الجنايات - وفقا للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية - أن تتصدى لموضوع الدعوى وتحكم فيها بما تراه فإن تبين لها أن الواقعة جنحة وجب عليها أن تفصل فيها ما دام الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا له حجته الملزمة بما يحول دون إمكان إعادة القضية إليها .



٣ - لما كان الحكم المطعون فيه - الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لإحالتها إليها بوصف اللجنة - يعد منها لخصومة على خلاف ظاهره ، ذلك أن المحكمة الجزئية وقد سبق لها القضاء في الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها لأن الواقعة جنائية - سوف تحكم حتما بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها لو رفعت إليها - فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ١٩٥٧/٨/٣ بتأحية قبش مركز بيا محافظة بني سويف : ( أولا ) المتهم الأول : أحدث عمدا بعويس عبد الحفيظ الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . ( ثانيا ) المتهم الثاني : ضرب عمدا عثمان حسن مبروك فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . ( ثالثا ) المتهم الرابع : ضرب عمدا جلال حسن أبو الخير فأحدث به الإصابة الموصوفة بالمحضر . ( رابعا ) والمتهمان الرابع والخامس : ضربا عمدا هاشم أبو الخير فأحدثا به الإصابتين الموصوفتين بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجهما مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من محكمة جنح بيا الجزئية معاقبة المتهمين بالمادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٩ بإحالة القضية إلى غرفة الاتهام على اعتبار أن التهمة المسندة إلى المتهم الأول إنما هي جنائية منطبقة على المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات على أساس أن إصابتي الخنصر والبنصر لليد اليمنى للجنى عليه الأول عويس عبد الحفيظ قد نشأت عنهما عاهة مستديمة - ولم تطعن النيابة العامة في هذا الحكم ، ونظرت غرفة الاتهام الدعوى وأصدرت أمرها في ١٩٦٠/١٢/١٩ بإحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الذي سبق إحالتهم به إلى المحكمة الجزئية والحكم عليهم على أساس مقومة اللجنة عملا بالمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية واستندت في قضائها إلى أن العاهة

المستديمة التي تخلفت لدى المجنى عليه الأول قد شملها الأمر بالالوجه الذي أصدره رئيس النيابة العامة - والذي لم تلتفت إليه المحكمة الجزئية . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات بنى سويف ( دائرة المستشار الفرد ) دفع الحاضر مع المتهمين الأول والثاني بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنها جنحة وغير مرتبطة بجناية ، فقضت المحكمة المذكورة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٨ بأحالة الدعوى إلى الدائرة الثلاثية بجلسة يحددها رئيس محكمة الاستئناف . ومحكمة جنايات بنى سويف ( الدائرة الثلاثية ) قضت حضوريا في ١٩٦٣/٩/٢٢ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقض - الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الدعوى رفعت ابتداء أمام المحكمة الجزئية بوصف الجنحة فقضت فيها بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية منطبقة على المادة ١/٢٤ من قانون العقوبات وأمرت بإحالة الدعوى إلى غرفة الاتهام فقررت الغرفة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الحاليين به إلى المحكمة الجزئية ، ومحكمة الجنايات بعد أن حققت الدعوى تحقيقا شاملا قضت فيها بعدم اختصاصها هي الأخرى بنظر الدعوى تأسيسا على أن الدعوى أحيلت إليها بوصف الجنحة دون أن تلتفت إلى أن محكمة الجنح سبق أن تخلت نهائيا عن نظر الدعوى فلم يكن أمام غرفة الاتهام إلا أن تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات لتحكم فيها بما تراه وفقا للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ناحية أخرى فإن المحكمة وقد أجرت تحقيقا في الدعوى فقد تعين عليها عملا بالمادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن تتصدى لموضوعها وتفصل فيه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى أمام محكمة الجناح على المتهم الأول وآخرين بوصف أن المتهم الأول أحدث عمدا بعويس محمد عبد الحفيظ الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما وأن المتهمين من الثاني إلى الخامس ضربوا آخرين فأحدثوا بهم إصابات تقرر لعلاجها مدة لا تزيد من عشرين يوما . وطلبت عقابهم بالمادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة الجناح قررت في ١٩٦٠/١٠/٢٩ إحالة القضية إلى غرفة الاتهام وتكليف النيابة العامة إرسال الأوراق إليها فور إكمال المادة ٣٠٥ من قانون الإجراءات وأمسست قضائها على أن التهمة المستندة إلى المتهم الأول إنما هي جناية منطبقة على المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات لأن إصابتي الخنصر والبنصر لليد اليمنى للجنى عليه عويس محمد عبد الحفيظ قد نشأ عنهما حادثة مستديمة، ولم تطعن النيابة العامة في هذا الحكم وأحالت القضية إلى غرفة الاتهام التي أصدرت أمرا في ١٩٦٠/١٢/١٩ بإحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الذي سبق إحالتهم به إلى المحكمة الجزئية وقالت في تقرير قضائها إنه تبين لها من الأوراق : " أنه في ١٩٥٧/٨/٣١ وقع حادث أسفر عن قتل محمد حسين أبو الخير وآخر وإصابة عويس محمد عبد الحفيظ وآخرين وقد قيدت النيابة الواقعة جناية بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات وجنحة بالمادتين ٢٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات ضد مجهول وعويس عبد الله أحمد ومحمد عبد الحميد - المطعون ضده الأول - وآخرين ونسبت إلى عويس عبد الله أحمد بأنه شرع في قتل عويس محمد عبد الحفيظ وقد أصدر السيد رئيس النيابة قرارا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى بالنسبة للمتهم الأول لعدم معرفة الفاعل ولعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة بالنسبة للمتهم عويس عبد الله أحمد بخصوص تهمة الشروع في قتل عويس محمد عبد الحفيظ وقد قامت النيابة بتقديم باقي المتهمين لمحكمة الجناح لمحاكمتهم في الجناح المنسوبة إليهم ومن بينهم محمد عبد الحميد ونسبت إليه أنه أحدث بعويس عبد الحفيظ إصابات احتاجت لعلاج أكثر من عشرين يوما فحكمت محكمة الجناح بإحالة القضية إلى غرفة الاتهام وجلاء



بأسبابها أنه استبان لها من التقرير الطبي الشرعى أن إصابات الحنجرة عليه عويس محمد عبد الحفيظ في رأسه وعضوه الأيسر ومساعد الأيسر شفيت بدون عاهة أما إصابات البنصر والخنصر في اليد اليمنى فقد شفيت وتخلف لديه بسببها فقد في النصف السفلى من السلامية المتوسطة ... الخ مما يعتبر عاهة مستديمة تقلل من كفاءته عن العمل بنحو ٥٠٪ وبذلك تكون الواقعة المنسوبة إلى المتهم محمد عبد الحميد جنائية تنطبق على المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . . . وأنه تبين من أقوال عويس محمد عبد الحفيظ أنه قرر أن عويس عبد الله أحمد أطلق عليه عيارا ناريا أصابه في أصابع يده اليمنى وكتفه الأيسر وأن محمد عبد الحميد أحدث بقية الإصابات وقد اعتبرت النيابة العامة واقعة إطلاق النار على أصابع عويس محمد عبد الحفيظ والمنسوبة لعويس عبد الله أحمد جنائية شروع في قتل وأصدرت فيها قرارا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة واعتبرت الإصابات التي أحدثها محمد عبد الحميد جنحة عملا بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات . . . وأن محكمة أول درجة قد أخطأت عندما قضت بحالة الدعوى إلى غرفة الاتهام على أساس أن التهمة المنسوبة إلى محمد عبد الحميد هي جنائية عاهة إذ المنسوب إليه جنحة ضرب فقط ، ولما كانت النيابة العامة لم تستأنف هذا القرار في الميعاد ومن ثم فقد أصبح نهائيا مما يتعين معه إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة طبقا للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الجنايات قد قضت بعدم الاختصاص استنادا إلى أن المحكمة "بعد أن طرحت الدعوى أمامها تكشف لها أن الواقعة المنسوبة إلى المتهمين جنحة وقدمت لمحكمة الجنايات على هذا الأساس لمعاقيبتهم بالمادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وأنه تأسيسا على ما تقدم واستنادا إلى المادة ٣٣٢ من قانون الإجراءات تكون هذه المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها وهذا الاختصاص يتعلق بالنظام العام للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وفي أى حالة كانت عليها الدعوى " وما انتهى إليه الحكم المطعون فيه غير مديد في القانون ، ذلك بأن المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - تنص على أنه إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من

المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية ، سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات . ومع ذلك إذا رأت الواقعة جنحة أو مخالفة جاز لها أن تحيلها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه ، مما مقتضاه أن غرفة الاتهام لا يجوز لها إعادة القضية إلى المحكمة الجزئية ما دامت أنها قد حكمت نهائيا بعدم اختصاصها بنظرها لأنها جناية ، وكل ما تملكه سلطة الإحالة إذا رأت وجها للسير في الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات إما بوصف الجناية أو بوصف الجناية والجنحة معا بطريق الخيرة فيما بينهما يستوى في ذلك أن يكون وصف الجناية محل شك في نظرها أو أن يكون وصف الجنحة هو الوصف الظاهر لها . ولما كانت غرفة الاتهام قد أوضحت في أسباب قرارها الوصف القانوني الذي أسبقته المحكمة الجزئية على الواقعة وأنها جناية عاهرة مستديمة تنطبق على المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ثم أوردت الغرفة الوصف الظاهر لها وهو اعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وأفصحت في نهاية قرارها عن إعمالها حكم المادة ١٨٠ من الإجراءات الجنائية التي تقضى بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بوصف الجناية والجنحة مما مؤداه إحالة الدعوى فعلا إلى محكمة الجنايات بهذين الوصفين معا . ولا يقدح في ذلك أن يكون منطوق قرارها قد اقتصر على وصف الجنحة ما دامت الأسباب قد تلافت ما أغفله المنطوق . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى قد أحيلت إلى محكمة الجنايات بطريق الخيرة بين وصف الجناية والجنحة ، فإنه كان من المتعين على محكمة الجنايات — وفقا للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية — أن تتصدى لموضوع الدعوى وتحكم فيها بما تراه ، فإن تبين لها أن الواقعة جنحة وجب عليها أن تفصل فيها مادام الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا له حججه الملزمة بما يحول دون إمكان إعادة القضية إليها . لما

كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه يعد منها لتخصومة على خلاف ظاهره ،  
 ذلك بأن المحكمة الجزئية سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل  
 فيها فيما لو رفعت الدعوى إليها ومن ثم يكون الطعن في هذا الحكم جائزا . لما كان  
 ما تقدم ، وكانت المحكمة قد أخطأت إذ قضت بعدم الاختصاص مع أن القانون  
 يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة  
 القضية إلى محكمة جنايات بني سويف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى .



## جلسة أول يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، ومجد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، ونصر الدين عزام .

( ١٠٨ )

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٥ القضائية

( ١ ) بناء . عقوبة . ”هدم“ .

وحوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها  
إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني - القانون ١٧٨  
لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني و ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .

(ب) وصف التهمة . عقوبة . ”هدم“ . نقض . ”حالات الطعن بالنقض“ .  
الخطأ في تطبيق القانون“ .

هدم تفيد المحكمة بالوصف الذي تسببه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . من  
واجبها تحييص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها  
تطبيقا صحيحا . طالما أن الفعل المادى المكون لجريمتين واحد ، وبشرط أن تبين  
المحكمة للهم التهمة المعللة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا . مثال في جريمة هدم  
بناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم بناء بدون ترخيص من السلطة  
القائمة على شئون التنظيم .

١ - بين من استعراض نصوص المواد ١ و ٢ و ٥ و ٧ من القانون ١٧٨  
لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني ، ١ و ٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢  
في شأن تنظيم المباني أن القانون حظر هدم المباني الآيلة للسقوط إلا بعد الحصول  
على تصريح من لجنة تنظيم أعمال هدم المباني وصدر ترخيص من الجهة الإدارية  
المختصة بشئون التنظيم وحظر على السلطة الأخيرة أن تصدر ترخيصا بالهدم

إلا بعد صدور تصريح من اللجنة — وأوجب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .

٢ — من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها . وهي مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبينتها من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة . ولا يرد على ذلك بأن لسلطة الاتهام أو التحقيق حقوقاً واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى لأن هذا محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة مختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر لا أن تكون الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابله لأية تجزئة . كما لا يقدح في هذا أن حق الدفاع يقضى بأن تعين لاتهم التهمة التي توجه إليه ليرتب دفاعه عنها ، ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة بالإضافة الوقائع اللصيقة بهذه التهمة التي تكون معها وجه الاتهام الحقيقي والمستمدة من التحقيق الابتدائي يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن تبين لاتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً . ولما كانت جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم . وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن قوام الفعل المادي المكون للجريمتين واحد وهو هدم البناء على وجه مخالف للقانون ، فالواقعة المادية التي تتمثل في فعل الهدم هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون وجميعها نتائج متولدة عن هذا الفعل . وكانت الواقعة المادية التي رفعت بها التهمة الأولى على المطعون ضدها قد ترتب عنها جريمتا هدم البناء دون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وهدم البناء دون ترخيص من السلطة المختصة بشئون التنظيم ، وكان في توافر أركان الجريمة الأولى

ما يقتضى — تطبيقا للمادة الخامسة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ قيام الجريمة الثانية ، فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى على هذا الأساس وتنزل عليها حكم القانون ، وليس في هذا إضافة لواقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ابتداء ما دامت الواقعة المادية المتخذة أساسا لماتين الجريمتين هي بذاتها التي أقيمت بها الدعوى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إلتفت عن الوصف الآخر المنطبق على التهمة الأولى المسندة إلى المتهمين يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة بندر الزقازيق : أولا — هدماء بناء قبل الحصول على تصريح الهدم من لجنة تنظيم أعمال هدم المباني ( ثانيا ) اقاما بناء بدون الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ( ثالثا ) لم يراعى الاشتراطات المقررة قانونا في الأبنية المخصصة لإتارة وتهوية مرافق البناء ( رابعا ) لم يرتدا بواجهة البناء الارتداد المقرر قانونا . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٣ و ٧ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ و ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ١٣ و ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . ومحكمة جنح الزقازيق الجزئية قضت غيابيا في ١٧/٢/١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم كل من المتهمين ١٠٠ ج والرسوم عن التهمة الأولى و ٥٠٠ قرش و ضعف الرسوم وتصحيح الأعمال المخالفة عن التهم الثلاث الأخيرة . فعارض المحكوم عليه الثاني ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٣/٤/٧ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهمين والنيابة العامة . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٠/١٢/١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع باجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة إلى التهمة الأولى وبتغريم كل من المتهمين ستين جنيا قيمة ثلاثة أمثال المباني المهتومة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الحكم تطبيقا للمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات وتأيد فيما هذا ذلك . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض — الخ .



## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما عن التهمة الأولى المسندة إليهما وهى هدم بناء قبل الحصول على تصريح من لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء وقضى بتغريم كل منهما قيمة ثلاثة أمثال المباني المهدومة وإيقاف التنفيذ ، قد شابته خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن المادة السابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني توجب — فضلا عن توقيع عقوبة الغرامة التى تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم — توقيع العقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المباني — الذى حل محله القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ — وذلك على اعتبار أن الفعل الذى إرتكبه المتهمان ينطوى أيضا على جريمة هدم بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة لم تطلب تطبيق القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ إذ أنه من واجب المحكمة أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا .

وحيت إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضدهما بوصف أنهما ( أولا ) هدماء بناء قبل الحصول على تصريح بالهدم من لجنة تنظيم أعمال هدم المباني ( ثانيا ) أقاما بناء بدون الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ( ثالثا ) لم يراعيا الإشتراطات المقررة قانونا فى الأبنية المخصصة لإتارة وتهوية البناء ( رابعا ) لم يرتدأ بواجهة البناء الإرتداد المقر قانونا . وطلبت معاقبتهم بالمواد ١ و ٣ و ٧ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بالنسبة إلى التهمة الأولى وبالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ١٣ و ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة إلى التهم الثلاث الأخيرة . ومحكمة أول درجة قضت بتغريم كل منهما مائة قرش والرسوم عن التهمة الأولى وخمسمائة قرش وضعف الرسوم وتصحيح الأعمال المخالفة عن التهم الثلاث الأخيرة وذلك عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى هذه التهم . فاستأنفت النيابة العامة الحكم كما استأنفته المتهمان ومحكمة ثانى درجة حكمت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف فيما

يختص بالتهمة الأولى وبتغريم كل من المتهمين ٦٠ ج قيمة ثلاثة أمثال المبنى المهدوم وأمرت بوقف التنفيذ وبتأييد الحكم فيما عدا ذلك. لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني قد نص في المادة الأولى على أنه "يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط وهي التي لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه إلا بعد تصريح بالهدم وفقا لأحكام هذا القانون" وحددت المادة الثانية تشكيل اللجنة التي تختص بالنظر في طلبات التصريح بهدم المباني في كل محافظة، ثم جرى نص المادة الخامسة على أنه "يحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم إعطاء رخصة هدم طبقا للقانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه إلا بعد صدور التصريح بالهدم طبقا لهذا القانون". . . . ثم نصت المادة السابعة "مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه يعاقب مالك العقار عند مخالفة أحكام المادة الأولى من هذا القانون بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم". كما نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني الذي حل محل القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ والساري المفعول على الواقعة المطروحة — على أنه "لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء أو يقيم أعمالا أو يوسعها أو يعيد أو يعدل فيها أو يدمها أو يهدمها كما لا يجوز تغطية واجهات المباني القائمة باليباض وخلافه إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أو إخطارها بذلك حسب الأحوال ووفقا لماتينه اللائحة التنفيذية". . . ونصت المادة السادسة عشرة على أن "كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيا ويجب الحكم فيها فضلا عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة فيما لم يصدر في شأنه قرار من اللجنة المحلية المشار إليها في المادة ١٤ كما يجب الحكم بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص...".

وبين من استعراض نصوص هذه المواد أن القانون حظر هدم المباني غير الآيلة

للسقوط إلا بعد الحصول على تصريح من لجنة تنظيم أعمال هدم المباني وصدور ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وحظر على السلطة الأخيرة أن تصدر ترخيصا بالهدم إلا بعد صدور تصريح من اللجنة وأوجب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك بأنها وهي تفصل في الدعوى غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تليق منها من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، ولا يرد على ذلك بأن سلطة الاتهام أو التحقيق حقوقا واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى لأن هذا محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر لا أن تكون الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة ولا يقدح في هذا أن حق الدفاع يقضى بأن تعين للمتهم التهمة التي توجه إليه ليرتب دفاعه عنها ، ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة بإضافة الوقائع اللصيفة بهذه التهمة التي تكون معها وجه الاتهام الحقيقي والمستمدة من التحقيق الابتدائي يقابلة واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية هو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا . ولما كانت جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن قوام الفعل المادي المكون للجريمتين واحد وهو هدم البناء على وجه مخالف للقانون ، فالواقعة المادية التي تتمثل في فعل الهدم هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون وجميعها نتائج متولدة عن هذا الفعل . لما كان ما تقدم ، وكانت الواقعة المادية التي رفعت بها التهمة الأولى على المطعون ضدهما قد ترتب عنها جريمتا هدم البناء دون تصريح من لجنة تنظيم



أعمال الهدم وهدم البناء دون ترخيص من السلطة المختصة بشئون التنظيم ، وكان في توافر أركان الجريمة الأولى ما يقتضى — تطبيقاً للسادة الخامسة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ قيام الجريمة الثانية ، فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى على هذا الأساس وتنزل عليها حكم القانون ، وليس في هذا إضافة لواقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ابتداء ما دامت الواقعة المسادية المتخذة أساساً لها تين الجريمتين هي — كما تقدم القول — بذاتها التي أقيمت بها الدعوى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن الوصف الآخر المنطبق على التهمة الأولى المسندة إلى المتهمين يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه . ولما كانت المحكمة لم توجه الوصف الآخر إلى المتهمين حتى يتسنى لهما تقديم دفاعهما ، فإن هذه المحكمة — محكمة النقض — لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

---

## جلسة من ٧ يونيو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
 تار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

( ١٠٩ )

### الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ القضائية

( ١ ) تقسيم . بناء . عقوبة . " إزالة " . نقض . " حالات الطعن  
 بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " .

شروط الحكم بالازالة في جريمة إدامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقدم طبقاً لأحكام  
 القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ : أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : ( الأول ) أن يكون  
 هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة طبقاً للشروط  
 والأوضاع المنصوص عليها في القانون المذكور . ( والثاني ) عدم قيامه بالأعمال  
 والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون المشار إليه . تعلقها  
 بالنسبة إلى المادة ١٢ بالأعمال والالتزامات التي تقع على عاتق المقيم وحده ،  
 وبالنسبة إلى المادة ١٣ بالالتزام المفروض على كل من المقيم والمشتري والمتاجر  
 والمتنوع بالحكم بتقديم الشهادة المثبتة للقيام بأعمال التهيئة الخاصة بالتقسيم أو الشطرمة  
 الذي يقع به قطعة الأرض موضوع التصرف أو تقديم الإيجال المثبت لأداء المبالغ التي  
 يخص القطعة في قيمة تلك الأعمال .

ثبت أن البناء لم يخالف فيه الارتقاعات والأبعاد أو غير ذلك من المقاسات التي  
 فرضها القانون ، وأن المتهم ليس هو المنشئ للتقسيم ، وأن البناء يقع في منطقة لم تزود  
 بعد بالمرافق العامة ، وأنه لا يوجد التزام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها المبنى  
 بمياه الشرب والإضاءة وتصريف المياه والمواد القابلة . لا موجب للحكم بالازالة .  
 حماية الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه بتلك العقوبة . خطأ في تطبيق القانون .

## (ب) عقوبة . بناء .

العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ — فى الأحوال التى يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص — هى الغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيها وضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص .

## (ج) استئناف . " نظره " . عقوبة . بناء .

إغفال الحكم الصادر من محكمة أول درجة القضاء بالزام المتهم بأداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانونا . استئناف المتهم هذا الحكم وسكوت النيابة عن استئنافه . لا محل لتعيب الحكم المطعون فيه لعدم تصحيحه هذا الخطأ . علة ذلك : حتى لا يضار المتهم من استئنافه .

١ — يشترط لصحة الحكم بالإزالة فى تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الأراضى أن يثبت فى حق المتهم أحد أمرين : ( الأول ) أن يكون هو الذى أشأ التقسيم دون أن يحصل على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون المشار إليه . ( والثانى ) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ ، ١٣ من ذلك القانون وهى تتعلق بالنسبة إلى أولى المادتين بالأعمال والالتزامات التى تقع على عاتق المقسم وحده ، ومفاد نصها أن الشارع عاجل حالتين مختلفتين تماما — الأولى — وهى تلك الخاصة بالجهات التى لا توجد بها مرافق عامة بفعل إنشاءها والالتزام بها فى الأرض المقسمة مرهونا بصدر قرار من وزير الشئون البلدية والقروية — والثانية — وهى تلك التقسيمات التى تجرى فى الجهات التى تتوافر فيها تلك المرافق ولا يستلزم الأمر فيها أكثر من إيصالها للجارى العامة ، فتزويدها بمياه الشرب وغيرها واجب قانونا يقع على عاتق المقسم بمجرد إجراء هذه التقسيمات دون حاجة إلى صدر أمر من وزارة الشئون البلدية والقروية — فى حين أنها تتعلق بالنسبة إلى المادة الثالثة عشرة بالالتزام المفروض على كل من المقسم والمشتري والمستأجر والمتنفع بالحكر بتقديم الشهادة المثبتة للقيام بأعمال



الهيئة الخاصة بالتقسيم أو الشطر منه الذي تقع به قطعة الأرض موضوع التصرف أو تقديم الإيصال المثبت لأداء المبالغ التي تخص تلك القطعة في قيمة تلك الأعمال . ولما كان يبين من الرجوع إلى المفردات أن البناء في ذاته لم يخالف فيه الارتفاعات والأبعاد أو غير ذلك من المقاسات التي فرضها القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، كما يبين منها ومن الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده ليس هو المنشئ للتقسيم وأن البناء يقع في منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة وأنه لم يرد بمحضر ضبط الواقعة أو بأقوال مهندس التنظيم بحكمة أول درجة ما يفيد الالتزام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها المبنى بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه والمواد القذرة ، فإنه لا موجب للحكم بعقوبة الإزالة ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب حين أنزل هذه العقوبة على المطعون ضده ، مما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الإزالة وتصحيحه بإلغاء هذه العقوبة .

٢ — العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص — هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيها وضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص .

٣ — إنه وإن كانت العقوبة المقررة بها بالحكم المطعون فيه لم تتضمن الحكم بإلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانونا ، فإنه — وقد مكنت النيابة العامة عن استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة — لا وجه لتعيب الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن من الميسور لمحكمة الدرجة الثانية تصحيح هذا الخطأ وإزالة الضرر بالمستأنف .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧/٩/١٩٦٢ بدائرة بندر الزقازيق : ( ١ ) أقام بناء بدون ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم . ( ٢ ) أقام بناء على أرض مقسمة قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم وقبل تزويدها بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه والمواد القذرة . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقرار الوزاري ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الإتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم خمسمائة قرش والإزالة عن التهمتين بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . وقد أعلن هذا الحكم للمتهم ( المطعون ضده ) بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦٤ ولم يعارض فيه . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من عقوبة الإزالة لما نسب إلى المطعون ضده من إقامة بناء غير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وعلى أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء — قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه ما دام أنه لم يثبت في حق المطعون ضده أنه هو المنشئ للتقسيم أو أنه لم يقم بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المطبق على واقعة الدعوى

فإنه لا موجب للحكم بتلك العقوبة التي فرضت كجزاء للاخلال بالالتزامات المقررة بالمادتين السابقتين ، وهي التزامات لم تولد بعد لوقوع البناء في منطقة لم تزود في الأصل بالمرافق العامة ولم يصدر بعد قرار من الجهة المختصة بالزام المقسم أن يزودها بها .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه ( ١ ) أقام بناء بدون ترخيص من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ( ٢ ) أقام بناء على أرض تقسيم قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم وقبل تزويدها بمياه الشرب والانارة وتصريف المياه والمواد القذرة ، وطلبت النيابة العامة عقابه بالمواد ١٦٤، ٣٤، ٢٤، ١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والقرار الوزاري المتخذ له والمواد ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ٢٠، ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بجلسته ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات - بتغريم المتهم خمسمائة قرش والازالة عن التهمتين ، فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحكمها المطعون فيه برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن مهندس التنظيم أثبت بمحضه المؤرخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ أن المتهم ( المطعون ضده ) أقام بناء بدون ترخيص من جهة التنظيم وأنه أقام هذا البناء على أرض معدة للتقسيم قبل صدور مرسوم الموافقة عليه وقبل تزويدها بمياه الشرب والانارة وتصريف المياه والمواد القذرة ثم انتهى إلى القول بثبوت التهمتين قبل المطعون ضده وأزل عليه حكم مواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص ، الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها وضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص . وكان يشترط - بالتطبيق



لأحكام المادة ٢/٢٠ ، ٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي — لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام ذلك القانون المطبق على واقعة الدعوى أن يثبت الحكم في حق المتهم أحداً من : (الأول) أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون أن يحصل على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من القانون المشار إليه . (الثاني) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من ذلك القانون وهي تتعلق بالنسبة إلى أولى المادتين بالأعمال والالتزامات التي تقع على عاتق المقسم وحده إذ جرى نصها على أن "للسلطة المختصة أن تلزم المقسم أن يزود الأراضي المقسمة بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه والمواد القذرة ، ويصدر بهذا الالتزام قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية . وإذا كان التقسيم واقعاً في جهة تتوفر فيها تلك المرافق فيكون تزويدها بها بطريق توصيلها بالمرافق العامة ، ويجب على المقسم دائماً إنشاء الطرق والأفاريز وضبط منسوبها وفقاً للشروط المقررة في اللائحة التنفيذية" . ومفاد ما تقدم أن الشارع عاجل حالتين مختلفتين تماماً ( الأولى ) وهي تلك الخاصة بالجهات التي لا توجد بها مرافق عامة بفعل إنشاءها والالتزام بها في الأرض المقسمة مرهوناً بصدر قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ( والثانية ) وهي تلك التقسيمات التي تجرى في الجهات التي تتوفر فيها تلك المرافق ولا يستلزم الأمر فيها أكثر من إيصالها للجاري العامة ، فتزويدها بمياه الشرب وغيرها واجب قانوناً يقع على عاتق المقسم بمجرد إجراء هذه التقسيمات دون حاجة إلى صدور أمر من وزارة الشؤون البلدية والقروية . في حين أنها تتعلق بالنسبة إلى المادة الثالثة عشرة بالالتزام المفروض على كل من المقسم والمشتري والمستأجر والمتفع بالحكر بتقديم الشهادة المثبتة للقيام بأعمال التهيئة الخاصة بالتقسيم أو الشطر منه الذي تقع به قطعة الأرض موضوع التصرف أو تقديم الإيصال المثبت لأداء المبالغ التي تخص تلك القطعة في قيمة تلك الأعمال . لما كان كل ما تقدم ، وكان يبين من الرجوع إلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن البناء في ذاته لم يخالف فيه الارتفاعات والأبعاد أو غير ذلك من المقامات التي فرضها القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، كما يبين منها ومن الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده ليس

هو المنشئ للتقسيم ، وأن البناء يقع في منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة وأنه لم يرد بمحضر ضبط الواقعة أو بأقوال مهندس التنظيم بمحكمة أول درجة ما يفيد الالتزام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها المبنى بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه والمواد القذرة كما ذهبت النيابة في وصف التهمة الثانية . لما كان ذلك ، فإنه لا موجب للحكم بعقوبة الإزالة ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب حين أنزل هذه العقوبة على المطعون ضده .

وحيث إنه وإن كانت العقوبة المقضى بها بالحكم المطعون فيه لم تتضمن الحكم بالزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانونا فإنه — وقد سكنت النيابة العامة عن استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة — لا وجه لتعيب الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن من الميسور لمحكمة الدرجة الثانية تصحيح هذا الخطأ وإزالة الضرر بالمستأنف .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الإزالة وتصحيحه بإلغاء هذه العقوبة .

## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، وجمال المصفاوي ، ومجد نور الدين عويس ، ونصر الدين مزام .

( ١١٠ )

### الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٥ القضائية

(١) أسباب الإباحة وموانع العقاب . ضرب أفضى إلى الموت .

للزوج تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقرر .  
ليس له أن يضربها ضربا فاحشا ولو بحق . حد الضرب الفاحش : هو الذي  
يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد .

(ب) حكم . "تسييه . تسييب غير معيب" .

لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود  
وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث ، واطراح ما يخالف ذلك  
من صور أخرى . ما دام استخلاصها سائقا . هي ليست مطالبة بالألا تأخذ  
إلا بالأدلة المباشرة . لها استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة كما ارتسمت  
في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . ما دام ذلك  
مسلما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

١ - إنه وإن أبيع للزوج تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل معصية لم يرد  
في شأنها حد مقرر إلا أنه لا يجوز له أصلا أن يضربها ضربا فاحشا - ولو بحق -  
وحد الضرب الفاحش هو الذي يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة  
أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه  
اختصاصها وأن تطرح ما يخالف ذلك من صور أخرى ، ما دام استخلاصها سائقا



مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل سائغة في المنطق ولها أصلها في الأوراق .  
وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة ، بل إن لها  
أن تستخلص الصورة الصحيحة للواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج  
والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق  
دون تقييد هذا التصوير بدليل معين .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢ يناير سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز  
المنصورة محافظة الدقهلية : ضرب أم على على العدل عمدا فأحدث بها الإصابات  
المبينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلها ولكن الضرب أفضى إلى  
موتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته  
بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا  
في ١٦ يناير سنة ١٩٦٤ عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة سبع سنين .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب  
المفضي إلى الموت قد أخطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد واعتراه فساد في الاستدلال  
واعتمد على ما ليس له أصل في الأوراق . ذلك بأنه استند فيما استند إليه تبريرا  
لقضائه إلى شهادة ابن المجنى عليها السيد برهام المنجى وحصلها على أنه رأى الطاعن  
وهو يضرب المجنى عليها وأنه أخبر عمته أنعام المنجى السيد بما حدث وأن عدول  
الشاهد بجلسة المحاكمة إلى أنه لم ير الواقعة وإنما علم بها من الناس قد يرجع  
إلى التأثير عليه بالوعد أو الوعيد في حين أن عدول الشاهد عن روايته التي أخذ بها  
الحكم كان في تحقيقات النيابة حين ووجه بأقوال عمته ولم يكن مرجأ إلى جلسة المحاكمة  
فيجد له الحكم هذا التبرير الذي لا أصل له في الأوراق — كما أن الحكم قضى  
بأقصى العقوبة دون اعتبار لحق الطاعن في تأديب زوجته المجنى عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثير حول شهادة ابن المجنى عليها السيد برهام المنجى في قوله "وحيث إنه عن الوجه الأول من أوجه الدفاع فإن أقوال ابن المجنى عليها قد جاء مؤداها أنه شاهد المتهم وهو يضرب والدته ويركلها بقدمه وأنه إذ ذاك قد استولى عليه الخوف وفرها ربا إلى منزل عمته فأخبرها بما حدث وهي أقوال من شأنها إثبات التهمة قبل المتهم ولا عبرة بعدول المذكور عنها بالجلسة إذ أن ذلك قد يكون راجعا إلى التأثير عليه بالوعد أو الوعيد".

لما كان ذلك، وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم خاصا بأقوال ابن المجنى عليها له أصله في الأوراق بل هو قوله الأول الذي أدلى به في تحقيقات النيابة يوم وقوع الحادث في ١٢/١/١٩٦٣ ولم يعمل عنه إلا حين ووجه بعمته في ٤/٤/١٩٦٣ موافقا لإياها على أنه أخبرها بوفاة أمه وأنه علم من الناس بإعتداء الطاعن عليها ومن ثم فتكون دعوى الخطأ في الإسناد على غير أساس سواء فيما حصله الحكم من مؤدى الشهادة أو في وقوع العدول عنها بالجلسة إذ أن الشاهد قد عدل عنها في التحقيقات حين ووجه بعمته وفي الجلسة أيضا، هذا وما قاله الحكم في تبرير العدول سائغ ولا يتجافى وحكم المنطق والعقل ذلك لأنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالف ذلك من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل سائغة في المنطق ولها أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص الصورة الصحيحة للواقعة كما إرتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق دون تقييدها هذا التصوير بدليل معين كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن خاصا بحقه الشرعى في تأديب زوجته المجنى عليها في قوله "حتى لو فرض جدلا وكانت علاقة الزوجة قائمة وثابتة بين المجنى عليها والمتهم فإن ذلك الإعتداء الشديد الذى وقع عليها منه والذي نشبت عنه تلك الإصابات العديدة لا يدخل تحت حق التأديب البسيط المقرر للزوج على زوجته وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية

الغراء و بالتالى فلا يعتبر استعمالا من المتهم لحق مقرر له طبقا للسادة ٦٠ عقوبات حتى لو صح جدلا أن المجنى عليها كانت زوجة له وهو ما لم يقم الدليل عليه على نحو ما سلف بيانه . وما أورده الحكم صحيح في القانون ، ذلك بأنه وإن أبيع للزوج تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقرر إلا أنه لا يجوز له أصلا أن يضربها ضربا فاحشا — ولو بحق — وحد الضرب الفاحش هو الذى يؤثر فى الجسم ويغير لون الجلد ، فإذا كان الطاعن قد إعتدى على المجنى عليها إعتداء بلغ من الجسامة الحد الذى أوردها حنفها فليس له أن يتعلل بما يزعمه حقا له يبيع له ما جناه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

---



## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المركي ، ومحمد صبري ، وجمال المرصفاوي ، ومحمد نور الدين هويس .

( ١١١ )

### الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ القضائية

(١) فاعل . شريك . مسئولية جنائية .

تحمل الفاعل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عنها ، ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها . متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى المتفق على ارتكابها .  
الفصل في الاحتمال . موضوعي .

(ب) ظروف مشددة . سلاح . سرقة . فاعل . شريك . جريمة .

حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي . مريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به .

(ج) حكم . "تسييبه" . تسييب غير معيب . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "إعتراف" .

لمحكمة الموضوع الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك .

(د) قتل عمد . "نية القتل" .

نية القتل . من الأمور الموضوعية . للقاضي استظهارها في حدود سلطته التقديرية .

١ — من المقرر في فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء . والاحتمال أمر متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون .

٢ — حمل السلاح في السرقة ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به .

٣ — لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

٤ — نية القتل من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته التقديرية باعتبارها أمرا داخليا متعلقا بالإرادة يرجع تقدير توافره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ليلة ١٦ فبراير سنة ١٩٦٤ بدائرة بندر شبرا محافظة القليوبية : ( أولا ) المتهم الأول : قتل أحمد محمد عثمان عمدا وقد تقدمت هذه الجريمة بجريمة أخرى وهو أنه في الزمان والمكان سالقي الذكر سرقو والمتهمون الآخرون اللبابت الالكترونية المملوكة لشركة النصر لصناعة التليفزيون وكان ذلك بطريق الإكراه بأن أوثق المتهم الأول المحبى عليه وكم فاه قاصدا من ذلك شل مقاومته حال كون أحدهم يحمل سلاحا ناريا ظاهرا ( مسدسا ) فتمت الجريمة بناء على ذلك الإكراه . ( ثانيا ) المتهمون الآخرون : اشتركوا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمتين سالقي الذكر بأن اتفقوا معه على السرقة وتوجهوا معه بسيارتين إلى مخازن

الشركة وساعده في نقل الممروقات بالسيارتين اللتين كانتا معهم فوقعت الجريمة الأولى بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة وكانت الجريمة الثانية نتيجة محتملة للجريمة الأولى . ( ثالثا ) المتهم الأول أيضا : ( ١ ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا ( مسدسا ) . ( ب ) أحرز ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح وإحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ - ٤١ و ٤٣ ، ٤٤ و ٤٤ ، ٢٣٤ ، ٣١٤ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٦ ، ٢٦ ، ٢ / ٢ - ٤ - ٣٠ والجدول رقم ٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ - ٤١ و ٤٣ و ٢٣٤ / ١ - ٢ - ٣١٤ و ٣١٦ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٦ و ٢/٢٦ - ٤ - ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ١ من القسم الأول من الجدول ٣ الملحق به - مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ( أولا ) بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة عما أسند إليه ( ثانيا ) بمعاينة كل من المتهمين الآخرين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما أسند إليهم . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعنين الأول والثاني والثالث والخامس والسادس والسابع وإن قرروا بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنهم لم يقدموا أسبابا للطعن ومن ثم فإن الطعن المقدم منهم يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الرابع والثامن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن الرابع ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك في جنايتي القتل العمد والسرقة باكراه قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأن الحكم لم يعرض لما أثاره الطاعن - تأكيد لدفاعه بأن الاعتراف



المسند إليه كان وليد إكراه — من أن الشاهد على حسن القتال حدد طرزا للسيارة المستعملة في الحادث يخالف طرز سيارة الطاعن المضبوطة والتي قدم للحكمة رخصة تسييرها الأمر الذي يكشف عن زيف الاعتراف، إلا أن الحكم على الرغم من أهمية هذا الدفاع لم يعرض له ويرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دين الطاعنون بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وأقوال المجني عليه بتحقيقات النيابة والشرطة ومن المعاينة وتقرير الصفة التشريعية ومما قرره الطاعنون من الثاني إلى السابع في التحقيقات وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل اعتراف الطاعن الرابع في قوله : ” قرر المتهم الرابع بتحقيق النيابة بأنه تقابل وباقي المتهمين جميعا بمقهى ببندر شين الكوم ثم قصدوا بسيارة قادها حتى شبرا الخيمة وهناك تركهم المتهمان الأول والثاني وصعدا إلى مسكن أولهما وبعد نحو ربع ساعة عادا ومعهما شخص أدار لهما محرك سيارة كانت تقف أمام باب المنزل بالطريق قادها المتهم الثاني وركب معه فيها المتهمون الأول والثاني والسابع ثم ذهبوا بالسيارتين إلى المخازن وقام المتهمون بنقل الصناديق من المخزن إلى السيارتين وبعد أن استقلوها سمع صوت ثلاثة أعيرة نارية فسأل المتهم الثامن الذي كان يجلس بجانبه عن سبب إطلاقها فأخبره أن المتهم الأول أطلق النار على الخفير المجني عليه لأنه يعرفه ولما عادوا إلى شين الكوم تركوا المسروقات لدى المتهم الثالث . كما حصل الحكم اعترافات الباقيين بما يتفق واعتراف الطاعن الرابع . ثم عرض الحكم إلى ما أثاره المتهمون بشأن بطلان اعترافاتهم لصدورها نتيجة إكراه وإيعاز من رجال الشرطة واطرحه في قوله : ” ثبت مما قرره المتهم الثاني أمام المحكمة وما قرره والمتهمون من الثالث إلى السابع بتحقيق النيابة من أقوال يرتاح لها ضمير المحكمة أنهم اجتمعوا بمقهى عينوها ببندر شين الكوم ليلة الحادث ومعهم المتهمين الأول والثامن وقاموا جميعا بالسيارة التي قادها المتهم الرابع — الطاعن الرابع — حتى نزل المتهم الأول بشبرا الخيمة حيث استعان المتهم الأول بسيارة نسيبه الذي كان ضيفا عليه ثم ذهبوا جميعا إلى مكان الحادث في جنح الظلام ونقلوا المسروقات إلى السيارتين وأطلق المتهم

الأول ثلاثة أعيرة من السلاح الذي كان يحمله على المجنى عليه خشية أن يفصح أمره بعد أن عرفه وقللوا طائدين بالمسروقات إلى شبين الكوم وأودعوها لدى المتهم الثالث بكفر المصيصة ... وأن أقوال هؤلاء المتهمين لم يدلوا بها أمام رئيس المباحث فحسب بل أدلوا بها أمام وكيل النيابة المحقق بعيدا عن تأثير الشرطة وقد أكدوا في هذا التحقيق أنهم يدلون بها بحض إرادتهم كشفا لما حدث فعلا ولم يدع أحد منهم أن إكراها ما أو تعذبا قد وقع عليه من رجال الشرطة . . وثبت بمحضر جلسة ١٩٦٤/٢/١٩ أمام قاضي المعارضات عند نظر طلب مد حبسهم بحضور المدافع عنهم أنهم حين سألم القاضي قرروا أنهم اعترفوا فعلا بتحقيق النيابة وأنهم مارافقوا المتهم الأول إلى المخازن إلا بعد أن زعم لهم أنه يودع فيه صندوقا من الخمر غير أنهم فوجئوا به يهددهم باطلاق النار عليهم من سلاحه وأكرههم على حمل المسروقات . وبجلسة ١٩٦٤/٣/٤ ردد المتهمون الثاني والثالث والسادس والسابع بمجلس القضاء كذلك عند نظر قاضي المعارضات مد حبسهم أنهم يصرون على أقوالهم التي أبدوها في تحقيق النيابة الأمر الذي ينفي ما أنير بالجلسة من أن إكراها أو تعذبا قد وقع على أي منهم ليدلى بأقواله الثابتة بتحقيق النيابة " . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إذ عرض إلى وسيلة انتقال الطاعتين إلى مكان الحادث ، أثبت أنهم استقلوا سيارتين قاد إحداهما الطاعن الثاني والأخرى الطاعن الرابع دون أن يورد سواء فيما أثبتته عن واقعة الدعوى أو ما حصله من أقوال الشهود واعترافات المتهمين ثمت قول بأن السيارة التي كان يقودها الطاعن الرابع هي سيارته الخاصة أو يشير إلى أنها من طرز معين ، مما مفاده أن المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد أطرحت أقوال الشاهد على حسن العتال - بفرض صحة ما جاء بوجه الطعن - بشأن طرز السيارة التي كان يقودها الطاعن ، فأحصى بذلك دفاعه عن مغايرة طرز سيارته الخاصة لتلك التي استعملت في الحادث فبرمجد ، لا يستأهل من الحكم ردا خاصا عليه . وإذا ما كان الطاعن يهدف من إثارة هذا الدفاع إلى القول بزيغ الاعتراف المسند إليه ، وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى اعترافات المتهمين - ومن بينهم الطاعن الرابع - بتحقيقات النيابة والشرطة وإلى صدورها سليمة مما يشوبها ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه ومل غيره



من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك ، متى طمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها في أمر يتصل بحقها المطلق في تقدير أدلة الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن الرابع على الحكم المطعون فيه يكون غير سديد ويتعين لذلك رفض الطعن المقدم منه موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثامن هو الخطأ في القانون والقصور والتناقض في التسبيب ، ذلك بأن الحكم ساءل الطاعن عن جريمة القتل التي إقترفها المتهم الأول وحده باعتبارها نتيجة محتملة لجريمة السرقة المتفق عليها مع أن المسؤولية عن النتيجة المحتملة لا تقوم إلا في مواجهة الشريك بصريح نص المادة ٤٣ من قانون العقوبات وقد اعتبر الحكم — على ما صورته الوقائع الثابتة بمدوناته — الطاعن فاعلا أصليا في جريمة السرقة وإن كان قد عاد — عند مساءلته عن القتل — واعتبره شريكا في السرقة . وفضلا عن هذا فإن مفاد ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى أن القتل لم يكن نتيجة محتملة للسرقة المتفق فيها لأن ظروف ارتكابها لم تكن تهىء إلى إمكان توقع ارتكاب القتل الذي انفرد به الطاعن الأول لمصلحة خاصة به وحده — بعد تمام السرقة — فقطع بشذوذه الصلة بين الجريمةتين . ثم إن الطاعن دفع بأن إصابات المجنى عليه من شأنها أن تعجزه عن الكلام فور الحادث . واستند في هذا إلى أن إخطار الحادث جاء خلوا من تحديد محدث إصاباته ، وهو دفاع هام يستند إلى مسألة فنية لا تملك المحكمة بوسائلها الخاصة أن تبلغ غاية الأمر فيها ، فلا يحق لها أن تقتصر في ردها بما قرره الشهود لأن دفاع الطاعن مؤداه كذب الشهود فيما نقلوه عن المجنى عليه مما يعيب الحكم بالقصور في التدليل بالنسبة لجريمتي القتل والسرقة على السواء ، ولا يغنى في هذا المقام أن يكون المجنى عليه قد أبدى أقواله في تحقيق النيابة لأنها جاءت بعد إتصال الشرطة به وإيعازهم له بها . كما أن ما أورده الحكم عن نية القتل لا يكفي لإثبات توافرها وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه دون نظر إلى أن العقوبة المقررة بها مقرررة في جنابة السرقة بإكراه المستندة إلى الطاعن لأن إرتسام صورة الواقعة في إطار التكيف الخاطيء الذي أخذت به المحكمة — له أثر محقق في تقديرها للعقوبة فتوافر بذلك للطاعن مصلحة مؤكدة في نقض الحكم المطعون فيه .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن الأول ويعمل أميناً لأحد مخازن شركة النصر لصناعة أجهزة التلفزيون ثارت في نفسه نزعة الجشع ففكر في سرقة اللبّات الالكترونية من مخازن الشركة لأنها تباع في الأسواق بأثمان مرتفعة فاتفق مع الطاعنين السبعة الباقين على ارتكاب جريمة السرقة وأعدوا لها عدتها فحمل الطاعن الأول سلاحاً نارياً (مسدساً) وإرتدى الثالث كسوة ضابط وضع عليها حامل نيشان وجاء الرابع بسيارة إستقلوها جميعاً من بندر شبين الكوم حتى منزل الطاعن الأول ببندر شبرا الخيمة على مقربة من مكان الحادث وهناك استعار الأخير سيارة صهره التي قادها الطاعن الثاني بعد أن أرشده الشاهد على حسن العتال عن كيفية إدارتها واتجهوا بالسيارتين إلى المخازن محل السرقة فبلغوها حوالي الساعة الثالثة صباحاً والتقوا بحارسها المجنى عليه وجاذبوه أطراف الحديث بقصد إيهامه بأنهم حضروا الأمر يتصل بحراسته وبخافة أمسكوا به وكوفاه وأوثقوه من يديه وقدميه بالحبال فشلوا مقاومته ومنعوه من الصباح ثم قاموا بكسر باب المخزن ونقلوا صناديق اللبّات إلى السيارتين وقبل أن يفروا بالمسروقات أطلق الطاعن الأول على الحارس المجنى عليه ثلاثة أعيرة نارية من مسدسه قاصداً قتله حتى يأمن مغبة اقتضاح أمره إذا ظل على قيد الحياة بعد أن تعرف عليه ثم لاذوا جميعاً بالفرار حاملين غنيمتهم إلى بلدة كفر المصليحة وأخفوا المسروقات بمنزل الطاعن الثالث تاركين على مسرح الجريمة غطاء المصباح الداخلي للسيارة المستعارة وحامل النياشين الذي سقط عفا من الطاعن الثالث . وفي مطلع النهار حضر أحمد عبد الحميد أبو سليمان القائم بحراسة المخازن نهراً فوجد المجنى عليه موثقاً وملقى على الأرض مصاباً وعلم منه بتفصيلات الحادث . وعلى إثر إخطار الشرطة بالحادث انتقل الضابط النوبتجي وسأل المجنى عليه فأخبره بأن الطاعن الأول حضر مع آخرين بسيارة تبتعتها سيارة أخرى بها عدة أشخاص أوثقه إثنان منهم بالحبال ثم كسروا المخزن وسرقوا بعض محتوياته وقبل انصرافهم أطلق عليه الطاعن الأول ثلاثة أعيرة نارية . ثم توجه مأمور البندر إلى مكان الحادث وعثر به على غطاء من البلاستيك لمصباح سيارة وانتقل بعد ذلك إلى منزل الطاعن الأول لضبطه فشاهد سيارة صهره في طريقها إليه يقودها صاحبها فاستوقفه وعان السيارة فلم يجد بها غطاء مصباحها الداخلي فعرض عليه الغطاء المضبوط فاستعرف عليه ثم توجه بعد ذلك إلى المستشفى

وصال المجنى عليه فردد ما سبق أن أدلى به للضابط النوتجى . كما عثر ضابط المباحث داخل المخزن على حامل النياشين ملقى على الأرض وعثر أيضا بجوار المكان الذى كان المجنى عليه ملقى فيه على ثلاثة أظرف مطلقة تفوح منها رائحة البارود وعلى الأثر تولت النيابة العامة التحقيق بأن سألت المجنى عليه فشرح بالتفصيل ما قام به الطاعن الأول وباقي الجناة بما لا يخرج عما سبق أن أبداه بمحضرى الشرطة . وأسفرت تحريات رئيس المباحث عن ارتكاب الطاعنين للحادث وإخفاتهم المسروقات بمنزل الطاعن الثالث فانتقل إليه وقام بتفتيشه بعد استئذان النيابة وأسفر التفتيش عن عثوره على صناديق من الكرتون بها ٧١٤٩ لمبة ولم يثبت الطاعن الثالث أن اعترف باشتراكه فى ارتكاب الحادث مع باقي الطاعنين كما اعترف الطاعن الثانى - وكان يصاحب الضابط - بالجريمة كما رواها زميله ثم قام بعد ذلك بضبط باقي الطاعنين فاعترفوا باقتراف الجريمة عدا الطاعن الخامس وعقب القبض على الجناة أبلغ محمد عفيفى أبو العينين بأن الطاعن الثانى أودع لديه ثلاثة أجولة على أنها بضائع خاصة بالطاعن الخامس تبين أنها تحوى ٢٤٧٠ صماما كما عثر بأحد الحقول ببلدة مليج على ثلاثة أجولة أخرى تحوى ٣٧١٨ لمبة وعلى جوال يحوى ٢٩٦ لمبة بهويس بلدة مليج . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعنين أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، وانتهى إلى إدانة الطاعن الأول بجناية القتل العمد التى تقدمتها جناية أخرى هى أنه والطاعنين من الثانى إلى الثامن سرقوا الصمامات الألكترونية المملوكة لشركة النصر لصناعة التلفزيون بطريق الإكراه بأن أوثقه إثنان منهم بالحبال وكما فاه حالة كون أولهم يحمل سلاحا ناريا ظاهرا ( مسلما ) كما دان الطاعنين من الثانى إلى الثامن باشتراكهم مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب الجريمتين السالفتى الذكر بأن اتفقوا معه على ارتكاب جريمة السرقة وكانت جناية القتل نتيجة محتملة لجريمة السرقة كما دان الأول أيضا بجريمة إحراز سلاح نارى وذخيرة دون ترخيص . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التى يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التى قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التى اتفق الجناة على ارتكابها فاطلين كانوا أو شركاء ، ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن الثامن من اقتصار المسئولية من



النتائج المحتملة على الشريك دون الفاعل لا يكون سديدا في القانون . أما القول بأن ظروف ارتكاب جريمة القتل لم تكن انتهىء إلى إمكان توقع ارتكابها بفردود بأن معيار الاحتمال هو أمر موضوعي متعلق بالوقائع تفصل فيه المحكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام حكمها يسير التطبيق السليم للقانون ، وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في منطق سائع أن جنائية قتل المجنى عليه أحمد محمد عثمان كانت نتيجة محتملة لجنائية السرقة بإكراه التي كانت مقصودة بالاتفاق وساهم المتهمون — وبينهم الطاعن الثامن — في ارتكابها ، وكان حمل السلاح في السرقة ظرفا ماديا متصلا بالفعل الإجرامي يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به ، فإن مجادلة الطاعن إقيا استخلصه الحكم من اعتبار جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقة يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن بشأن قدرة المجنى عليه على الكلام إثر حدوث إصابته مردودا بأن الحكم وقد أثبت أن المجنى عليه ردد في تحقيق النيابة تفصيلات الحادث كما سبق أن أبداهما في محضري الشرطة وعلى نحو اطمانت معه المحكمة — دون معقب — إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ، فقد أضفى دفاع الطاعن في هذا الشأن دفاعا موضوعيا يرمى إلى مجرد التشكيك في صدق أقوال الشهود مما لا يستلزم من المحكمة ردا مستقلا عليه إذ الرد مستفاد من أخذها بأقوال هؤلاء الشهود واطمئنانها إلى صحتها . أما ما استورد إليه الطاعن من قول بأن رواية المجنى عليه بمحضر تحقيق النيابة إنما جاءت بعد اتصال رجال الشرطة به فإنه جدل موضوعي لا يقبل منه إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر قصد القتل في قوله : ” وحيث إن الدافع للاثم الأول على قتل المجنى عليه هو خشيته من أن يفضح أمره — بعد أن عرف شخصيته — إن هو ظل على قيد الحياة فانتوى قتله ليخمد أنفاسه . وأن نية قتل المجنى عليه وإزهاق روحه ثابتة من استعمال للاثم الأول لسلاح قاتل بطبيعته محشو بالمقذوفات من شأنه أن يزهي الأرواح وأعد لهذا الغرض ثم تصويبه نحو المجنى عليه فأحدث



تهتكاً بالأمعاء الدقيقة والترب وما ضاعف ذلك من التهاب بريتونى وامتنصاص  
توكسينى وهبوط فى القلب على نحو ما جاء بتقرير الصفة التشريحية " . ولما  
كانت نية القتل هى من الأمور الموضوعية التى يستظهرها القاضى فى حدود  
سلطته التقديرية باعتبارها أمراً داخلياً متعلقاً بالإرادة يرجع تقدير توافره إلى  
سلطة قاضى الموضوع وحرية فى تقدير الوقائع ، وكان ما أورده الحكم تدليلاً  
على قيام نية القتل فى حق مقررئها يكفى لحمل قضائه ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا  
الشأن لا يعدو أن يكون محاولة جديدة لمناقشة أدلة الدعوى التى اقتنعت بها  
المحكمة . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه  
موضوعاً .

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، وجمال المرصفاوى ، ومحمد محفوظ ، وحسين سامح .

( ١١٢ )

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٤ القضائية

تصدير . جريمة . ” أركانها ” .

الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات : هو إحكام الرقابة عليها ضمانا لرواجها في الأسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادراتنا في تلك الأسواق . الخروج على مقتضى الواجبات التى فرضت تحقيقا لهذا الهدف تتوافر به الجريمة التى يكفى لقيامها علم الجانى بالفعل المؤثم قانونا أو قعوده عن التحقق من مطابقة المنتجات للواصفات المقررة .

يبين من مطالعة المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التصدير أن الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات هو إحكام الرقابة عليها ضمانا لرواجها في الأسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادراتنا في تلك الأسواق بحيث لا يصدر منها إلا ما يطاق الشروط والمواصفات التى تضعها الجهات المختلفة وتحقيقا لهذا الهدف أصدر وزير الاقتصاد القرار رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٥٩ بالرقابة على تصدير البطاطس متضمنا الشروط والمواصفات التى رأى اخضاع محصول البطاطس لها عند تصديره . ومن ثم يكون الخروج على مقتضى الواجبات التى فرضت تحقيقا للهدف المشار إليه تتوافر به جريمة — محاولة تصدير بطاطس محظور تصديرها لمخالفتها للمواصفات القانونية — التى دين الطاعن بها ، والتى يكفى لقيامها علم الجانى بالفعل المؤثم قانونا أو قعوده عن التحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥/٢/١٩٦٣ بدائرة قسم الميناء :  
حاول تصدير البطاطس المينة بالمحضر وقد حظر تصديرها لمخالفتها للواصفات  
القانونية على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ٢ من القانون  
رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ و ١ و ١٢ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة  
جنع ميناء الاسكندرية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٣  
عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه  
والمصادرة . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الإسكندرية  
الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣  
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف  
وبتغريم المتهم مائة جنيه وأمرت بالمصادرة وألزمت بتعويض يعادل قيمة  
البطاطس المضبوطة بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم  
بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن لمخالفته أحكام  
القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير قد شابه الفساد في الاستدلال  
والقصور في التسيب ، ذلك بأنه ذهب في قضائه إلى توافر علم الطاعن بخالفة  
بعض الأجلة المضبوطة للواصفات القانونية ودل على توافر هذا العلم في حقه  
وثبت ارتكابه الجريمة المسندة إليه بكونه هو صاحب الرسالة والمستفيد الوحيد  
من تصديرها ، مع أن قيامه بالتصدير لا يعني ارتكابه المخالفة أو علمه بها كما  
أن المستفيد من المخالفة ليس هو الطاعن وإنما هو البائع له والقائم في الوقت  
ذاته بنقل الرسالة إلى الميناء طبقا لعقد النقل المبرم بينهما فهو الذي تعود عليه  
فائدة التلاعب بوضع أجولة معينة بدلا من أخرى سليمة، هذا فضلا عن أن الحكم  
لم يعرض لأقوال شهود الطاعن الذين سمعهم محكمة أول درجة بناء على طلبه الذي  
استند إلى أقوالهم في التدليل على انقطاع صلته بالرسالة المضبوطة بعد أن ثبتت  
الأختام عليها وانتفاء علمه لذلك بخالفة بعض الأجلة للواصفات القانونية .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : " أنها تحصل فيما أبلغ به وكيل مكتب رقابة الصادرات نقلا عن المهندس الزراعي محمد عبد المجيد حنانه من أن الأخير ضبط رسالة بطاطس باسم أحمد علي البقلي وأولاده لاتتوافر في بعض أجولتها الشروط والمواصفات المقررة قانونا للبطاطس محملة بسيارة داخل الدائرة الجمركية وعلى وشك الشحن بالمركب الراسية بالميناء ، فقد حرر محضرا باثبات ذلك كما تشكلت لجنة لفحص البطاطس وأودعت تقريراً بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٣ أوردت به أن السيارة كانت محملة بـ ٦٠٠ جوال بطاطس ٣٦٧ جوالاً منها مختومة بختم مكتب الصادرات وتتوافر فيها الشروط المطلوبة و ٢٣٣ جوالاً غير مختومة ولا تتوافر فيها الشروط المقررة قانوناً " واستند الحكم في أدانة الطاعن إلى أدلة مستمدة من ضبط شحنة البطاطس المخالفة للمواصفات القانونية والمصدرة باسمه ومما جاء بتقرير لجنة المعاينة وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ثم عرض الحكم إلى دفاع الطاعن فحصله بقوله " وحيث إنه بسؤال المتهم ( الطاعن ) وهو المسئول عن عملية التصدير هذه دفع التهمة بأنه اشترى البطاطس المضبوطة من أحد التجار بناحية كفر الزيات واشترط عليه أن تكون البطاطس عبوة تصدير وحسب شروط مراقبة الصادرات هذا فضلاً عن أنه توجه مع كشاف مراقبة الصادرات والمخبر الزراعي بكفر الزيات وفحص ألف جوال من البطاطس وتم ختمها بمعرفة مراقبة الصادرات ثم كلفت البائع بشحنها للاسكندرية وتم ذلك فعلا بيد أن السائق الذي قاد سيارة الشحنة لم يمر عليه وتوجه مباشرة للدائرة الجمركية . ومن ثم فهو غير مسئول عن الحادث " ثم فند الحكم هذا الدفاع بقوله " ولا يقدح من هذا ما أثاره المتهم من أنه لم يكن يعلم بوجود بعض الأجولة ضمن الشحنة مخالفة للشروط القانونية فهذا العلم ثابت في حقه من كونه صاحب الرسالة المصدرة والمستفيد الوحيد منها ومفروض في مصدر كبير مثله أنه لا يترك صغيرة ولا كبيرة في نطاق عمله لا يكون على دراية كاملة بها " وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها ذلك بأنه يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية المصاحبة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير أن الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات هو إحكام الرقابة عليها ضماناً لرواجها في الأسواق الخارجية

والمحافظة على سمعة صادراتنا في تلك الأسواق بحيث لا يصدر منها إلا ما يطابق الشروط والمواصفات التي تضعها الجهات المختصة وتحقيقا لهذا الهدف أصدر وزير الاقتصاد القرار رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٥٩ بالرقابة على تصدير البطاطس متضمنا الشروط والمواصفات التي رؤى اخضاع محصول البطاطس لها عند تصديره ومن ثم يكون الخروج على مقتضى الواجبات التي فرضت تحقيقا للهدف المشار إليه تتوافره الجريمة التي دين الطاعن بها والتي يكفي لقيامها علم الجاني بالفعل المؤثم قانونا أو قعوده عن التحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أورده الحكم يتوافره الركن المعنوي في الجريمة المشار إليها كما هو معرف به في القانون وكانت المحكمة غير ملزمة بمتابعة الطاعن في مناحي دفاعه المختلفة وحسبها أنها أقامت قضاؤها على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوما .

---

## جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين صفوت المركي ؛ ومحمد محمد صبرى ، وقطب فراج ؛ ومحمد عبد المنعم حزاوى .

( ١١٣ )

الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٤ القضائية

استئناف . معارضة .

استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائى الصادر ضده غيابيا . إفادته أنه تجاوز عن استعمال حقه  
فى المعارضة اكتفاء منه باللجوء الى طريق الاستئناف .

من المقرر أن استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائى الصادر ضده غيابيا يفيد  
أنه تجاوز عن استعمال حقه فى المعارضة ا كتفاء منه باللجوء الى طريق الاستئناف .  
ومن ثم فإنه ما كان على المحكمة الاستئنافية أن تلتفت لما إذا كان الحكم المستأنف  
قابلا للمعارضة من عدمه أو أن تستجلى موافقة الطاعن على التزول عن هذا الطريق  
من طرق الطعن ، وخاصة أن دفاعه لديها قد انحصر فى مجرد طلب معاملته بمزيد  
من الرأفة ولم يثر لديها شيئا مما يثيره بطعنه بما لا يقبل معه إثارته لأول مرة أمام  
محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز  
سمالوط : بئذ المحجوزات الميينةوصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها  
إداريا لصالح وزارة الأوقاف والى سلمت إليه على وجه الوديعة لحراستها  
وتقديمها يوم البيع فاختمها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه  
بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة سمالوط الجزئية قضت



حضوريا بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦٣ عملاً بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم المستأنف في قضائه بادانة الطاعن بجريمة التبديد وكذلك الحكم المستأنف ذاته كلاهما باطل . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تخلف عن حضور المحاكمة الابتدائية وحضر عنه وكيل لمجرد إبداء عذره في الغياب لا للرافعة في الدعوى لما هو مقرر قانوناً من ضرورة مثوله بشخصه للرافعة في التهمة المسندة إليه ، ولما كان هذا الأمر قد فات محكمة أول درجة فقد قضت في الدعوى ووصفت حكمها خطأ بأنه حضوري ، ويضيف الطاعن أنه إذا ما حيل بينه وبين التقرير بالمعارضة في هذا الحكم - الغيابي في حقيقة الواقع - فقد طعن عليه بالاستئناف ، فما كان من المحكمة الاستئنافية إلا أن أيدت الحكم المستأنف دون أن تلتفت إلى أنه في حقيقته حكم غيابي ودون أن تحصل على موافقة الطاعن على ثروله عن المعارضة فيه ، وبذلك تسيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه . وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الطاعن قدم للمحاكمة أمام محكمة أول درجة لجلسة ١٩٦٣/٥/٢٩ فتخلف عن الحضور وحضر عنه وكيل قدم شهادة بمرضه وإيصالاً بالتسديد فقضت المحكمة في الجلسة ذاتها حضوريا بحبس الطاعن شهراً واحداً مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة ، ثم كان أن استأنف الطاعن هذا الحكم واقتصر دفاعه في الدعوى على طلب جعل وقف التنفيذ شاملاً . فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه - بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها . وحيث إنه مع فرض أن الحكم المستأنف هو حكم غيابي ، فإنه من المقرر أن

استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده ضايبا يفيد أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه باللجوء إلى طريق الاستئناف . لما كان ذلك . فإنه ما كان على المحكمة الاستئنافية أن تلتفت لما إذا كان الحكم المستأنف هو حكم قابل للمعارضة من عدمه أو أن تستجلى موافقة الطامن على التزول عن هذا الطريق من طرق الطعن ، وخاصة أن دفاعه لديها قد انحصر في مجرد طلب معاملته بمزيد من الرأفة ولم يثر لديها شيئا مما يثيره بطعنه بما لا يقبل معه إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار راضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

( ١١٤ )

### الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ القضائية

دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع “ . ” ما يوفره “ . معارضة . استئناف .  
حضور محام عن المتهم في إحدى القضايا وتقديمه شهادة تفيد مرضه . انصراف دلالة هذا الأمر  
إلى كافة القضايا التي اتهم فيها المتهم والمنظورة أمام المحكمة بنفس الجلسة . عدم إشارة الحكم  
الصادر في المعارضة الاستئنافية المرفوعة من المتهم والمنظورة بذات الجلسة — القاضي باعتبار  
المعارضة كأن لم تكن — إلى العذر الذي أبداه المحامي وعدم تحدته عن الشهادة المقدمة منه .  
إخلال بحق الدفاع .

لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن تخلف عن  
الحضور بالجلسة التي حددت لنظر معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي والتي قضى  
فيها باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وأنه وإن لم يثبت بمحضر هذه الجلسة أن  
المحامي الذي حضر عنه بها قد ترفع في الدعوى أو أبدى طلبا ما ، إلا أنه يبين  
من الرجوع إلى محاضر جلسات القضية موضوع الطعن الآخر التي اتهم فيها الطاعن  
أنها قد نظرت بنفس الجلسة أمام الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وأن  
محاميه حضر عنه بها أيضا وقدم شهادة مرضية ، مما يستفاد منه أن الطاعن وإن  
تخلف عن الحضور بالجلسة المذكورة إلا أن محاميه قد حضر عنه وقدم شهادة  
مرضية تأييدا لهذا العذر الأمر الذي تنصرف دلالة إلى كافة القضايا التي اتهم  
فيها الطاعن والمنظورة أمام المحكمة بنفس الجلسة . ولما كان الحكم المطعون  
فيه لم يشر إلى العذر الذي أبداه المحامي ولا هو تحدث عن الشهادة المقدمة منه ؛  
وكان المرض عذرا قهريا ، وكان حق الدفاع مكفولا بالقانون ، فكان على المحكمة



إن لم تروجها للتأجيل أن تعرض في حكمها للعدر وللشهادة المرضية المقدمة تعزيرا له وأن تبدى رأيها فيه . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا لاخلاله بحق الطاعن في الدفاع مما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في أيام ٦/٢٥ ، ٧/٢٥ ، ١٠/٢٥ ١٩٦١ بدائرة قسم عابدين : أعطى بسوء نية لبنك القاهرة المال ثلاثة شيكات مبيته بالمحضر ، قيمة كل منها ألف جنيه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح عابدين الجزئية قضت غيابيا في ٢٢/١١/١٩٦٢ عملا بما دتق الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف النفاذ فعارض ، وقضى في معارضته في ٢٣/٥/١٩٦٣ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت غيابيا في ٨/٣/١٩٦٤ بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فعارض المحكوم عليه ، وقضى في المعارضة بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٤ باعتبارها كأن لم تكن فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي كأنها لم تكن ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه أغفل التعرض للعدر الذي أدى إلى تخلف الطاعن عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها . وهو العذر الذي أبداه نيابة عنه محاميه عند نظر قضية أخرى بنفس الجلسة ، حيث قدم شهادة مرضية تثبت مرض الطاعن وعلى الرغم من ذلك فإن المحكمة لم تؤجل نظر المعارضة بسبب قيام هذا العذر ولم تقل كتبها فيه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن تخلف عن الحضور بجلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٦٤ التي حددت لنظر معارضته في الحكم غيابي الاستثنائي والتي قضى فيها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، وأنه وإن لم يثبت بمحضر هذه الجلسة أن المحامي الذي حضر عنه بها قد ترفع في الدعوى أو أبدى طلبا ما ، إلا أنه يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات القضية رقم ٣٢٦٠ سنة ١٩٦٢ جنح من مصر ( موضوع الطعن رقم ٢٠٨ سنة ٣٥ ق ) التي اتهم فيها الطاعن أنها قد نظرت بنفس الجلسة أمام الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وأن محاميه حضر عنه بها أيضا وقدم شهادة مرضية ، مما يستفاد منه أن الطاعن وإن تخلف عن الحضور بالجلسة المذكورة إلا أن محاميه قد حضر عنه وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا العذر الأمر الذي تنصرف دلالة إلى كافة القضايا التي اتهم فيها الطاعن والمنظورة أمام المحكمة بنفس الجلسة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشر إلى العذر الذي أبداه المحامي ولا هو تحدث عن الشهادة المقدمة منه . ولما كان المرض عذرا قهريا وكان حق الدفاع مكفولا بالقانون ، فكان على المحكمة إن لم تر وجها للتأجيل ، أن تعرض في حكمها للعذر وللشهادة المرضية المقدمة تعريزا له وأن تبدي رأيا فيه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا لإخلاله بحق الطاعن في الدفاع مما يستوجب نقضه ، بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
فخار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عز الدين سالم ، وحسين ساح .

(١١٥)

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٣٥ القضائية

(١) إجراءات المحاكمة . محاماة .

الخصم في الدعوى هو الأصل فيها . المحامي مجرد نائب عنه . حضور محام مع الخصم لا ينفي حق الأخير في أن يتقدم بما يعين له من دفاع أو طلبات . على المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض ما يبديه مع وجهة نظر محاميه وأن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .

(بوج) حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

(ب) وجوب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة قد أملت إلماها صحيحا بالواقعة وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة وأنها تبين حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم .

(ج) الأدلة في المواد الجنائية . طبيعتها : متسادة بكل بعضها بعضا . سقوط أحدها أو استبعاده . تمذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنهى إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

١ - من المقرر أن الخصم في الدعوى هو الأصل فيها ، أما المحامي فمجرد نائب عنه ، وحضور محام مع الخصم لا ينفي حق هذا الأخير في أن يتقدم بما يعين له من دفاع أو طلبات ، وعلى المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض ما يبديه الخصم مع وجهة نظر محاميه ، وطالما أن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .



٢ - يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالإدانة قد ألتمت إلزاما صحيحا بواقعة الدعوى وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم عليها شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم حتى يكون تدليل الحكم على صواب اقتناعه بالإدانة بأدلة مؤدية إليه .

٣ - الأدلة في المواد الجنائية متسائدة بكل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهي إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة لدعم الإدانة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦ يناير سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز طما محافظة سوهاج : حاز بقصد الاتجار جواهر مخدرة ( أفبونا وحشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ - أو ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجلول الملحق به . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ داته بجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع . ذلك أنه أنكر التهمة أمام المحكمة وقرر أن اعترافه ليس صحيحا

وأنه أكره على الإدلاء به بعد ضربه وإهانتته إلا أن المحكمة رتبت أدانته على هذا الاعتراف دون أن تستظهر دفاعه وتمحصه في ضوء الحقائق التي ساقها ولم تعن بتحقيقه أو بالرد عليه رداً صحيحاً وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سألت الطاعن عما أسند إليه من اتهام فأنكره وقال إنه اعترف في التحقيقات بسبب ضربه وإهانتته وإذ دافع محاميه عنه لم يتمسك ببطلان هذا الاعتراف مقتصرًا على الدفاع الموضوعي وحين عرض الحكم المطعون فيه إلى دفاع الطاعن حصله في قوله : " إن المتهم أنكر التهمة المسندة إليه وقرر أن ابن عمه أحمد مسعود كان يبيت معه بنفس الحجرة ليلة الحادث وأن أشخاصاً كثيرين ترددوا على منزله بمناسبة مرض ابنته ومنهم أحمد حجازي وزوجته وابنته الذين يتهمهم بدس الخدر له لخصومة بينه وبينهم وتردد المتهم في التحقيقات بشأن الاعتراف الصادر منه أمام رجال الشرطة فتارة يقول بصدور هذا الاعتراف منه خشية اعتداء رجال الشرطة وتارة ينفي صدور الاعتراف منه " .

وحيث إنه وإن كان محامى الطاعن لم يدفع ببطلان الاعتراف الصادر منه لأنه وليد إكراه إلا أنه من المقرر أن الخصم في الدعوى هو الأصيل فيها أما المحامى فمجرد نائب عنه وحضور محام مع الخصم لا ينفي حق هذا الأخير في أن يتقدم بما يعن له من دفاع أو طلبات وعلى المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض ما يبيديه الخصم مع وجهة نظر محاميه وعليها أن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهرياً كما يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالإدانة قدألمت إلى ما صححاً بواقعة الدعوى وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقيقة الأساس الذى تقوم عليه شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم حتى يكون تدليل الحكم على صواب اقتناعه بالإدانة بأدلة مؤدية إليه . لما كان ذلك، وكان الحكم إذ اقتصر في تحصيله لدفاع الطاعن على القول بأنه أنكر التهمة " وأنه تردد في التحقيقات بشأن الإقرار الصادر منه أمام رجال الشرطة وأنه تارة يقول بصدور هذا الاعتراف منه خشية اعتداء رجال الشرطة وتارة ينفي صدور هذا الاعتراف منه " إذ اقتصر الحكم على ذلك فإنه يكون قد استخلص من أقوال الطاعن

ما يخالف المستفاد منها وهو أنه قد أكره على الادلاء بالاعتراف المنسوب إليه للاعتداء عليه بالضرب والإهانة فعلا وإذ رتب الحكم إدانته على هذا الاستخلاص الخاطيء فإنه يكون قد بنى الإدانة على غير سند من الأوراق ولم يلم بدفاع الطاعن على حقيقته ولم يحصه أو يحققه أو يعن بالرد عليه ردا سائغا صحيحا مما يعيبه . ولا يغني عن ذلك استناد المحكمة إلى أقوال الشهود من رجال الشرطة الذين قالوا إن الطاعن اعترف لهم باحراز المخدرات المضبوطة ، ذلك أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهي إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة لدعم الإدانة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم والاحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٥

بقيادة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومحمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين صالح .

(١١٦)

### الطعن رقم ٤ لسنة ٣٥ القضائية

(١) إجراءات المحاكمة . موانع العقاب "المرض العقلي" . دفاع .  
"الإخلال بحق الدفاع" . "ما يوفره" . مسئولية جنائية .

المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه . إصابته بمرض في العقل بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون في ملكه الدفاع بذاته من نفسه والامهام مع المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه .

(ب) إجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما يوفره" . حكم . "تسببه" . تسبب مريب .

على محكمة الجنايات إذا دفع أمامها بأن المتهم مصاب بمرض عقلي أن تثبت من أنه لم يكن مصاباً بذلك العاهة أثناء محاكمته . ليس لها أن تطالب بإقامة الدليل على ذلك . وإلا كان حكمها معيباً .

١ - المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه - وما كان النص على وجوب تنصيب محام له في مواد الجنايات أو إجازة ذلك له في مواد الجنح والمخالفات إلا لمعاونته ومساعدته في الدفاع ثم فحسب . وبالتالي فإذا ما عرضت له عاهة في العقل بعد وقوع الجريمة المسندة إليه . فإنه ولو أن مسئوليته الجنائية لا تسقط في هذه الصورة . إلا أنه يتعين أن توقف إجراءات التحقيق

أو المحاكمة حتى يفيق المتهم ويعود إليه رشده ويكون في مكتته المدافعة بذاته عن نفسه فيما أسند إليه وأن يسهم مع وكيله المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه ومراميه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية .

٢ - ليس لمحكمة الجنايات أن تستند في إثبات عدم مس الطاعن بعاهة عقلية إبان محاكمته إلى القول بأنه لم يقدم من جانبه دليلا على ذلك - لأن واجب المحكمة في مثل هذه الصورة صيانة لحقه في الدفاع أن تثبت هي من أنه لم يكن مصابا بعاهة في عقله وقت محاكمته ولا تطالبه هو بإقامة الدليل على صدق دعواه وتقديم برهانه بين يديها . أما وهي قد تنكبت الطريق القويم في الرد وقعدت في نفس الوقت عن النهوض بما يجب عليها القيام به من إجراءات تستبين منها وجه الحق في الدفع وتحقق بواسطتها من أن الطاعن لم يكن مصابا أثناء محاكمته بعاهة في العقل من شأنها إعجازه عن الدفاع عن نفسه . فإن حكمها بما تضمنه من قصور في البيان وفساد في الاستدلال وإخلال خطير بحق الدفاع يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في الفترة السابقة على يوم ١٩٥٨/٨/٢٥ بدائرة قسم المنشية محافظة الاسكندرية : ( أولا ) قلدوا عملة ورقية ذات العشرة قروش المتداولة قانونا في مصر وكان ذلك بطريق طبع أوراق على هيئة الأوراق المسالية الصحيحة ( ثانيا ) روجوا العملة المقلدة المينة بالوصف الأول مع علمهم بتقليدها بأن دفعوا بها إلى التعامل على أنها صحيحة ( ثالثا ) حازوا الأدوات والآلات والمعدات المينة بالوصف بالمحضر والتي تستعمل في تقليد العملة بغير مسوغ . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ مكرر ثانيا من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ ، فقررت بذلك . ومحكمة جنابات الاسكندرية قضت حضوريا في ١٩٦٣/١١/١٤ عملا بمواد الإتهام

وتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم تقليد وترويج عملة ورقية متداولة قانوناً وحيازة أدوات وآلات ومعدات مما تستعمل في تقليد تلك العملة قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن المدافع عنه دفع بجلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بعدم جواز محاكمته لإصابته بمرض عقلي أودع بسببه مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية ورفضت المحكمة الاستجابة لهذا الطلب قولا منها بأنه لا يوجد بأوراق الدعوى ما يدل على صحة ذلك الدفاع ، وذلك على الرغم من اشتغال ملف الدعوى على إشارة من قسم شرطة كرموز برقم ١٢٦٥ في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ تفيد صحة ما ذهب إليه الطاعن من أنه كان نزيل تلك المستشفى ، هذا فضلا عن أنه كان لزاما على المحكمة إزاء ذلك الذي دفع به الطاعن أن تأمر بإحالة إلى الطبيب الشرعي لتحقيق دفاعه والتحقق من مدى صحته ، أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع بالإضافة إلى ما شاب حكمها من قصور في البيان وفساد في الاستدلال وهذا وذاك مما يبطل الحكم ويعيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن استظهر واقعة الدعوى واستند في القول بثبوتها في حق الطاعن وآخرين معه بالصورة الواردة به إلى أقوال الملازم أول راضي عثمان راضي والنيقيب عبد المجيد السيد عبد المجيد وتقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير واعترافات الطاعن والمتهمين الثاني والثالث بتحقيقات النيابة ، عرض لدفاع الطاعن ورد عليه في قوله ” وحيث إن الدفاع عن المتهم الأول (الطاعن) طلب القضاء ببراءته بمقولة إن المتهم المذكور أدخل مستشفى الأمراض العقلية ومكث بها ستة شهور وأنه لم يشف من مرضه ، كما طلب إعفائه من العقوبة



تطبيقاً لنص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات . وحيث إن المحكمة لا تأخذ  
بدفاع المتهم الأول إزاء ما ثبت من أن مظاهر السلامة العقلية لديه قد تمثلت  
فيما أدلى به من اعترافات تطابقت وتكاملت في تناسق مما يؤكد تلك السلامة وقد  
تقدم بتلك الاعترافات لجعلها أساساً لإعفائه من العقاب حسبما قال به الدفاع  
أما ما زعمه الدفاع عنه من أنه قد طرأ له بعد ذلك من مظاهر عقلية بقي من أجلها  
فترة في مستشفى الأمراض العقلية فليس في الأوراق ما يدل على صحة ذلك ... “  
لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن  
لم يحضر بجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٦٣ وحضر محاميه الأستاذ لينين عازر وأعلن  
أن موكله نزيل مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية وأجلت المحكمة نظر الدعوى  
بجلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ وكلفت النيابة العامة بالتحري عن ذلك ، وفي هذه  
الجلسة الأخيرة مثل الطاعن أمام المحكمة ومعه محاميه الذي ذكر أن المتهم كان نزيل  
مستشفى الأمراض العقلية ولا يجوز محاكمته الآن لأنه مريض ثم قال ” إن المتهم  
خرج من مستشفى الأمراض العقلية بعد أن مكث بها ٦ شهور وأن خروجه  
من المستشفى لا يعنى شفاؤه من مرضه وإنما المرض يتردد عليه في فترات “ . ثم  
سألت المحكمة الطاعن عما إذا كان لديه ما يدل على أنه كان في مستشفى الأمراض  
العقلية فأجاب سلباً وقررت الاستمرار في نظر الدعوى بحضور مدافع آخر ندبته  
إثر انسحاب المحامي الأصيل الأستاذ لينين عازر . لما كان ما تقدم ، وكان  
مؤدى دفاع الطاعن بآدى الذكر أنه قد طرأت عليه بعد وقوع الجريمة عاهة  
في عقله أودع بسببها مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية ومكث بها ستة أشهر  
وأنه وإن خرج منها إلا أن هذه الحالة المرضية لا زالت لصيقة به تتردد عليه  
بين الحين والحين وتتناهيه بين آونة وأخرى . وكانت دلالة هذه القالة المطالبة بوقف  
إجراءات محاكمته لمرضه وعدم قدرته على المساهمة في إعداد دفاعه ، وكانت  
المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات تنص على أنه : ” إذا ثبت أن المتهم غير قادر على  
الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى  
عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده . ويجوز في هذه الحالة للقاضي التحقيق  
أو للقاضي الجزئي كطلب النيابة العامة أو غرفة الاتهام أو المحكمة المنظورة أمامها  
الدعوى إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس إصدار الأمر بحجز  
المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله “ وكان

الشارع إنما استهدف من هذا النص تحقيق مبادئ العدالة وتقديس حق الدفاع أثناء التحقيق والمحاكمة وكفالاته في كلتا الحالتين بصورة حقيقية حاسمة من شأنها البلوغ بسفينة الدعوى الجنائية إلى بر الأمان رغم ما قد يحيط بها من عواصف التضليل والبهتان وما يهددها من عوامل الخطأ أو النسيان ، وكان المتهم - وهو الخصم - هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه وما كان النص على وجوب تنصيب محام له في مواد الجنائيات وإجازة ذلك له في مواد الجنح والمخالفات إلا للمعاونته ومساعدته في الدفاع فحسب وبالتالي فإذا ما عرضت له عاهة في العقل بعد وقوع الجريمة المسندة إليه فإنه ولو أن مسؤوليته الجنائية لا تسقط في هذه الصورة إلا أنه يتعين أن توقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يفيق المتهم ويعود إليه رشده ويكون في مكنته المدافعة بذاته عن نفسه فيما أسند إليه وأن يسهم مع وكيله المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه ومرايمه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية. لما كان كل ما تقدم، وكان المدافع عن الطاعن قد دفع بملادة ٣٣٩ سالفة البيان لإصابته - بعد وقوع الجرائم المنسوب إليه مقارقتها في غضون شهر أغسطس سنة ١٩٥٨ - بمرض عقلي - وكان ما استندت إليه المحكمة في رفض هذا الدفع من الإشارة إلى ما تبينته من أن مظاهر السلامة العقلية قد تمثلت فيما أدلى به بتحقيق النيابة الحاصل في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٨ من اعترافات متكاملة متناسقة ومن أنه لا يوجد بأوراق الدعوى ما يدل على أن الطاعن قد أصيب بعد ذلك بعاهة في عقله بقى بسببها حقبة من الزمن بمستشفى الأمراض العقلية غير سديد، إذ أن الطاعن لم يدفع بأنه كان مذهب العقل وفاقده الشعور والاختيار في الوقت الذي وقعت فيه الجرائم المنسوبة إليه وباشرت النيابة بتحقيقها فيه حتى تركزت المحكمة إلى أقواله ومسلكه في التحقيقات الابتدائية . هذا فضلا عن أنه ليس بصحيح ما ذهبت إليه المحكمة في سبيل التدليل على عدم إصابة الطاعن بمرض عقلي في الوقت الذي كان تجرى محاكمته فيه إذ يبين من مراجعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أنها تضم كتاب قسم شرطة كرموز الرقم ١٢٦٥ والمؤرخ في ١٠/٣٠/١٩٦٣ متضمنا الرد على إشارة نيابة شرق الاسكندرية في شأن الاستعلام - تنفيذنا لقرار المحكمة الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٦٣ - عما إذا كان الطاعن قد أدخل إحدى مستشفيات

الأمراض العقلية ، ويفيد أنه قد أودع بالفعل مستشفى الأمراض العقلية بالقاهرة وأنه خرج منها و يقيم بالعنوان الموضح بذلك الكتاب ، ومن ثم يكون رد المحكمة بشقيه على الدفاع الذى أبداه الطاعن — وهو من وجوه الدفاع الأساسية والجوهرية — غير قويم ولا يصلح بذاته لإطراح ما تمسك به الدفاع، وبالإضافة إلى ما تقدم فإنه ما كان لمحكمة الجنايات المطعون فى حكمها أن تستند فى إثبات عدم مس الطاعن بعاهة عقلية لإبان محاكته إلى القول بأنه لم يقدم من جانبه دليلا على ذلك لأن واجب المحكمة فى مثل هذه الصورة صيانة لحقه فى الدفاع ومع ظروفه الخاصة بدخوله مستشفى الأمراض العقلية أن تثبت هى من أنه لم يكن مصابا بعاهة فى عقله وقت محاكته ولا تطالبه هو بإقامة الدليل على صدق دعواه وتقديم برهانه بين يديها ، أما وهى قد تنكبت الطريق القويم فى الرد وقعت فى نفس الوقت عن النهوض بما يجب عليها القيام به من إجراءات تستبين منها وجه الحق فى الدفع وتحقق بواسطتها من أنه — الطاعن — لم يكن مصابا أثناء محاكته بعاهة فى العقل من شأنها إعجازه عن الدفاع عن نفسه فإن حكمها بما تضمنته من قصور فى البيان وفساد فى الاستدلال وإخلال خطير بحق الدفاع يكون معينا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين نقض الحكم وإحالة الأوراق إلى محكمة استئناف الاسكندرية لتفصل فيها من جديد دائرة مشكلة من مستشارين آخرين وذلك بغير حاجة إلى بحث الوجه الثانى من وجهى الطعن .



## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار رضوان ، ومجد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

( ١١٧ )

### الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٥ القضائية

مواد مخدرة . قصد جنائي . حكم . "تسبيبه . تسبب معيب" .

القصد الجنائي في جريمة إحرار المواد المخدرة . ماهيته : هو علم المحرز بأن المادة التي يحوزها مخدرا . المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن ، إلا إذا كان محل شك وتمسك المتهم بانتفائه لديه ورأت المحكمة إدانته .

القصد الجنائي في جريمة إحرار المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بأن المادة التي يحوزها هي من المواد المخدرة ، والمحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحوزه مخدرا — إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة وتمسك المتهم بانتفائه لديه — فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحوزه مخدرا وإلا كان حكمها قاصراً .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٥ يناير سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز الصف محافظة الجيزة : حاز جواهر مخدرة ( حشيشا ) بقصد الاتجار في غير الأحوال

هذا المبدأ مقرر أيضاً في الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ .

المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بقوار الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات البحيزة قضت حضوريا في ٥ فبراير سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ١ - ١/٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول ١/ المرفق بمعاينة ائمتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيهه وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز مخدر بقصد الإتجار قد شابه قصور في البيان وفساد في الاستدلال ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك بجلسة المحاكمة بأنه لم يكن يعلم ماهية ما بداخل المنديل المضبوط وبأنه يضم بين طياته جوهر مخدرا ورغم ذلك فإن المحكمة لم تكن باستجلاء ركن العلم ولم نورد الأدلة على أن الطاعن كان يعلم بأن ما يحوزه مخدرا وأغفلت كلية الرد على دفاعه في هذا الخصوص رغم جوهرية مستندة في التدليل على ثبوت التهمة قبله إلى اعترافه بحيازة المنديل الذي وجد فيه المخدر وهو اعتراف — إن صح — فإنه إنما يتضمن الاعتراف بمجرد الحيازة ولا ينهض بذاته دليلا على قيام ركن العلم بحقيقة كنه المادة المضبوطة طالما أن الطاعن وإن أقر بحيازة المنديل إلا أنه أعلن بأنه تسلمه قبيل صعود السيارة من مجد على قطيط دون أن يعرف ماهية ما يحويه ومن ثم فإن الاعتراف بهذه الصورة لا يجوز الاستناد إليه للتدليل على توافر ركن العلم المجعود وهو ما يصم الحكم بالقصور في البيان والفساد في الاستدلال بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إنها تحصل « في أنه في صباح يوم ٥ يناير سنة ١٩٦٣ بينما كان المخبر أبو المحاسن عبده سليمان راكبا سيارة أتوبيس للتوجه لمأمورية سرية بالشويك إذ شاهد المتهم حسين كامل حسين البراوى من بلدة المناشى بدائرة مركز الصف محافظة البحيزة، يصعد إلى سيارة نفسها ويبيده مندبلا ولما ركب السيارة وضع المنديل الذي كان يحمله

على الرف الذي يملو المقاعد اليسرى للسيارة ثم جلس بعيدا عنه على أحد المقاعد اليمنى فاسترعى ذلك انتباهه وشك في أمره سيما وأن السيارة لم تكن مزودة فاقرب منه وسأله عن السبب الذي من أجله جلس بعيدا عن المنديل الذي كان يحمله فأجابه بأنه لا صلة له بالمنديل وأنه ليس له وعندئذ التقط المخبر المنديل من على الرف وفضه فوجد فيه ثلاث طرب من الحشيش وزن ٨٦٥ جراما فقبض على المتهم واقتاده ومعه المضبوطات إلى معاون شرطة الصف وروى له الحادث فحرر محضرا بذلك وتولت النيابة التحقيق واستند الحكم في القول بثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة في حق الطاعن إلى شهادة كل من المخبر أبو المحاسن عبده سليمان والنيقيب عبد العزيز شعبان بالتحقيقات الابتدائية وإلى اعتراف المتهم ( الطاعن ) بتلك التحقيقات وتقرير المعامل الكيماوية الملحقة بصحة الطب الشرعي وحصل مؤدى أقوال كل من الشاهدين بما يتطابق مع ما تضمنته واقعة الدعوى وأورد اعتراف الطاعن في قوله . . "وأمام النيابة قرر المتهم بأنه صعد إلى الأوتوبيس للتوجه إلى الإخصاص ومعه المنديل الذي أعطاه له محمد علي قطيط إلى أن يصعد السيارة فوجد المخبر المنديل على الرف فاشتبه فيه لأنه من عرب الحصار وعند إعادة سؤاله بمعرفة النيابة ، بعد فقد التحقيقات الأولى ، أجاب بأنه اعترف في المرة الأولى من الخوف ولكنه نفى قيام أى تأثير عليه وأنه في الحقيقة لا صلة له بالمنديل". ثم عرض لدفاع الطاعن وفنده في قوله "من حيث إن الدفاع عن المتهم قال أنه لم يكن من حق المخبر أن يفتح المنديل وعلى أية حال إذا أخذ المتهم باعترافه فإنه لم يكن يعلم ما بالمنديل ، والمتهم أنكر صلته بالمنديل وقرر بأنه ليس له ولا دليل على نسبته إليه . ومن حيث إنه لا محل لدفاع المتهم في شقه الأول طالما أن المتهم قرر بأن المنديل ليس له ولا يعلم شيئا . كما أن المحكمة لا تعول على عدول المتهم وتأخذه باعترافه الأول أمام النيابة ما دام قد صدر عنه اختيارا وبدون تأثير كما قرر بذلك المتهم نفسه . هذا فضلا عن أن أقوال المخبر أبو المحاسن عبده سليمان التي تشق فيها المحكمة وتطمئن إليها تؤيد اعتراف المتهم وتدل على أن المواد المخدرة المضبوطة كانت في حيازة المتهم وأنه كان يحوزها حينما صعد إلى السيارة وأنه تخلى عنها اختيارا عند مواجهته المخبر". لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بأن الماديات يحوزها من المواد المخدرة وأن المحكمة غير مكلفة في الأصل



بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدراً إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة وتمسك المتهم بانتفائه لديه فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا مارأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحزره مخدراً وكان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد تمسك في دفاعه بأنه لم يكن يعلم ماهية محتويات المنديل المنسوب إليه إحرازه وبأنه يضم مخدراً، وكان يؤخذ من مدونات الحكم المطعون فيه أنه وإن دال على ثبوت حيازة الطاعن المنديل المضبوط إلا أنه لم يكشف عن توافر ركن العلم لديه بما يحويه المنديل كشفاً كافياً في دلالة على قيامه. لما كان كل ما تقدم، وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه عند المحاكمة بأنه لم يكن يعلم كنه ما بداخل المنديل المنسوب إليه إحرازه ومع ذلك فإن المحكمة أدانته في جريمة إحراز المخدر ولم تقل في ذلك إلا أنه اعترف بتحقيق النيابة أنه صعد إلى السيارة ومع المنديل الذي كان قد أعطاه له مجد على قطيطة إلى أن يعتلى السيارة الأمر الذي يصم الحكم بالقصور إذ القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة وإن كان يصح استخلاصه في الظروف العادية من قول قاضي الموضوع بثبوت الواقعة إلا أنه في مثل ظروف الدعوى المطروحة — كما هي واردة في الحكم كان يجب على المحكمة وقد تمسك المتهم بعدم علمه بأن المنديل يضم جوهرًا مخدراً أن ترد في وضوح على هذا الدفاع وتبين في غير ما غموض أنه كان لابد يعلم بحقيقة ما يحويه المنديل الذي أسندت إليه إحرازه لاحتال أن لا يكون قد اتصل به إلا في وقت الضبط وأنه كان يعتقد أنه ليس به ما يحظره القانون. أما المحكمة لم تفعل ذلك وكان لا يمكن استخلاص هذا العلم من كل ما أوردته في مدونات حكمها فإن الحكم يكون قاصراً بما يتعين معه نقضه وإحالة الأوراق إلى محكمة استئناف القاهرة لتفصل فيها من جديد دائرة مشكلة من مستشارين آخرين .

## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح .

(١١٨)

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) تعد . جريمة . "أركانها" .

جنح التعدي على الموظفين . ركنها الأدبي : توافره بمجرد قيام القصد الجنائي العام .  
الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (١) عقوبات . ركنها  
الأدبي : ضرورة أن يتوافر لدى الجاني بالإضافة إلى القصد الجنائي العام نية  
خاصة تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي  
عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف  
بأدائه . إطلاق الشارع حكم المادة المذكورة لئلا العقاب كل من يستعمل القوة أو  
العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة . متى كانت  
غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر  
غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به . وقوع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام  
الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه  
في المستقبل . سواء . طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء  
عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

(ب، ج، د) حكم . "تسببيه . تسبیب غير معيب" .

(ب) حكم الإداة : وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف  
التي وقعت فيها . عدم رسم القانون شكلا خاصا أو طريقة معينة بصوغ  
فيها الحكم هذا البيان .

(ج) حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من  
أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها وإطراح ما يخالفها من صور  
أخرى . مادام استخلاصها سائقا .

( د ) التناقض بين أقوال الشهود والمتهمين . لا يوجب الحكم . ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائما .

( هـ ) دفع . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیب" .

الدفع بتلقيق التهمة أو باستحالة الرؤية . من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا مريحا . كفاية الرد الضمني .

( و ) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیب" .

لمحكمة الموضوع الأخذ من أقوال الشهود بما تظنن إليه في حق متهم واطراح ما لا تظنن إليه منها في حق متهم آخر .

١ - من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ( ١ ) من هذا القانون يجمعها ركن مادي واحد ويفصل بينها الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فإنه لا يتحقق في المادة ١٣٧ مكرر ( ١ ) ، ( ٢ ) إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في اتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وأن الشارع قد أطلق حكم المادة ١٣٧ مكرر ( ١ ) و ( ٢ ) من قانون العقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .



٢ — القانون إذ أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لم يرسم شكلا خاصا أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان وأنه متى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسب استخلصتها المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون .

٣ — الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصابها في الأوراق .

٤ — التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين لا يعيب الحكم مادام قد استخلص بالإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

٥ — الدفع بتلفيق التهمة أو باستحالة الرؤية بسبب الظلام أو ما شابه يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام أن الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٦ — لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر ، دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ، ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها ، وما دام تقدير الدليل موكل إلى اقتناعها وحدها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ١٩٦٣/٨/٢٦ بناحية مركز رشيد محافظة البحيرة: استعملوا القوة والعنف مع الشرطين البحريين محمد عبدالفتاح الألفي ومحمد حسن الشابوري على الوجه المبين بالمحضر لهما بغرق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهما وكان ذلك بأن قام المتهمان الأول والثاني بقلب المركب الخاصة بهما وعمد المتهم الأول إلى الإمساك بأولهما واعتدى عليه على الوجه المبين بالمحضر وحاول المتهم الثاني الاعتداء عليه بمذراة المركب فأخطأته وذلك لمنعهما من ضبطهم بصطادون في المنطقة الممنوعة ومن ضبط مركبهم وشباك غزلهم، وقد توصلوا بهذا الإعتداء إلى بلوغ مقصدهم من الفرار بمحاجياتهم وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقاً للمادة ١٣٧، كمر (١)، (٢) من قانون العقوبات. فقرر بذلك. ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضورها في ١٣ يناير سنة ١٩٦٥ عملاً بمادة الاتهام وتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين (الطاعنين) بمعاينة المتهم الأول (الطاعن الأول) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة و بمعاينة المتهم الثالث (الطاعن الثاني) بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبراءة المتهم الثاني مما أسند إليه فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة استعمال القوة والعنف مع رجل الشرطة البحرية محمد عبدالفتاح الألفي ومحمد حسن الشابوري لهما بغرق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهما قد شابه فساداً والاستدلال وقصور وتناقض في التسيب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ووفق تفصيل ذلك يقول الطاعنان بأنهما اتهما بتلك الجريمة مع آخر كان ترتيبه في قائمة الاتهام الثاني بينما كان ترتيبهما في القائمة الأول والثالث وجررت مدونات الحكم على القول بثبوت تلك التهمة في حق المتهمين الأولين حسب ذلك الترتيب ثم انحرفت بقاء وقضت بأدانة الطاعن الثاني وهو المتهم الثالث في القائمة وتبرئة

المتهم الثاني فيها مع أن الأدلة كما أوردها الحكم منصبة على هذا الأخير والطاعن الأول دون الطاعن الثاني الأمر الذي يثني من عدم تفهم المحكمة لواقعة الدعوى ويدل على أن الأمر قد اختلط عليها فأدانت البريء منهم . هذا بالإضافة إلى أن المدافع عن الطاعنين كان قد دفع بتلقيق التهمة عليهما بدلالة تجهيل بلاغ الحادث وخلوه من إسميهما وعدم ضبطهما في مسرح الجريمة واستحالة الرؤية على المجنى عليهما لشدة الظلام ونمو الحشائش والأعشاب بالمنطقة وتناقض أقوال المجنى عليهما فيما بينهما وفيما بين أقوال بقية الشهود تناقضا ينافي بوجوب إهدارها ومع ذلك فإن المحكمة لم تكن بالرد على هذا الدفاع مما يصح حكمها بالقصور والإخلال بحق الدفاع . كما أن الحكم لم يورد بمذونات مؤدى أقوال الشهود حسين سليم فتحى ومحمد مختار البنا وعبد السيد شحاته ومحمد السيد منير اكتفاء بما قاله من أنهم شهدوا بما يؤيد أقوال المجنى عليهما في حين أن أقوالهم تتناقض في الواقع مع أقوال هذين الآخرين تناقضا واضحا مما لم يكن يصح معه الجمع بين القولين على هذا النحو من الإجمال ، هذا فضلا عما شاب الحكم من تناقض حين اعتمد في إدانة الطاعنين على أقوال المجنى عليهما ثم أطرح هذه الأقوال في شأن المتهم الثاني الذي انتهى إلى القضاء ببراءته . وبالإضافة إلى كل ما تقدم فإن الحكم أدان الطاعنين بالجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١٣٧ مكرر من قانون العقوبات دون أن يستظهر الركن المعنوي الواجب توافره لتطبيق أحكام هذه المادة وبالرغم من أن ما أسنده إليهما من وقائع مادية إنما يقع تحت طائلة أحكام المادة ١/١٣٧ من قانون العقوبات دون المادة ١/١٣٧ مكرر التي يلزم لتطبيقها مضي فترة زمنية بين أفعال العنف والاعتداء وبين امتناع الموظف عن أداء عمله وهو ما يصح الحكم بالقصور والخطأ في تطبيق القانون ويعيبه مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على كل من ١ - حسن محمد قشوط ( الطاعن الأول ) ٢ - عطيه فاهم السيد قشوط - ٣ - محمد السيد قشوط ( الطاعن الثاني ) بوصف أنهم في يوم ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٣ بتاجية مركز رشيد محافظة البحيرة - استعملوا القوة والعنف مع الشرطين البحرين محمد عبد الفتاح الألفى ومحمد حسن الشايجرى على الوجه المبين بالمحضر لهما بتبرحق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهما وكان ذلك بأن قام المتهم الأول



والثاني بقلب المركب الخاصة بهما وعمد المتهم الأول إلى الإمساك بأولهما واعتدى عليه على الوجه المبين بالمحضر وحاول المتهم الثاني الاعتداء عليه بمدرأة المركب فأخطأته وذلك لمنعهما من ضبطهم يصطادون في المنطقة الممنوعة ومن ضبط مركبهم وشباك غزلهم ، وقد توصلوا بهذا الاعتداء إلى بلوغ مقصدهم من الفرار بحاجياتهم ، وطلبت النيابة العامة عقابهم بالمادة ١٣٧ مكرر ١ و ٢ من قانون العقوبات ، وبعد أن سمعت محكمة جنايات دمنهور الدعوى قضت بحضورها بجلية ١٣ من يناير سنة ١٩٦٥ بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبمعاينة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى في قوله ” إنها تبجل في أنه في حوالى الساعة التاسعة مساء يوم ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٣ بناحية المعدية مركز رشيد محافظة البحيرة ، بينما كان الشرطيان البحريان محمد عبد الفتاح الألفى ومحمد حسن الشابورى يقودان زورقا تابعا لمصلحة خفر السواحل لمراقبة من يخالف من الصيادين بالصيد في المناطق الممنوعة في بحيرة إدكو وضبطه بشباكهم وزوارقهم ، فشهدا المتهمين حسن محمد قشوط ومحمد السيد قشوط وآخرين يصطادون بالقارب رقم ٧٧٧ في المنطقة الممنوع الصيد فيها وقد نشرروا الشباك في المساء للصيد وما أن اقتربا منهم حتى أمسك المتهم الأول بالعسكري محمد عبد الفتاح الألفى واعتدى عليه وعضه في إصبع يده اليسرى وحاول إغراقه في الماء وتمكن هذان المتهمان من قلب الزورق الحكومي الذي كان يستقله الشرطيان المذكوران كما قاوم هذا المتهمان واستعملتا العنف مع الشرطيين المذكورين لمنعهما من ضبط الشباك والقارب ، وقد تمكن المتهمان من تحقيق غرضهما حيث فراهما والشخصان الآخران اللذان كانا معهما بالقارب والشباك ، وقد أطلق الشرطي محمد حسن الشابورى أربعة أعيرة نارية وقت المقاومة عند ما وجد زميله في خطر ، كما تمكن الشرطي محمد عبد الفتاح الألفى من ضبط غطاء رأس ( قلنسوة ) المتهم الأول بعد سقوطه من على رأسه في الماء وقد خف على إثر سماع الأعيرة المساعد البحري حسين سليم فتحى الذى علم من الشرطيين المجنى عليهما بالحادث ” وامتند الحكم في القول بثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة في حق الضاعين إلى شهادة المجنى عليهما محمد عبد الفتاح الألفى ومحمد حسن الشابورى وأقوال كل من المساعد البحري حسين سليم فتحى

والعسكري البحري محمد مختار البنا والعريف عبد السيد شحاته والرقيب أول محمد السيد المنير والنجيب كامل بكر السيد وإلى التقرير الطبي واستعراض كلب الشرطة، وأورد مؤدى أقوال كل من المجنى عليهما بما يؤيد ماورد في بيان واقعة الدوى من أنهما وجدا الطاعنين وآخرين معهما يصطادون في منطقة محرمة وأن الأولين (الطاعنين) استعملوا القوة والعنف معهما وتمكنا بذلك من الإفلات ومعهما زميلاهما بالزورق والشباك، ثم أورد مضمون أقوال بقية الشهود فيها عدا النقيب كامل بكر السيد بقوله "وقرر المساعد البحري حسين سليم فتحى والعسكر البحري محمد مختار البنا والعريف عبد السيد شحاته والرقيب أول محمد السيد المنير بتحقيق النيابة وشهدوا بالجلسة بأنهم سمعوا حوالى الساعة التاسعة مساء صوت إطلاق أربعة أعيرة نارية فذهبوا إلى مكان الحادث وعلموا من المجنى عليهما أنهما شاهدا حسن محمد قشوط ومحمد السيد قشوط وآخرين يصطادون بشباكهم بالقارب رقم ٧٧٧ في المنطقة الممنوع الصيد فيها فلما حاولوا ضبطهم قاوموهما وعض المتهم الأول العسكري البحري محمد عبد الفتاح الألفى في أصبع يده اليسرى فأطلق زميله محمد حسن الشابورى أربعة أعيرة لإرهاب فهرب المتهمان وزميلاهما بالقارب والشباك" وبعد أن استكمل الحكم بإيراد مؤدى بقية الأدلة وأشار إلى علم الاعتداد بإنكار الطاعنين قال : "وحيث إنه يخلص للحكمة مما تقدم أن واقعة استعمال القوة والعنف والمقاومة التى وقعت على المجنى عليهما ثابتة قبل المتهمين المذكورين بدليل متوافر تظمن إلى المحكمة ويرتاح إليه ضميرها ويسكن عنده إقتناعها من شهادة محمد عبد الفتاح الألفى ومحمد حسن الشابورى اللذين قررا أنهما شاهدا حسن محمد قشوط ومحمد السيد قشوط وآخرين يصطادون بالقارب رقم ٧٧٧ والشباك في منطقة ممنوعة فلما حاولوا ضبطهم قاومهما المتهمان وقلبا القارب الحكومى وعض المتهم الأول المجنى عليه الأول في أصبع يده اليسرى وحاول اغراقه فأطلق المجنى عليه الثانى أربعة نارية للإرهاب فر على أثرها المتهمان بالقارب والشباك وقد تأيدت شهادتهما بأقوال حسين سليم فتحى ومحمد مختار البنا وعبد السيد شحاته ومحمد السيد المنير والنقيب كامل بكر السيد ، وقد تعززت شهادتهم بالتقرير الطبي واستعراض الكلب البوليسى على ما سلف بيانه . و انتهى بذلك إلى القول بنسب التهمة المسندة إلى كل من الطاعنين وعقابهما بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ثم صرح على موقف المتهمين عبد



غائم المحكوم ببراءته في قوله : "وحيث إن الدليل الذي تركز إليه النيابة في توجيه الاتهام إلى عطية غائم السيد قشيوط هو أقوال المجني عليهما وإذا مثل المذكوران قررا بتحقيق النيابة في بعض قول لهما بأنه لم يقع عليهما اعتداء من المتهم المذكور ولم ينسب إليه وقوع تعد عليهما أو مقاومة لأيهما . ولما كان ذلك ، وكانت التهمة المستندة للمتهم المذكور على غير أساس مما يتعين معه براءته مما نسب إليه عملا بالمادتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية" . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما ، وكان القانون إذ أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لم يرسم شكلا خاصا أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان وأنه متى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون . وكان البين من مراجعة الحكم أنه ورد بصدد تحصيله لواقعة الدعوى أن المجني عليهما محمد عبد الفتاح الألفي ومحمد حسن الشابوري شاهدا المتهمين حسن محمد قشيوط ومحمد السيد قشيوط ( الطاعنان ) وآخرين لم يفصح الحكم عن اسميهما بصطادون بالقارب رقم ٧٧٧ في منطقة ممنوع الصيد فيها ، واسترسل الحكم في سرد الوقائع معبرا عن الطاعنين معا "بالمتهمين الأولين" ، وعن أى منهما "بالمتهم الأول" أو "المتهم الثاني" وكان تعبيره دائما - على ما يبين من صياغته - منصرفا إليهما بالذات دون تقييد بالترتيب الوارد في قائمة الاتهام أو قرار الإحالة ثم أورد في تفصيل مؤدى كل دليل من الأدلة القائمة في حق الطاعنين - ومن بينها أقوال كل من حسين سليم فتحي ومحمد مختار البنا وعبد السيد شحاته ومحمد السيد المنير - بما يؤكد هذا الذي تضمنته واقعة الدعوى من تعيين للطاعنين وثبوت الواقعة بالصورة الواردة بها في حقهما محكما إسميهما ، وعرض بعد ذلك لمركز المتهم الثاني عطية غائم السيد قشيوط معينا إياه بالاسم ودلل على علم ثبوت التهمة المستندة إليه . وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة



الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، فانه لا يكون صحيحا ما ينعاه الطاعنان على الحكم من فساد في الاستدلال أو اغفال لإيراد مؤدى أقوال بعض شهود الإثبات . لما كان ما تقدم ، وكان تقدير قوة الدليل في الإثبات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها أن تكون عقيدتها من كافة عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وكانت المحكمة قد أخذت بأقوال الشهود واطمأنت إليها وإلى سائر الأدلة التي كونت منها معتقدها في حق الطاعنين ورتبت عليها النتيجة السائغة التي خلصت إليها في شأنهما ، وكان التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين — بفرض وجوده — لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه . وكان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر ، دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ، ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها وما دام تقدير الدليل موكول إلى اقتناعها وحدها ، وكان كل من الدفين بتطبيق التهمة أو باستحالة الرؤية بسبب الظلام أو ما شابه يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام أن الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الإثبات التي أوردتها الحكم فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم من قصور وتناقض في التسيب أو فساد في الاستدلال لا يكون له محل خاصة أنه يدور في حقيقته حول المنازعة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٧ مكرر (١) من قانون العقوبات والجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر ١ — ٢ من هذا القانون يجمعهما ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتناء بالباست فانه لا يتحقق في المادة ١٣٧ مكرر ١ و ٢ إلا إذا توافقت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظفين

المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وأن الشارع قد أطلق حكم المادة ١٣٧ مكرر ١ و ٢ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد ، وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن أورد من وقائع المقاومة الحاصلة من الطاعنين ما يكفي لتوافر العنصر المادي للجريمة - قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض الطاعنين مما وقع منهما من أفعال مادية قد انصرف إلى منع المجنى عليهما من أداء أعمال وظيفتهما بإيقافهما عن الاستمرار في الصيد بمنطقة ممنوعة و ضبطهما وضبط شباكهما وزورقهما وقد تمكنا بما استعملاه في حقهما من وسائل العنف والتهديد من بلوغ مقصدهما فإن الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر ١ و ٢ من قانون العقوبات تكون متوافرة متكاملة الأركان .

وحيث إنه لكل ما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

## جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٦٥

بقيادة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

(١١٩)

### الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ القضائية

(١) وصف التهمة . مواد مخدرة . جلب . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع “ . ” ما لا يوفره “ .

علمت المحكمة بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المستند إلى التهمة . المحكمة تعدله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييدها إلى الوصف القانوني السليم . جلب المواد المخدرة لا يمتد أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل صير الحدود إلى داخل الجمهورية . تعديل المحكمة الوصف بالنسبة للطاعن من جلب إلى حيازة . لا إخلال بحق الدفاع . عدم التزام المحكمة بتبني الطاعن أو المدافع عنه إلى هذا التعديل .

(ب، ج، د، هـ) حكم . ” تسييبه . تسييب غير معيب “ . إثبات . ” إقرار “ .

(ب) لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تضمنه منه بها الركون في تكوين عقيدتها إلى طريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المحكات العقلية . مادام استخلاصها سليما . (ج) الأدلة في المواد الجنائية . طبيعتها : مساندة ، بكل بعضها بعضا . لا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة . يمكن أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى مارتب عليها ومتبعة كوحدة في إثبات اقتناع القاضي .

(د) لمحكمة الموضوع الأخذ باقرار المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك . متى اطأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

(هـ) عدم التزام المحكمة بتباجة المتهم في مناقي دقاه الموضوعي والرد على استقلال على كل جزئية يندبها أو شبهة يبرها . ما دام الرد مستغادا . دلالة من أدلة الثبوت الساننة التي أوردها الحكم .



١ - الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المستند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم . ولما كانت الواقعة المادية الميمنة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو أن الواقعة بالنسبة إلى الطاعن الثالث إنما تكون جريمة إحراز حشيش لا جلبة ، ولم يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى - ذلك بأن الجلب في واقع الأمر لا يبدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضي الجمهورية فهو في مدلوله القانوني الدقيق ينطوي ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها وقد نفت المحكمة عن الطاعن الجلب لانعدام الدليل على مساهمته فيه وأبقت شطراً من الأفعال الأخرى المستندة إليه من بادئ الأمر والتي تمثل في نقل التلاجة التي تحوى المخدر من شركة النقل بالقاهرة إلى مسكن المتهم الثالث الأمر الذي تتوافر به - مع ثبوت علمه المؤتم - الحيازة بركنيتها المادية والمعنوية للجريمة التي دانت بها - ومن ثم فإن هذا التعديل لا يجافي التطبيق السليم في شيء ولا يخول للطاعن حقاً في إثارة دعوى الاخلال بحق الدفاع . ولا تلتزم المحكمة في هذه الحالة بتنبية المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرت من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

٢ - لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحاً ومباشراً في الدلالة على ما تستخلصه منه بل لها أن تركز في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية إلى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام استخلاصها سليماً لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .

٣ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة بكل بعضها بعضها فلا ينظر إلى دليل بمفرده بل على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها

مؤدية إلى ما رتب عليها ومنتجة كوحدة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه إلى ما انتهى إليه . ومن ثم فلا يقبل مجادلة المحكمة في تقديرها أو مصادرتها في عقيدتها .

٤ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحة اعترافه ومطابقته للحقيقة والواقع .

٥ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على استدلال على كل جزئية يبدىها أو شبهة يثيرها ما دام الرد مستفادا دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٢٦ من يولييه سنة ١٩٦١ بدائرة قسم ثان الجيزة محافظة الجيزة : جلبوا جواهر مخدرة (حشيشا) من الجمهورية اللبنانية إلى الاقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقررت ذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٦٣ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ - ٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق له بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والمواد ١ و ٢ و ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨ من القانون المذكور بالنسبة إلى المتهم الخامس والمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ من القانون نفسه بالنسبة إلى المتهم الرابع مع تطبيق المادة ٤٢ من القانون ذاته . والمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى باقي المتهمين (أولا) بمعاينة كل من الطاعنين الأول والثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه . (ثانيا) بمعاينة الطاعن الرابع بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه .

(ثالثا) بمعاينة الطاعن الثالث بالسجن لمدة سبع سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه :  
 (رابعا) ببراءة كل من المتهمين الثاني والسادس والسابع والثامن من التهمة المستندة إليهم .  
 (خامسا) بمصادرة الجوهر المخدر والثلاجة المضبوطة . وذلك على اعتبار أن  
 المتهمين الأول والثالث والرابع والخامس في الزمان والمكان سألني الذكر :  
 الأول والثالث : جلبا جوهر مخدرا (حشيشا) من الجمهورية اللبنانية إلى الاقليم  
 الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة في غير الأحوال المصرح بها قانونا .  
 والخامس : حاز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها  
 قانونا . والرابع : حاز جوهر مخدرا في غير الأحوال المصرح بها قانونا .  
 فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق التقصص الخ .

## المحكمة

أولا : تقريراً الأسباب المقدمان من الطاعن الأول :

من حيث إن محصل أوجه هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان  
 الطاعن بجريمة جلب جوهر مخدر قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور  
 في التسيب ذلك بأنه عول في إدانة الطاعن على مجرد أقوال المتهم الثاني ريمون  
 جوزيف دون أن يعنى بالتدليل على صحتها على الرغم من أن وقائع الدعوى تفيد  
 أن المتهم المذكور كان هو الحائز للثلاجة المضبوطة التي أخفى المخدر فيها وأنه  
 هو الذي قام بعملية جلب هذا المخدر . ومع أن الطاعن تمسك بأنه إنما حضر  
 إلى مصر بقصد الإرشاد عن هذه الجريمة فقد أ طرح الحكم دفاعه بقوله إن  
 الإبلاغ كان لاحقا على توجهه إلى الفندق الذي نزل به باقي المتهمين وعلمه  
 بالضرورة بالقبض عليهم وهو ما لا يصلح ردا على دفاع الطاعن لا بتناؤه  
 على الظن والتخمين . فضلا عما تقدم فقد خلا الحكم من التدليل على أن الطاعن  
 هو الذي قام بوضع المخدرات في الثلاجة المضبوطة ومن بيان مكان وزمان  
 حصول ذلك مما يعيه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن الأول دبر  
 مع الطاعن الثاني جلب كمية من المخدرات من لبنان إلى مصر حيث يتم ترويجها



بمعرفة الطاعن الرابع ، فأعد الطاعن الأول لهذا الترضى ثلاثة كهر بائية أخفى فيها كمية من طرب الحشيش زنتها ٦١,٩٧٨ كيلو جراما في التجويف العازل بين جداريها الخارجى والداخلى ، وعهد إلى المتهم الثانى ويمون جوزيف - الذى قضى براءته - بتوصيلها بطريق البحر من ميناء بيروت إلى ميناء بور سعيد بعد أن شحنها على الباخرة باسمه وأخفى عنه أنها تحتوى على جوهر الحشيش ووجهه فى مقابل ذلك بمكافأة قدرها خمسون جنيها يتقاضاها من الطاعن الثانى الذى سيكون فى انتظاره فى الميناء لتسلم الثلاثة . ولما وصلت الثلاثة إلى ميناء بور سعيد تولى الطاعنان الثانى والرابع شحنها إلى القاهرة بواسطة مكتب النقل البور سعيدى ببوليصة شحن باسم الطاعن الرابع ثم عهد الطاعنان إلى الطاعن الثالث باستلامها من مكتب النقل بالقاهرة ونقلها إلى مسكن الطاعن الثانى حيث تم ضبطها فيه بعد أن كشفت التحريات أمرها وقبض على ثلاثتهم . ولما قدم الطاعن الأول من لبنان فى اليوم الرابع لوصول الثلاثة وفوجئ بالقبض على صحبه زعم أنه قدم للإرشاد . وساق الحكم للتدليل على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الشهود الذين سمعوا فى الدعوى ومن اعتراف الطاعن الثانى حسن توفيق عياد ومن أقوال المتهم الثانى ويمون جوزيف ومن تقرير التحليل . وبعد أن حصل مؤدى هذه الأدلة بما يتطابق مع ما أورده فى الواقعة ، عرض لأقوال المتهمين مثبتا دفاعهم ومن بينهم الطاعن الأول الذى أنكر التهمة وزعم أنه قدم إلى مصر للإبلاغ عما حدث من المتهم الثامن مصطفى على الكردى فى مسكنه ببلتان إذ شاهده مع آخرين يدسون طرب الحشيش فى الثلاثة ثم خلص الحكم بعد ذلك إلى قوله : "وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم الأول ( الطاعن الأول ) مما قرره المتهم الثانى ( ويمون جوزيف نيقولا ) من أن المتهم الأول سلمه الثلاثة المضبوطة لتوصيلها من ميناء بيروت إلى ميناء بور سعيد حيث يسلمها للمتهم الثالث ( الطاعن الثانى ) وقد تأيدت أقواله بحضور المتهم الأول فى إثرها يوم ١٩٦١/٧/٢٩ مع أنه كان فى مصر قبل ذلك بقليل وخرج منها يوم ١٩٦١/٧/١٩ مما يدل على أنه حضر للاطمئنان على وصولها وقبض نصيبه فى الصفقة ، ولا تقول المحكمة على ادعائه بأنه حضر إلى مصر للإرشاد عن الجريمة لأن لإرشاده كان لاحقا على توجهه لفتح فيلوس وعلمه بالضرورة بالقبض على أصداقته اللبنانيين وما قد يشير إليه ذلك من أن كتمان الجريمة

إذ أن واقعة القبض على هؤلاء في الفندق لا يمكن أن تخفى على زلاته ومستخدميه ولا أن تبقى سرا على المتهم بعد توجهه إليه، يضاف إلى ذلك أن المتهم المذكور مثل في التحقيق عما إذا كان قد تبين ماهية المسادة التي وضعت في الثلاجة قبل إرسالها إلى مصر فأجاب نقيا وهو ما لا يستقيم مع تحشمه هناك الحضور من دولة إلى أخرى للإرشاد عن جريمة لم يتبينها . وعلى ذلك تكون التهمة ثابتة قبله مما تقدم ومما تبين من تقرير التحليل من أن المسادة المضبوطة بالثلاجة هي جوهر الحشيش " ثم استورد الحكم قائلا : " إن الجلب ثابت قبل المتهمين الأول والثالث ( الطاعنين الأول والثاني ) من أن أولها أرسل الثلاجة من لبنان إلى مصر وحضر في إثرها للاطمئنان على وصولها وقبض نصيبه في الصفقة يد الخ " وماقاله الحكم فيما تقدم سائق ومقبول ويستقيم به قضاؤه بإدانة الطاعن عن جريمة جلب المخدرات . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن الدليل المستند من أقوال المتهم الثاني ريمون جوزيف في غير محله ذلك بأن الحكم لم يقتصر في إثبات التهمة قبل الطاعن على مجرد أقوال المتهم المذكور بل ارتكن أيضا على العناصر الأخرى التي أوردها والتي تساند تلك الأقوال ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن الاكتفاء بمناقشة دليل بعينه على حدة دون باقي الأدلة لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة بكل بعضها بعضا فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما رتب عليها ومتجهة كوحدة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه إلى ما انتهى إليه ، ومن ثم فلا يقبل مجادلة المحكمة في تقديرها أو مصادرتها في عقيدتها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن قدومه إلى مصر للإرشاد عن الجريمة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب طالما أنها تناولت دفاعه وردت عليه ردا سليما يسوغ به اطراحه . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه بل لما أن تركن في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية إلى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المنكبات العقلية ما دام استخلاصها سليما لا يخرج من الاقتضاء العقلي والمنطقي - وهو ما لم يجعلي الحكم



في تقريره — ومن ثم فإن ما يعيه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديداً ، وأما ما يعيه عليه من قصوره في التدليل على واقعة وضع المخدرات في الثلاجة لمردود بأن الحكم وقد أثبت في حق الطاعن أنه قام بعملية جلب المخدرات من لبنان إلى مصر مينا أنه قد أعد الثلاجة التي تم تهريب المخدرات بها وأنه إنما فعل ذلك في لبنان فإن هذا البيان كاف وتتوافر به عناصر الجريمة التي دين الطاعن بها . وإذا ما كان الحكم قد استند إلى أدلة صحيحة وسائغة ومؤدية إلى ما رتب عليها فليس ثمة داع يقتضيه إثبات أن الطاعن بالذات هو الذي قام بوضع المخدر بنفسه في الثلاجة أو بيان زمان حصول ذلك ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

### (ثانياً) تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الثاني

من حيث إن مبنى هذا الطعن هو القصور في التسيب ذلك بأن الحكم المطعون فيه أخذ الطاعن بإعترافه على الرغم من عدوله عنه دون أن يعنى بيان العلة في ترجيحه رواية للتمهم على الأخرى .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم أنه بعد أن بين أن التهمة ثابتة قبل الطاعن من إعترافه الصريح المفصل في النيابة وأثبت مؤدى هذا الاعتراف عرض لعدوله عنه وأطرحه بقوله ” ولا تعول المحكمة على عدوله ( أى عدول الطاعن ) بعد ذلك في محضر ١٩٦٢/٥/٩ إلى القول بأنه لم يكن يعلم بما في الثلاجة وأن شخصاً أُملي عليه إعترافه بعد أن أوهمه أن القانون لا يعنى من يدلى به . ذلك لأن وكيل النيابة سأله في ١٩٦١/٧/٢٦ بعد أن أحاطه علماً بشخصيته فأدلى بإعترافه المفصل وأصر عليه عندما واجهه أخيراً بالتهمة ، ثم أعاد سؤاله في ٢٩ يوليو سنة ١٩٦١م فثبت على إعترافه على نفسه ولم يعدل عن ذلك إلا بعد عدة شهور عند إعادة سؤاله في ٩ مايو سنة ١٩٦٢ ترتيباً على ما قرره أمام غرفة الاتهام بجلسته ١١ نوفمبر سنة ١٩٦١ من أنه اعترف تحت الضغط . فلو أن هناك ما يشوب إعترافه لما أدلى به مفصلاً على النحو المتقدم ولما ثبت عليه تلك المدة الطويلة وهو يعلم أنه يعترف أمام سلطة التحقيق يضاف إلى ذلك أن علمه بوجود المخدر ثابت إنما سلف بيانه من تصرفاته أثناء مداومة المسكن وبما أنه وكيل النيابة من أنه عند دخوله المسكن وقبل أن يقوم بفتح جراب الثلاجة ثم رائحة الحشيش يخرج منها ما كان كفيلاً بتثبته



المتهم المذكور ومبادرته بإبلاغ السلطات لو أن الأمر كان بغير علمه. وعلى ذلك تكون التهمة ثابتة قبله مما تقدم ومما تبين من تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة بالثلاجة هي جوهر الحشيش " وما أثبتته الحكم فيما تقدم سائق وكاف لتبرير التفاته عن رواية الطاعن التي عدل فيها عن إقراره أمام النيابة. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باقرار المتهم في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحة إقراره ومطابقته للحقيقة والواقع، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في طعنه في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها في عقيدتها ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعاً.

### ( ثالثاً ) تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الثالث

من حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من هذا الطعن هو القصور في التسيب والفساد في الاستدلال، وبياناً لذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن مانسبه إليه المتهم الثالث حسن توفيق عياد (الطاعن الثاني) مكذوب من أساسه وقد عدل عنه أمام غرفة الإتهام فقد أقر بأن الطاعن لا شأن له إطلاقاً بهذه التهمة. هذا بالإضافة إلى أن اسم الطاعن لم يرد على لسان أحد من المتهمين الآخرين ولا في تحريات رجال مكتب المخدرات. ومع ما لهذا الدفاع من أثر هام في الدعوى فقد أطرحة الحكم دون أن يعنى بتمحيصه أو الرد عليه. وفضلاً عن ذلك فقد استند الحكم في إثبات علم الطاعن بمحتويات الثلاجة إلى عناصر لا تصلح للاستدلال بها على هذا العلم مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت دفاع الطاعن عرض لموقفه من الاتهام ودلل على ثبوت التهمة قبله أخذاً بقالته التي جاءت أقوال الشهود مصداقاً لها. وإذا ما عرض لإثبات علمه بما حوته الثلاجة من مخدر ساق عدة عناصر يسوغ بها تدليله. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على استقلال على كل جزئية يبدئها أو شبهة يثيرها مادام الرد مستفاداً دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم فإن ما ينعاه الطاعن من قصور لا يكون سيديداً. وأما ما يثيره من فساد استدلال الحكم بدعوى استناده إلى عناصر لا تصلح لإثبات علم الطاعن بما تحويه الثلاجة من مخدر فهو مردود بأن ما أورده في تقرير أسباب طعنه جاء من سلا ومجهلاً

ومن ثم فهو غير جدير بالالتفات إليه . لما كان ما تقدم كله ، فإن ما يثير الطعن في هذين الوجهين لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع . ذلك أن المحكمة عدلت وصف التهمة المستندة إلى الطاعن من جلبه مخدرات من لبنان إلى مصر إلى حيازته وأجرازه لها دون إلفات نظر الدفاع إلى هذا التعديل .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المتهم الرابع (الطاعن الثالث) بوصف أنه وباقي المتهمين جلبوا حشيشا من الجمهورية اللبنانية إلى الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة في غير الأحوال المصرح بها قانونا الأمر المنطبق على نص المادة ۱/۳۳ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقد انتهت المحكمة إلى إدانته بوصف أنه حاز جوهرًا مخدرا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . الأمر المنطبق على نص المواد ۱ و ۲ و ۳۷ و ۳۸ من القانون المشار إليه وذلك بعد أن ثبت لديها أن دوره اقتصر على استلام التلاجة من مكتب النقل بالقاهرة مع علمه بمحتوياتها ونقلها إلى مسكن المتهم الثالث مستبعدة اشتراكه في الجلب بقولها " إنه لم يكن مرسلا للتلاجة أو مرسلا إليه بمجرد اشتراكه في نقلها إلى مسكن المتهم الثالث لا يتدل بذاته على اشتراكه في الجلب الذي لم يقوم عليه دليل قبله . وليس هناك ما ينفي أن تكون مهمته قاصرة على النقل وحده دون الجلب . . . وبذلك يكون الثابت في حق المتهم الرابع هو مجرد الحيازة إذ لم يثبت أنه تجاوز النقل إلى ما يفيد أنه كان يقصد الاتجار " . وما انتهى إليه الحكم من ذلك لا يعد تعديلا في التهمة أو في الوصف مما كان يقتضى لفت نظر المتهم إليه . ذلك بأن الجلب في واقع الأمر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضي الجمهورية فهو في مدلوله القانوني الدقيق ينطوي ضمنا على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها وقد نفت المحكمة عن الطاعن الجلب لإنعدام الدليل على مساهمته فيه وأبقت شطرا من الأفعال الأخرى المستندة إليه من بادئ الأمر والتي تتمثل في نقل التلاجة من شركة النقل بالقاهرة إلى مسكن المتهم الثالث الأمر الذي تتوافقه — مع ثبوت علمه المؤتم — الحيازة بركتها المصادى والمعنوى للجريمة التي دانت بها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة



لاستبعاد الوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المستند إلى المتهمة لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ثرد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم . ولما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به . وكان مرد التعديل هو أن الواقعة بالنسبة إلى الطاعن الثالث إنما تكون جريمة إحراز حشيش لا ببله ، ولم يتضمن — التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى — فإن هذا التعديل لا يجافي التطبيق السليم في شيء ولا يخول للطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع . ولا تلزم المحكمة في هذه الحالة بتنبية المتهمة أو المدافع عنه إلى ما أجرت من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى ، ومن ثم يكون ما جاء في هذا الوجه غير سليم ويتم رفض الطعن برمته موضوعا .

#### ( رابعا ) تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الرابع .

من حيث إن محصل أوجه الطعن المقدمة من هذا الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة حيازته مخدرا ( حشيشا ) بقصد الاتجار قد انطوى على فساد في الاستدلال كما شابه قصور في التسيب وتناقض فيه . ذلك بأنه استند في الإدانة إلى أدلة لا تسوغ قضاءه ، فأقرار الطاعن بأنه كان ببور سعيد وحضر إلى القاهرة ومعه المتهمة الثالث ولاحق القطار الذي استقله المتهمة الثاني وكان يستاجر الشقة التي ضبطت بها التلاجة قبل استئجار المتهمة الثالث لها — كل ذلك لا يدل على حيازته للتلاجة وعلمه بمحتوياتها . ومع أن الطاعن نفى ذلك صراحة إلا أن الحكم دانه على أساس علمه بما يخفيه بالتلاجة من مخدر واعتبره حائزا لها بقوله إنه اشترك في قتلها . وعلى الرغم من أن التلاجة ضبطت في مسكن لغير الطاعن ومن أن يده قد زالت عن هذا المسكن ولم تعد له به صلة إلا عن طريق مستأجره المتهمة الثالث ومن أنه لم يكن بالمنزل وقت وصول التلاجة أو إخراجها من صندوقها الخشبي ومع أن ظروف الدعوى تدل على انتفاء صلة الطاعن بواقعة الجلب وعدم معرفته شيئا بالمرة عما تحويه التلاجة وأن بوليصة



الشحن كتبت باسمه بغير علمه ودون رضائه على الرغم من ذلك كله ، فقد انتهى الحكم إلى إدانته بأدلة قاصرة لاتصلح للادانة — وفضلا عن ذلك فقد شاب الحكم تناقض حين قضى ببراءة المتهم الثاني مع أن موقفه من الاتهام كان أسوأ من مركز الطاعن إذ اعتبرت المحكمة أن قلة التلاجة وشحنها من بيروت إلى بور سعيد ومحاولته التخليص طيها بالجمر كواستلامها — لا يكفي لاثبات علمه بما تمويه في حين أنها أقامت ركن العلم في حق الطاعن على مجرد استقبال التلاجة مع المتهم الثالث وتبعه نقلها إلى منزل الأخير . وهذا التناقض الحاصل في أجزاء الحكم مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لموقف الطاعن من الاتهام ودلل على ثبوت اتصاله بالتلاجة المضبوطة اتصالا يتحقق به الحياة المؤتممة بركنيها المادى والمعنوى . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من أدلة كافية وسائغا ، وتتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها . وكانت المحكمة قد اطمأنت الى الأدلة السائغة التي ضمنها حكمها فلا يقبل مجادلتها في تقديرها أو مصادرتها في عقيدتها لكونه من الأمور الموضوعية التي تستقل بها بغير معقب . وكان باقى ما يشبه الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إلى ما ارتاحت إليه منها مما لا يجوز إثارته لدى محكمة النقض ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون مديدا .

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، وجمال المصطفى ، ومحمد نور الدين موسى ، ونصر الدين عزام .

(١٢٠)

### الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ القضائية

(١) دعوى عمومية . "تحويلها" . دعوى مباشرة . سب .

للمدعى المدعى أو من يوب عنه بأى صورة من الصور فى حدود القواعد العامة أن  
يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة .

(ب) تقضى . "الطعن بالتقضى" .

الطعن بالتقضى . طبيعته : هو خصومة خاصة . مهمة المحكمة فيها مقصورة على  
التقضاء فى صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد  
عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع .

(ج) تقضى . "أسباب الطعن" . "مالا يقبل من الأسباب" . دعوى  
مدنية . دفع .

الدفع باستثناء الصفة واعتبار المدعى المدعى تاركاً لدعواه المدنية . من الدفع الذى تستلزم  
تحقيقاً موضوعياً . عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة التقضى .

(د) حكم . "تسييه . بيانات التسييب" .

خلو الحكم الاستثنائى من ذكر مادة العقوبة . لا يجيب . مادام قد أقر فى أسبابه  
الحكم الابتدائى التى بينها .

(هـ) حكم . "تحريره والتوقيع عليه" . محضر الجلسة .

إعمال كتاب الجلسة التوقيع على محضر الجلسة والحكم لا يتطلبها .

(و) دفاع . "الاختلال بحق الدفاع" . "مالا يوفره" . اثبات "معاينة" تحقيق . "إجراءاته" .

طلب المعاينة الذي لا ينجح إلى نفي الفعل المكون لجريمة أو إثبات استعمال حصول الواقعة . عدم التزام المحكمة بإجابه .

(ز) حكم . "تسليمه" . "تسليم غير معيب" . إثبات . "شهود" .

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء عليها مهما وجه إليها من ملامن . موضوعي .

١ - اشتراط تقديم الشكوى من المجني عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم الميئة بها - ومن بينها جريمة السب هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة .

٢ - الطعن بالنقض لا يمكن اعتباره امتدادا للتصومة ، بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع - ومتى كان على محكمة النقض ألا تنظر القضية إلا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع وكان الطاعن لم ينازع في صحة تمثيل محاميه فلا يقبل منه إثارة ذلك أمام محكمة النقض .

٣ - إن الدفع بانتفاء الصفة واختبار المدعى المدني طاركا لدعواه المدنية هما من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا مما يؤداه عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - من المقرر أنه متى كان الحكم الابتدائي قد جاء به أنه يحاقب المتهم بالمادة المطلوبة ، وكانت هذه المادة تنسب صدر الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه



قد قال في أسبابه — إن هذا الحكم سليم — فذلك يفسد أخذه بالمادة المشار إليها، وفي هذا ما يكفي لسلامته .

٥ — من المقرر أن إهمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم لا يقرب عليه وحده بطلانها بل إنه يكون لها قوامها القانوني لتوقيع رئيس الجلسة عليهما .

٦ — من المقرر أن طلب إجراء المعاينة هو من إجراءات التحقيق ولا تلزم المحكمة بإجابه طالما أنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة وكان الهدف منه مجرد التشكيك في صحة أقوال المدعى المدني وشهوده .

٧ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير أن تكون مطالبة ببيان أسباب ذلك . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على المحكمة من إدانته أخذاً بأقوال المدعى وشاهديه رغم ما وجه إليهم من شبهات ومطاعن يكون في غير محله .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة الدرب الأحمر الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٩٦٢/٩/٢٣ بدائرة قسم الدرب الأحمر : سب المدعى بالحق المدني "الاستاذ جاد العبد جاد" علنا على النحو الوارد بعريضة الدعوى . وطلب معاقبته بالمادة ١٧١، ٣٠٦ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . وفي أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة المذكورة دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية لرفضهما بنى الطريق القانوني . وقضت هذه المحكمة حضوريا بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٦٢ عملا بالمادة ٣٠١ عقوبات (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية وقبولا (ثانيا) بغريم المتهم عشرة جنيهات بلا مضاريف جنائية

( وثالثا ) إلزامه أن يدفع للدعى المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة فاستأف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأف وألزمت المستأف المصاريف المدنية الاستئنافية مع إعفائه من المصاريف الجنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض .. ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السب العلنى قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه بطلان في ذاته وفي إجراءات المرافعة وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب ، ذلك بأن المحكمة رفضت الدفع الخاص بعدم قبول الدعوى بين المدنية والجنائية على الرغم من عدم قيام المدعى بالحق المدنى أو وكياله الخاص بتقديم الشكوى المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات كما أن الأستاذ محمد عيسى المحامى حضر للمرافعة عن المدعى دون أن يكون موكلا في ذلك ولا يغنى في هذا الصدد التوكيل الذى حضر بموجبه الأستاذ محمد زايد إذ تبين أنه غير صحيح ، وكان مؤدى ذلك القضاء باعتبار المدعى تاركا لدعواه . هذا وقد خلا الحكم المطعون فيه من بيان تاريخ الحكم الابتدائى وما قضى به ومواد الاتهام وتوقيع أمين السر على نسخة الحكم الأصلية كما اعتبر شهادة الأستاذ مصطفى كامل المحامى وعول عليها في إدانة الطاعن في حين أنه لم يكن حاضرا وقت وقوع الحادث ، كما أعرض عن دفاع الطاعن في شأن تضارب المدعى في وقت وقوع الحادث وظروف حضوره إلى مكانه ، كما لم تستجب المحكمة إلى طلب ضم أصل محضر جلسة ١٩٦٢/٩/٢٣ الخاص بالقضية رقم ٢٤٠٣ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة وهو سند الحكم في وجود المدعى بمحكمة مصر الابتدائية يوم الحادث حيث وقع ، وكذا طلب إجراء معاينة مكان الحادث حتى تبين منها بطلان تصوير الواقعة وكذب أقوال شهود الإنبسات ، وأغلقت الدار على كل أولئك بما يبرر إطراحها لها وكذا الشأن بالنسبة لما أثاره الطاعن تعليلا على عدم وجود الشاهد رمضان طه الذى .



وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية ورد عليه في قوله : "وحيث إنه لما كانت المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المحدودة بها . فإن الواضح هو استلزام وجود التوكيل في حالة تقديم شكوى وعدم تقديم الشكوى بحول بين النيابة العامة وبين رفع الدعوى الجنائية ولكن لا يحرم المجنى عليه من رفع الدعوى المباشرة ، ورفع الدعوى لا يلزم فيه التوكيل الخاص لأن اشتراط وجود التوكيل وارد على تقديم الشكوى لا على رفع الدعوى ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى على غير أساس متعين الرفض" وما قاله الحكم يستقيم به الرد على الدفع ، ذلك بأن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها - ومن بينها جريمة السب المقامة عنها الدعوى المطروحة - هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن خاصا بوكالة الأستاذ محمد زايد المحامي عن المدعى وبطلانها لاستنادها إلى توكيل لا وجود له فإنه قول لا يقبل منه أمام هذه المحكمة ذلك لأن الطعن بالنقض لا يمكن اعتباره امتدادا للتصومة ، بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع . ومتى كان على محكمة النقض ألا تنظر القضية إلا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع ، وكان الطاعن لم يتنازع في صحة تمثيل الأستاذ محمد زايد ، فلن يقبل منه إثارة ذلك أمام محكمة النقض ، هذا فضلا عن أن الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه هما من الدفوع التي تستلزم تحقيرا موضوعيا مما مؤداه عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام هذه المحكمة إذ لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة



أن الطاعن قد نازع في صحة تمثيل الأستاذين محمد زايد والأستاذ محمد عيسى المحاميين ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الاستثنائي المطعون فيه أنه أحال في بيان وصف التهمة وواقعة الدعوى ومادة الاتهام إلى الحكم الابتدائي الذي اعتقه وأيده لما بنى عليه من أسباب ، وكان الحكم الابتدائي قد أورد في ديباجته مادتي الاتهام بقوله " وطلبت النيابة عقابه بالمادتين ١٧١ ، ٣٠٦ عقوبات مع أقصى عقوبة " كما أثبتتها ثانية في أسبابه بقوله " ومن ثم يتعين عقابه وفقا للمادة ٣٠٦ عقوبات " وكان من المقرر أنه متى كان الحكم الابتدائي قد جاء به إنه طاقب المتهم بالمادة المطلوبة ، وكانت هذه المادة مبينة بصدر الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قال في أسبابه إن هذا الحكم سليم - كما هو الحال في الحكم المائل - فذلك يفيد أخذه بالمادة المشار إليها وفي هذا يكفي لسلامته ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . أما ما يشير بشأن عدم توقيع أمين السر على نسخة الحكم الأصلية فردود بما هو مقرر من أن إهمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم لا يترتب عليه وحده بطلانها بل إنه يكون لهما قوامهما القانوني لتوقيع رئيس الجلسة عليهما - هذا ولم ينازع الطاعن في أن النسخة الأصلية للحكم موقع عليها من رئيس الجلسة . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن الطاعن طلب بملحة ١٩٦٣/١٢/٢٦ ضم أجنحتي الدائرتين ٣٠ و ٣١ للاطلاع على قرار الدائرتين في يوم ١٩٦٢/٩/٢٣ ثم عاد وقرر في نفس الجلسة بتنأزله عن طلب الغم ، ثم طلب طرفا النزاع حجز القضية للحكم دون أن يتمسك الطاعن بطلب إجراء المعاينة التي طالب بإجرائها في مذكرته حسبما يقول في أسباب طعنه مما لا تترتب معه المحكمة بالتعرض لهذا الطلب ولا تثريب عليها إذا هي لم ترد عليه ، وكان من المقرر أن طلب إجراء المعاينة هو من إجراءات التحقيق ولا تترتب محكمة الموضوع بإجابته طالما أنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استعماله حصول الواقعة ، وكان هدف الطاعن مجرد التشكيك في صحة أقوال المدعى المدني وشهوده . لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع لعدم استجابة المحكمة إلى طلب ضم أصل محضر جلسة ١٩٦٢/٩/٢٣

الخاص بالقضية رقم ٢٤٠٣ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة وإلى طلب إجراء معاينة محل الحادث يكون على غير أساس . لما كان ما سلف ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليه وشاهديه ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليهما مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير أن تكون مطالبة ببيان أسباب ذلك . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على المحكمة من إدانته أخذا بأقوال المدعى وشاهديه رغم ما وجهه إليهم من شبهات ومطاعن يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة مع إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

---

## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٥

بقيادة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

( ١٢١ )

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣٥ القضائية

(١) إثبات . "شهادة" . "الحرمان من أدائها" .

الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة إلى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة  
جناية مدة العقوبة . طبيعته : عقوبة . وليس حرمان من حق أو ميزة .  
حلف مثل هؤلاء اليمين في خلال فترة الحرمان . أثره : لا بطلان .  
اعتبار هذه الشهادة من قبيل الاستدلال التي يترك تقديرها للقاضي .

(ب) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

خطأ الحكم في ترتيب الوقائع التي رواها الشاهد . لا يقدح في سلامته .  
ما دام أنه ليس من شأنه أن يغير من جوهر الشهادة التي استند إليها .

(ج) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات "إثبات  
بوجه عام" .

المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي ببناء على الأدلة المطروحة  
عليه . عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل معين إلا بنص .

١ — الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة إلى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة  
جناية مدة العقوبة هو في الواقع من الأمر عقوبة معناها الظاهر التهوين  
من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة ناقصي الأهلية طوال مدة العقوبة  
وبالقضاء تعود إلى هؤلاء جدارتهم لأداء الشهادة يمين ، فهي ليست حرماناً  
من حق أو ميزة ما دام المحفوظ في أداء الشهادة أمام المحاكم هو رعاية صالح



العدالة . فإذا حلف مثل هؤلاء اليمين في خلال فترة الحرمان من أدائه فلا بطلان وتظل هذه الشهادة في حقيقتها وفي نظر القانون من قبيل الاستدلال التي يترك تقديرها للقاضي ، إذ لا يجوز أن يترتب البطلان على اتخاذ ضمان على سبيل الاحتياط قضى به القانون عندما أوجب أداء اليمين حملا للشاهد على قول الصدق .

٢ — خطأ الحكم في ترتيب الوقائع التي رواها الشاهد لا يقدح في سلامته ما دام أنه ليس من شأنه أن يغير من جوهر الشهادة التي استند إليها الحكم من بين ما استند إليه وأوردها بما تؤدي إليه .

٣ — العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بحيث لا يجوز مطالبة بالأخذ بدليل معين إلا إذا نص القانون على ذلك .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز طلمح محافظة سوهاج: قتل محروس محمد عثمان عمدا وذلك بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعت " أنصاف محمد عثمان " شقيقة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم وطلبت الحكم لها بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٤ عملا بمادة الإتهام ( أولا ) بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ( ثانيا ) وفي الدعوى المدنية بقبولها وإلزام المتهم بأن يدفع للدعوى بالحق المدني مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ مائتي قرش أتعابا للامانة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة القتل العمد قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ذلك بأنه حول على أقوال محفوظ محمد عثمان بعد استملائه اليمين القانونية مع أنه محكوم عليه بعقوبة جنائية هي الأشغال الشاقة المؤبدة وأدى شهادته في فترة قضائه لهذه العقوبة بالبيان وذلك على خلاف ما يقضى به البند الثالث من المادة ٢٥ من قانون العقوبات من أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال ، وعلى الرغم من إعتراض المدافع عن الطاعن على الحلف وهو ما كان يقتضى من المحكمة ألا تأخذ بأقواله التي أدلى بها بجلسة المحاكمة إلا على سبيل الاستدلال وألا تقدرها إلا في هذه الحدود وأن تشير إلى ذلك في حكمها .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة إلى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة هو في الواقع من الأمر عقوبة معناها الظاهر التهوين من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة ناقصة الأهلية طوال مدة العقوبة وبانقضائها تعود إلى هؤلاء جدارتهم لأداء الشهادة يمين فهي ليست حرمانا من حق أو ميزة مادام الملحوظ في أداء الشهادة أمام المحاكم هو رعاية صالح العدالة . فإذا حلف مثل هؤلاء اليمين في خلال فترة الحرمان من أدائه — فلا بطلان وتظل هذه الشهادة في حقيقتها وفي نظر القانون من قبيل الاستدلال التي يترك تقديرها للقاضي ، إذ لا يجوز أن يترتب البطلان على إتخاذ ضمان على سبيل الاحتياط قض به القانون عندما أوجب أداء اليمين حملا للشاهد على قول الصدق . لما كان هذا هو حكم القانون ، وكان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة استطلعت الشاهد الأول محفوظ محمد عثمان اليمين وبدأ بالفعل في سرد شهادته ثم اعترض أحد المدافعين عن الطاعن على تخليفه اليمين باعتباره من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وعندئذ رأت المحكمة أنه لا مانع من إثبات هذا الاعتراض والاستمرار في سماع أقوال الشاهد وهي على بينة من أمره بقوله " وتشير المحكمة

في هذا الصدد إلى أن الدفاع قد أثار بعد حلف الشاهد اليمين بالجلسة واسترساله في تأدية شهادته أن الشاهد محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، إلا أنه لما كانت هذه الملحوظة قد أبديت بعد حلفه اليمين واسترسال الشاهد في أقواله فإنها كانت حديعة الجديوى . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المعامكات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بحيث لا يجوز مطالبة بالأخذ بدليل معين إلا إذا نص القانون على ذلك . وكان لاجدوى من الطعن على الحكم لتحليف الشاهد المذكور اليمين إذ أنه لم يعتمد في قضائه بالادانة على شهادته بالجلسة وإنما عول أساسا على أقواله في التحقيقات وشهادة شاهد آخر لم يطعن عليها . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث من الطعن فساد الحكم المطعون فيه في الاستدلال وخطؤه في الاسناد ذلك بأنه عول في القضاء بالادانة على ما أسفرت عنه معاينة مكان الحادث من إمكان حدوث الجريمة بالتصوير الذى حده الشاهدان محفوظ محمد عثمان ومحمود محمد عبد الحميد مما مفاده أنهما حضرا المعاينة وحددا التصوير الذى وقعت به الجريمة وذلك على الرغم من أن المعاينة تمت في غيبتهما ولم يسهما في تصوير كيفية وقوع الحادث . هذا بالإضافة إلى أن الحكم حصل أقوال عبد السميع حسين هدية بما مفاده أنه أبصر الطاعن يحمل بندقية وأنه سمع مقدونا نارا يا استج أنه هو الذى أطلقه وأصاب القليل ثم اعتدى عليه بعد ذلك من محمد مهران الذى ضربه بعصا على رأسه في حين أن أقوال هذا الشاهد بالتحقيقات لا تؤدي إلى تلك النتيجة إذ أنه شهد بها بأنه أصيب فور وصوله لمكان الحادث إصابة أفقدته القدرة على متابعة مجريات الحادث وهو ما يفسد استدلال الحكم ويعيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إنها تخلص من أنه في حوالى الساعة الثالثة والنصف مساء يوم ۱۹/۸/۱۹۶۲ بناحية عزبة الصباغ مركز طما محافظة سوهاج ثبت معركة بين عائلتي المتهم محمد عمر عمر الطاعن — والمجتبى عليه محروس محمد عثمان لخلاف سابق بينهما أطلق خلالها الأول على الثانى صاربا نارا يا فاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير



الصفة التشریحية والتي أودت بحياته“ واستند الحكم في القول في ثبوت الواقعة عليه على هذه الصورة إلى أقوال كل من محفوظ محمد عثمان ومحمود محمد عبد الحميد ومحمد السميع حسين هدية ونائب العمدة أحمد عبد الغفار بالتحقيقات وبالجلسة وإلى تقرير الصفة التشریحية وانبعث رائحة اشتعال البارود من بندقيته المرخصة باسمه وأورد مؤدى كل دليل من تلك الأدلة ومن بينها أقوال عبد السميع حسين هدية التي أجملها في قوله : ”شهد عبد السميع حسين هدية أنه في حوالي الساعة الثالثة مساء يوم الحادث سمع صراخا وفي طريقه إلى مصدره لاستطلاع الأمر شاهد المتهم واقفا في الزراعة أسفل حائط الخرابة وفي يده بندقية (ميزر) في وضع استعداد ، فلما وصل إلى الخرابة شاهد بها محمد مهران وفي يده عصا ( بجلبة ) يضرب بها المحبى عليه وشقيقة محفوظ وكان صابر محمد مهران واقفا فوق جدار ( الخرابة ) يحمل عصا أو ( طورية ) في يده قائلا ( إضرب يا عم في اللحم ) وصندت سمع صوت عيار ناري لم ير مطلقه غير أنه استشع أنه لا بد أن يكون هو المتهم لأنه لم يكن هناك من يحمل سلاحا بمكان الحادث سواء ، وعقب ذلك ضربه محمد مهران بالعصا على رأسه وأضاف أنه سمع إشاعة مؤداها أن المحبى عليه توجه في بادئ الأمر بمفرده إلى محل البقال لاستلام مواد التكوين وحدثت بينه وبين محمد وصابر مهران عمر اللذين كانا متربصين له مشاجرة وكان عمهما محمد عمر مستظرا ببندقيته تحت الجدار وأن محفوظ سارع إلى مكان الحادث مع غيره من الأهالي . ثم قرر بالجلسة أنه لم ير المتهم بمكان الحادث ، والمحكمة لا تعتد بأقوال الشاهد الأخيرة لأنها فضلا عما ظهر فيها من تردد خالفت ما أجمع عليه باقي الشهود بل إنه قطع في أقواله الأولى أن أحدا غير المتهم لم يكن يحمل سلاحا . ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن في شأن تصوير الحادث بأنه مشاجرة اتسع نطاقها وأطلق فيها حدة أعيرة يصعب تعيين مطلقها وفنده ورد عليه في قوله . ”وحيث إنه عما أثاره الدفاع عن المتهم من أن أكثر من عيار أطلق وقت الحادث فإنه مردود بأن شاهدي الإثبات الأول والثاني قد جزما بأن المتهم هو الذى أطلق العيار الذى أصاب المحبى عليه وأرداه قتيلا وهذه الأقوال تأيبت بما ظهر من تقرير الصفة التشریحية وما ثبت من إطلاق بندقية المتهم حديثا في وقت قد يتفق ووقت ارتكاب الحادث خلافا لما ذهب إليه المتهم من أنه لم يطلق بندقية منذ

سنتين . كما أنه ثبت من معاينة الحادث إمكان حدوث الجريمة على التصوير الذى صور الشاهدان . . . . أما بالنسبة للشاهد عبد السميع حسين هدية فالواضح من أقواله الأولى أنه ذكر على وجه التفصيل مشاهدته المتهم حاملا بندقته بحيث إنه استنتج أنه لا بد أن يكون هو مطلقها لعدم وجود من يحمل سلاحا غير المتهم ، وهذه الأقوال جاءت متفقة وأقوال باقى الشهود ، ومن ثم لا ترى المحكمة الاعتداد بعقول هذا الشاهد عن أقواله بالجلسة . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من مدونات الحكم أنه اتخذ من المعاينة دليلا على صدق أقوال الشاهدين محفوظ محمد عثمان ومحمود محمد عبد الحميد المؤيدة بما أظهره تشريح جثة القتل وفحص بندقية الطاعن واستخلص منها إمكان حدوث الجريمة بالتصوير الذى صور هذان الشاهدان وهو مقنى له سنده من الأوراق ، على ما بين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن مما ينتفى معه عن الحكم قالة الخطأ فى الإسناد . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة أقوال عبد السميع حسين هدية بتحقيقات النيابة وهى الأقوال التى أقرها الحكم أنه إنما سقط على الأرض وفقد وعيه بعد سماعه المقتوف الذى أصاب القتل ، وهو ما يفيد أن إصابته - بفرض حدوثها قبل إطلاق المقتوف - لم يكن لها أدنى أثر عليه فى متابعة مجريات الأمور حتى لحظة إطلاق المقتوف النار . لما كان ما تقدم ، وكان ما استخلصه الحكم وعول عليه فى قضائه بالإدانة أخذا من أقوال هذا الشاهد يتطابق مع المعنى المستفاد من أقواله . وبفرض خطأ الحكم فى ترتيب الوقائع التى رواها الشاهد ، فإن هذا الخطأ لا يقدح فى سلامته مادام أنه ليس من شأنه أن يغير من جوهر الشهادة التى استند إليها الحكم من بين ما استند إليه وأوردها بما تودى إليه ، ويضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص فى غير محله .

وحيث إنه لكل ما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

## جلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخلق نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، محمد محمد محفوظ ، محمود عزيز الدين سالم ، وحسين حاي . . .

(١٢٢)

### الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ القضائية

(١) دعوى جنائية . "نظرها والحكم فيها" . دفع . "الدفع باقتضاء  
الدعوى الجنائية بمضى المدة" . حكم . "تسيبه . تسيب غير معيب" .

لا يوجد قانوناً ما يجمع المحكمة من الحكم في موضوع الدعوى الجنائية بالبرائة ودون  
أن تلج الدفع المبدي من التهم باقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(ب) حكم . "الطعن في الأحكام" . "لمصلحة في الطعن" .

• عدم جواز الطعن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم .  
ليس للخصم أن يعلق المدعى على الحكم لإعراضه من الرد على الدفع المبدي من التهم  
باقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وخوضها مباشرة في موضوع الدعوى ودبرته .

(ج) إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . خيانة أمانة . حكم . "تسيبه .  
تسيب غير معيب" .

رئي العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة . مسألة تسمية  
المحكمة تينها من طرف الدعوى .



(د، هـ، و) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

(د) المحاكمة الجنائية . كفاية شكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم للقضاء

بالبراءة . مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصيرة وبصيرة .

(هـ) عدم التزام المحكمة فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت .  
كفاية الرد الضمنى .

(و) الأحكام الصادرة بالبراءة . بيان الواقعة والعناصر المكونة للجريمة فيها . غير لازم .

كفاية بيان أسانيد البراءة والأوجه التى اعتمدت عليها المحكمة فى ذلك .

١ - إنه وإن كان الفصل فى الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم يسبق فى الأصل الفصل فى موضوع الدعوى لما قد يترتب عليه فيما لو ثبت للمحكمة رفع الدعوى بعد مضي المدة من القضاء بالبراءة دون ما حاجة لبحث مقومات الاتهام وتعيين دلائله وباعتبار أن سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة من النظام العام مما يتعين معه على المحكمة أن تحكم - ولو من تلقاء نفسها ومن غير أن يدفع المتهم بالسقوط ببراءة كل منهم ترفع عليه الدعوى بعد مضي المدة ، فإذا لم تفعل جاز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولولا أول مرة أمام محكمة النقض - إلا أنه لما كان من المقرر أيضا أن المحكمة غير ملزمة حتما بأن تفصل فى الدفع الفرعية قبل فصلها فى الموضوع وأن لها أن تضم هذه الدفع إلى الموضوع وتصدر فى الدعوى برمتها حكما واحدا - فإنه لا يوجد قانونا ما يمنعها من الحكم فى موضوع الدعوى بالبراءة دون أن تلج الدفع التى أنما رعى صاحبها من إثارتها بلوغ ذات النتيجة باثبات انقضاء الدعوى الجنائية لأى سبب من أسباب الانقضاء وبما يؤدى بالضرورة إلى البراءة .

٢ - لم يجوز المشرع الطعن فى الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم . ولما كان المطعون ضده الذى حكم بتبرئته موضوعيا مما نسب إليه هو صاحب المصلحة فى الدفع ، وكان لا صفة للطاعتات ( المدعىات بالحقوق المدنية ) فى التحدث عن دفع لم يبد منها أو رعى الحكم بالقصور لإعراضه عن الرد عليه ، (م-١٠-ج)

فانه لا يقبل منهن النعى على المحكمة بخالفتها للقانون وبالقصور لإغفالها الرد على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وخوضها مباشرة في موضوع الدعوى وتبرئتها لمن أثار الدفع .

٣ - ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى .

٤ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اقتناعه هو وإلى ما ينتهي إليه في شأن تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ومحض واقعتها ووقف على ظروفها .

٥ - لا تلزم المحكمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في صحة عناصر الإثبات ولأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون ضده .

٦ - لا يلزم قانونا في الأحكام الصادرة بالبراءة بيان الواقعة والعناصر المكونة للجريمة اكتفاء ببيان أسانيد البراءة والأوجه التي اعتمدت عليها المحكمة في ذلك .

## الوقائع

أقامت الطاعنات ( المدعيات بالحقوق المدنية ) هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة بنها الجزئية ضد المتهم بعريضة أعلنت إليه قلن فيها : إن والد المتهم بدد عدد ٢٦ عرق خشب و ٢٣ برميلا ملك المدعيات من مخزن دائرة ذراعتهم بناحية المنشاة الصغرى وقيدت القضية ضد الأب برقم ٢١٧٨ سنة ١٩٦٠ جنح مركز بنها وحكم عليه فيها بالحبس شهر مع الشغل وثبت من التحقيقات أن المتهم الحالي أخفى الأخشاب والبراميل المتخلفة من جريمة التبيد التي أدين فيها

والده مع علمه بأنها متحصلة من جريمة ، فيكون قد وقع تحت طائلة المادة ٤٤ من قانون العقوبات . لذلك يطالبين بمعاقبته جنائيا وإلزامه بأن يدفع لمن مبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات : (أولا) بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . (ثانيا) إلزامه أن يدفع للمدعيات بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله مع إلزام رافعيها المصروفات . فطعن الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده مما نسب إليه قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم أغفل الفصل في الدفع المبدى من المطعون ضده بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بمقولة إنه وقد انتهت المحكمة إلى الحكم بتبرئة المطعون ضده فإنه لا موجب للرد على ما أبداه من أوجه الدفع أو الدفاع وذلك بالخلاف لما نصت عليه المادة ٣١١ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب الفصل في الطلبات التي تقدم إلى المحكمة من الخصوم وهو ما كان يتعين معه لزوم الحكم صراحة أو ضمنا في ذلك الدفع بالقبول أو الرفض .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لتحصيل الدفع المبدى من المطعون ضده وما ذكره المدافع عن الطاعنات ردا عليه في قوله : "وحيث إن الحاضر مع المتهم (المطعون ضده) قدم مذكرة دفع فيها بسقوط الدعوى الجنائية بالتقادم لأن الواقعة كانت



في سنة ١٩٥٧ ولم تحرك الدعوى إلا في سنة ١٩٦١ ، كما دفع بعدم قبول الدعوى المدنية . . وفي الموضوع طلب الغاء الحكم وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله مع إلزام رافعاتها المصروفات والأتعاب وقدم حافظة مستندات عبارة عن عقود بين المتهم والمدعيات بالحق المدني ومروثن عن شراء أرض وثمار . وحيث إن الحاضر مع المدعيات بالحق المدني ( الطاعنات ) قدم مذكرة صمم فيها على طلباته ورد على الدفع بسقوط الدعوى بمضي المدة بأن جريمة الإخفاء جريمة مستمرة " ثم تصدى لبحث ركن العلم بأن الأشياء المخفاة متحصلة من جريمة تبديد وانتهى إلى القول بعدم توافر هذا الركن في حق المطعون ضده وإلى القضاء بالغاء الحكم المستأنف وتبرئته مما نسب إليه ثم عقب بقوله : " وحيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى ما تقدم فلا محل للرد على ما يبيده الحاضر مع المتهم من دفع أو دفاع آخر " . لما كان ذلك ، فانه وإن كان الفصل في الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم يسبق في الأصل الفصل في موضوع الدعوى لما قد يترتب عليه ، فيما لو ثبت للمحكمة رفع الدعوى بعد مضي المدة من القضاء بالبراءة دون ما حاجة لبحث مقومات الاتهام وتخص دلائله وباعتبار أن سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة من النظام العام مما يتعين معه على المحكمة أن تحكم — ولو من تلقاء نفسها ومن غير أن يدفع المتهم بالسقوط ببراءة كل متهم ترفع عليه الدعوى بعد مضي المدة فإذا لم تفعل جاز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولولا أول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه لما كان من المقرر في نفس الوقت أن المحكمة غير ملزمة حتماً بأن تفصل في الدفوع الفرعية قبل فصلها في الموضوع وأن لها أن تضم هذه الدفوع إلى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكماً واحداً . فإنه لا يوجد قانوناً ما يمنعها من الحكم في موضوع الدعوى بالبراءة دون أن تلج الدفوع التي إنما يرمى صاحبها من إثارتها بلوغ ذات النتيجة بإثبات انقضاء الدعوى الجنائية لأي سبب من أسباب الانقضاء وبما يؤدي بالضرورة إلى البراءة . لما كان ما تقدم ، وكان المطعون ضده الذي حكم بتبرئته موضوعاً مما نسب إليه هو صاحب المصلحة في الدفع وكان المشرع لم يجر الطعن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم ، وكان لا صفة للطاعنات في التحدث عن دفع لم يبد منهن أوري الحكم بالقصور لإعراضه عن الرد عليه فإنه لا يقبل منهن النص على المحكمة بخالفها للقانون وبالقصور لإفضالها الرد على الدفع بانقضاء

الدعوى الجنائية بمضى المدة وخوضها مباشرة في موضوع الدعوى وتبرتها لمن أثار الدفع ومن ثم يتعين رفض الوجه الأول من الطعن .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى الإسناد ذلك بأن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى على نحو مغاير ومبتسر لما استظهره الحكم الابتدائى القاضى بإدانة المطعون ضده ولأصله الثابت بالأوراق وبني قضاءه بالبراءة على مجرد فروض لا تؤدى إلى مارتبه عليها إذ أنه افترض صحة حصول المطعون ضده على الأخشاب المنسوب إليه إخفاؤها ثم نفى قيام ركن العلم لديه باعتبار أنه يجهل أن تلك الأخشاب متحصلة من جريمة ، وذلك على الرغم من أنه معترف بالتحقيقات المضمومة بأنه حصل على الأخشاب من والده لاستعمالها فى بعض شئونه وبأنه كان يعلم بأنها مملوكة لدائرة المرحوم حسنى أفلاطون مورث الطاعنات وهو ما لا يستقيم به القضاء بالبراءة ولا يصلح فى نفس الوقت ردا على أسباب الحكم الابتدائى ، هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على ما أكدته الحكم الابتدائى من أن المطعون ضده لم يرد الأخشاب ولم يعمل من جانبه على التحقق من ذلك . وبالإضافة إلى ما تقدم فإنه وإن صح أن المطعون ضده كان يجهل وقت تسليمه الأخشاب بأنها مملوكة للطاعنات أو مورثهن فإنه وقد حكم على والده إنتهايا بالإدانة فى جريمة تبديد هذه الأخشاب واستمر مع ذلك حائرا لها فإن العلم يقوم فى حقه منذ صدور الحكم بما تتوافر به حتما أركان جريمة الإخفاء .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأثبت الاطلاع على اللجنة رقم ٢١٧٨ لسنة ١٩٦٠ مركزها المحكوم فيها إنتهايا بإدانة والد المطعون ضده بتبديد العروق الخشبية وأن المطعون ضده أقر بأوراقها بأنه حصل من والده على خمسة عروق لإعداد مكان لبيع ثمار البطيخ وأنه أعاد هذه العروق فور إنتهاء الموسم للدائرة بتسليمها لوالده الذى أقام بها حجرة بيجرن الدائرة وأوجز دفاع كل من المطعون ضده والطاعنات — بنى قضاءه براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله على أساس تخلف ركن العلم لديه بأن الأخشاب المتخفاة متحصلة من جريمة فقال ” وحيث إنه لما كان ما تقدم، وكان يشترط لاعتبار المتهم مرتكبا لجريمة الإخفاء المنصوص عليها فى المادة



٤٤ مكر عقوبات أن يكون عالماً بأن الأشياء المخفاة متحصلة من جريمة سرقة وكان هذا العلم لا دليل عليه في هذه الدعوى إذ أنه بفرض صحة ادعاء المدعيات بالحق المدني أن المتهم حصل على تلك الأشياء فإنه لم يكن يعلم أنها متحصلة من أموال المدعيات بالحق المدني باعتباره وكيلاً عنهن ولم يكن للمتهم أن يتشكك في سلوك والده أو يعلم بأنه قد خان ما أوثمن عليه ومن ثم تكون جريمة الإخفاء قد فقدت ركنها الجوهرى ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ إجراءات — لما كان ذلك ، وكان يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لى يقضى ببراءته إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اقتناعه هو وإلى ما ينتهى إليه في شأن تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة وفحص واقعها ووقف على ظروفها . وكان ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب بل للحكمة أن تتبينها من ظروف الدعوى . وكان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه فيما تقدم هو عدم اطمئنانه إلى توافر ركن العلم لدى المطعون ضده إستناداً إلى أن قرائن الحال وظروف الواقعة ما كانت لتوحى إليه بأية مظنة في سلامة مسلك والده — وهو الوكيل عن الطاعنات والأمين على أموالهن — وبراءة تصرفاته من كل شائبة وأنه ما كان في مقدوره أن يقف وقد حصل منه على الأخشاب — على أنها ثمرة جريمة تبديد خان فيها والده ما أوثمن عليه وبدد ما كان بين يديه ، وكان هذا الذى قاله الحكم يسوغ به في شرعة العقل القول بالجهل بعدم مشروعية مصدر الأخشاب ومن شأنه أن يؤدى إلى صحة ما استخلصه الحكم بشأن عدم العلم بأنها متحصلة من جريمة وكان المفهوم من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة اقتنعت بإعادة الأخشاب إلى الدائرة وكان لا يوجد بالأوراق ما يقطع باستمرار حيازة المطعون ضده لتلك الأخشاب إلى الوقت الذى صدر فيه الحكم الاتهامى بإدانة والده . وكان لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أضلت بالرد على بعض أدلة الاتهام إذ أنها غير ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلها الريبة والشك في صحة عناصر الإثبات ولأن في إغفال التحدث عنها يفيد منها أنها أطرحها ولم ترفعها ، ما تظنن معه إلى إدانة المطعون ضده .



لما كان ما تقدم، وكان لا يلزم قانونا في الأحكام الصادرة بالبراءة بيان الواقعة والعناصر المكونة للجريمة إكتفاء ببيان أسانيد البراءة والأوجه التي اعتمدت عليها المحكمة في ذلك . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل بالفعل واقعة الدعوى وأطلع على اللجنة رقم ۲۱۷۸ سنة ۱۹۶۰ مركز بنها واستخلص منها أقوال المطعون ضده بالقدر الذي حصل الحكم الابتدائي الذي رأى أن المطعون ضده لم يعد العروق الخمس وأنه على علم باختلافها وأن علمه بذلك مستفاد من أن والده شيخ خفراء الدائرة والمسئول عن مخازنها فإنه لا يكون هناك محل لرمي الحكم بالخطأ في الإسناد أو القصور في البيان وكل ما تنعاه الطاعنات في هذا الوجه عليه ، إذ أنه إنما ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة التي اطمأنت إليها المحكمة وركنت إلى الأخذ بها والتعويل عليها وهو ما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لكل ما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
 حسين صفوت المركي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، ونصر الدين هزام .

(١٢٣)

### الظعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ القضائية

(١) تحقيق . "إجراءاته" . نيابة عامة . "اختصاصها في إجراء التحقيق" .  
 مستشار الإحالة . إجراءات المحاكمة .

شرط الحظر على النيابة بإجراء تحقيق في الدعوى هو اتصال سلطة الحكم بالقضية .  
 اتصال مستشار الإحالة بالدعوى لا ينهي اختصاص النيابة العامة أو قاضي التحقيق .  
 ملة ذلك : قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا  
 من قضاء الحكم ، شأنه في ذلك شأن النيابة العامة وقاضي التحقيق و غرفة الاتهام  
 قبل حلوله محلها .

(ب، ج، د) تقليد . شروع . جريمة .

(ب) جريمة شروع في تقليد الأوراق المالية . تحقيقها : بقبام الجاني بطبع  
 هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات  
 ومداد ومواد أخرى . ولو كان هناك قصص أو عيوب في التقليد .

(ج) مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة  
 الورقية الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج  
 في المعاملة . شروع معاقب عليه .

(د) جريمة حيازة الأدوات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وترويجها .  
 يكفي لقيامها أن تكون الحيازة بغير مسوخ . استعمال تلك الأدوات  
 أو الآلات غير لازم لقيام الجريمة .

## (هـ) تحقيق . "إجراءاته" . "إجراءات التحريز"

إجراءات التحريز . الفرض منها : تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خفية  
توجيهه . لا بطلان على مخالفتها .

## (و) رد القضاء .

القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى لا يدل بذاته على أن  
المحكمة كوت فيها رأيا نهائيا ضده .

## (ز) إجراءات المحاكمة . محاماة .

حضور محام واحد مع متهمين رغم تعارض مصلحتهما . لا محل للنس على الإجراءات  
بالبطلان . طالما أن المحكمة لم تتخذ في حضور هذا المحامي أى إجراء من إجراءات  
المحاكمة .

١ - تنص المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا فقدت  
أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما فقدت  
أوراقه وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هى إجراء ما تراه من  
التحقيق . مما مفاده أن شرط الحظر على النيابة العامة هو اتصال سلطة الحكم  
بالقضية أما والقضية لم ترفع بعد إلى المحكمة المختصة فإن للنيابة سلطة إجراء التحقيق  
الذى تراه . ولما كان الثابت أن الدعوى لم تحمل على المحكمة إلا بناء على قرار  
مستشار الإحالة وبعد أن أجرت النيابة العامة تحقيقاتها اللاحقة على فقد أوراق  
التحقيق الأولى وطبقا لقرارها بتقديمها له ، فإنه لا جناح على الحكم المطعون فيه  
إذا ما عول في قضائه بادانة الطاعن على ما أجرته النيابة من تحقيقات تكميلية  
قبل صدور قرار مستشار الإحالة بإحالة الدعوى على محكمة الجنايات .  
ذلك أن الذى يحرم على النيابة إجراء التحقيق هو إحالة الدعوى من سلطة التحقيق  
على قضاء الحكم وما قضاء الإحالة إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق  
وليس جزء من قضاء الحكم وشأنه في ذلك كشأن النيابة العامة وقاضى التحقيق



وغرفة الإتهام قبل حلولة محلها وعمله جزء من التحقيق وليس جزء من المحاكمة وما يباشره من سلطات إنما باعتباره سلطة تحقيق. فاتصال مستشار الإحالة بالدعوى لانهى اختصاص النيابة العامة أو قاضى التحقيق .

٢ - من المقرر أن جريمة الشروع فى تقليد الأوراق المالية تتحقق بقيام الجانى بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى ولو كان هناك نقص أو عيوب فى التقليد .

٣ - إن مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتريف واستعمالها بالفعل فى إعداد العملة الورقية الزائفة التى لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج فى المعاملة هى فى نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا .

٤ - لا تشترط المادة ٢٠٤ مكرر ( ٢ ) من قانون العقوبات للعقاب على جريمة حيازة الأدوات والآلات والمعدات التى تستعمل فى تقليد العملة وترويجها ضرورة استعمال تلك الأدوات أو الآلات وإنما تكتفى بأن تكون حيازتها بغير مسوغ .

٥ - من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرب القانون على مخالفتها بطلاناً ما بل ترك الأمر فى ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحرار المضبوطة لم تصل إليها يد العبث . ولما كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائفة واطمأنت إلى عدم حصول عبث بالمضبوطات فإنه لا يقبل من الطاعن ما يشير فى هذا الصدد إذ لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٦ - من المقرر أن القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل فى الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة كومت فى الدعوى رأياً نهائياً ضده إذ هو إجراء تحفظى يؤمر به فى الأحوال التى يحيزها القانون مما يدخل فى حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

٧ - لا محل لما ينعاه الطاعن من بطلان الاجراءات لسماع المحكمة بحضور محام واحد معه وزميله المتهم الثانى رغم تعارض مصلحتيهما ما دام أنها لم تتخذ فى حضوره أى إجراء من اجراءات المحاكمة وأن فض الحزبين والاطلاع عليهما إنما كان بعد ذلك فى حضور المدافعين الأصليين عنهما .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم الدقى محافظة الجيزة : ( أولا ) قلدا عملة ورقية متداولة قانونا فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى الورقة ذات العشرة دولارات المأذون بإصدارها قانونا بأن اصطنعا بطريق الطبع أوراقا على هيئة الأوراق المالية الصحيحة . ( ثانيا ) حاز بقصد الترويج والتعامل أوراقا مالية مزورة من فئة العشرة دولارات والمأذون بإصدارها فى الولايات المتحدة الأمريكية . ( ثالثا ) حازا بغير مسوغ أدوات وآلات ومعدات مما تستعمل فى تقليد العملة وترويجها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ٢٠٢ و ٢٠٤ مكرر من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٠٢ و ٢٠٤ مكررات ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة للتهمتين الأولى والثالثة - بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ومصادرة المضبوطات عن التهمتين الأولى والثالثة وبرائتهما من التهمة الثانية . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى سيد حسن أحمد الشهير بالغنى وإن كان قد قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

ومن حيث إن طعن الطاعن الأول جمال عبد الله مبارك قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن مبنى الطعن حسبما يبين من التقريرين المقدمين من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمته الشروع في تقليد عملة ورقية متداولة قانونا في الولايات المتحدة الأمريكية وحيازته بدون مسوغ أدوات وآلات ومعدات مما تستعمل في تقليد العملة وتزويرها قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال والتسبب وبطلان في الإجراءات كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن أوراق الدعوى خلت من إذن التفتيش واعتمدت المحكمة في وجوده على صورة التحقيقات التي كانت لدى قسم مراقبة التزييف بوزارة الداخلية نظرا لسرقة أوراق القضية وعلى اعتبار مطابقة الصورة للأصل مع أن ذلك إن أجدى في التدليل على وجود الإذن فإنه لا يغني في بيان عناصره التي يقوم عليها كما أن المحكمة لم تدل على مطابقة الصورة للأصل الفاقدة، هذا فضلا عن أن تلك الصورة لم ترد إلى سلطة التحقيق بالطريق السليم السائع وما قيل بشأن الإذن يصدق أيضا على الاعتراف المنسوب إلى الطاعن في ذات الصورة كما استندت المحكمة في قضائها إلى أقوال الشهود واعتراف الطاعن التي وردت بتحقيقات باطلة أجرتها النيابة بعد أن زالت ولايتها عن القضية بصدور قرار بأحالتها إلى قضاء الاحالة في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وأخطأت أيضا إذ اعتبرت الواقعة شروعا في حين أن الجريمة قد تمت بوجود بعض الأوراق التي اكتمل تزويرها وأثبت قسم أبحاث التزييف والتزوير أن ما تم بالأوراق المذكورة ليس من شأنه أن يخدع الناس إذ أن درجة التزوير دون المتوسط بحيث لا تقبل إلا من غير المعتاد على تداولها وبذا تفقد الجريمة أحد أركانها ولا يغير من الأمر وصف الواقعة بالشروع لتمام الجريمة بالنسبة لما تم صنعه من الأوراق المضبوطة الأمر الذي يجب التحدث عن الشروع من ناحية ويحول دون تكامل عناصره القانونية من ناحية أخرى . كما خلص الحكم إلى أن الأوراق المزورة قد طبعت بالآلات المضبوطة مع خلوها من آثار تفيد استعمالها في الطبع بالإضافة إلى ما قطع به التقرير الطبي الشرعي من أنها ليست الأدوات التي تحقق التزوير وقد ذهب الحكم إلى جواز استعانة المتهمين بألة أخرى لم تضبط مما يمينه لما هو مقرر



من أن الأحكام تبنى على الجزم واليقين كما أنه بإدانة الطاعن بجريمة حيازة المضبوطات بغير مسوغ قد خاطأ ما أورده التقرير الطبي من أنها لم تستعمل في التزوير وأنها لا تحققه وخاطأ نفسه إلى ناقض اقتراضه بجواز استعمال أدوات أخرى لم تضبط، هذا فضلا عما أجرت المحكمة من اثباتها لمحام واحد عن الطاعنين للاطلاع على بعض الأحرار مع تعارض المصلحة بينهما — وهو لا يدري من أمر القضية شيئا كما لم تثبت أنها أعادت تحريز المضبوطات بعد فضها وكونت عقيدتها في الدعوى قبل أن يطلع المحاميان الأصليون على الأحرار بدلالة صدور أمرها بالقبض على الطاعنين وحبسهما إثر الإجراءات الباطلة المذكورة دون أن يجد من الظروف ما يسوغ هذا الإجراء من جانبها .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة ثم عرض لدفاع الطاعن الخاص ببطلان التفتيش وعدم جواز التعويل على الاعتراف المسند إليه فحصله وفنده في قوله: "وحيث إن الدفاع عن المتهمين قال بأنه لا قبض ولا تفتيش ما دام لم يوجد إذن النيابة كما أن اعتراف المتهم الأول المزعوم — الطاعن — صدر منه في تحقيق النيابة يوم الضبط فعلى النيابة أن تأتي بأصل محضر تحقيق يوم ۲۶ يناير سنة ۱۹۶۲ . وهذا القول غير سديد إذ الثابت أن أوراق القضية الأصلية سرقت ضمن قضايا أخرى فلا تريب على النيابة إن هي حصلت على صور تلك الأوراق ما دام أنها مطابقة للأصل ولم يطعن المتهمان عليها ولم يقل المتهم الأول الطاعن أن ذلك الاعتراف لم يصدر عنه إطلاقا وكان إذن النيابة بالضبط والتفتيش من بين تلك الأوراق المسروقة" . وما أورده الحكم كاف للرد على ما أثاره الطاعن في هذا الصدد ويسوغ به إطرأحه ولا يقدح في ذلك ما قال به الطاعن في وجه الطعن خاصا بعدم تدليل المحكمة على مطابقة الصورة للأصل إذ أنه لم يثر أمامها ثمة مطعن في شأن تلك المطابقة كما لم يحدد صدور اعتراف منه وإنما اقتصر دفاعه على التهوين من شأن دلالة وقيمتها في الإثبات أما ما يشيره بشأن عدم وجود إذن النيابة بالتفتيش فردود بما هو مقرر من أن العبرة في صحة إذن التفتيش هي بثبوت صدوره بالكتابة وقد ثبت من مدونات الحكم المطعون فيه أن إذن التفتيش قد صدر فعلا من

نيابة الجيزة المختصة ببناء على تحريات ضباط مراقبة مكافحة التزيف والتزوير والفرق الخاصة وأن الإذن فقد بعد ذلك مع ملف القضية وكان ما استظهرته المحكمة من سبق صدوره مستوفيا شرائطه القانونية إستنادا إلى الأدلة السائغة والعناصر القائمة في الدعوى التي اطمأنت إليها هو مما يدخل في نطاق سلطتها التقديرية بغير معقب ، فإنها تكون قد أصابت فيما انتهت إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش — هذا وقد تبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن ما أثبتته الحكم عن صدور إذن التفتيش من نيابة الجيزة المختصة له أصله الثابت بالأوراق مما تنفى معه دعوى صدوره من غير مختص . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه ” إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هي إجراء ما تراه من التحقيق “ . مما مفاده أن شرط الحظر على النيابة العامة هو إتصال سلطة الحكم بالقضية أما والقضية لم ترفع بعد إلى المحكمة المختصة فإن للنيابة سلطة إجراء التحقيق الذي تراه . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الدعوى لم تحل على المحكمة إلا بناء على قرار مستشار الإحالة في ١٩٦٣/٨/٨ وبعد أن أجرت النيابة العامة تحقيقاتها اللاحقة على فقد أوراق التحقيق الأول وطبقا لقرارها بتقديرها له في ١٩٦٣/٧/١١ فإنه لا جناح على الحكم المطعون فيه إذا ما عول في قضائه بادانة الطاعن على ما أجرته النيابة من تحقيقات تكميلية قبل صدور قرار مستشار الإحالة بأحالة الدعوى على محكمة الجنايات هذا فضلا عن عدم وجود ما يدل على اتصال مستشار الإحالة بالدعوى إذ خلت الأوراق مما يثبت إعلان قرار النيابة للطاعن في شأن إحالة الدعوى إلى قضاء الإحالة وذلك بالإضافة إلى أن الذي يحرم على النيابة إجراء التحقيق هو إحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم وما قضاء الإحالة إلا مرحلة نهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم وشأنه في ذلك كشأن النيابة العامة وقاضي التحقيق وغرفة الاتهام قبل حلوله محلها وعمله جزء من التحقيق وليس جزءا من المحاكمة وما يباشره من سلطات إنما باعتباره سلطة تحقيق فاتصال مستشار الإحالة بالدعوى لا ينهي اختصاص النيابة العامة أو قاضي التحقيق



ومن ثم فلا يكون محل لما يشير الطاعن في هذا الخصوص — من بطلان ما أجرة النيابة من تحقيقات اعتمد عليها الحكم في قضائه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى إلى إسباغ وصف الشروع على واقعة تقليد الأوراق المزورة في قوله : "وحيث إنه من جهة أخرى يبين مما انتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي من أن بعض الأوراق المزورة لم تكتمل فيها عملية التزوير بأن اقتصر طبعها على الظهر دون الوجه الذي لا يزال أبيضاً خالياً من الطباعة أو حمل صورة هاملتون فقط بمقتصف الوجه وزخارف الإطار للظهر دون رسم مبنى وزارة الخزانة الأمريكية الذي يتوسط الظهر أو غير ذلك من أوجه النقص . فإن البعض الآخر من تلك الأوراق التي اكتملت فيها عملية التزوير بأن وجدت مطبوعة من وجهيها ظهر أنه لا يزال ينقصها التزيين وطبع ختم الخزانة بالمداد الأخضر فوق لفظ ( Ton ) باللمة اليمنى من الوجه . يبين من ذلك أن ما ارتكبه المتهمان يعد شروفاً في جناية التقليد إذ أنهما بفعلهما هذا قد تعديا التفكير والتحضير وانتقلا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركا شأنهما لإتمام أوجه النقص المشار إليها لثمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة . هذا ومن المسلم به فقها وقضاء أنه لا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث يخدع به حتى المدقق بل يكفي بأن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل وعلى كل حال فإن جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية تتحقق لقيام المتهمين بطبع هذه الأوراق بما استعملوه من آلة للطباعة وبعض المواد والأدوات الأخرى المضبوطة ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد . ولا يقدح في ذلك أن المكبس المضبوط ضمن تلك الأدوات وجد خالياً من أى تلوث بأحبار الطباعة كما هو ثابت من التقرير الطبي الشرعي . وأثبتت تجربته أنه وإن كان في الإمكان الإفادة منه في عملية الطباعة إلا أنه ليس بالوسيلة العملية لتحقيق هذا الغرض إذ من الجائز أن يكون المتهمان قد استعاضا بأداة أخرى لم يعثر عليها ضمن المضبوطات ، وكان الحكم قد أشار في موضع آخر منه وهو يحصل مؤدى الدليل المستمد من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الكليشيات الخمسة المصطنعة لورقة النقد الأمريكية وباقي المضبوطات من أوراق وأحبار والأواح قد استخدمت في طبع أوراق النقد المزورة وأن درجة تزويرها دون المتوسط



بحيث لا يتصور قبولها إلا من غير المعتاد على تداولها ، وكان من المقرر أن جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية تحقق بقيام الجاني بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومواد أخرى ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد“ لما كان ذلك ، فإن ما أورده الحكم وأثبتته في حق الطاعن يكون الشروع المعاقب عليه قانونا . أما ما ذهب إليه الطاعن من اكتمال تزوير بعض أوراق النقد المضبوطة بطبعها من وجهيها الأمر الذي تكتمل به جريمة التقليد فردود بما هو ثابت مما أورده الحكم تقلا عن التقرير الطبي الشرعي من أن هذه الأوراق لا يزال ينقصها الترقيم وطبع ختم الخزانة بالمداد الأخضر فوق لفظ (Ten) بالجهة اليمنى من الوجه هذا فضلا عما هو مقرر من أن مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتريف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الإتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ، ومن ثم فيكون ما يشير الطاعن في هذا الشأن على غير أساس . أما ما يقول به من استناد الحكم إلى الدليل المستمد من ضبط أدوات وآلات التريف وإسناده إلى الطاعن وزميله استعمالها في تزوير أوراق النقد المضبوطة مع أن تقرير قسم أبحاث التريف والتزوير قد أثبت خلوها من أية آثار تفيد استعمالها في الطبع فردود بأن هذا التقرير قد أثبت على ما استظهره الحكم ولم يناع في صحته الطاعن — أن الكليشيات الخمسة المضبوطة وباقي المضبوطات قد استخدمت فعلا في طبع الأوراق المزورة وأن المكبس المضبوط هو وحده الذي خلا مما يدل على استعماله في الطباعة وقد خلاص الحكم إلى أنه من الجائز أن يكون الطاعن وزميله قد استعانا بآلة أخرى لم تضبط ولا تريب على المحكمة في ذلك إذ أن لها أن تكون عقيدتها مما تطعن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج وكافة المحكمات العقلية متى كان ما حصلته من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره أما ما يشير الطاعن عن إدانته بجريمة حيازة الأدوات والآلات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وتزويرها مع أنها لم تستعمل في تقليد أوراق النقد المضبوطة فردود بأن المادة ۲۰۴ مكرر (۲) من قانون العقوبات لا تشترط للمقاب على هذه الجريمة ضرورة استعمال تلك الأدوات أو الآلات وإنما تكفي بأن تكون حيازتها غير

مسوغ هذا فضلا عن أن الثابت مما أورده الحكم أن كافة الأدوات والمعدات المضبوطة فيما عدا المكبس قد استعملت فعلا في تزوير أوراق النقد المضبوطة . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ أن المحكمة قامت بفض الأحراز ووجدت بالمظروفين أوراقا بيضاء والظرف الثالث به بعض الاكليشبات والحرز الرابع خاص بالمكتبة، وكان ذلك في حضور المدافعين عن الطاعن والمتهم الثاني وأصر الدفاع عن الطاعن على الاطلاع على الحرز الذي به الدولارات المقول بأنها مقلدة ومادام هذه الأوراق غير موجودة فيستفيد المتهم من عدم وجودها لعدم إمكان تحقيق حالة هذه الأوراق من تقليد أو عدمه " وبعد أن تمت المرافعة وقررت المحكمة إصدار الحكم بعد المدالة أثبتت أنه بعد المدالة وقبل إصدار الحكم أحضر السيد وكيل النيابة الحريز اللذين يحتويان على الدولارات المقلدة بناء على تكليف هيئة المحكمة له بذلك . وقد أطلعت المحكمة الأستاذ تحسين نجيب وهبه المحامي لغياب المحامين الأصليين الذي التمس التأجيل لجلسة باكر لحضور المحامين الأصليين لإبداء ملاحظتهما ، وعقب ذلك أصدرت المحكمة قرارها باستمرار المرافعة لجلسة ١٢/١١/١٩٦٤ لحضور المحامين الأصليين لاطلاعهما على حرزي الأوراق المقلدة مع القبض على المتهمين وحبسهما على ذمة القضية . وبجلسة ١٢/١١/١٩٦٤ قامت المحكمة في حضور المحامين الأصليين للطاعن والمتهم الثاني بفض الحريز وعرضت الدولارات المزورة على المحامين الأصليين وترافعا في موضوع الدعوى دون أن يبقيا على ما تبين من الاطلاع على الحريز أو ينعيان على اجراءات التحريز بما يعيبها . لما كان ذلك ، وكان لا عوار فيما اتخذته المحكمة من الاجراءات السالفة . ولا محل لما ينعاه الطاعن عليها من سماع المحكمة بحضور الأستاذ تحسين نجيب وهبه المحامي بمفرده مع تعارض مصلحة الطاعن وزميله المتهم الثاني ما دام أنها لم تتخذ في حضوره أى اجراء من اجراءات المحاكمة وأن فض الحريز والاطلاع عليهما إنما كان بعد ذلك في حضور المدافعين الأصليين عنهما . أما عن قعود المحكمة عن إعادة تحريز المضبوطات بعض فضاها بجلسة ١٠/١١/١٩٦٤ فإنه مع افتراض قيام المحكمة بفض هذين الحريز في تلك الجلسة فإن مفاد ما جاء بمحضر جلسة ١٢/١١/١٩٦٤ من أن المحكمة قامت بفضهما أنها كانت أعادت تحريزهما في الجلسة الأولى ، هذا فضلا عن أنه من المقرر

أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهيته ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً ما بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحرا والمضبوطة لم تصل إليها بالعبث. ولما كانت المحكمة قد أقامت قضاها على عناصر صحيحة وسائفة واطمأنت إلى عدم حصول عبث بالمضبوطات فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد إذ لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض لاسيما وأن الطاعن لم يترشئاً بجلسة ١٩٦٤/١١/١٢ بشأن ما ينهاه على المحكمة من قعودها عن إعادة تحريز المضبوطات بالجلسة السابقة في ١٩٦٤/١١/١٠ وعن احتمال امتداد يد العبث إليها ، وكان من المقرر أن القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة كوت في الدعوى رأياً نهائياً ضده إذ هو إجراء تحفظي يؤمر به في الأحوال التي يجيزها القانون مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : مختار وضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساع .

( ١٢٤ )

### الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ القضائية

( ا ) تفتيش . ” إذن التفتيش ” . ” إصداره ” . حكم . ” تسيبه . تسيب غير معيب ” . مواد مخدرة .

الخطأ في بيان نوع وسيلة نقل المواد المخدرة لا يصلح وجها للنقض على جديده التحريات التي انصبت على شخص المتهم . مثال .

( ب ) تفتيش . ” إذن التفتيش ” . ” الدفع ببطلان الإجراءات ” . دفع . قرض . ” أسباب الطعن ” . ” ما لا يقبل منها ” .

اختلاف الدفع ببطلان إذن التفتيش عن الدفع ببطلان إجراءات . عدم جواز إثارة الدفع ببطلان إجراءات تنفيذ الاذن لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ج ) تفتيش . ” إذن التفتيش ” . ” تنفيذه ” .

لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق التدب من المأمور المعين ، مادام الاذن لا يملكه هذا التدب .

طريقة تنفيذ الاذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به ، يجرها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع .

( د ) تفتيش . ” إذن التفتيش ” . مواد مخدرة .

إثبات الحكم أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للاذن الصادر من النيابة بالتفتيش واستنادا إليه . لا جدوى مما يثيره المتهم من أن القاء المخدر كان اختياريا أو ضروريا .

(هـ) دفعوع . حكم . "تسبييه . تسبيب غير معيب ."

الدفع بتلفيق التهمة . من أرجه الدفاع الموضوعية التي لا تنوجب ردا صريحا .

(و) حكم . "تسبييه . تسبيب غير معيب ."

عدم التزام الماكمة بتابعة التهم في دفاعه والرد عليه استقلالا . كفاية الرد الضمني .

١ - لما كان محور التحريات لإصدار الإذن بالتفتيش هو شخص الطاعن وليس سيارته وصدر الاذن بناء عليها ، فإن الخطأ في بيان نوع وسيلة النقل لا يصلح وجها للنعي على جدية التحريات التي انصبت أصلا على اتجار الطاعن في المواد المخدرة وأنه كان بسبيل نقل كمية منها ، ولا يعيب الحكم الخلاف الظاهر بين محضرى التحريات وضبط الواقعة في خصوص نوع السيارة التي كان قد أعدها الطاعن لنقل المواد المخدرة طالما أن ما أثبتته الحكم في مدوناته لا أثر للتناقض فيه ولا تريب عليه إن هو لم يعرض لهذا التعارض ما دام قد استخلص الإدانة بما لا تضارب فيه ، ولا عليه إن هو ألقت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد الذى استهدف به النيل من إذن التفتيش ما دام أن الطاعن أو المدافعين عنه لم يثيروا بجلسة المحاكمة دفعا بهذا المعنى .

٢ - يوجد فرق بين الدفع ببطلان إذن التفتيش وبين الدفع ببطلان إجراءاته ، وإذا كان الطاعن لم يدفع ببطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة فإنه لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعى أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كوت منها محكمة الموضوع عقيدتها ، وما دامت قد اطمأنت إلى أن التفتيش قد أسفر عن العثور على المواد المخدرة فإنه لا يجوز مصادرتها فيما اطمأنت إليه أو إثارة ذلك الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافعين عنه قد أبدى أيهم دفعا ببطلان التفتيش تأسيسا على أن الضابطين اللذين نيط بهما تنفيذه غير مأذون لهما في ذلك ولا يجوز نديهما للقيام به تلخو الاذن مما يخول الصادر إليه حق نديب سواء لأجرائه ، وكان الحكم قد خلا مما يدل على هذا البطلان ، فإنه لا يجوز للطاعن أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

٣ - الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين ما دام الإذن لا يملكه هذا النذب ، إلا أن طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به بحريتها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش ، المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو غيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره .

٤ - لا جدوى مما يشيره الطاعن من أن إلقاء المخدر كان اختياريا أو اضطراريا طالما أن الحكم قد أثبت أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للإذن الصادر بالتفتيش واستنادا إليه ، فإنه أيا كان الأمر في شأن الإلقاء فإنه لا يقدح في سلامة التفتيش الذي تم تنفيذا لأمر النيابة به .

٥ - الدفع بتلفيق التهمة للمتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا .

٦ - لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في دفاعه والرد عليه على استقلال طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/٣٤٠ ، ٢/٣٤٠ ، ١ - ٤٢٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم بيطان إجراءات القبض والتفتيش والمحكمة المذكورة قضت - حضورا بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبغرامة قدرها ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة



المادة المخدرة المضبوطة . وقد ردت المحكمة في أسبابها على الدفع قائلة بأنه على غير أساس فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه القصور والفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في الإسناد وإخلال بحق الدفاع فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم أورد في بيانه لواقعة الدعوى أن التحريات التي صدر إذن التفتيش بناء عليها دلت على اتجار الطاعن في المواد المخدرة وأنه بسبيل نقل كمية منها إلى مدينة القاهرة في إحدى السيارات دون تحديد لنوعها مع أن التحريات أفصحت عن نوع هذه السيارة بأنها "جيب" وأعلنت لهذا الغرض - في حين أن السيارة التي ضبطت هي سيارة "شيفروليه" مما يدل على أن التحريات غير جدية ولم يعرض الحكم إلى هذا الخلاف أو يرد على دفاع الطاعن بشأنه مع دلالة على بطلان التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها الإذن به - كما أن الحكم لم يستظهر دفاع الطاعن المؤسس على استحالة واقعة إلقاء المخدرات بسبب إنشغال يديه في قيادة السيارة وإنما تصدى برد غير سائغ إلى دفاعه الخاص بتلف نافذة الباب الأمامي الأيمن للسيارة التي قيل بأن الإلقاء تم عن طريقها مع أن الطاعن لم يشر إلى هذا التلف عند استجوابه أمام النيابة لأن واقعة الإلقاء ذكرها شهود الإثبات بعد استجوابه بعدة أيام ولم يوجه إليه المحقق أية أسئلة بشأنها ولم يكن في مقدوره والحال كذلك أن يبادر من تلقاء نفسه إلى ذكر هذا التلف أو الإشارة إليه قبل أن يدلي الشهود بأقوالهم . هذا وأن الحكم ذهب في مدوناته إلى أن تلف النافذة تم في الخفاء بيد أرادت خدمة الطاعن ، في حين أن الثابت بالأوراق أن هذا التلف قديم وغير مفتعل وما جاء في شهادة الدكتور سعد عوض فوج من جواز حدوث التلف كنتيجة لقيام الضابط باغلاقه النافذة لا يتفق وما أثبت الحكم من أن يدا عبث في الخفاء بالنافذة خدمة للطاعن ، ثم إن الحكم أغفل الرد على ما دفع به الطاعن من تطبيق التهمة له لخدمة خصومه كما أعرض عن الإشارة أو الرد على ما أبداه الطاعن من خصومة لرجال الأمن

ومسلکهم نحوه ، وأخيراً فإن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وهو بمعرض الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش المؤسس على أن الضابطين محمد عبد الستار فتحى ومحمد ماهر يوسف اللذين قاما بمطاردته وهو يلقي بالمخدرات من نافذة السيارة لم يكن مآذونا لهما بإجراء القبض والتفتيش وهو أمر تم على بعد كيلومتر من مكان وجود الضابط محمد فكرى البندارى المنوط به وحده تنفيذ الإذن ولم تكن جريمة الطاعن متلبسا بها فإنه ما كان يحق لهما مطاردته التى تعد بمثابة قبض ويكون التخلل فى هذه الحالة غير إختيارى مما كان يتعين معه إطراح الدليل المستمد منه ، وإن الحكم إذ خلص إلى أن إذن النيابة بالتفتيش لا التخلل عن المخدر هو أساس الإجراءات التى اتخذت مع الطاعن مما يستوى معه أن يكون هذا التخلل إختياريا أو إضطراريا ما دام مسبقا بإذن من سلطة التحقيق ، وقد جانب الصواب إذ الدفع لم يكن أساسه على ما فهم الحكم خطأ التخلل وإنما كان مبناه أن من قاما بالقبض غير مآذون لهما فى إجراءاته والتفت الحكم عن استظهاره أو الرد عليه مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ” إن النقيب محمد فكرى البندارى معاون مكتب مخدرات القاهرة استصدر إذنا من النيابة بضبط وتفتيش المتهم (الطاعن) نظرا لما دلت عليه التحريات من أنه يتجرف فى المواد المخدرة وأنه بسبيل نقل كمية منها إلى مدينة القاهرة فى إحدى السيارات وفى مساء يوم ١٩٦٢/٨/٢٢ أعد النقيب المذكور كميناً بمعاونة زميله النقيب محمد عبد الستار فتحى والملازم أول محمد ماهر يوسف لضبط المتهم وانتظراه بصحراء المطرية على الطريق الذى اعتاد المتهم أن يسلكه لنقل المخدرات وحوالى الساعة ١١ مساء أقبل المتهم يقود سيارته وبها المواد المخدرة فاعترضتها إحدى سيارات رجال الضبط وقطعت عليها الطريق فلما رأى المتهم ذلك أراد العودة بسيارته من حيث أتى إلا أن سيارة أخرى من سيارات رجال الشرطة حالت دونه فلما شعر المتهم بذلك جعل يلقي من نافذة السيارة الأمامية اليمنى بملك المواد التى كانت فى حيازته بفعل النقيب محمد عبد الستار فتحى والملازم أول محمد ماهر يوسف يلتقطانها فالتقط أولهما لقافة كبيرة بداخلها ثمان طرب من الحشيش والتقط الثانى لقافة أخرى كان بداخلها سبع طرب من الحشيش ، ثم بعد ذلك أجروا ضبط المتهم وقشروه



فلم يجدوا معه شيئاً من المنوعات وأجروا تفتيش السيارة التي كان يقودها المتهم فلم يجدوا شيئاً فألقوا القبض عليه واقتادوه إلى مكتب المخدرات وحرروا محضراً بما تقدم وأخطروا النيابة التي تولت التحقيق "وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة لديه على هذا النحو في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال التقيين محمد فكرى البندارى ومحمد عبد الستار فتحى ومن أقوال الملازم أول محمد ماهر يوسف ومن تقرير المعمل الكيماوى المتضمن نتيجة التحليل وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه بالحكم عليها وتتوافق بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من التفاته عن الرد على الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها الإذن به مردوداً بأنه فضلاً عن أنه لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافعين عنه قد أثار أى منهم دفعا بهذا المعنى بل إن كل ما قاله المدافع عنه الأول في هذا الخصوص : " القضية مناقشة للدليل ... والمتهم (الطاعن) والدته بنت حسين عابدين وتملك ٨٠ فدانا ومن أسرة كريمة وابنها لا يعقل أن يتجرب بالمخدرات وشعبة البحث الجنائى لها تحريات في قضية مجلس الدولة مؤرخة ١٩٦١/٦/٨ أن المتهم ليس له نشاط في الاتجار بالمخدرات ... وأن الشكوى كيدية وذكر أن للمتهم سيارة جيب ولم يثبت أن للمتهم سيارة جيب " الأمر الذى لا يعدو القول المرسل على إطلاقه دون أن يحمل على الدفع الصريح ببطلان التفتيش أو أن يشتمل على بيان ما يرمى إليه الطاعن منه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى : " أن التقيب محمد فكرى البندارى معاون مكتب مخدرات القاهرة استصدر إذنا من النيابة بضبط وتفتيش المتهم (الطاعن) نظرا لما دلت عليه التحريات أنه يتجرب في المواد المخدرة وأنه بسبيل نقل كمية منها إلى مدينة القاهرة في إحدى السيارات " . وذكر وهو بمعرض تحصيله لمؤدى أقوال هذا الشاهد أنه : " علم من تحرياته السرية أن المتهم يتجرب في المواد المخدرة وأنه بسبيل نقل كمية منها إلى القاهرة بإحدى السيارات " وإذا ما كان الحكم قد خلص من ذلك إلى صحة التفتيش وحول على الدليل المستمد منه ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة الضميمة تحت إشراف محكمة الموضوع . ومنى أقرت تلك السلطة على ما أرادت



في هذا الصدد فلا سبيل لمصادرتها في عقيدتها ولا يجدى المتهم نفعه أن إذن التفتيش صدر بناء على تحريات جدية أو دون الكفاية مما لا يجوز معه مجادلتها فيما انتهت إليه من كفايتها لتسوية إصدار الإذن. ولما كان بين مما خلص إليه الحكم أن المحكمة أقرت النيابة العامة على ما ارتأته من جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش فإنه لا سبيل لمصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يتحل إلى جدل موضوعي في تقدير جدية التحريات التي سبقت إذن التفتيش والمسوغة لإصداره وهو ما لا يجوز إثارته ابتداء لدى محكمة النقض وتكون بذلك دعوى الطاعن في هذا الشأن غير مقبولة . لما كان ما تقدم ، وكان محور تلك التحريات هو شخص الطاعن وليس سيارته وصدر الإذن بناء عليها فإن الخطأ في بيان نوع وسيلة النقل بفرص صحته لا يصلح وجها للنعي على جدية تلك التحريات التي انصبت أصلا على اتجار الطاعن في المواد المخدرة وأنه كان بسبيل نقل كمية منها إلى القاهرة ، ولا يعيب الحكم ذلك الخلاف الظاهر بين محضرى التحريات وضبط الواقعة في خصوص نوع السيارة التي كان قد أعدها الطاعن لنقل المواد المخدرة طالما أن ما أثبتته الحكم في مدوناته لا أثر للتناقض فيه ولا تريب عليه إن هو لم يعرض لهذا التعارض ما دام قد استخلص الادانة بما لا تضارب فيه ولا عليه إن هو التفتت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد الذي استهدف به النيل من إذن التفتيش مادام أن الطاعن أو المدافعين عنه لم يثيروا بجلسة المحاكمة دفعا بهذا المعنى . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل دفاع الطاعن الموضوعي وعول في رفضه له والرد عليه على ما أورده من أن أقوال الطاعن الأولى التي أدلى بها عند استجوابه أمام النيابة جاءت خلوا من الإشارة إلى تلف آلة رفع الزجاج مع أهمية هذا الدفاع ولو كان هذا الدفاع صحيحا لبادر الطاعن إلى ذكره وترديده في أول استجواب له مما يدل على أن زجاج هذه النافذة كان مفتوحا وقت ضبط الواقعة وفق ما ذكره الضابطان في أقوالهما وأن آلة تشغيلها أتلفت بعد الضبط خدمة للطاعن وعلى ما أثبتته وشهد به الدكتور المهندس سعد عوض فرج من أن ما كينة تشغيل الزجاج معطلة بسبب التصاق غير طبيعي للترس بسبب سوء استعمال الأكرة وقد يكون ذلك سابقا على إغلاق هذا الزجاج

ثم حدث العطل عند محاولة الضابط إغلاق الزجاج بعد ضبط السيارة وقد يكون استعمال الضابط للأكزة في هذه المرة بالذات هو الذي أكمل حدوث العطل، وكان يبين من الاطلاع على المقررات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لما أثاره الطاعن في طعنه من أن ما قاله الحكم واستند إليه فيما تقدم لا سند له من الأوراق — أن الطاعن حين سئل في تحقيق النيابة ووجه برؤية شهود الإثبات له وهو يلقي بالمواد المخدرة من السيارة اقتصر على مجرد الإنكار ولم يثر دافعا ما بشأن تلف زجاج النافذة، كما يبين من ذات التحقيق أن النقيب محمد عبد الستار فتحى شهد بأنه عاين السيارة عقب الضبط وجلس فيها وكلف الطاعن بقيادتها إلى مكتب المخدرات وجزم بأن زجاج النافذة اليمنى للسيارة كان مفتوحا والعطل استحدث بعد ترك السيارة أمام مبنى المحافظة قبل تحقيق النيابة. وذكر الملازم أول محمد ماهر يوسف في ذات التحقيق أنه رأى الطاعن وهو يلقي بالمواد المخدرة المضبوطة خلال تلك النافذة وأنه هو نفسه الذي قام بإغلاق زجاجها بعد ضبط الواقعة عقب وصوله مبنى المحافظة. وأكد أن الزجاج كان مفتوحا قبل ذلك، وشهد الدكتور المهندس سعد عوض فرج في تحقيق النيابة بأنه قد يكون هناك سوء استعمال متكرر سابق على الضبط وحدث العطل عندما حاول الضابط إغلاق الزجاج بعد ضبط السيارة وأوضح أن استعمال الضابط للأكزة في هذه المرة بالذات هو الذي أكمل حدوث العطل ومن الجائز أن زجاج النافذة كان مفتوحا وقت الحادث وحدث العطل نتيجة لمحاولة إغلاق الضابط إيابه لأن تحديد وقت حدوث العطل لا يمكن الجزم به. ولما كان يبين مما تقدم، أن ما أورده الحكم وهو بمعرض الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد له أصله الثابت بالأوراق وأن ما استظهره الحكم من أن زجاج النافذة كان مفتوحا عندما ألقى الطاعن منها بالمواد المخدرة المضبوطة لا يضيره ما قاله الحكم بعد ذلك أن يدا امتدت إلى هذه النافذة في الخفاء وصبت بها خدمة للطاعن إذ هو مجرد تزيد لا يقدح في سلامة الحكم ولا يؤثر على ما انتهى إليه من اطمئنانه لحالة النافذة قبل استعمالها في إلقاء المخدر وضبطها بعد أن أورد من الأدلة والمظاهر التي تدل على أن النافذة كانت مفتوحة عندما ألقى الطاعن بالمواد المخدرة منها وقت ضبطه، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في الإسناد للاعتبارات التي ساقها في هذا الشأن لا يكون مقبولا. ولما كان ما تقدم، وكان الدفع بتلفيق التهمة لهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا



وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في دفاعه والرد عليه على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم فإنه لا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو لم يستظهر أو يرد على ما دفع به الطاعن من تلفيق التهمة له وما أثاره من خصومة بينه وبين رجال الأمن مادام أن ذلك من ضروب الدفاع الموضوعي الذي لا يستأهل ردا خاصا إذ الرد عليه يستفاد دلالة من قضائه بالإدانة أخذا بأدلة الثبوت السائغة التي أوردها، وإذا كان لا يستحيل في العقل إمكان إلقاء الطاعن بلفاقي المخدر باحدى يديه وإمساكه بعجلة القيادة بيده الأخرى في اللحظات التي استغرقها في الإلقاء فإن منعه في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ما تقدم، وكان الحكم قد عرض إلى ما أثاره الدفاع بجلسة المحاكمة من دفع بطلان إجراءات القبض لعدم قيام حالة التلبس وتخلي الطاعن عن المواد المخدرة — بفرض محتمل لم يكن اختياريا ورد عليه في قوله : ” وبما أنه قد يكون هذا الدفع أساسا للمناقشة لو أنه لم يكن هناك إذن قد صدر من النيابة لضبط وتفتيش المتهم ومن ثم فإن هذا الإذن هو أساس الإجراءات التي اتخذت مع المتهم وليس أساسها هو تخلي المتهم عن هذه المادة . كما أراد الدفاع عن المتهم أن يصور الواقعة على أساس أن التخلي كان اضطراريا فإنه لا يؤثر على واقعة الضبط في شيء مادام أنه كان قد صدر إذن سابق من النيابة لضبط وتفتيش المتهم على أساس هذا الإذن سارت إجراءات ضبط المتهم “ ، ما أثبتته الحكم من ذلك سائق في العقل وصحيح في القانون مادام أن الحكم جعل سند التفتيش ودعائه الإذن به . وإذا كان ذلك ، فإنه لا جدوى مما يشير الطاعن من أن إلقاء المخدر كان اختياريا أو اضطراريا طالما أن الحكم قد أثبت أن إجراءات التفتيش تمت وفقا لهذا الإذن واستنادا إليه فإنه أيا كان الأمر في شأن الإلقاء فإنه لا يقدح في سلامة التفتيش الذي تم تنفيذا لأمر النيابة به أما ما ينهه الطاعن على الحكم من أنه أخطأ في فهم أساس الدفع ببطلان التفتيش وقعوده عن استظهاره أو الرد عليه إذ أن قوام الدفع لم يكن التخلي وإنما كان سند بطلان



إجراءاته لعدم اختصاص الضابطين محمد عبد الستار فتحي ومحمد ماهر يوسف بتنفيذ الإذن الذي عين له غيرهما ولم يرخص له سلطة نديهما أو ندي غيرهما فردود هذا النعي بأنه يوجد فرق بين الدفع ببطلان إذن التفتيش وبين الدفع ببطلان إجراءاته وإذا كان الطاعن لم يدفع ببطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة فإنه لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كوت منها محكمة الموضوع عقيدتها وما دامت قد اطمأنت إلى أن التفتيش قد أسفر عن العثور على المواد المخدرة المضبوطة فإنه لا يجوز مصادرتها فيما اطمأنت إليه أو إثارة ذلك الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافعين عنه قد أبدى أيهم دفعا ببطلان التفتيش تأسيسا على أن الضابطين اللذين نيط بهما تنفيذه غير مأذون لهما في ذلك ولا يجوز نديهما للقيام به نخلو الإذن مما ينحول الصادر إليه حق ندي سواء لإجراءاته ، وكان الحكم قد خلا مما يدل على هذا البطلان فإنه لا يجوز للطاعن أن يثير ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق الندي من المأمور المعين ما دام الإذن لا يملكه هذا الندي إلا أن طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به يجرىها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو غيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره وإذا ما كان من دلالة ما أثبتته المحكمة في بيانه لواقعة الدعوى وما حصله من شهادة التقيب محمد فكري البنداري أن الضابطين الآخرين إنما كانوا يعملان تحت إمرة المأذون له بالتفتيش وتحت إشرافه فإن ما يثيره الطاعن من عدم اختصاصهما بتنفيذ الإذن لا يكون مقبولا طالما أن الحكم قد استظهر هذا الإشراف وأوضح أنها لم

يعمل على استقلال وإنما التزم حدود ما أصدره إليهما رئيسهما المدين لتنفيذ الإذن والحاضر معها إبان إجراءاته، وفضلا عن ذلك فإن مطاردة الضابطين للطاعن إنما استهدفت ضبطه وإحضاره إلى المأذون له بالتفتيش بقصد تنفيذ الأمر الصادر من النيابة لتفتيشه لاستحالة تنفيذه بمفرده في الطريق الذي اعتاد الطاعن المرور منه بسيارته ومن ثم فإنه لا غبار على مسلك الضابطين إذا ما قبضا عليه بقصد تمكين رئيسهما الصادر باسمه إذن التفتيش من تنفيذ مقتضاه . لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صحيح في القانون وبعيد من محجة الصواب . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، ومحمد صبرى ، وجمال المصفاوى ، ونصر الدين عزام .

( ١٢٥ )

الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٣٥ القضائية

( ا ) اثبات . ” شهادة “ .

أهلية الشهادة . العبرة فيها بوقت وقوع الأمر الذى تؤدي عنه وبوقت أدائها .

( ب ) شروع . ” البدء فى التنفيذ . الأعمال التحضيرية “ .

ضبط المتهم خارج مبنى الشركة المبنى عليها حاملا آلة مملوكة لها . اعترافه  
بشروعه فى سرقتها ، وبأن وقوع الجريمة كان بناء على اتفاقه مع المتهم آخر . قوله  
بأن ما اقترعه يعد عملا تحضيريا . غير صحيح فى القانون .

١ - العبرة فى أهلية الشهادة هى بوقت وقوع الأمر الذى تؤدي عنه وبوقت  
أدائها . ولما كان الطاعن لا يدعى إصابة الشاهد بعاقة فى عقله فى أى من  
هذين الوقتين ، وإنما انصب ادعاؤه بذلك على ما قبل وما بعد الحادث ، فإنه يكون  
صحيحا فى القانون ما انتهى إليه الحكم من اطراح ما أثاره الطاعن فى هذا الخصوص .

٢ - لما كان الحكم قد انتهى فى منطق سليم إلى أن الطاعن الأول ضبط  
خارج مبنى الشركة المبنى عليها حاملا آلة حاسبة مملوكة لها واعترف بشروعه  
فى سرقتها وبأن وقوع هذه الجريمة كان بناء على اتفاقه والطاعن الثانى ، بمعنى  
أن البدء فى تنفيذ الجريمة كان نتيجة اتفاق الطاعنين وأن ضبط الطاعن الأول  
قد تم وهو فى هذا الطور من أطوار الجريمة بغير تراجع من جانبه عن المضى  
فى تنفيذها فيكون غير صحيح فى القانون قول الطاعن الثانى بأن ما اقترعه يعد  
عملا تحضيريا .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم الأزبكية : شرعا في سرقة الآلة المينة الوصف والقيمة بالمحضر لشركة شل وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو ضبط الأول متلبسا . وطلبت معاقبتها بالمسواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧ / ٥ - ٧ و ٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الأزبكية الجزئية قضت غيابيا في ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمسواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل . وقدرت كفالة عشرة جنيهات لوقف تنفيذ العقوبة . فعارضا وقضى في معارضتها بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٦ فبراير سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة شروع في سرقة ، قد انطوى على فساد في الاستدلال وقصور في التسيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قد أخذ الطاعن الأول بشهادة المبلغ فحسب على الرغم من أن مناقشته بين يدي المحكمة الإستئنافية قد أسفرت عن إبداءه مستثنى الأمراض العقلية من قبل ومن بعد الحادث مما يعنى إصابته بعاة في عقله ، وليس يصلح ردا على هذا الذي أثاره الطاعن قول المحكمة بأن ما ألم بالشاهد لا يعدو اضطرابا عصبيا وأنها تطمئن إلى شهادته . كما أن الحكم قد أغفل الرد على دفاع الطاعن الثاني بأنه لو صحت الواقعة المستندة إليه فإنها لا تعلو اتفاقا سابقا على البدء في تنفيذ جريمة الشروع في السرقة وهي بهذه المثابة لأعقاب عليها بوصفها من قبيل الأعمال التحضيرية التي قد يعدل عنها قبل البدء في التنفيذ، وأما استدلال الحكم على ثبوت الجريمة بأقوال المبلغ بمحضر الجلسة وأقوال الطاعن

الأول على إثر ضبطه فإنه لا يستقيم به الرد على هذا الدفاع لقصور الحكم عن بيان مؤدى تلك الأقوال .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلتها عرض لما أثاره الطاعن الأول من القول بإصابة الشاهد بعاهة في عقله ورد عليه في قوله : ” أما ما أثير في شأن التشكيك في أقوال المبلغ بالقول بأن قواه العقلية غير سليمة فهو قول يتفيه أن كل ما عزي له هو اضطراب في الأعصاب والمحكمة تطمئن إلى شهادته التي أداها أمامها وتطمئن إلى سلامة تصرفاته “ . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في أهلية الشهادة هي بوقت وقوع الأمر الذي تؤدي عنه وبوقت أدائها . ولما كان الطاعن لا يدعى إصابة الشاهد بعاهة في عقله في أى من هذين الوقتين ، وإنما إنصب ادعاؤه بذلك على ما قبل وما بعد الحادث ، فإنه يكون صحيحا في القانون ما انتهى إليه الحكم من اطراح ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى في منطق سليم إلى أن الطاعن الأول ضبط خارج مبنى — شركة شل — حاملا آلة حاسبة مملوكة لها واعترف بشروعه في سرقتها وبأن وقوع هذه الجريمة كان بناء على اتفاقه والطاعن الثانى ، بمعنى أن البدء في تنفيذ الجريمة كان نتيجة اتفاق الطاعنين وأن ضبط الطاعن الأول قد تم وهو في هذا الطور من أطوار الجريمة بغير ثمت تراجع من جانبه عن المضى في تنفيذها فيكون غير صحيح في القانون قول الطاعن الثانى بأن ما اقترفه بعد عملا تحضيريا . أما ما استورد إليه الطاعن من نعيه على الحكم المطعون فيه قصوره في البيان ، فإنه مردود بأنه وإن كان قد عول على أقوال المبلغ بمحضر الجلسة وأقوال الطاعن الأول فور ضبطه بغير ذكر مؤداها إلا أنه قد أخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة الذى أفصح عن مضمون تلك الأدلة ، فإنه بذلك يكون بريئا من قالة القصور ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض .

# فهرس هجائى موضوعى عام

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية  
ومن الدائرة الجزائية

---

السنة السادسة عشرة

---

العدد الثانى





العدد الثاني

السنة السادسة عشرة

## فهرس هجائي موضوعي عام

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية  
ومن الدائرة الجزائية

أولاً — الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للمواد الجزائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	بطلان . حكم . نظام عام . نقض
٢٢٩	١	خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : بطلانه . عدم اندراج هذا البطلان تحت إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — دخوله ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملاً بالبند (ثانياً) من المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر . لكل ذي شأن التمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند إيداع الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد القانوني . (الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٨) ...
	مبتعامة	

## ثانياً - الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

### (١) النقابات

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(ص) صحافة
		<p>إنتخاب أعضاء مجلس النقابة والنيق :  انتخاب النقيب يكون من بين أعضاء مجلس النقابة .  المادة ١/٤٣ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ .  كون الطاعن ليس أحد المرشحين لمركز النقيب وإنما كان  مرشحاً لعضوية المجلس فحسب ولم يفز بها . كون المطعون ضده  ليس أحد المرشحين لهذه العضوية لأنها لم تنته بالنسبة إليه وإنما  كان ترشيحه مقصوراً على مركز النقيب وفاز به . ليس للطاعن -  وهو ليس من أعضاء المجلس - الطعن على إجراءات انتخاب  المطعون ضده لمركز النقيب لانتفاء مصلحته .  (الطن رقم ١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٢) ... ..</p>
٣٤٥	٢ نقابات	
		<p>(م) محاماه</p> <p>القيد بمجدول المحامين :  "شروطه" :  ١ - ضرورة سابقة الاشتغال في أعمال فنية معينة - غير  لازم لإشتغال بالمحاماه . طالما أن الأعمال التي اضطلع بها  طالب القيد لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للهيئة  (الطن رقم ٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢١) ... ..</p>
٣٤٩	١ نقابات	



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ — خلو القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماه من النص على حد أقصى للسنة يتمتع على من يتجاوز قيد اسمه بجدول المحامين .
٣٤٩	١ قابات	(الطن رقم ٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣١) ... ..
		٣ — تقدير توافر أو فقدان حسن السمعة والسيرة والأهلية للاحترام الواجب لمهنة المحاماه . متروك للجنة قبول المحامين ، على أن يكون تقديرها سائما .
٣٤٩	١ قابات	(الطن رقم ٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣١) ... ..

## الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

### (ب) المواد الجزائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(أ)
		<p>إتفاق جنائي . إثبات . إجراءات المحاكمة .          اختصاص . اختلاس أموال أميرية .          إخفاء أشياء منحصلة من جريمة . إزالة . أسباب الإباحة          وموانع العقاب . استئناف . إشراك . إقرار .          إعلان . إكراه . التوقيع على سند بالاكراه .          أمر بالاكراه</p>
		<h3>إتفاق جنائي</h3> <p>١ - توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء أكانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لها سواء وقعت الجريمة المقصودة أم لم تقع .          (الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ... ..</p> <p>٢ - عدم بلوغ المتهمين غايتهم من إتقان التزييف لا يجعل جنابة التزييف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اتحاد إرادتهم على ارتكاب تلك الجنابة . كفاية ذلك لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي أمر لاحق على قيام الجريمة وليس ركنا من أركانها .          (الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ... ..</p>
٤٤١	٨٨	
٤٤١	٨٨	

رقم القاعدة	رقم المادة	المادة
		<b>اثبات</b>
		<b>إثبات بوجه عام :</b>
		العبرة في الأحكام الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة بإدانة المتهم أو براءته . لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك كما هو الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته . اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها . المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة . لها تقدير قيمتها بمتى الحرية فترفض الأخذ بها ولو لم يطعن فيها على الوجه الذي رسمه القانون .
٣٥٢	٧٢	( الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٥ ) ... ..
٦١٨	١٢١	( الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢ ) ... ..
		<b>إعتراف :</b>
		١ — الاعتراف في المسائل الجنائية : من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمه في الإثبات . لها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه انتزع منه بطريق الإكراه .
٤٣٠	٨٧	( الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٤ ) ... ..
		٢ — لمحكمة الموضوع الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك .
٥٥٦	١١١	( الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧ ) ... ..
٦٠٠	١١٩	( الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	شهود :
٣٩٣	٨١	١ — القاضي غير ممنوع من الأخذ بالأقوال التي يدلى بها الشاهد على سبيل الاستدلال إذ أنس فيها الصديق . أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . (الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠) ... ..
٣٩٣	٨١	٢ — لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الإثبات والاعراض عن أقوال شهود النفي . (الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠) ... ..
٤٠٧	٨٤	٣ — للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . للمحكمة الاعتماد على أقوالهم بالتحقيقات الأولية . مادامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . (الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..
٤٠٧	٨٤	٤ — تلاوة أقوال الشهود الغائبين . من الإجازات . متى تكون واجبة : إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه . (الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..
٥٠٥	١٠٢	٥ — تمسك المتهم بسماع أحد الشهود . افساح المحكمة المجال أمام النيابة لإعلانه وعجزها عن الاهتمام إليه . فتعود المتهم عن سلوك الطريق القانوني لسماعه ، وعدم ادراج مستشار الاحالة اسمه في قائمة الشهود . لا تثير على المحكمة إن هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد . (الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..
٥٠٥	١٠٢	٦ — لمحكمة الجنايات الاكتفاء باعتراف المتهم والحكم عليه بغير سماع الشهود . المادتان ٣٨١ ، ٣٧١ إجراءات . (الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٧ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاحن . موضوعي .
٦١١	١٢٠	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ... .. شهادة :
		١ - متى لا تقبل شهادة القائم بإجراء باطل عليه ؟ عند قيام البطلان وثبوته . كون البطلان ذاته هو الذي يدور حوله الإثبات . من حق المحكمة أن تستدل عليه أو تنفيه بأي دليل . مثال .
٣٨١	٧٨	(الطن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١٤/١٩) ... .. ٢ - الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة إلى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة . طبيعته : عقوبة . هو ليس حرمان من حق أو ميزة . حلف مثل هؤلاء اليمين في خلال فترة الحرمان . أثره : لابطلان . اعتبار هذه الشهادة من قبيل الاستدلال التي يترك تقديرها للقاضي .
٦١٨	١٢١	(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢) ... .. ٣ - أهلية الشهادة . العبرة فيها بوقت وقوع الأمر الذي تؤدي عنه وبوقت أدائها .
٦٥٤	١٢٥	(الطن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٩) ... .. معاينة :
		طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة . عدم التزام المحكمة بإجابته .
٦١١	١٢٠	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القائمة	إجراءات المحاكمة
٤٠٧	٨٤	١ - تلاوة أقوال الشهود الغائبين . من الاجازات . متى تكون واجبة : إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه . (الطن رقم ٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..
٤٠٧	٨٤	٢ - المحكمة الاستئنافية إنما تقضى بحسب الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تسمع من شهود الاثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم . (الطن رقم ٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..
٤٦٧	٩٤	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧) ... ..
٤٠٧	٨٤	٣ - للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . للمحكمة الاعتماد على أقوالهم بالتحقيقات الأولية . ما دامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . (الطن رقم ٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..
٤١٥	٨٥	٤ - حضور المتهم في الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه . ليس له التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور . حقه في طلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . على المحكمة إجابته إلى طلبه . عدم تطلب القانون حضور محام مع المتهم أثناء محاكمته في مواد الجنح والمخالفات . (الطن رقم ٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٠١	١٠١	٥ - المحاكمات الجنائية تبني - بحسب الأصل - على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة . تمسك المتهم بسماع شهود أمام درجتي التقاضي . إلتفات المحكمة عن هذا الطلب بلا مبرر . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ) ... ..
٥٠٥	١٠٢	٦ - تمسك المتهم بسماع أحد الشهود . إفساح المحكمة المجال أمام النيابة لإعلانه وعجزها عن الاهتمام إليه . قمود المتهم من سلوك الطريق القانوني لسماعه ، وعدم إدراج مستشار الإحالة اسمه في قائمة الشهود . لا تريب على المحكمة إن هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد . (الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ) ... ..
٥٠٥	١٠٢	٧ - لمحكمة الجنايات الاكتفاء باعتراف المتهم والحكم عليه بغير سماع الشهود . المادتان ٣٨١ و ٢٧١ إجراءات . (الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ) ... ..
٥٢٣	١٠٦	٨ - القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي . سريانها من يوم نفاذها . نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الجنايات يستوجب عرضها على المحكمة المشكلة له طبقاً لأحكام القانون الساري وقت نظر الدعوى من جديد . (الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣١ ) ... ..
٥٢٣	١٠٦	٩ - عدم دفع الرسوم القضائية . لا تأثير له في حقوق المتهم في الدفاع . عدم تعلقه بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها . (الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣١ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٠ - إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بطريق الخيرة بين وصفى الجناية والجنحة . عليها التصدى لموضوعها والحكم بما تراه . إن تبين لها أن الواقعة جنحة . عليها الفصل فيها . مادام الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا .
٥٣٠	١٠٧	(الطن رقم ١٩١٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١) ... ..
		١١ - الخصم في الدعوى هو الأصل فيها . المحامي مجرد نائب عنه . حضور محام مع الخصم لا ينفي حق الأخير في أن يتقدم بما يعن له من دفاع أو طلبات . على المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض ما يبيده مع وجهة نظر محاميه وأن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .
٥٧٦	١١٥	(الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٤) ... ..
		١٢ - المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه . إصابته بعاهة في العقل بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون في مكتته الدفاع بذاته من نفسه والاسهام مع المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه .
٥٨٠	١١٦	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٥) ... ..
		١٣ - على محكمة الجنايات إذا دفع أمامها بأن المتهم مصاب بعاهة عقلية أن تثبت من أنه لم يكن مصابا بتلك العاهة أثناء محاكمته . ليس لها أن تطالبه بإقامة الدليل على ذلك . وإلا كان حكمها معيبا .
٥٨٠	١١٦	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٥) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٢٣	٦٣٢	١٤ - حضور محام واحد مع متهمين رغم تعارض مصالحتهما . لا محل للنهي على الإجراءات بالبطلان . طالما أن المحكمة لم تتخذ في حضور هذا المحامي أى إجراء من إجراءات المحاكمة . (الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
١٢٣	٦٣٢	١٥ - شرط الحظر على النيابة بإجراء تحقيق في الدعوى هو اتصال سلطة الحكم بالقضية . اتصال مستشار الإحالة بالدعوى لا ينهى اختصاص النيابة العامة أو قاضى التحقيق . حالة ذلك : قضاء الإحالة ليس إلا مرحلة نهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، شأنه في ذلك شأن النيابة العامة وقاضى التحقيق وغرفة الاتهام قبل حلوله محلها . (الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..

## اختصاص

### اختصاص المحاكم :

٢٩٣	٨١	قرار وزير العدل بإنشاء نيابة ومحاكمة جزئية يختصان بجرائم الآداب بمدينة القاهرة . طبيعته : قرار تنظيمي . لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها العام . اشتراطه لاختصاص هذه المحاكمة وقوع الجرائم في دائرة اختصاص محافظة القاهرة . (الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠) ... ..
		اختصاص النيابة :

٤٥٨	٩٢	لرئيس النيابة عند الضرورة حق ندب عضو من أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة - يكفي أن يتم هذا الندب شفاها بشرط وجود ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . المادتان ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١١) ... ..
-----	----	---



رقم  
القائمة  
الصفحة

## إختلاس أموال أميرية

احتفاظ شركة السكر والتقطير المصرية بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة في ظل أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ . اشتراك الدولة في رأس مالها بالتصيب الذي حده القانون ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع لأحكام القانون الخاص .

قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق المادة ١١٣ عقوبات المعلقة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوكا لإحدى الهيئات العامة رغم ثبوت أن الحادث وقع قبل صدور التعديل المدخل على المادة المذكورة بمقتضى القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . خطأ في تطبيق القانون .  
( الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٤ )

٤٣٠

٨٧

... ..

## إخفاء أشياء متحصلة من جريمة

ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة . مسألة نفسية . للحكمة تبيينها من ظروف الدعوى .  
( الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ )

٦٢٤

١٢٢

... ..

## ازالة

راجع : بناء .

## أسباب الإباحة وموانع العقاب

### أسباب الإباحة :

#### (١) الدفاع الشرعى :

حق الدفاع الشرعى عن المال . متى ينشأ : كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها المادة ٢/٢٤٦ عقوبات ومنها جرائم الإتلاف . لا يلزم أن يكون الاعتداء حقيقيا . نشوء هذا الحق ولو لم يسفر التعدى من أى أثر على الشخص أو المال طالما كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى . وجوب اتجاهه وجهة شخصية يراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان .

محاسبة المدافع على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملاحظات . لا يصح . مثال .

٤٦٣	٩٣	... .. (الطن رقم ٤٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٥)
٥٢٣	١٠٦	... .. (والطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٦٥)

#### (ب) تأديب الزوج لزوجته :

للزوج تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل معصية لم يرد فى شأنها حد مقرر . ليس له أن يضربها ضربا فاحشا ولو بحق . حد الضرب الفاحش : هو الذى يؤثر فى الجسم ويغير لون الجلد .

٢٥٢	١١٠	... .. (الطن رقم ٧١٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٧/٦/١٩٦٥)
-----	-----	---

راجع أيضا : شيك بدون رصيد .

(القاعدة رقم ١٠١ بالصيغة رقم ٥٠١)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p><b>موانع العقاب :</b></p> <p>”الجنون أو العاهة في العقل“ :</p> <p>المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه . إصابته بعاهة في العقل بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون في مكتته الدفاع بذاته عن نفسه والاسهام مع المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه .</p> <p>( الطعن رقم ٤ لسنة ٣٥ — جلسة ١٥/٦/١٩٦٥ ) ... ..</p>
٥٨٠	١١٦	
		<p><b>استئناف</b></p>
		<p><b>ميعاده :</b></p> <p>استئناف أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة . امتداد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقي الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة . المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية . أخذ الشارع في هذا النص بفكرة الاستئناف الفرعي . لا يشترط لامتداد الميعاد أن يحصل الاستئناف الأصلي في نهاية المدة المقررة للتقرير به . ورود النص عاما لا يفرق بين أن يكون الاستئناف الأصلي قد تم في نهاية المدة أو في خلالها . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٦٥ ) ... ..</p>
٣٧٧	٧٧	
		<p><b>أثره . نظره :</b></p> <p>١ — استئناف الحكم . أثره : إعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعا من المتهم وحده .</p> <p>لهذه المحكمة إعطاء الوقائع السابق طرحها على القاضي الابتدائي</p>



رقم القاعدة	رقم المادة	
		وصفها القانوني الصحيح. لما تغير تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحديدها بشرط ألا توجه لها أفعالا جديدة إلى المتهم وألا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . مثال .
٤١٥	٨٥	(الطن رقم ٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢) ... ..
٥١١	١٠٣	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..
		٢ — المحكمة الاستئنافية إنما تقضى بحسب الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم .
٤٦٧	٩٤	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٧) ... ..
		٣ — إغفال الحكم الصادر من محكمة أول درجة القضاء بالزام المتهم بأداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانونا . استئناف المتهم هذا الحكم وسكوت النيابة عن استئنافه . لا محل لتعيب الحكم المطعون فيه لعدم تصحيحه هذا الخطأ . ملة ذلك : حتى لا يضار المتهم من استئنافه .
٥٤٥	١٠٩	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ... ..
		٤ — استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده ضايبا . إفادته أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة إكتفاء منه بالجوء إلى طريق الاستئناف .
٥٧٠	١١٣	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٤) ... ..
		راجع أيضا : دفاع
		(القاعدة رقم ١١٤ بالصيغة رقم ٥٧٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اشتراك
		راجع : شريك .
		اعتراف
		راجع : إثبات .
		(القواعد ٨٧ ، ١١١ ، ١١٩ بالصحائف ٦٠٠ ، ٥٥٦ ، ٤٤٣)
		إعلان
		١ - حصول الإعلان لشخص المحكوم عليه . اعتبار هذا قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الغيابي . تمام الإعلان في موطنه وتسليم ورقته إلى من يجوز لهم قانونا تسلمها نيابة عنه . اعتبار ذلك قرينة غير قاطعة على وصول ورقة الإعلان إليه . للمحكوم عليه إثبات عكسها . مثال .
٤٧٦	٩٦	(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧) ... ..
		٢ - الخطأ في بيان اسم الشركة في إعلان الدعوى المدنية ، لا يقتضي بذاته القول بوجودها وعدم وظيفتها . ما دامت تحريرات الجهة الإدارية قد أسفرت عن علم وجود شركة بهذا الاسم . واجب المحكمة : هو تكليف الطاعن بإعادة إعلان الشركة إعلانا صحيحا وأن تناول في حكمها الخلاف الظاهر بين العنوانين . وإلا كان حكمها معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .
٤٨٨	٩٩	(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

## إكراه

راجع : إثبات .

( القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٤٣٠ )

والتوقيع على سند بالإكراه .

( القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٤٩٥ )

## التوقيع على سند بالإكراه

ركن القوة أو التهديد في جريمة الإكراه على إمضاء سند .  
تحققه : بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه . تمامه بكل  
وسيلة قسرية تقع على الأشخاص من شأنها تعطيل الاختيار  
أو اعدام قوة المقاومة عندهم تسهلا لارتكاب الجريمة .  
الإكراه كما يكون ماديا باستعمال القوة ، قد يكون أدبيا بطريق  
التهديد . دخول التهديد بخطر جسم على النفس أو المال  
أو بنشر فضيحة أو بإفشاء أمور ماسة بالشرف في هذا المعنى .

( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ) ... .. ٤٩٥ ١٠٠

## أمر بالألا وجه

من له حق الطعن بالتقضى في الأمر الصادر من مستشار  
الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى : المدعى المدني  
والنائب العام بنفسه أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من



رقم القاعدة	رقم المادة
٨٠	٣٩٠
<p>وكيل خاص عنهما . جواز إتيان النائب العام أو المحامي العام أحد أعوانهما في التقرير بالطعن أو إيداع ورقة الأسباب قبل الكتاب . وضع أسباب الطعن : على النائب العام أو المحامي العام أن يتولى وضعها . إن كلف أحدهما أحد أعوانه بوضعها تعين عليه التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره إياها . ( الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠ ) ... ..</p>	

(ب)

بطلان . بناء

بطلان

راجع : إثبات .

( القاعدة رقم ٧٨ بالصيغة رقم ٢٨١ ) .

ولإجراءات المحاكمة .

( القاعدة رقم ٨٥ بالصيغة رقم ٤١٥ ) .

وحكم .

( القواعد (١) هيئة عامة ٤٧٤٤ ، ٩٧ بالصعاف ٤٣٣٩

٤٧٩٤٣٦٣ ) .

ورد القضاة عن الحكم .

( القاعدة رقم ٨٦ بالصيغة رقم ٤٢٤ ) .

بناء

١ - وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون  
تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص  
عليها في قانون تنظيم هدم المباني . القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١  
في شأن تنظيم هدم المباني و ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن  
تنظيم المباني .

( الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١ ) ... ..

١٠٨ ٥٣٨

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<p>٢ — شروط الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ : أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : ( الأول ) أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة طبقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون المذكور ( والثاني ) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون المشار إليه . تعلقها بالنسبة إلى المادة ١٢ بالأعمال والالتزامات التي تقع على عاتق المقسم وحده ، وبالنسبة إلى المادة ١٣ بالالتزام المفروض على كل من المقسم والمشتري والمستأجر والمتفع بالحكر بتقديم الشهادة المثبتة للقيام بأعمال التهيئة الخاصة بالتقسيم أو الشطرنج الذي يقع به قطعة الأرض موضوع التصرف أو تقديم الإيصال المثبت لأداء المبالغ التي تخص القطعة في قيمة تلك الأعمال .</p> <p>ثبت أن البناء لم يخالف فيه الارتفاعات والأبعاد أو غير ذلك من المقاصات التي فرضها القانون ، وأن المتهم ليس هو المنشئ للتقسيم ، وأن البناء يقع في منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة ، وأنه لا يوجد الترام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها المبنى بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه والمواد القذرة . لا موجب للحكم بالإزالة . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه بتلك العقوبة . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧ ) ... ..</p> <p>١٠٩ ٥٤٥</p> <p>٣ — العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ — في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص — هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيهاً وضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص .</p> <p>( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧ ) ... ..</p> <p>١٠٩ ٥٤٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - اغفال الحكم الصادر من محكمة أول درجة القضاء بالزام المتهم بأداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانونا . استئناف المتهم هذا الحكم وسكوت النيابة عن استئنافه . لا محل لتعيب الحكم المطعون فيه لعدم تصحيحه هذا الخطأ . طلة ذلك : حتى لا يضار المتهم من استئنافه .
٥٤٥	١٠٩	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ... ..

### ( ت )

تبديد . تحقيق . ترويج . تزييف .  
تسهيل البغاء . تضدير . تعد .  
تفتيش . تقسيم . تقليد . تلبس .  
تنظيم

### تبديد

راجع : خيانة أمانة .

### تحقيق

التحقيق الذي تجريه النيابة العامة :

١ - لرئيس النيابة عند الضرورة حق ندب عضو من  
أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة . يكفي  
أن يتم هذا الندب شفاها بشرط وجود ما يفيد حصوله  
في أوراق الدعوى . المادتان ١٢٨ من القانون رقم ٥٦  
لسنة ١٩٥٩ ، ٧٥٤ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

٤٥٨	٩٢	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١١) ... ..
-----	----	---



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ - شرط الحظر على النيابة بإجراء تحقيق في الدعوى هو اتصال سلطة الحكم بها . اتصال مستشار الإحالة بالدعوى لا ينهي اختصاص النيابة العامة أو قاضي التحقيق . علة ذلك : قضاء الإحالة ليس إلا مرحلة نهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، شأنه في ذلك شأن النيابة العامة وقاضي التحقيق وغرفة الإتهام قبل حله محلها . (الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
٦٣٢	١٢٣	إجراءات التحقيق :
		١ - على المحقق إثبات ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علما بالتهمة المسندة إليه . عدم التزامه بالكشف عن شخصيته للمتهم . (الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٤) ... ..
٤٣٠	٨٧	٢ - الأصل في الإجراءات الصحة وأن المحقق يباشر عمله في حدود اختصاصه . المجادلة في خصوص اختصاص مصدر الإذن بإصداره . اقتضاء ذلك تحقيقا موضوعيا . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١١) ... ..
٤٥٢	٩١	٣ - طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة . عدم التزام المحكمة بإجابته . (الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ... ..
٦١١	١٢٠	٤ - إجراءات التحريز . الغرض منها : تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه . لا بطلان على مخالفتها . (الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
٦٤٢	١٢٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p><b>ترويج</b></p> <p>راجع : تزيف وتقليد .</p>
		<p><b>تزيف</b></p> <p>١ - عدم بلوغ المتهمين غايتهم من إتقان التزيف لا يجعل جناية التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اتحاد إرادتهم على ارتكاب تلك الجناية . كفاية ذلك لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي . سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي أمر لاحق على قيام الجريمة وليس ركنا من أركانها .</p> <p>(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٥) ... .. ٨٨ ٤٤١</p> <p>٢ - تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الإتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . اعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا .</p> <p>(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٥) ... .. ٨٨ ٤٤١</p> <p>راجع أيضا : تقليد .</p> <p>(القاعد رقم ١٢٢ بالصيغة رقم ٦٣٢)</p>

## تسهيل البغاء

راجع : استئناف .

(القاعدة رقم ٨٥ بالصيغة رقم ٤١٥)

## تصدير

الفرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات :  
هو إحكام الرقابة عليها ضمانا لرواجها في الأسواق الخارجية  
والمحافظة على سمعة صادراتنا في تلك الأسواق . الخروج على  
مقتضى الواجبات التي فرضت تحقيقا لهذا الهدف تتوافر به  
الجريمة التي يكفي لقيامها علم الجاني بالفعل المؤثم قانونا أو قعوده  
عن التحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة .

(الطن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٨) ... ١١٢ ٥٦٦

## تعدي

جنح التعدي على الموظفين . ركنها الأدبي : توافره بمجرد قيام  
القصد الجنائي العام .

الحماية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (١) ، (٢) :  
عقوبات . ركنها الأدبي : ضرورة أن يتوافر لدى الجاني  
بالإضافة إلى القصد الجنائي العام نية خاصة تتمثل في انتوائه  
الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي  
عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		من أداء عمل كلف بأدائه . إطلاق الشارع حكم المادة المذكورة لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة . متى كانت غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به . وقوع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل . سواء . طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .
١١٨	٥٩٠	(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٥) ... ..

### تفتيش

شكله . بياناته :

		١ - العبرة في بيانات إذن التفتيش بما يرد في أصله دون النسخة المطبوعة للقضية . ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن .
٩١	٤٥٢	(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٥) ... ..
		٢ - عدم اشتراط القانون شكلا معينا لإذن التفتيش . ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن . غير لازم . العبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .
٩٢	٤٥٨	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		إصداره :
		الخطأ في بيان نوع وسيلة نقل المواد المخدرة لا يصلح وجها للنعي على جدية التحريات التي انصبت على شخص المتهم. مثال .
٦٤٣	١٢٤	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
		تنفيذه :
		١ - ضبط المخدر عرضا أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ونتيجة لما يقتضيه البحث عن الذخيرة صحيح .
٤٥٢	٩١	(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١١) ... ..
		٢ - لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين ، مادام الإذن لا يملكه هذا النذب .
		طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به ، يجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع .
٦٤٣	١٢٤	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
		٣ - اثبات الحكم أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للإذن الصادر من النيابة بالتفتيش واستنادا إليه . لاجدوى مما يشبه المتهم من أن القاء المخدر كان اختياريا أو اضطراريا .
٦٤٣	١٢٤	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
		الطعن على إذن التفتيش وإجراءاته :
		اختلاف الدفع بطلان إذن التفتيش عن الدفع ببطلان إجراءاته . عدم جواز إثارة الدفع ببطلان إجراءات تنفيذ الإذن لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٤٣	١٢٤	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	رقم
		تقسيم
		راجع : بناء ( القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٥٤٥ )
		تقليد
		١ - جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية . تحققها : قيام الجاني بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى . ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد . ( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ) ... ..
١٢٣	٦٣٢	
		٢ - مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . شروع معاقب عليه . ( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ) ... ..
١٢٣	٦٣٢	
		٣ - جريمة حيازة الأدوات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وترويجها . يكفي لقيامها أن تكون الحيازة بغير مسوغ . استعمال تلك الأدوات أو الآلات غير لازم لقيام الجريمة . ( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ) ... ..
١٢٣	٦٣٢	
		راجع أيضا : تزييف . ( القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٤٤١ )



رقم  
القاعدة  
رقم  
الصفحة

## تلبس

التلبس : حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها . قيامها في جريمة . صحة إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء أ كان فاعلا أم شريكا . تقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداية لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩) ... .. ٧٩ ٣٨٤

## تنظيم

راجع : بناء .

(ج)

جريمة . جلب . جنون

## جريمة

أركان الجريمة :

١ - جريمة إمداد المحل وتهيته لتعاطي الجواهر المخدرة . استقلالها عن جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي . اختلافها عنها في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩) ... .. ٧٩ ٣٨٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك . تحقق عنصرها المادي بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية . (الطن رقم ٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..
٤٠٧	٨٤	٣ — توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء أكانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لها سواء وقعت الجريمة المقصودة أو لم تقع . (الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ... ..
٤٤١	٨٨	٤ — عدم بلوغ المتهمين غايتهم من اتقان التزييف لا يجعل جناية التزييف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اتحاد إرادتهم على ارتكاب تلك الجناية . كفاية ذلك لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي . سوء تنفيذ موضوع الاتقان الجنائي أمر لا حق على قيام الجريمة وإيس ركنها من أركانها . (الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ... ..
٤٤١	٨٨	٥ — تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . اعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . (الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ... ..
٤٤١	٨٨	(والطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
٦٣٢	١٢٣	٦ — شروط انزال العقاب إعمالا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ — فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين : (الأول) للتزوير أو التقليد (والثاني) سوء النية . (الطن رقم ١٩٤٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..
٤٨٨	٩٩	

رقم القائمة	رقم الصفحة	
٤٩٥	١٠٠	<p>٧ - ركن القوة أو التهديد في جريمة الإكراه على إمضاء سند . تحققه : بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه . تمامه بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص من شأنها تعطيل الاختيار أو اعدام قوة المقاومة عندهم تسهلا لارتكاب الجريمة . الإكراه كما يكون ماديا باستعمال القوة ، قد يكون أدبيا بطريق التهديد . دخول التهديد بخطر جسيم على النفس أو المال أو بنشر فضيحة أو بإفشاء أمور ماسة بالشرف في هذا المعنى .</p> <p>(اللمن رقم ٢٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..</p>
٥٦٦	١١٢	<p>٨ - الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات : هو إحكام الرقابة عليها ضمانا لرواجها في الأسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادراتنا في تلك الأسواق . الخروج على مقتضى الواجبات التي فرضت تحقيقا لهذا الهدف تتوافر به الجريمة التي يكفى لقيامها علم الجاني بالفعل المؤثم قانونا أو وقوعه من التحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة .</p> <p>(اللمن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٨) ... ..</p> <p>٩ - جنح التعدي على الموظفين . ركنها الأدبي : توافره بمجرد قيام القصد الجنائي العام .</p> <p>الحماية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (١) ، (٢) عقوبات . ركنها الأدبي : ضرورة أن يتوافر لدى الجاني بالإضافة إلى القصد الجنائي العام نية خاصة تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . إطلاق الشارع حكم المادة المذكورة لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة . متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به . وقوع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل . سواء . طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .
٥٩٠	١١٨	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ) ... ..
		١٠ - جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية . تحققها : قيام الجاني بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى . ولو كان هناك قصص أو عيوب في التقليد .
٦٣٢	١٢٣	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ) ... ..
		١١ - جريمة حيازة الأدوات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وترويجها . يكفي لقيامها أن تكون الحيازة بغير مسوغ . استعمال تلك الأدوات أو الآلات غير لازم لقيام الجريمة .
٦٣٢	١٢٣	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ) ... ..
		راجع أيضا : ظروف مشددة .
		( القاعدة رقم ١١١ بالصيغة رقم ٥٥٦ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

## جلب

عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المستند إلى المتهم . للمحكمة تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد منحها إلى الوصف القانوني السليم .

جلب المواد المخدرة لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية . تعديل المحكمة الوصف بالنسبة للطاعن من جلب إلى حيازة . لا إخلال بحق الدفاع . عدم إلزام المحكمة بتنبيه الطاعن أو المدافع عنه إلى هذا التعديل .

(الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ... .. ١١٩ ٦٠٠

## جنون

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .

(القاعدة رقم ١١٦ بالصيغة رقم ٥٨٠)

(ح)

حكم

وضعه والتوقيع عليه :

١ — استثناء الشارع أحكام البراءة من البطلان إذا لم توقع أسبابها في الميعاد المقرر قانونا . عدم انصراف هذا الاستثناء

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية . المادة ٣١٢/٢ إجراءات المعاملة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .
٣٦٣	٧٤	(الطن رقم ١٧٢٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩) ... ..
		٢ - العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة . المسودة لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم .
٤٧٩	٩٧	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧) ... ..
		٣ - يجب على المحكوم عليه لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانوني أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء الميعاد .
٤٧٩	٩٧	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧) ... ..
		٤ - إهمال كاتب الجلسة التوقيع على محضر الجلسة والحكم لا يبطلهما .
٦١١	١٢٠	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ... ..
		بياناته :
		بيانات الديباجة :
		”تاريخ إصداره“ .
		خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : بطلانه . عدم اندراج هذا البطلان تحت إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — دخوله ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملا بالبند (ثانيا) من المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر . لكل ذي شأن التمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند إيداع الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد القانوني .
٣٣٩	١ هيئة عامة	(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٥) ... ..  بيانات التسيب :  "مادة العقوبة" .  خلو الحكم الاستثنائي من ذكر مادة العقوبة . لا يعيبه . ما دام قد أقر في أسبابه الحكم الابتدائي الذي بينها .
٦١١	١٢٠	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢١/٦/١٩٦٥) ... ..  "بيانات حكم الإدانة" .  حكم الإدانة : وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . عدم رسم القانون شكلا خاصا أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان .
٥٩٠	١١٨	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٥) ... ..  "بيانات حكم البراءة" .  الأحكام الصادرة بالبراءة . بيان الواقعة والعناصر المكونة للجريمة فيها . غير لازم . كفاية بيان أساسيد البراءة والأوجه التي اعتمدت عليها المحكمة في ذلك .
٦٢٤	١٢٢	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/٦/١٩٦٥) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		تسبيب الحكم :
		(١) التسبيب المعيب :
٣٦٣	٧٤	١ - إثارة الطاعن دفاعا أوضح به كيف حبل بينه وبين الحصول على شهادة سلبية دالة على مضي ثلاثين يوما على صدور الحكم المستأنف دون توقيع دفاع جوهرى . عدم تعرض الحكم المطعون فيه له بالتحقيق أو الرد . قصور يعيبه ويستوجب نقضه . (الطن رقم ١٧٢٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩) ... ..
٤٤٦	٨٩	٢ - وجوب تعيين الحكم مقدار مالم يدفع من الضريبة أو تقديره إن لم يكن مقدرا مع بيان توافر نية المتهم في الهرب من دفعها وإلا كان قاصرا . (الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ... ..
٤٤٦	٨٩	٣ - تأسيس المتهم دفاعا على أنه قدم الإقرارات موضوع التهمة في مواعيدها المقررة . تأيد هذا الدفاع بما شهد المحاسب الضرائبي بالجلسة و بما قدمه المتهم من مستندات . دفاع جوهرى على المحكمة تحقيقه وتحرى مدى صدقه والا كان حكما قاصرا (الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ... ..
		٤ - حق الدفاع الشرعى عن المال . متى ينشأ ؟ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها المادة ٢/٢٤٦ عقوبات ومنها جرائم الاتلاف . لا يلزم أن يكون الاعتداء حقيقيا : نشوء هذا الحق ولو لم يسفر التعدى عن أى أثر على الشخص أو المال طالما كان لهذا التخوف أسبابا معقولة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري. وجوب اتجاهه وجهة شخصية يراها فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالدفاع وقت رد العدوان.
		محاسبة المدافع على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملايسات . لا يصح . مثال .
٤٦٣	٩٣	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧) ... ..
		٥ - شروط ائزال العقاب إعمالا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ - فضلا عن البيع أو العرض لبيع أو للتداول توافر ركنين : (الأول) التزوير أو التقليد (والثاني) سوء النية.
٤٨٨	٩٩	(الطن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..
		٦ - العبرة في تقليد العلامات التجارية هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف - المعيار في أوجه الشبه بما يتخدد به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه . مثال .
٤٨٨	٩٩	(الطن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..
		٧ - الخطأ في بيان اسم الشركة في اعلان الدعوى المدنية لا يقتضى بذاته القول بوجودها وعدم ههيتها . ما دامت تحريرات الجهة الإدارية قد أسفرت عن عدم وجود شركة بهذا الاسم . واجب المحكمة : هو تكليف الطاعن باعادة اعلان الشركة اعلانا صحيحا وأن تناول في حكمها الخلاف الظاهر بين العنوانين . وإلا كان حكمها معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .
٤٨٨	٩٩	(الطن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٨ - ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته إذا ما أتاها بنية سليمة . على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم وإلا كان حكمها معيبا ومنطويا على الإخلال بحق الدفاع .
٥٠١	١٠١	( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ) ... ..
		٩ - عدم تبيان الحكم كيف أن المنحة المقول بأن العمال قد اقتضوها من عملهم أصبحت جزءا من الأجر ، وأن المساس بها يعد خروجاً على القيود المشروطة بالاتفاق تؤتمه أحكام قانون العمل . قصور يعيبه ويستوجب نقضه .
٥١٧	١٠٤	( الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٥ ) ... ..
		١٠ - وجوب إيراد المحكمة في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأملت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . التفات المحكمة عن دفاع المتهم وموقفه من التهمة وهي على بينة من أمره . أثره : صدور حكمها قاصر البيان .
٥٢١	١٠٥	( الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٥ ) ... ..
		١١ - وجوب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالإدانة قد أملت إلى ما صحبها بالواقعة وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة وأنها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم .
٥٧٦	١١٥	( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٤ ) ... ..
		١٢ - الأدلة في المواد الجنائية . طبيعتها : متسائلة بكل بعضها بعضا . سقوط أحدها أو استبعاده . تعذر التعرف على

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي اتهمت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنهى إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .
٥٧٦	١١٥	( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٥ ) ... ..
		١٣ — القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة . ماهيته : هو علم المحرز بأن المادة التي يحوزها مخدرة . المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث استقلالا عن هذا الركن ، إلا إذا كان محل شك وتمسك المتهم باستفائه لديه ورأت المحكمة إدانته .
٥٨٦	١١٧	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٥ ) ... ..
		راجع أيضا : تفتيش . ( القاعده رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٤٦٣ ) .
		(ب) التسبب غير المعيب :
		١ — العبرة في الأحكام الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة بإدانة المتهم أو ببراءته . لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك كما هو الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته . اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها . المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة . لها تقدير قيمتها بمنتهى الحرية قرفض الأخذ بها ولو لم يطعن فيها على الوجه الذي رسمه القانون .
٣٥٢	٧٢	( الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٥/٤/١٩٦٥ ) ... ..
٦١٨	١٢١	( والطن رقم ٧٥٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٦٥ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — متى لا تقبل شهادة القائم بإجراء باطل عليه ؟ عند قيام البطلان وثبوته . كون البطلان ذاته هو الذى يدور حوله الإثبات . من حق المحكمة أن تستدل عليه أو تنفيه بأى دليل . مثال .
٣٨١	٧٨	(الطن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٩) ... ..
		٣ — القاضى غير ممنوع من الأخذ بالأقوال التى يدلى بها الشاهد على سبيل الاستدلال إذ أنس فيها الصلق . أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد اطراحها بجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٣٩٣	٨١	(الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠) ... ..
		٤ — لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفى .
٣٩٣	٨١	(الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠) ... ..
		٥ — للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . للمحكمة الاعتماد على أقوالهم بالتحقيقات الأولية . مادامت كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة .
٤٠٧	٨٤	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..
		٦ — التناقض الذى يعيب الحكم : هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . مثال .
٤١٥	٨٥	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٧ — للمحكمة الأخذ بأقوال متهم على آخر متي اطمانت إليها . لـ ولم يكن في الدعوى من دليل سواها . لـ لرقابة المحكمة النقض عليها في ذلك . مادام تدليلها سائغا .
٤١٥	٨٥	الطن رقم ٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ) ... ..
		٨ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمه في الإثبات . لها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإقرار المعزى إليه انزع منه بطريق الإكراه .
٤٣٠	٨٧	(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٤) ... ..
		٩ — محكمة الموضوع تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . مادامت مطروحة على بساط البحث .
٤٦٧	٩٤	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٧) ... ..
		١٠ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعية المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .
٤٥٢	٩١	(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١١) ... ..
٤٦٧	٩٤	(والطن رقم ٥٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٧) ... ..
٦٠٠	١١٩	(والطن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ... ..
٦٤٣	١٢٤	(والطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
		١١ — الدفع بتلفيق التهمة أو باستحالة الرؤية . من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا . كفاية الرد الضمني .
٤٥٢	٩١	(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١١) ... ..
٥٩٠	١١٨	(والطن رقم ٣٦١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥) ... ..
٦٤٣	١٢٤	(والطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٢ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث ؛ واطراح ما يخالف ذلك من صور أخرى . مادام استخلاصها سائفا . هي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة . لها استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .
٥١١	١٠٣	( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ) ... ..
٥٥٢	١١٠	( والطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧ ) ... ..
٥٩٠	١١٨	( والطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ) ... ..
		١٣ — لمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أخرى .
٥٢٣	١٠٦	( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣١ ) ... ..
		١٤ — لمحكمة الموضوع الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك .
٥٥٦	١١١	( الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧ ) ... ..
٦٠٠	١١٩	( والطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ) ... ..
		١٥ — على محكمة الجنايات إذا دفع أمامها بأن المتهم مصاب بعاهة عقلية أن تثبت من أنه لم يكن مصابا بتلك العاهة أثناء محاكمته . ليس لها أن تطالبه بإقامة الدليل على ذلك . وإلا كان حكمها معيبا .
٥٨٠	١١٦	( الطعن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ) ... ..
		١٦ — لمحكمة الموضوع الأخذ من أقوال الشهود بما تطمئن إليه في حق متهم واطراح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر .
٥٩٠	١١٨	( الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١١٨	٥٩٠	١٧ — التناقض بين أقوال الشهود والمتهمين. لا يعيب الحكم. مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا . (الطن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥) ... ..
١١٩	٦٠٠	١٨ — الأدلة في المواد الجنائية . طبيعتها : متسائدة ، يكمل بعضها بعضا . لا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة . يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى مارتب عليها ومنتجة كوحدة في إثبات اقتناع القاضي . (الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ... ..
١١٩	٦٠٠	١٩ — لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما استخلصه منه . لها الركون في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإستظهار الحقائق القانونية إلى طريق الاستنتاج والإستقراء وكافة المحكنات العقلية . مادام استخلاصها سائغا . (الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤) ... ..
١٢٠	٦١١	٢٠ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن . موضوعي . (الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ... ..
١٢١	٦١٨	٢١ — خطأ الحكم في ترتيب الوقائع التي رواها الشاهد . لا يقدح في سلامته . مادام أنه ليس من شأنه أن يغير من جوهر الشهادة التي استند إليها . (الطن رقم ٧١٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢) ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	
٦٢٤	١٢٢	٢٢ — لا يوجد قانوناً ما يمنع المحكمة من الحكم في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة دون أن تلج الدفع المبدى من المتهم باتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
٦٢٤	١٢٢	٢٣ — المحاكمة الجنائية . كفاية تشكك القاضى في صحة استناد التهمة الى المتهم للقضاء بالبراءة . ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
٦٢٤	١٢٢	٢٤ — عدم التزام المحكمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت . كفاية الرد الضمنى . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
٦٢٤	١٢٢	٢٥ — ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة . مسألة نفسية . للحكمة تبيينها من ظروف الدعوى . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
٦٢٤	١٢٢	٢٦ — الخطأ في بيان نوع وسيلة نقل المواد المخدرة لا يصلح وجها للنعى على جدية التحريات التى انصبت على شخص المتهم . مثال . (الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
٦٤٣	١٢٤	٢٧ — مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل : لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن دفاع ظاهر البطلان . (الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..
٤٠٧	٨٤	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<b>حجية الحكم :</b>
		حجية الشيء المقضي به . عدم ورودها في الأحكام إلا لما يكون مكملا للمنطوق ومرتبطا به إرتباطا وثيقا غير متجزئ .
٣٥٢	٧٢	(الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٥) ... ..
		<b>الطعن في الأحكام :</b>
		<b>” المصلحة في الطعن “ :</b>
		عدم جواز الطعن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم .
		ليس للدعيات بالحق المدني النعي على الحكم لإعراضه عن الرد على الدفع المبدى من المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وخوضها مباشرة في موضوع الدعوى وتبرئته .
٦٢٤	١٢٢	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
		<b>بطلان الحكم :</b>
		كشف القاضي عن اعتناقه لرأى معين في الدعوى قبل الحكم فيها . أثره : فقدانه صلاحيته للحكم . قضاؤه في الدعوى على الرغم من ذلك . صدور الحكم باطلا .
٤٢٤	٨٦	(الطن رقم ١٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..
		راجع أيضا : بطلان .
		(القاعدة رقم (١) هيئة عامة بالصيغة رقم ٢٢٩) .
		وحكم .
		(القاعدتين ٧٤ ، ٩٧ بالصيغتين ٤٧٩ ، ٢٦٢) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(خ)
		خيانة أمانة
		ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة . مسألة نفسية . للحكمة تبيينها من ظروف الدعوى . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
٦٢٤	١٢٢	
		(د)
		دعارة . دعوى جنائية . دعوى مباشرة دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعي . دفع
		دعارة
		راجع : استئناف . (القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٤١٥) .
		دعوى جنائية
		تحرريكها :
		رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط ، لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى . مثال . (الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٩) ... ..
٣٦٨	٧٥	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>نظرها والحكم فيها :</b>
		لا يوجد قانونا ما يمنع المحكمة من الحكم في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة دون أن تلج الدفع المبدى من المتهم باقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٦٢٤	١٢٢	( الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ) ... ..
		راجع أيضا : تقابلات .
		( القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٣٤٥ )
		<b>دعوى مباشرة</b>
		للدعى المدني أو من ينوب عنه بأى صورة من الصور في حدود القواعد العامة أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة .
٦١١	١٢٠	( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ) ... ..
		<b>دعوى مدنية</b>
		١ — الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه المدنية . من الدفع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة التقض .
٦١١	١٢٠	( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ) ... ..
		٢ — عدم جواز الطعن في الأحكام لمصاحبة القانون فقط دون الخصوم .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٢٤	١٢٢	ليس للدعيات بالحق المدنى النعى على الحكم لإعراضه عن الرد على الدفع المبدى من المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وخوضها مباشرة فى موضوع الدعوى وتبرئته . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
		<u>دفاع</u>
		الاخلاق بحق الدفاع :
		(١) ما يوفره :
٤٤٦	٨٩	١ — تأسيس المتهم دفاعه على أنه قدم الإقرارات موضوع التهمة فى مواعيدها المقررة . تأيد هذا الدفاع بما شهد المحاسب الضرائى بالجلسة وبما قدمه المتهم من مستندات . دفاع جوهرى . على المحكمة تحقيقه وتحرى مدى صدقه وإلا كان حكمها معيبا . (الطن رقم ٣٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ... ..
٥٠١	١٠١	٢ — ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التى تخول للساحب المعارضة فى صرف قيمته إذا ما أتاها بنية سليمة . على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بادانة المتهم وإلا كان حكمها معيبا ومنطويا على الإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٨٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..
٥٠١	١٠١	٣ — المحاكمات الجنائية تبنى — بحسب الأصل — على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة بالجلسة . تمسك المتهم بسماع شهود أمام درجتي التقاضى . التفات المحكمة عن هذا الطلب بلا مبرر . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٨٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - وجوب إيراد المحكمة في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . إلتفات المحكمة عن دفاع المتهم وموقفه من التهمة وهي على بيته من أمره . أثره : صدور حكمها معيبا .
٥٢١	١٠٥	(الطن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٥ ) ... ..
		٥ - حضور محام عن المتهم في إحدى القضايا وتقديمه شهادة تفيد مرضه . انصراف دلالة هذا الأمر إلى كافة القضايا التي أنهم فيها المتهم والمنظورة أمام المحكمة بنفس الجلسة . عدم إشارة الحكم الصادر في المعارضة الاستئنافية المرفوعة من المتهم والمنظورة بذات الجلسة - القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن - إلى العذر الذي أبداه المحامي وعدم تحدته عن الشهادة المقدمة منه . اخلال بحق الدفاع .
٥٧٣	١١٤	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٤ ) ... ..
		٦ - المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه . إصابته بعاهة في العقل بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون في مكنته الدفاع بذاته عن نفسه والاسهام مع المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه .
٥٨٥	١١٦	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ) ... ..
		٧ - على محكمة الجنايات إذا دفع أمامها بأن المتهم مصاب بعاهة عقلية أن تثبت من أنه لم يكن مصابا بتلك العاهة أثناء محاكمته . ليس لها أن تطالبه بإقامة الدليل على ذلك . وإلا كان حكمها معيبا .
٥٨٥	١١٦	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ما لا يوفره :
		١ - لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن دفاع ظاهر البطلان .
٤٠٧	٨٤	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ) ... ..
		٢ - عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . لا حاجة إلى لفت نظر الدفاع . ما دام أن الواقعة المادية المطروحة بها الدعوى ودارت على أسامها المرافعة لم تتغير . مثال .
٤٠٧	٨٤	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ) ... ..
		٣ - حضور المتهم في الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه . ليس له التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور . حقه في طلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . على المحكمة اجابته إلى طلبه .
		عدم تطلب القانون حضور محام مع المتهم أثناء محاكمته في مواد الجنح والمخالفات .
٤١٥	٨٥	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ) ... ..
		٤ - تمسك المتهم بسماع أحد الشهود . افساح المحكمة المجال أمام النيابة لإعلانه وعجزها عن الاهتمام إليه . فعود المتهم عن سلوك الطريق القانوني لسماعه ، وعدم ادراج مستشار الاحالة اسمه في قائمة الشهود . لا يثريب على المحكمة إن هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد .
٥٠٥	١٠٢	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٠٥	١٠٢	٥ - محكمة الجنايات الاكتفاء باعتراف المتهم والحكم عليه بغير سماع الشهود . المادتان ٣٨١ ، ٢٧١ إجراءات . (الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..
٥١١	١٠٣	٦ - ليس من الواجب قانونا حضور محام مع المتهم بمنحة، إلا أنه إذا عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه ، تعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا . عدم تقيدها بسماعه في حالة عدم حضوره . ما لم يثبت لها أن غيابه لعذر قهري . (الطن رقم ٢٠١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..
٦٠٠	١١٩	٧ - عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . للمحكمة تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم . جلب المواد المخدرة لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالثقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية . تعديل المحكمة الوصف بالنسبة للطاعن من جلب إلى حيازة . لا إخلال بحق الدفاع عدم التزام المحكمة بتنبيه الطاعن أو المدافع عنه إلى هذا . التعديل . (الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ... ..
٦١١	١٢٠	٨ - طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة . عدم التزام المحكمة باجابته . (الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

## دفاع شرعي

- راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .  
( القاعدتان ٩٢ ، ١٠٦ ، ١٠٦ بالصحيفتين رقم ٥٢٣٦٤٦٣ )

## دفوع

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة :

١ — لا يوجد قانونا ما يمنع المحكمة من الحكم في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة دون أن تلج الدفع المبدى من المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ١٢٢ ٦٢٤

٢ — ليس للدعيات بالحق المدني النعى على الحكم لإعراضه عن الرد على الدفع المبدى من المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وخوضها مباشرة في موضوع الدعوى وتبرئته .

(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ١٢٢ ٦٢٤

الدفع ببطلان إذن التفتيش وبطلان إجراءاته :

اختلاف الدفع ببطلان إذن التفتيش من الدفع ببطلان إجراءاته . عدم جواز إثارة الدفع ببطلان إجراءات تنفيذ الإذن لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ١٢٤ ٦٤٣



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>الدفع بتلقيق التهمة :</b>
		الدفع بتلقيق التهمة . من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا . كفاية الرد الضمني .
٤٥٢	٩١	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١١ ) ... ..
٥٩٠	١١٨	( والطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ) ... ..
٦٤٣	١٢٤	( والطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ) ... ..
		<b>الدفع باستحالة الرؤية :</b>
		الدفع باستحالة الرؤية . من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا : كفاية الرد الضمني .
٥٩٠	١١٨	( الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ) ... ..
		<b>الدفع بانتفاء الصفة :</b>
		<b>الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه المدنية :</b>
		الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه المدنية . من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦١١	١٢٠	( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ) ... ..
		<b>( ر )</b>
		<b>رد القضاة . رسوم قضائية . رشوة</b>
		<b>رد القضاة</b>
		١ — كشف القاضي عن اعتناقه لرأي معين في الدعوى قبل الحكم فيها . أثره : فقدان صلاحيته للحكم . قضاؤه في الدعوى على الرغم من ذلك . صدور الحكم باطلا .
٤٢٤	٨٦	( الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٣٢	١٢٣	٢ — القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى لا يدل بذاته على أن المحكمة كوت فيها رأيا نهائيا ضده . (الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
<u>رسوم قضائية</u>		
٥٢٣	١٠٦	عدم دفع الرسوم القضائية . لا تأثير له في حقوق المتهم في الدفاع . عدم تعلقه بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها . (الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣١) ... ..
<u>رشوة</u>		
راجع : تعدد .		
( القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٥٩٠ )		
( س )		
سب . سرقة . سلاح		
<u>سب</u>		
راجع : دعوى جنائية .		
( القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦١١ )		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	سرقة
٤٣٠	٨٧	<p>ثبوت أن المال المختلس لم يكن مسلما للتهمين بل كان مودعا في المكان المعد له بالشركة التي يعملون بها وأن اتصالهم به كان بصفة عرضية بحكم عملهم . اعتبار الواقعة سرقة بالمادة ١/٣١٧ ، ٧٤٥ عقوبات .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٤) ... ..</p> <p>الظروف المشددة للعقوبة :</p> <p>” السرقة مع حمل سلاح “ :</p> <p>حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي . مريان حكمة على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به .</p> <p>(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ... ..</p>
٣٧٢	٧٦	<p>١ - نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩) ... ..</p> <p>٢ - ثبوت قيام المطعون ضده الثاني بتسليم السلاح المرخص له بحمله وذخيره للمطعون ضده الأول من غير أن يكون مرخصا له باحرازه . أثر ذلك : إلغاء الترخيص الصادر للمطعون ضده الثاني بحمل السلاح وحظر وتحريم احرازه وتداوله بالنسبة إليه والغير . المادة ١٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩) ... ..</p>

## سلاح



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣- اشتراط القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات التي تعد ظرفا مشددا بحرمة احرار السلاح أن تكون حيازتها أو احرارها يقصد الاتجار .
٤٠٣	٨٣	(الطن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ) ... ..
		راجع أيضا : تفتيش .
		( القاعدة رقم ٩١ بالصيغة رقم ٤٥٢ ) .
		ومسقة .
		( القاعدة رقم ١١١ بالصيغة رقم ٥٥٩ ) .
		( ش )
		شركات . شروع . شريك . شهادة .
		شهود . شيك بدون رصيد .
		<u>شركات</u>
		١ - احتفاظ شركة السكر والتقطير المصرية بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة في ظل أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ . اشتراك الدولة في رأس مالها بالتصيب الذي حدده القانون ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع لأحكام القانون الخاص .

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٨٧	٤٣٠	<p>قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق المادة ١١٣ عقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوكا لإحدى الهيئة العامة رغم ثبوت أن الحادث وقع قبل صدور التعديل المدخل على المادة المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٤) ... ..</p> <p>٢ — الخطأ في بيان اسم الشركة في إعلان الدعوى المدنية لا يقتضى بذاته القول بوجودها وعدم هويتها . ما دامت تحريرات الجهة الإدارية قد أسفرت عن عدم وجود شركة بهذا الاسم . واجب المحكمة : هو تكليف الطاعن بإعادة إعلان الشركة إعلانا صحيحا وأن تتناول في حكمها الخلاف الظاهر بين العنوانين . وإلا كان حكمها معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .</p> <p>(الطن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..</p>
٩٩	٤٨٨	<p style="text-align: center;"><b>شروع</b></p> <p>١ — جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية . تحققها : قيام الجاني بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى . ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد .</p> <p>(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..</p>
١٢٣	٦٣٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . شروع معاقب عليه .
٦٣٢	١٢٣	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
		٣ - ضبط المتهم خارج مبنى الشركة المجنى عليها حاملا آلة مملوكة لها . اعترافه بشروعه في سرقتها ، وبأن وقوع الجريمة كان بناء على اتفاقه مع متهم آخر . قوله بأن ما اقره يعد عملا تحضيريا غير صحيح في القانون .
٦٥٤	١٢٥	(الطن رقم ١٢٣٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٩) ... ..
		راجع أيضا : تزييف .
		( القاعدة رقم ٨٨ بالصحفة رقم ٤٤١ )
		<h3>شريك</h3>
		١ - تحمل الفاعل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عنها ، ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها . متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأنوى المتفق على ارتكابها .
		الفصل في الاحتمال . موضوعي .
٥٥٦	١١١	(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٥٦	١١١	٢ — حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به . (الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ... ..
		<u>شهادة</u>
		راجع : إثبات . (القواعد ٧٨ ؛ ١٢١ ؛ ١٢٥ بالصحائف ٦٥٤٦١٨٦٣٨١)
		<u>شهود</u>
		راجع : إثبات . (القواعد ٨١ ؛ ٨٤ ؛ ١٠٢ ؛ ١٢٠ بالصحائف ٦١١٤٥٠٥٤٤٠٧٦٣٩٣)
		<u>شيك بدون رصيد</u>
		ضيق الشيك أو سرقة من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته إذا ما أتاها بنية سليمة . على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بادانة المتهم وإلا كان حكمها معيبا ومنطويا على الإخلال بحق الدفاع .
٥٥١	١٠١	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ص) صحافة راجع : تقابلات . (القاعدة رقم ٢ تقابلات بالصحيفة رقم ٣٤٥) (ض) ضرائب . ضرب أفضى الى الموت ضرائب ١ - وجوب تعيين الحكم مقدار ما لم يدفع من الضريبة أو تقديره إن لم يكن مقدرا مع بيان توافرنية المتهم في التهرب من دفعها وإلا كان الحكم قاصرا . (الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ... ٨٩ ٤٤٦ ٢ - تأسيس المتهم دفاعه على أنه قدم الاقرارات موضوع التهمة في مواعييدها المقررة . تأيد هذا الدفاع بما شهد به المحاسب الضرائب بالجلسة وبما قدمه المتهم من مستندات . دفاع جوهرى . على المحكمة تحقيقه وتحرى مدى صدقه وإلا كان حكما قاصرا . (الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ... ٨٩ ٤٤٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

## ضرب أفضى الى الموت

راجع : أسباب الإباحة .

(القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٥٥٢)

( ط )

طعن

راجع : حكم .

(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٦٢٤)

( ظ )

## ظروف مشددة

١ - اشتراط القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل  
بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في الأحكام الصادرة في قضايا  
المخدرات التي تعد ظروفا مشددا بحرمة إحراز السلاح أن تكون  
حيازتها أو إحرازها بقصد الاتجار .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ) ... ٨٣ ٤٠٣

٢ - حمل السلاح في السرقة . ظروف مادي . مريان حكمه  
على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولولم يعلم به .

( الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧ ) ... ١١١ ٥٥٦



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ع)
		عاهة عقلية . عاهة مستديمة . عقوبة . علامة تجارية . عمل
		<u>عاهة عقاية</u>
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب : (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٥٨٠)
		<u>عاهة مستديمة</u>
		المقصود بعبارة "يستحيل برؤها" . أنها باقية على الدوام والاستمرار . (الطن رقم ١٨٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٥) ... ..
٤٥٠	٩٠	
		<u>عقوبة</u>
		تقسيم العقوبات :
		"عقوبات أصلية . وعقوبات تكميلية" :
		١ — وجوب تعيين الحكم مقدار ما لم يدفع من الضريبة أو تقديره إن لم يكن مقدرا مع بيان توافرية المتهم في التهرب من دفعها وإلا كان الحكم قاصرا . (الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٦٥) ... ..
٤٤٦	٨٩	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني . القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني و ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .
١٠٨	٥٣٨	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١) ... ..
		٣ - شروط الحكم بالازالة في تهمة اقامه بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : (الأول) أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون المذكور (والثاني) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون المشار اليه .
		ثبوت أن البناء لم يخالف فيه الارتفاعات والأبعاد أو غير ذلك من المقاسات التي فرضها القانون ، وأن المتهم ليس هو المنشئ للتقسيم ، وأن البناء يقع في منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة ، وأنه لا يوجد التزام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها المبنى بمياه الشرب والانارة وتصريف المياه والمواد القذرة .
١٠٩	٥٤٥	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ... ..
		٤ - العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص - هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيها وضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص .
١٠٩	٥٤٥	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>هـ - اغفال الحكم الصادر من محكمة أول درجة القضاء بالزام المتهم بأداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانونا . استئناف المتهم هذا الحكم وسكوت النيابة عن استئنافه . لاجل تعيب الحكم المطعون فيه لعدم تصحيحه هذا الخطأ . علة ذلك : حتى لا يضار المتهم من استئنافه .</p>
٥٤٥	١٠٩	<p>( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧ ) ... ..</p> <p>تطبيق العقوبة :</p> <p>” تقديرها “ :</p> <p>عدم خروج المحكمة في تقدير العقوبة المقضى بها على المتهم عما هو مقرر قانونا للجريمة التي دين بها . هي لا تسأل عن موجبات الشدة حتى لو كانت قد تزايدت فذكرت لها علا خاطئه .</p>
٣٩٣	٨١	<p>( الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠ ) ... ..</p> <p>الظروف المشددة للعقوبة :</p> <p>راجع : سرقة .</p> <p>( القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٥٦ )</p> <p>وسلاح .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٣ بالصحيفة رقم ٤٠٣ )</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	علامة تجارية
		١ - شروط انزال العقاب إعمالا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ - فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافق ركنين : ( الأول ) التروير أو التقليد ( والثاني ) سوء النية .
٤٨٨	٩٩	(الطن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ) ... ..
		٢ - العبرة في تقليد العلامات التجارية هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف - المعيار في أوجه الشبه بما يتخذ به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه . مثال .
٤٨٨	٩٩	(الطن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ) ... ..
		عمل
		١ - التزام أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طيبا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم وإلا حق عقابهم بمقتضى المادة ١٧ من القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل . قرار وزير الشؤون البلدية والقروية ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر تنفيذا للقانون المذكور . انطباق قرار وزير الصحة ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ على العمال دون أصحاب المصانع و
٣٩٨	٨٢	(الطن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - نص الشارع على نوعين من التضامن في المسؤولية : (أولهما) التضامن في المسؤولية الجنائية والمدنية بين أصحاب العمل الأصليين (وثانيهما) التضامن في المسؤولية المدنية فحسب بين صاحب العمل الأصلي ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها .
٤٨٢	٩٨	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٥) ... ..
		٣ - عدم مسؤولية رب العمل الأصلي عن النشاط الإجرامي للقاؤل من الباطن وعمما قد يقترفه وحده من أفعال معاقب عليها قانونا .
٤٨٢	٩٨	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٥) ... ..
		٤ - عدم تبيان الحكم كيف أن المنحة المقول بأن العمال قد اقتضوها من عملهم أصبحت جزءا من الأجر ، وأن المساس بها يعد خروجا على القيود المشروطة بالاتفاق تؤتمه أحكام قانون العمل . قصور يعيبه يستوجب نقضه .
٥١٧	١٠٤	(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٦٥) ... ..
( غ )		
غرفة الاتهام . غش		
غرفة الاتهام		
قضاء المحكمة الجزئية نهائيا بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية . على غرفة الاتهام إذا رأت وجها للسير في الدعوى إحالتها إلى محكمة الجنايات بوصف الجناية أو بوصف الجناية		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		والجئحة معا بطريق الخيرة . سواء أكان وصف الجئحة محل شك في نظرها أو كان وصف الجئحة هو الوصف الظاهر . المادة ١٨٠ إجراءات قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .
٥٣٠	١٠٧	( الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١ ) ... ..
<u>غش</u>		
		١ — وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية والصودا نقية كيمياويا وبكترولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية في مناطق الإنتاج وإلا اعتبرت غير صالحة للاستهلاك الآدمي . لا يقبل المجادلة في مصدر المياه المستعملة . المرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها .
٤٠٧	٨٤	( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ) ... ..
		٢ — جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك . تحقق عنصرها المادي بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجئت محتوية على مياه غير نقية .
٤٠٧	٨٤	( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ) ... ..
<u>( ف )</u>		
<u>فاعل أصلي</u>		
		١ — تحمل الفاعل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عنها ، ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الاتفاق عليها . متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى المتفق على ارتكابها . الفصل في الاحتمال . موضوعي .
٥٥٦	١١١	(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ... ..
		٢ — حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به . (الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧) ... ..
٥٥٦	١١١	
( ق )		
قانون . قتل خطأ . قتل عمد . قصد جنائي . قضاة . قوة الشيء المقضي		
قانون		
سريانه من حيث الزمان :		
القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي . سريانه من يوم نفاذها . نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الجنايات يستوجب مرضها على المحكمة المشكلة له طبقا لأحكام القانون الساري وقت نظر الدعوى من جديد .		
٥٢٣	١٠٦	(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مريانه من حيث المكان :
		نطاق تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب قاصر على الطرق والأماكن العامة بالمدين وحدها دون القرى .
٤٧١	٩٥	(الطن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٥) ... ..
		تفسيره :
		١ — عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للآئحة . مثال .
٤٧١	٩٥	(الطن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٥) ... ..
		٢ — وجوب التحرر في تفسير القوانين الجنائية وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحمل .
٤٨٢	٩٨	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٥) ... ..
		<u>قتل خطأ</u>
		راجع : استئناف .
		(القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٥١١)
		<u>قتل عمد</u>
		نية القتل :
		نية القتل . من الأمور الموضوعية . للقاضي استظهارها في حدود سلطته التقديرية .
٥٥٦	١١١	(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٧/٦/١٩٦٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p><b>قصد جنائي</b></p> <p>القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة . ماهيته :</p> <p>هو علم المحرز بأن المادة التي يحوزها مخدرا . المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث استقلا عن هذا الركن ، إلا إذا كان محل شك وتمسك المتهم بانتفائه لديه ورأت المحكمة إدانته .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٥ ) ... ..</p> <p>راجع : أيضا .</p> <p>تعد .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٥٩٠ )</p> <p>وعلامات تجارية .</p> <p>( القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٤٨٨ )</p> <p>وقتل عمد .</p> <p>( القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٥٦ )</p> <p><b>قضاء</b></p> <p>راجع : رد القضاء .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٤٢٤ )</p> <p><b>قوة الشيء المقضي</b></p> <p>حجية الشيء المقضي به . عدم ورودها في الأحكام إلا لما يكون مكلا للنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ .</p> <p>( الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٥/٤/١٩٦٥ ) ... ..</p>
٣٥٢	٧٢	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ك)
		<u>كلاب</u>
		نطاق تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب قاصر على الطرق والأماكن العامة بالمدن وحدها دون القرى .
٤٧١	٩٥	(الطن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٧) ... ..
		(ل)
		<u>لائحة تنفيذية</u>
		عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً لللائحة . مثال .
٤٧١	٩٥	(الطن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٧) ... ..
		(م)
		مبان . محاكمة . محال صناعية وتجارية . محاماه . محضر الجلسة . محكمة استئنافية . محكمة الجنايات . محكمة الموضوع . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . مستشار الاحالة . مستشار فرد . معارضة . معاينة . مواد مخدرة . موانع العقاب . <u>مياه غازية</u>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<u>مبان</u>
		راجع : بناء .
		<u>محاكمة</u>
		راجع : إجراءات المحاكمة .
		<u>محال صناعية وتجارية</u>
٣٥٩	٧٣	١ — محال عمل الأقفاص والسلال وتشغيل الخيزان . دخولها في نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذي يستلزم وجوب الحصول على ترخيص بإدارتها . ( الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٥ ) ... ..
٣٩٨	٨٢	٢ — التزام أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبيا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم وإلا حق عقابهم بمقتضى المادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل . قرار وزير الشؤون البلدية والقروية ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر تنفيذا للقانون المذكور . انطباق قرار وزير الصحة ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ على العمال دون أصحاب المصانع . ( الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	محاماه
٥١١	١٠٣	١ - ليس من الواجب قانونا حضور محام مع المتهم بجنحة إلا أنه إذا عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه ، تعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا . عدم تقيدها بسماحه في حالة عدم حضوره . ما لم يثبت لها أن غيابه لعذر قهري . (الطن رقم ٢٠١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..
٥٧٦	١١٥	٢ - الخصم في الدعوى هو الأصل فيها . المحامي مجرد نائب عنه . حضور محام مع الخصم لا ينقضي حق الأخير في أن يتقدم بما يعن له من دفاع أو طلبات . على المحكمة أن تسمع إليه ولو تعارض ما يبيديه مع وجهة نظر محاميه وأن يرد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا . (الطن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٤) ... ..
٦٣٢	١٢٣	٣ - حضور محام واحد مع متهمين رغم تعارض مصالحتهما . لا محل للنعي على الإجراءات بالبطلان . طالما أن المحكمة لم تتخذ في حضور هذا المحامي أى إجراء من إجراءات المحاكمة . (الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
		راجع أيضا : قنابات . (القاعدة رقم (١) قنابات بالصحيفة رقم ٣٤٩)



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<b>محضر الجلسة</b>
		إهمال كاتب الجلسة التوقيع على محضر الجلسة والحكم لا يبطلهما .
٦١١	١٢٠	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ... ..
		<b>محكمة استئنافية</b>
		<b>الاجراءات أمامها :</b>
		محكمة ثاني درجة تقضى على مقتضى الأوراق . هي لا تسمع من شهود الاثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم .
٤٠٧	٨٤	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..
٤٦٧	٩٤	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٧) ... ..
		<b>سلطانها :</b>
		استئناف الحكم . أثره : إعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعا من المتهم وحده . لهذه المحكمة اعطاء الوقائع السابق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح . لها تغيير تفصيلات التهمة وتبيان عناصرها وتحديداتها بشرط ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم وألا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . مثال .
٤١٥	٨٥	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..
٥١١	١٠٣	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	محاكمة الجنايات
		تشكيلها :
		القواعد المنظمة لإجراءات التقاضى . مريانا من يوم تهاذها . نقض الحكم واعادة القضية إلى محكمة الجنايات يستوجب عرضها على المحكمة المشكلة له طبقا لأحكام القانون السارى وقت نظر الدعوى من جديد .
٥٢٣	١٠٦	( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣١ ) ... ..
		الاجراءات أمامها :
		١ - تمسك المتهم بسماع أحد الشهود . افساح المحكمة المجال أمام النيابة لإعلانه وعجزها عن الاهتداء اليه . قعود المتهم عن سلوك الطريق القانونى لسماعه ، وعدم ادراج مستشار الاحالة اسمه فى قائمة الشهود . لاثريب على المحكمة إن هى فصلت فى الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد .
٥٠٥	١٠٢	( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ) ... ..
		٢ - لمحكمة الجنايات الاكتفاء باعتراف المتهم والحكم عليه بغير سماع الشهود . المادتان ٣٨١ ، ٢٧١ اجراءات .
٥٠٥	١٠٢	( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ) ... ..
		٣ - احالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بطريق الخبرة بين وصفى الجناية والجنحة . عليها التصدى لموضوعها والحكم فيها بماتراه . إن تبين لها أن الواقعة جنحة . عليها الفصل فيها . ما دام الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا .
٥٣٠	١٠٧	( الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - على محكمة الجنايات إذا دفع أمامها بأن المتهم مصاب بعاهة عقلية أن تثبت من أنه لم يكن مصابا بتلك العاهة أثناء محاكمته . ليس لها أن تطالبه بإقامة الدليل على ذلك . وإلا كان حكمها معيبا .
٥٨٠	١١٦	( الطعن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٥ ) ... ..
		<b>محكمة الموضوع</b>
		سلطانها في تقدير الدليل :
		١ - للمحكمة الأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمأنت إليها ، ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . ما دام تدليلها سائغا .
٤١٥	٨٥	( الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢/٥/١٩٦٥ ) ... ..
		٢ - الاعتراف في المسائل الجنائية : من عناصر الاستدلال لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمته في الإثبات . لها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه اقترع منه بطريق الإكراه .
٤٣٠	٨٧	( الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٤/٥/١٩٦٥ ) ... ..
		٣ - محكمة الموضوع تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . ما دامت مطروحة على بساط البحث .
٤٦٧	٩٤	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ ) ... ..
		٤ - للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عول عليها في مرحلة أخرى .
٥٢٣	١٠٦	( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٦٥ ) ... ..



رقم القاعدة	رقم المادة	
		٥ - لمحكمة الموضوع الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك .
٥٥٦	١١١	( الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٧ ) ... ..
		ملطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي :
		تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . مسألة موضوعية . لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كان استدلالها سليما .
٥٢٣	١٠٦	( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣١ ) ... ..

### مسئولية جنائية

		١ - نص الشارع على نوعين من التضامن في المسؤولية : (أولهما) التضامن في المسؤولية الجنائية والمدنية بين أصحاب العمل الأصليين ( وثانيهما ) التضامن في المسؤولية المدنية فحسب بين صاحب العمل الأصلي ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها .
٤٨٢	٩٨	( الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٨ ) ... ..
		٢ - الإنسان لا يسأل جنائيا إلا عما كان للنشاطه دخل في وقوه . مجال تطبيق نظريتي المسؤولية المفترضة والتضامنية في الحدود التي ينص عليها القانون .
٤٨٢	٩٨	( الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٨ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — عدم مسئولية رب العمل الأصلي عن النشاط الإجرامي للقاويل من الباطن وعمما قد يقتضيه وحده من أفعال معاقب عليها قانونا .
٤٨٢	٩٨	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٥) ... ..
		٤ — تحمل الفاعل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسئولية الجناائية عنها ، ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها . متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى المتفق على ارتكابها .
٥٥٦	١١١	(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٧/٦/١٩٦٥) ... ..
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة :
		( القاعدة رقم ١١٦ بالصيغة رقم ٥٨٠ )
		وأسباب الإباحة .
		( القاعدة رقم ٩٣ بالصيغة رقم ٤٦٣ )
		<hr/>
		مسئولية مدنية
		<hr/>
		نص الشارع على نوعين من التضامن في المسئولية : (أولهما) التضامن في المسئولية الجنائية والمدنية بين أصحاب العمل الأصليين (وثانيهما) التضامن في المسئولية المدنية فحسب بين صاحب العمل الأصلي ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها .
٤٨٢	٩٨	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مستشار الإحالة
		<p>١ — من له حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى، المدعى المدني والنائب العام بنفسه أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما . جواز توكيل النائب العام أو المحامي العام أحد أعوانهما في التقرير بالطعن أو إيداع ورقة الأسباب قلم الكتاب . وضع أسباب الطعن : على النائب العام أو المحامي العام أن يتولى وضعها . إن كلف أحدهما أحد أعوانه بوضعها تعين عليه التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره إياها .</p> <p>(الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠) ... ..</p> <p>٢ — شرط الحظر على النيابة بإجراء تحقيق في الدعوى هو اتصال سلطة الحكم بالقضية . اتصال مستشار الإحالة بالدعوى لا ينهي اختصاص النيابة العامة أو قاضي التحقيق . علة ذلك : قضاء الإحالة ليس إلا مرحلة نهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، شأنه في ذلك شأن النيابة العامة وقاضي التحقيق وغرفة الاتهام قبل حلوله محلها .</p> <p>(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..</p>
٣٩٠	٨٠	
٦٣٢	١٢٣	
		<p>مستشار فرد</p> <p>راجع : اجراءات المحاكمة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٦ بالصيغة رقم ٥٢٣ )</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	معارضة
		مبعاها .
		حصول الاعلان لشخص المحكوم عليه . اعتبار هذا قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الغيابي . تمام الاعلان في موطنه وتسليم ورقته إلى من يجوز لهم قانونا تسلمها نيابة عنه . اعتبار ذلك قرينة غير قاطعة على وصول ورقة الاعلان إليه . للمحكوم عليه إثبات عكسها . مثال .
٤٧٦	٩٦	( الملن رقم ٦٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ ) ... ..
		التنازل عن المعارضة .
		استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا . افادته أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه باللجوء إلى طريق الاستئناف .
٥٧٠	١١٣	( الملن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٦٥ ) ... ..
		راجع أيضا : دفاع .
		( القاعدة رقم ١١٤ بالصيغة رقم ٥٧٣ )
		معاينة
		راجع : إثبات .
		( القاعدة رقم ١٢٠ بالصيغة رقم ٦١١ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مواد مخدرة
٣٨٤	٧٩	١ - جريمة اعداد المحل وتهئته لتعاطي الجواهر المخدرة . استقلالها عن جريمة احرار المخدر بقصد التعاطي . اختلافها عنها في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية . ( الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ ) ... ..
٤٥٢	٩١	٢ - ضبط المخدر عرضا أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ونتيجة لما يقتضيه البحث عن الذخيرة صحيح . ( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١١ ) ... ..
٥٨٦	١١٧	٣ - القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة . ماهيته : هو علم المحرز بأن المادة التي يحوزها مخدرا . المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن ، إلا إذا كان محل شك وتمسك المتهم بانتفائه لديه ورأت المحكمة إدانته . ( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ) ... ..
٦٠٠	١١٩	٤ - جلب المواد المخدرة لا يعد وأن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية . تعديل المحكمة الوصف بالنسبة للطاعن من جلب إلى حيازة . لا إخلال بحق الدفاع . عدم التزام المحكمة بتنبيه الطاعن أو المدافع عنه إلى هذا التعديل . ( الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ) ... ..
٦٤٣	١٢٤	٥ - الخطأ في بيان نوع وسيلة نقل المواد المخدرة لا يصلح وجها للنعي على جدية التحريات التي انصبت على شخص المتهم . مثال . ( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٤٣	١٢٤	٦ — إثبات الحكم أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للاذن الصادر من النيابة بالتفتيش واستنادا إليه . لا جدوى مما يشيره المتهم من أن إلقاء المخدر كان اختياريا أو اضطراريا . (الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
		<h3>موانع العقاب</h3>
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب . (القاعد رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٥٨٠)
		<h3>مياه غازية</h3>
٤٠٧	٨٤	١ — وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية والصودا نقية كيمياويا وبكترولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية في مناطق الإنتاج وإلا اعتبرت غير صالحة للاستهلاك الآدمي . لا يقبل المجادلة في مصدر المياه المستعملة . المرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها . (الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..
٤٠٧	٨٤	٢ — جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك . تحقق عنصرها المادي بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية . (الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		( ن )
		نظام عام . نقابات . نقض .
		نيابة عامة
		<u>نظام عام</u>
		راجع : هيئة عامة .
		( القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٣٣٩ )
		<u>نقابات</u>
		راجع : صحافة ومحاماة .
		( القاعدتان ١ و ٢ "نقابات" بالصحيفتين ٣٤٥ و ٣٤٩ )
		<u>نقض</u>
		الطعن بالنقض :
		" طبيعته " :
		الطعن بالنقض . طبيعته : هو خصومة خاصة . مهمة المحكمة
		فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم
		أخذها بحكم القانون فما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه
		دفاع .
٦١١	١٢٠	( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجراءات الطعن :
		التقرير به — ميعاده :
		١ — من له حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ؟ المدعى المدنى والنائب العام بنفسه أو المحامى العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما . جواز توكيل النائب العام أو المحامى العام أحد أعوانهما في التقرير بالطعن أو إيداع ورقة الأسباب قلم الكتاب . وضع أسباب الطعن : على النائب العام أو المحامى العام أن يتولى وضعها . إن كلف أحدهما أحد أعوانه بوضعها تعين عليه التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره إياها . (الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠) ... .. ٣٩٠ ٨٠
		٢ — صدور الحكم من محكمة ثانى درجة في غيبة المتهم بتأييد حكم محكمة أول درجة الذى قضى ببراءته . ميعاد الطعن في هذا الحكم بطريق النقض من النيابة . بدؤه من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة للمتهم . علة ذلك : هذا الحكم لا يعتبر أنه أضربه حتى يصح له أن يعارض فيه . (الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... .. ٣٩٨ ٨٢
		المصلحة في الطعن :
		١ — انعدام مصلحة المتهم في الطعن بالنقض إذا أغفل الحكم الفصل في الدعوى المدنية المقامة ضده . (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٧) ... .. ٤٦٧ ٩٤
		٢ — انتخاب النقيب يكون من بين أعضاء مجلس النقابة . المادة ١/٤٣ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>كون الطاعن ليس أحد المرشحين لمركز النقيب وإنما كان مرشحاً لعضوية المجلس فحسب ولم يفز بها . كون المطعون ضده ليس أحد المرشحين لهذه العضوية لأنها لم تكنه بالنسبة إليه وإنما كان ترشيحه مقصورياً على مركز النقيب وفاز به . ليس للطاعن — وهو ليس من أعضاء المجلس — الطعن على إجراءات انتخاب المطعون ضده لمركز النقيب لانتفاء مصلحته .</p>
٣٤٩	١ نقابات	<p>(الطن رقم ١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢) ... ..</p> <p>ما يجوز الطعن فيه بالنقض من الأحكام :</p> <p>الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع المنهى للخصومة على خلاف ظاهره . جواز الطعن فيه بطريق النقض . مثال لحكم صادر من محكمة الجنايات بعدم الاختصاص .</p>
٥٣٠	١٠٧	<p>(الطن رقم ١٩١٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١) ... ..</p> <p>أحوال الطعن بالنقض :</p> <p>(١) الخطأ في تطبيق القانون :</p> <p>١ — محال عمل الأقفاص والسلال وتشغيل الخيرزان . دخولها في نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذي يستلزم وجوب الحصول على ترخيص بإدارتها .</p>
٣٥٩	٧٣	<p>(الطن ٢٠٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٥) ... ..</p> <p>٢ — رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط ، لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى . مثال .</p>
٣٦٨	٧٥	<p>(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٩) ... ..</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٧٢	٧٦	<p>٣ - نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .</p> <p>وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠</p> <p>حقوق التي تحمي حقوق الغير حسن النية . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩) ... ..</p>
٣٧٧	٧٧	<p>٤ - استئناف أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة .</p> <p>امتداد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقي الخصوم</p> <p>خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة . المادة</p> <p>٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية . أخذ الشارع في هذا النص</p> <p>بفكرة الاستئناف الفرعي . لا يشترط لامتداد الميعاد أن يحصل</p> <p>الاستئناف الأصلي في نهاية المدة المقررة للتقرير به . ورود النص عاما</p> <p>لا يفرق بين أن يكون الاستئناف الأصلي قد تم في نهاية المدة</p> <p>أو في خلالها . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩) ... ..</p>
٣٩٨	٨٢	<p>• - التزام أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد</p> <p>الغذائية أو المشروبات أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب</p> <p>الصحة للكشف عليهم طيبا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل</p> <p>تشغيلهم وإلا حق عقابهم بمقتضى المادة ١٧ من القانون ٤٥٢</p> <p>لسنة ١٩٥٤ المعدل . قرار وزير الشؤون البلدية والقروية ٤٢٦</p> <p>لسنة ١٩٥٧ الصادر تنفيذا للقانون المذكور . انطباق قرار</p> <p>وزير الصحة ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ على العمال دون أصحاب</p> <p>المصانع .</p> <p>(الطن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٦ — اشتراط القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات التي تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز السلاح أن تكون حيازتها أو إحرازها بقصد الاتجار .
٤٠٣	٨٣	(الطن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣) ... ..
		٧ — احتفاظ شركة السكر والتقطير المصرية بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة في ظل أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ . اشتراك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذي حدده القانون ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع لأحكام القانون الخاص .
		قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق المادة ١١٣ عقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوكا لإحدى الهيئات العامة رغم ثبوت أن الحادث وقع قبل صدور التعديل المدخل على المادة المذكورة بمقتضى القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . خطأ في تطبيق القانون .
٤٣٠	٨٧	(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٤) ... ..
		٨ — توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء أكانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لها سواء وقعت الجريمة المقصودة أم لم تقع .
٤٤١	٨٨	(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠) ... ..
		٩ — عدم بلوغ المتهمين غايتهم من اتفاق التزيف لا يجعل جنابة التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اتحاد إرادتهم على ارتكاب تلك الجنابة . كفاية ذلك لتوافر أركان

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		جريمة الاتفاق الجنائي . سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي أمر لاحق على قيام الجريمة وليس ركنا من أركانها .
٤٤١	٨٨	(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٥) ... ..
		١٠ - تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . اعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا .
٤٤١	٨٨	(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٥) ... ..
		١١ - عدم اشتراط القانون شكلا معينا لإذن التفتيش . ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن . غير لازم . العبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .
٤٥٨	٩٢	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٥) ... ..
		١٢ - عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . من واجبها تحييص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . طالما أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد . وبشرط أن تبين المحكمة للاثم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا . مثال في جريمة هدم بناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم .
٥٣٨	١٠٨	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١/٦/١٩٦٥) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>١٣ — شروط الحكم بالازالة في تهمة اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : ( الأول ) أن يكون هو الذى أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون المذكور ( والثاني ) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون المشار اليه .</p> <p>ثبوت أن البناء لم يخالف فيه الارتفاعات والأبعاد أو غير ذلك من المقاسات التى فرضها القانون ، وأن المتهم ليس هو المنشئ للتقسيم ، وأن البناء يقع في منطقة لم تزود بعد بالمرافق العامة ، وأنه لا يوجد التزام بتزويد قطعة الأرض المقام عليها المبنى بمياه الشرب والانارة وتصريف المياه والمواد القذرة .</p> <p>لاموجب للحكم بالازالة . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه بتلك العقوبة . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٧ ) ... ..</p> <p>( ب ) وقوع بطلان في الحكم :</p> <p>خلو الحكم من تاريخ اصداره . أثره : بطلانه . عدم اندراج هذا البطلان تحت احدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . دخوله ضمن حالات البطلان التى تفتح سبيل الطعن فيه عملا بالبند ( ثانيا ) من المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر . لكل ذى شأن التمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الأسباب التى بنى عليها الطعن في الميعاد القانونى .</p> <p>( الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٨ ) ... ..</p>
٥٤٥	١٠٩	
٣٣٩	١	هيئة عامة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أسباب الطعن .
		”مالا يقبل منها“ :
		١ — للمحكمة الأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمأنت إليها، ولولم يكن في الدعوى من دليل سواها . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . ما دام تدليلها سائغا .
٤١٥	٨٥	( الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ) ... ..
		٢ — الأصل في الاجراءات الصحة وأن المحقق يباشر عمله في حدود اختصاصه .
		المجادلة في خصوص اختصاص مصدر الاذن بإصداره . اقتضاء ذلك تحقيقا موضوعيا . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٥٢	٩١	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١١ ) ... ..
		٣ — الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه المدنية . من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦١١	١٢٠	( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠ ) ... ..
		٤ — اختلاف الدفع ببطلان إذن التفتيش عن الدفع ببطلان اجراءاته . عدم جواز إثارة الدفع ببطلان اجراءات تنفيذ الاذن لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٤٣	١٢٤	( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ) ... ..
		الطعن للمرة الثانية .
		الحكم في الطعن :
		الطعن في الحكم للمرة الثانية . كون العيب الذي شاب الحكم مقصور على الخطأ في تطبيق القانون . على محكمة النقض القضاء

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		في الطعن بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها . المادتان ٣٩ ، ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطلب رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٤) ... ..
٤٣٠	٨٧	
 <b>نيابة عامة</b>  		
<b>سلطتها في اجراء التحقيق .</b>		
		١ — لرئيس النيابة عند الضرورة حق ندب عضو من أعضائها في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة . يكفي أن يتم هذا الندب شفاها بشرط وجود ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . المادتان ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١١) ... ..
٤٥٨	٩٢	
		٢ — شرط الحظر على النيابة باجراء تحقيق في الدعوى هو اتصال سلطة الحكم بالقضية . اتصال مستشار الإحالة الدعوى لا ينهي إختصاص النيابة العامة أو قاضي التحقيق . وله ذلك : قضاء الإحالة ليس إلا مرحلة نهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، شأنه في ذلك شأن النيابة العامة وقاضي التحقيق وغرفة الاتهام قبل حلوله محلها . (الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) ... ..
٦٣٢	١٢٣	



( ٥ )

هدم . هيئة عامة

هدم

راجع : بناء .

( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٣٨ )

هيئة عامة

احتفاظ شركة السكر والتقطير المصرية بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة في ظل أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ اشتراك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذي حدده القانون ليس من شأنه أن يغير من شكل تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع لأحكام القانون الخاص .

قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيق المادة ١١٣ عقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوكا لإحدى الهيئات العامة رغم ثبوت أن الحادث وقع قبل صدور التعديل المدخل على المادة المذكورة بمقتضى القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . خطأ في تطبيق القانون .

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

(و)

ورقة التكليف بالحضور . وصف التهمة .

### ورقة التكليف بالحضور

حضور المتهم في الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه .  
ليس له التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور . حقه في  
طلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطائه ميعادا  
لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . على المحكمة إجابته  
إلى طلبه .

عدم تطلب القانون حضور محام مع المتهم أثناء محاكمته في  
مواد الجنح والمخالفات .

( الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ) ... .. ٨٥ ٤١٥

### وصف التهمة

١ - عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه  
النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . هي مكلفة بتحديد الواقعة  
المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون  
عليها تطبيقا صحيحا . لا حاجة إلى لفت نظر الدفاع . ما دام  
أن الواقعة المادية المطروحة بها الدعوى ودارت على أساسها  
المرافعة لم تتغير . مثال .

( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣ ) ... .. ٨٤ ٤٠٧

٢ - الاستئناف . أثره : إعادة طرح الدعوى برمتها  
على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعا من المتهم وحده .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		لهذه المحكمة اعطاء الوقائع السابق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح . شرط ذلك : ألا توجه إلى المتهم أفعالا جديدة أو تشدد عليه العقوبة إذا كان هو المستأنف وحده . مثال .
٤١٥	٨٥	(الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٦٦٥/٥/٣) ... ..
		٣ — عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . من واجبها تحييص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . طالما أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد . وبشرط أن تبين المحكمة للمتهم التهمة المبدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا . مثال في جريمة هدم بناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم .
٥٣٨	١٠٨	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١) ... ..
		٤ — عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . للمحكمة تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف القانوني السليم .
		جلب المواد المخدرة لا يبدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية . تعديل المحكمة الوصف بالنسبة للطاعن من جلب إلى حيازة . لا اخلال بحق الدفاع . عدم الترام المحكمة بتنبيه الطاعن أو المدافع عنه إلى هذا التعديل .
٦٠٠	١١٩	(الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢١) ... ..



## القواعد القانونية

وبعض المبادئ العامة التي قررتها الدائرة المدنية مما يمس  
المواد الجنائية

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(١)
		إثبات . أموال عامة . أهلية
		<u>إثبات</u>
		إجراءات الإثبات :
		١ - تكليف الواقعة المنسوبة إلى الطاعة بأنها تزوير لا خيانة أمانة . إجازة إثباتها بكل الطرق . حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة ولو لم يدع أمامها بالتزوير . المادة ٢٩٠ مرافعات .
٦٧٨	١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢) ... ..
		٢ - إجازة الإثبات بالبيئة لاعتبار الواقعة تزويرا . لا يعتبر إساعة لمركز الطاعن طالما أن الحكم الابتدائي أجاز الإثبات بالبيئة .
٦٧٨	١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>طرق الاثبات :</b>
		<b>(١) الإقرار :</b>
		الإقرار . شرطه : صدوره من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه . وجوب إفادة الصيغة ثبوت الحق المقربه على سبيل اليقين والجزم .
٨٤٩	١٣٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠) ...
		<b>(ب) البيئة :</b>
		تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . النعى في هذا التقدير بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها الحكم . جدل موضوعي لا يتجاوز إثارته أمام محكمة النقض .
٥١٨	٨٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) ... ..
		<hr/> <b>أموال عامة</b> <hr/>
		<b>الجبانات :</b>
		عدم فقدان الجبانات صفتها كمال عام بمجرد إبطال الدفن فيها وإنما بانتهاء تخصيصها للنفقة العامة وإندثار معالمها وآثارها بجبانة . جواز تملكها بالتقادم من ذلك التاريخ .
٧٤٨	١١٨	(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>أهلية</b>
		<b>حق التقاضى :</b>
		١ - حق التقاضى يغير المرافعة أمام القضاء . حق التقاضى ورخصة لكل فرد فى الالتجاء إلى القضاء . المرافعة أمام القضاء نيابة فى الخصومة للدفاع أمام القضاء وتستلزم وكالة خاصة . (الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧) ... ..
٦٣٣	١٠٢	
		٢ - تحويل الحارس - كنائب - حق التقاضى فيما ينشأ عن أعمال الإدارة من منازعات لا يمنع الأصيل من ممارسة هذا الحق ما دام لم يمنع من ذلك . (الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧) ... ..
٦٣٣	١٠٢	
		٣ - حظر الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على الرعايا الفرنسيين إبرام العقود والتصرفات وتنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى مترتب على عقود سابقة ومنعهم من حق التقاضى . هذا الحظر والمنع ليس سلباً للأهلية وإنما هو منع من مباشرة هذه التصرفات . (الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧) ... ..
٦٣٣	١٠٢	
		<b>(ب)</b>
		<b>بطلان</b>
		<b>فى صحف الدعاوى</b>
		١ - النهى الوارد فى المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر فى حكم المادة ٢٥ مرافعات نصاً على بطلان صحيفة الدعوى التى لا يوقعها محام . بطلان حتمى دون حاجة لإثبات ترتب ضرر الخصم وهو لا يشترط إلا إذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان . (الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨) ... ..
٤٧٦	٧٧	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — فرض الشارع من إيجاب توقيع محام على صحف الدعاوى هو رعاية الصالح العام إلى جانب صالح المحامين ضمانا لمراعاة أحكام القانون . البطلان المترتب على عدم توقيع محام على صحف الدعاوى متعلق بالنظام العام . جواز الدفع به في أية حالة عليها الدعوى .
٤٧٦	٢٤ ٧٧	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨) ... ..
( ت )		
تزوير . تعويض		
تزوير		
		١ — حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة المقدمة إليها ولو لم يدع أمامها بالتزوير . استعمالها هذا الحق لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم .
٦٧٨	٢٤ ١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣) ... ..
٥٩٤	٢٤ ٩٧	(والطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠) ... ..
٦٧١	٢٤ ١٠٨	(والطن رقم ١ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٦/٢) ..
		٢ — طلب رفض الدعوى على أساس أن العقد مزور فإن ثبتت صحته فعلى أساس أنه وصية باطلة لصدوره في اللحظات الأخيرة من حياة مورثهم . لا يعتبر إقرارا بصحة العقد ولا ينطوي على تزول عن الحق في مطالبة الخصم بأشبات ما يدعيه .
٦٧٨	٢٤ ١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	تعويض
		عناصر التعويض :
		١ - تفويت الفرصة في الكسب أمر محقق يجب التعويض عنه عند تقدير التعويض عن العمل غير المشروع . (الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) ... ..
٥١٧	٢٤ ٨٦	٢ - بيان الحكم عناصر الضرر . تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر من سلطة محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) ... ..
٥٢٧	٢٤ ٨٦	٣ - الضرر الموجب للتعويض . وجوب كونه ضرراً محققاً . الضرر الاحتمالي الغير محقق الوقوع لا يستحق عنه التعويض إلا إذا وقع فعلاً . (الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٢) ... ..
٥٧٠	٢٤ ٩٣	٤ - ضرر مستقبل . التعويض عنه . متى كان محقق الوقوع . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠) ... ..
٧٣٦	٢٤ ١١٧	
		(خ) خطأ
		مستولية المكاوول . المادة ٦٥١ مدنى . قيامها بمحصل تهم بالبنى خلال مدة الضمان ولو كان ناشئاً عن عيب فى الأرض ذاتها . إلترام المكاوول إلترام بنتيجة هى بقاء البناء سليماً متيناً لمدة عشر سنوات . لا حاجة لإثبات خطأ فى جانب المكاوول . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠) ... ..
٧٣٦	٢٤ ١١٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د)
		<u>دعوى</u>
		تكييف الدعوى :
		تكييف الدعوى بكيفية الصحيح أمر يتعين على القاضي أن يقوم به من تلقاء نفسه .
٦٧٨	١٠٩	( الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣ ) ... ..
		(س)
		<u>سفه وغفلة</u>
		تصرفات ذى الغفلة والسفيه :
		١ — التصرف الصادر من ذى غفلة أو من سفه قبل تسجيل قرار الحجر عليه . قابليته للإبطال إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . لا يشترط اجتماع الأمرين . توافر الاستغلال عند عدم تعادل التزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة مع علم المتصرف الذى يعتمد إلى التصرف في أمواله بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .
٨١٥	١٢٩	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤) ... ..
		٢ — تعادل ما يفيد السفيه أو ذى الغفلة من تصرفه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر مع التزاماته أو عدم تعادلها من سلطة محكمة الموضوع . استخلاص إنعدام التعادل بأسباب مائغة لا معقب عليه .
٨١٥	١٢٩	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	(ع) عقد . علامة تجارية . عقد تفسير العقد : سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها . لاسلطان عليها في ذلك لمحكمة النقض ما دامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذي حصلته . (الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠) ... (والطن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠) ...
٨٦٣	١٣٦	...
٨٨٣	١٣٩	...
		علامة تجارية التشابه بين علامتين : إكتفاء محكمة الاستئناف بتأييد رأى محكمة الدرجة الأولى في أمر يقوم على التقدير الشخصي دون أعمال رقابتها الموضوعية كدرجة ثانية . قصور . مثال في التشابه بين علامتين تجاريتين . (الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨) ...
٤٦٨	٧٥	...
		(ق) قانون . قوة الأمر المقضى . قانون قاعدة عدم الاعتذار بالجهل بالقانون : إقراض علم الكافة بالقانون . عدم الاعتذار بالجهل إلا إذا حالت قوة قاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بتاتا

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إلى منطقة من مناطق الجمهورية . عدم مضي مدة كافية بين تنفيذ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وبين إعلان صحيفة الدعوى ليعلم المدعى بما أوجبه القانون لا يعد قوة قاهرة تبرر الإعتذار بالجهل به . استناد الحكم في تبرير ذلك إلى مجرد القول بعدم وصول عدد الجريدة الرسمية المدرج به القانون إلى المشتركين . قصور .
٤٧٦	٢٤ ٧٧	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨) ... ..
		تنازع القوانين من حيث الزمان :
		”الأثر المباشر للقانون والأثر الرجعي“ :
		تطبيق القانون - بوجه عام - على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به وإلغائه . سريان القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . عدم سريانه بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص .
٤٤٢	٢٤ ٧٠	(الطلب رقم ٥ لسنة ٣٢ ق ”رجال القضاء“ - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧) ... ..
		<h3>قوة الأمر المقضي</h3>
		١ - قوة الأمر المقضي . شروطه : وحدة الموضوع .
		مثال .
٦٢٨	٢٤ ١٠١	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٣ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦) ... ..
		٢ - قوة الأمر المقضي . أثره : منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأي دعوى تالية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مثال .
٥٧٧	٢٤ ٩٤ ... ..	(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٥)

٣ — قضاء الحكم بطلان الاستئناف المرفوع بعريضة  
لوجوب رفعه بتكليف بالحضور على خلاف حكم نهائي سابق  
صادر في استئناف آخر عن ذات الحكم المستأنف وحائز لقوة  
الأمر المقضى . وجوب احترام حجية الحكم النهائي السابق  
عند نظر الاستئناف الثاني ولو كان قد خالف صحيح القانون  
أو قاعدة من النظام العام . قوة الأمر المقضى تسمو على قواعد  
النظام العام وتغطي الخطأ في القانون .

٦٥١	٢٤ ١٠٤ ... ..	(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٥)
-----	---------------	---

(م)

## مسئولية

المسئولية التقصيرية :

تكيف الخطأ من مسائل القانون :

وصف الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ من مسائل  
القانون التي يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض .  
قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع التي  
تستقل بها محكمة الموضوع .

٦١٤	٢٤ ٩٩ ... ..	(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٥)
-----	--------------	---



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		( ن )
		<u>نقض</u>
		المصلحة في الطعن :
		وجوب توافر المصلحة في الطعن وقت رفعه . زوالها بعد ذلك لا أثر له .
٨٠٢	١٢٧	( الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤ ) ... ..
		( و )
		<u>وصى</u>
		قرار المجلس الحسبي بانفراد الوصى المنضم بإدارة التركة . معناه : عزل الوصى الأول من الوصاية . أثره : زوال صفته في تمثيل القاصر في التقاضي .
٧٢٨	١١٦	( الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠ ) ... ..

## فهرس المواد

### قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعده	المادة والموضوع	رقم القاعده	المادة والموضوع
	١٢٣ - على المحقق إثبات ما يكشف عن شخصية المتهم . عدم الترامه بالكشف عن شخصيته للتمهم .	٧٩	٣٠ - التلبس . "حالة التلبس بالجريمة"
٨٧	١٨٠ - قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على غرفة الاتهام في حالة قضاء المحكمة الجزئية نهائيا بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية إذا رأت وجهها للسير في الدعوى احوالها إلى محكمة الجنائيات بطريق الخيرة بين وصفى الجنائية والجنحة ، سواء أكان وصف الجنائية محل شك في نظرها أو كان	١٢٣	٥٥ - وما بعدها . "إجراءات تحرير المضبوطات . لا بطلان على مخالفتها"
		٧٥	٣/٦٣ - المعدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ "رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط"
		٩٢٤٩١	٩١ - إذن التفتيش : "شكاه . بياناته"
		١٢٤	"إصداره"
		١٢٤٤٩١	"تنفيذه"

## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	١٩٩ وما بعدها - اختصاص النيابة العامة في إجراء التحقيق -		وصف الجنحة هو الوصف الظاهر. وعلى محكمة الجنايات التصدي لموضوع الدعوى والحكم فيها ولو كانت الواقعة جنحة.
	”شرط الحظر على النيابة بإجراء تحقيق في الدعوى : هو اتصال سلطة الحكم بها. اتصال مستشار الإحالة ، بالدعوى لا ينهي اختصاص النيابة العامة أو قاضي التحقيق .“	١٠٧	١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ - محكمة الجنايات ” إجراءات سماع الشهود أمامها “ .
١٢٣	٢٣٢ - دعوى مباشرة. للدعى المدني أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة تحريك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة .	١٠٢	١٩٣ المعدلة بالقانون ٨٠٧ لسنة ١٩٦٢ ” من له حق الطعن بالتقضى في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ووضع أسباب الطعن “
١٢٠		٨٠	



## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٠٢	٣٨١ ، ٢٧١ - ” لمحكمة الجنايات الاكتفاء باعتراف المتهم والحكم عليه بغير سماع شهود “ .	١١٥	٢٣٧ ، ٣٧٥ - ٣٧٧ - إجراءات المحاكمة . ” الخصم في الدعوى هو الأصل فيها . المحامي مجرد نائب عنه . حضور محام مع الخصم لا ينفي حق الأخير في أن يتقدم بما يعن له من دفاع أو طلبات “ .
١٠١	٢٧٥ - نظر الدعوى وترتيب إجراءات المحاكمة . ” شفوية المرافعة “		٢٤٧ - رد القضية عن الحكم .
١٢٥	٢٨٧ - أهلية الشهادة العبرة فيها بوقت وقوع الأمر الذي تؤدي عنه وبوقت أدائها .		” القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى لا يدل بذاته على أن المحكمة كانت رأيا نهائيا ضده “ .
٨٤	٢٨٩ / ٢ المعدلة - للمحكمة الإستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك ؟	١٢٣	

## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	٣١٠ - تسبيب الأحكام:		٢٩٠ - تلاوة أقوال
١٢٠ ، (١) هيئة عامة	”بيانات التسبيب“	٨٤	الشهود من الإجازات. متى تكون واجبة ؟
٩٢٦٨٩٦٧٤ ٦٩٩٦٩٣ ٦١٠٥٦١٠٤ ١١٧٦١١٥	”تسبيب معيب“ .	٨٧ ، ٨٥ ١٠٦	٣٠٢ - تقدير الدليل .
		٨٩٦٨١	٢/٣٠٤ - تقدير العقوبة .
٨١٦٧٨٦٧٢ ٩٢٦٩١٦٨٥ ٦١٠٣٦٩٤ ٦١١١٦١١٠ ٦١١٩٦١١٨ ٦١٢١٦١٢٠ ١٢٤٦١٢٢	”تسبيب غير معيب“ .		٣٠٨ ، ٣٠٧ - عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . هي مكلفة بتحصيل الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفاتها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً .
٨٤	”ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل“	٦١٠٨٦٨٤ ١١٩	
١٢٠٦٩٧	٣١٢ - وضع الحكم والتوقيع عليه .		

## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٩٦	٣٩٨ - إعلان المحكوم عليه بالحكم الغيابي . ٤٠٢ وما بعدها - استئناف .	٧٤	استثناء أحكام البراءة من البطلان إذا لم توقع أسبابها في الميعاد المقرر قانونا . عدم انصراف هذا الاستثناء إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية .
١١٣	"استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا . إفادته أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه بالجوء إلى طريق الاستئناف ."	٨٥	٣٣٤ - التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور .
١١٤	أثر الاستئناف ونظره : "الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعا من المتهم وحده"	١١٦	٣٣٩ - إجراءات المحاكمة . إصابة المتهم بمرض عقلي بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون في مكنته الدفاع بذاته عن نفسه .



## (تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعلة	المادة والموضوع	رقم القاعلة	المادة والموضوع
	٢٥/٢ - أخذ المشرع فيما سنه من إجراءات في شأن الطعن في المواد الجزائية بمبدأ التقيد بأسباب الطعن وعدم إبداء أسباب جديدة بعد الميعاد القانوني. تحديد الأسباب التي تمس النظام العام وتبجز للحكمة أن تستند إليها من تلقاء نفسها في قض الحكم .	٧٧	ميعاد الاستئناف . إمتداده : "لا يشترط لإمتداد الميعاد أن يحصل الاستئناف الأصلي في نهاية المدة المقررة للتقرير به . إمتداد الميعاد سواء تم الاستئناف الأصلي في نهاية المدة أو في خلالها" .
(١) هيئة عامة	٤٥٤ ، ٤٥٥ - حجة الشيء المقضي به .	٩٤ ، ٨٤	٤١١ - محكمة ثاني درجة تقضى على مقتضى الأوراق . هي لاتسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لعماعهم .
٧٢			

## قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	٣٩ ٤٠٤ - فاعل أصلي شريك .		٢٥ - الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة إلى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة . طبيعته : حلف مثل هؤلاء اليمين في خلال فترة الحرمان
	” تحمل الفاعل أو الشريك مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عنها ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى المتفق على ارتكابها . “	١٢١	أثره : لا بطلان
١١١			٣٠ - وجوب تفسير المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شان الأسلحة والذخائر على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات
	” حمل السلاح في السرقة ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به “ .	٧٦	
١١١			

## (تاج) قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٨٨	٤٨ - جريمة الاتفاق الجنائي . "أركانها" :	١٢٢	٤٤ مكرر - إخفاء أشياء متحصلة من جريمة
١١٠	٦٠ - للزوج حق تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقرر . "حدود هذا الحق"	١٢٥	٤٥ - شروع . "البدء في التنفيذ - الأعمال التحضيرية"
١١٦	٦٢ - موانع العقاب . "المرض العقلي" : "إصابة المتهم بمرض عقلي بعد وقوع الجريمة . وجوب وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود إلى رشده ويكون في مكنته الدفاع بذاته عن نفسه .	١٢٣٦٨٨	٤٥ ٢٠٢٦ - جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية متى تتحقق ؟ مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في أعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الإتقان تكفل لها الرواج في المعاملة شروع معاقب عليه .



## (تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	ركن الجناية المنصوص عليها في هذه المادة الأدبي : ضرورة أن يتوافر لدى الجاني فضلا عن القصد الجنائي العام نية خاصة تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .		١١٣ - المعدلة بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ والقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . "مدى انطباقها على موظفي شركة السكر والتقطير المصرية" .
١١٨	٢٠٤ مكرر ( ٢ ) جريمة حيازة الأدوات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وترويجها . يكفي لقيامها أن تكون الحيازة بغير مسوغ .	٨٧	١٢٣ - رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط .
		٧٥	١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ مكرر .
			جنح التعدي على الموظفين . ركنها الأدبي : توافره بمجرد قيام القصد الجنائي العام .
١٢٣		١١٨	١٣٧ مكرر ( ١ )

## (تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٠٦٤٩٣	الشرعى ومقتضياته . أمر اعتبارى .	١١١	٢٣٠ - قتل عمد "نية القتل"
١١١	٣١٦ - سرقة مع حمل سلاح . حمل السلاح فى السرقة ظرف ماذى متصل بالفعل الإجرامى . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به .	٩٠	٢٤٠ - طاعة مستديمة . "المقصود بعبارة يستحيل برؤها" .
٨٧	٣١٧ - ١ - ٧٤٥٤ - سرقة .	٨١	١/٢٤٢ - ضرب "تقدير العقوبة"
١٠٠	٣٢٥ - التوقيع على سند بالإكراه . "ركن القوة أو التهديد فى هذه الجريمة" .		٢/٢٤٦ - حق الدفاع الشرعى . متى ينشأ ؟ تقدير ظروف الدفاع

## (تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٢٢	٣٤١ - خيانة أمانة : " ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة خيانة أمانة " .	١٠١	٣٣٦ ، ٣٣٧ - شيك بلون رصيد .  " ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته إذا ما أناها بنية سليمة " .

## قانون المرافعات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٨٦	٣١٣ ، ٣١٤ - رد القضاء عن الحكم - " قضاء القاضي في الدعوى على الرغم من كشفه عن اعتناقه لرأى معين في الدعوى . صدور حكمه باطلا .	١٢٥	٢٠٣ - أهلية الشهادة . العبرة فيها بوقت وقوع الأمر الذي تؤدي عنه وبوقت أدائها .



## قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٧٦٠٧٥٠٧٣ ٨٧٠٨٢٠٧٧ ٩٢٠٨٨	المادة ٣٠ - حالات الطعن بالنقض : " الخطأ في تطبيق القانون " .		القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
١٢٢٠٩٤ ٨٠	" المصلحة في الطعن " . " من له حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ووضع أسباب الطعن " . المادتان ٣٠ ( أولا ) ، ( ثانيا ) ٢/٣٥ ، خلو الحكم من تاريخ إصداره لا يندرج تحت إحدى الحالات التي يكون فيها لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . ( ١ ) هيئة عامة		المادتان ٣٥ ، ٢/٧ - أخذ المشرع فيما سنه من إجراءات في شأن الطعن بالنقض في المواد الجزائية بمبدأ التقييد بأسباب الطعن وعدم إبداء أسباب جديدة بعد الميعاد القانوني . تحديده الأسباب التي تمس النظام العام وتجزئ للحكمة أن تستند إليها من تلقاء نفسها في نقض الحكم . ( ١ ) هيئة عامة

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٠٧	ما يجوز الطعن فيه من الأحكام : "الحكم المنهى للخصومة على خلاف ظاهره".		المواد ٣٠ ، ٢/٣٥ ، ٢/٣٩ - ٣ ، ٤٦ الأحوال التي يكون فيها لمحكمة النقض تقض أحكام الإعدام من تلقاء نفسها ؟ منها حالة خلو الحكم من تاريخ إصداره .
(١) هيئة عامة	المادتان ٣٤ ، ١/٣٥ - شرط التمسك ببطلان الحكم لخلوه من تاريخ إصداره أمام محكمة النقض :	(١) هيئة عامة	المادة ٣٤ - الطعن بالنقض : "طبيعته" .
٨٧	المادتان ٣٩ ، ٤٥ "الطعن بالنقض للمرة الثانية - الحكم في الطعن"	١٢٠	التقرير بالطعن : "مبعاده" .
	١٢٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، ٧٥ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء .	٨٢	"وضع أسبابه وإداعها" .
		٨٠	"ما لا يقبل من الأسباب" .
		١٢٠ ، ٩١ ، ١٢٤	

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	المادة ٣٤/١ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين انتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب.	٩٢	سلطة رئيس النيابة في نذب أحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة .
(٢) تقابات			القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة . "القيود بجدول المحامين . شروطه : لا يلزم سابقة الاشتغال في أعمال فنية معينة" .
٩١	القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر .		"عدم اشتراط هذا القانون حدا أقصى للسنة يتمتع على من يتجاوز قيده اسمه بالجدول" .
	المادتان ٧ ج/٣٦٤/٣ اشتراط القانون المذكور في الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات التي تعد ظروفا مشددا للجريمة إحراز السلاح أن تكون حيازتها أو إحرازها بقصد الاتجار .		"تقدير توافر أو فقدان حسن السمعة والسيرة والأهلية للاحترام الواجب لمهنة المحاماة . متروك للجنة قبول المحامين على أن يكون تقديرها سائغا" .
٨٣		(١) تقابات	



## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٩٨	الإجرامى وعماقديقترفه وحده من أفعال معاقب عليها قانونا .	٧٦	المادة ١٠ - تسليم السلاح المرخص إلى شخص غير مرخص له بحمله . أثره :
	المادة ٨٧ التى حلت محل المادة ٥٣ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .	٧٦	المادة ٣٠ - وجوب تفسيرها على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ عقوبات .
	نص الشارع على نوعين من التضامن فى المسئولية ( أولهما ) التضامن فى المسئولية الجنائية والمدنية بين أصحاب العمل الأصليين ( وثانيهما ) التضامن فى المسئولية المدنية فحسب بين صاحب العمل الأصلي ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها .	١٠٤	القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المادتان ٥٧، ٣ - تعريف الأجر . الترام رب العمل عند نقل العامل من عمل إلى آخر بعدم المسام بأجره .
٩٨			المادتان ٢٢١، ٥٣ - عدم مسئولية رب العمل الأصلى عن نشاط المقاول من الباطن

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١١٢	القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير . "الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات" .	١١٩	القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ "جلب المواد المخدرة لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية" .
	المادة الأولى من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال التجارية والصناعية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ والبند ٣٨ من القسم الأول والبندين ٤٣ ، ١٢٥ من القسم الثاني من الجدول المرافق .	١١٧	"القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة . ماهيته ؟" .
	"محال عمل الأقفاص والسلال وتشغيل الخيزان . وجوب الحصول على ترخيص بإدارتها" .	٧٩	"استقلال جريمة إعداد المحل وتجهيزه لتعاطي الجواهر المخدرة عن جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي . لكل مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية" .
٧٣		٨٥	١ من المرسوم بقانون لسنة ١٩٥١ . تسهيل البغاء .

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	١٧ من القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ الترام أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات بتقديم العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبيًا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم وإلا حق عقابهم .		٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ .  ”شروط إنزال العقاب إعمالاً للمادة المذكورة“ .  ”العبرة في تقليد العلامات التجارية هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف“ ٩٩
٨٢	القوانين ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٣٦ لسنة ١٩٦٢ — إحتفاظ شركة السكر والتقطير المصرية بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة		٣ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب .  نطاق تطبيق هذه المادة قاصر على الطرق والأماكن العامة بالمدين وحدها دون القرى ٩٥



## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٨٤	<p>”مواصفات المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية. المجادلة في مصدر هذه المياه. غير مقبولة. تحقق العنصر المادى للجريمة بمجرد إنتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية“.</p>	٨٧	<p>في ظل أحكام القانون ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ . خصـوعها لأحكام القانون الخاص رغم اشتراك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذى حدده القانون .</p>
١٠٩	<p>١٣٤ ١٢٤٦ ٤٤٤٣٤٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضى . شروط الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام هذا القانون .</p>		<p>١/٧٤٢ من المرسوم الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ٨٠٤ لسنة ١٩٦١</p>

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢		٧٤٥، ٢٤١ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني، ٦٤١ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .
١٠٩	”العقوبة المقررة بهذه المادة في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص“	١٠٨	وجوب توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني إذا ما قام مقتضاها إلى جانب العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم هدم المباني .

## قرارات جمهورية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
		٨٧	القرار رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ - بيان مجالس إدارة المؤسسات العامة .

## قرارات وزارية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الرقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر بتنفيذا للقانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٦	٨١	قرار وزير العدل الصادر في ١٤/١/١٩٦٤ بإنشاء نيابة ومحكمة جزئية يختصان بجرائم الآداب بمدينة القاهرة طبعته: قرار تنظيمي لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها العام .



## (تابع) قرارات وزارية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	ماورد بها من تطبيق باقى مواد القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ فى شان الكلاب على جميع جهات الجمهورية لا يلغى النص الصريح فى المادة ٣ من القانون المذكور على أن نطاق تطبيق حكم هذا النص قاصر على المدن فقط دون القرى وغيرها من الجهات الأخرى التى تأخذ حكمها .	٨٢	إلتزام أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات بتقديم العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طيا وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم وإلا حق عقابهم .
٩٥	قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرقابة على تصدير البطاطس .	٨٢	قرار وزير الصحة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ - إنطباقه على العمال دون أصحاب المصانع .
١١٢			المادة ٢ من قرار وزير الزراعة الصادر فى ١٩٥٦/١١/٥ -

# موضوعات فهرس الأحكام الصادرة

من الهيئة العامة للواد الجزائية

ومن الدائرة الجزائية وصفحاته

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(أ)		(ب)	
إتفاق جنائي ... ..	٦	بطلان ... ..	٢٠
إثبات ... ..	٧	بناء ... ..	٢٠
إجراءات المحاكمة ... ..	١٠	(ت)	
إختصاص ... ..	١٣	تبديد ... ..	٢٢
إختلاس أموال أميرية ... ..	١٤	تحقيق ... ..	٢٢
إخفاء أشياء متحصلة ... ..		ترويج ... ..	٢٤
من جريمة ... ..	١٤	تزييف ... ..	٢٤
إزالة ... ..	١٤	تسهيل البغاء ... ..	٢٥
أسباب الإباحة وموانع ... ..		تصدير ... ..	٢٥
العقاب ... ..	١٥	تعد ... ..	٢٥
إستئناف ... ..	١٦	تفتيش ... ..	٢٦
إشتراك ... ..	١٨	تقسيم ... ..	٢٨
إعتراف ... ..	١٨	تقليد ... ..	٢٨
إعلان ... ..	١٨	تلبس ... ..	٢٩
إكراه ... ..	١٩	تنظيم ... ..	٢٩
التوقيع على سند بالإكراه ... ..	١٩	(ج)	
أمر بالوجه ... ..	١٩	جريمة ... ..	٢٩
		جلب ... ..	٣٣
		جنون ... ..	٣٣

## ( ب )

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ح)		(ش)	
حكم ... ..	٣٣	شركات ... ..	٥٦
(خ)		شروع ... ..	٥٧
خيانة أمانة ... ..	٤٦	شريك ... ..	٥٨
(د)		شهادة ... ..	٥٩
دعارة ... ..	٤٦	شهود ... ..	٥٩
دعوى جنائية ... ..	٤٦	شيك بدون رصيد ... ..	٥٩
دعوى مباشرة ... ..	٤٧	(ص)	
دعوى مدنية ... ..	٤٧	صحافة ... ..	٦٠
دفاع ... ..	٤٨	(ض)	
دفاع شرعى ... ..	٥٢	ضرائب ... ..	٦٠
دفوع ... ..	٥٢	ضرب أنفى إلى الموت ... ..	٦١
(ر)		(ط)	
رد القضاء ... ..	٥٣	طعن ... ..	٦١
رسوم قضائية ... ..	٥٤	(ظ)	
رشوة ... ..	٥٤	ظروف مشددة ... ..	٦١
(س)		(ع)	
سب ... ..	٥٤	عاهة عقلية ... ..	٦٢
سرقه ... ..	٥٥	عاهة مستديمة ... ..	٦٢
سلاح ... ..	٥٥	عقوبة ... ..	٦٢
		علامة تجارية ... ..	٦٥
		عمل ... ..	٦٥



الموضوع	رقم الصحيفة	الموضوع	رقم الصحيفة
( غ )		( تايج ) ( م )	
غرفة الإتهام ... ..	٦٦	محاماة ... ..	٧٣
غش ... ..	٦٧	محضر الجلسة ... ..	٧٤
( ف )		محكمة استئنافية ... ..	٧٤
مل أصلي ... ..	٦٧	محكمة الجنايات ... ..	٧٥
( ق )		محكمة الموضوع ... ..	٧٦
قانون ... ..	٦٨	مسئولية جنائية ... ..	٧٧
قتل خطأ ... ..	٦٩	مسئولية مدنية ... ..	٧٨
قتل عمد ... ..	٦٩	مستشار الإحالة ... ..	٧٩
قصد جنائي ... ..	٧٠	مستشار فرد ... ..	٧٩
قضاة ... ..	٧٠	معارضة ... ..	٨٠
نقوة الأمر المقضى ... ..	٧٠	معاينة ... ..	٨٠
( ك )		مواد مخدرة ... ..	٨١
كلاب ... ..	٧١	موانع العقاب ... ..	٨٢
( ل )		مياه غازية ... ..	٨٢
لائحة تنفيذية ... ..	٧١	( ن )	
( م )		نظام عام ... ..	٨٣
مبان ... ..	٧٢	نقابات ... ..	٨٣
...	٧٢	نقض ... ..	٨٣
محال صناعية وتجارية ... ..	٧٢	نيابة عامة ... ..	٩١

( د )

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
( هـ )		( و )	
هدم ... ..	٩٢	ورقة التكليف بالحضور...	٩٣
هيئة عامة ... ..	٩٢	وصف التهمة ... ..	٩٣





## التصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٣٤٤	٥	الإستثناء	الاستثناء
٣٨٠	١٩	الموفوع	المرفوع
٤١٧	١٠	سبابه	أسبابه
٤٢٠	١٠	الثانية	الثانية
٤٣٦	١٢	متسخدمين	مستخدمين
٤٣٨	١٥	والتنظيم	والنظم
٤٦٣	٩	الدفاع	الدفاع
٤٦٧	١٦	الزام	الترام
٤٧٩	٢٠	أنه	على أنه
٤٩٩	٨	بخلع	خلع
٥٧٦	٨	يعين	يعن
٥٩٧	١٠	حقها	حقهما
٦٠٠	١٦	بها	لها
٦٤١	٢٦	بعض	بعد

طبع بالهيئة العامة لشتون المطابع الأميرية بالقاهرة ما

على سلطان على  
عضو مجلس الادارة المتدب

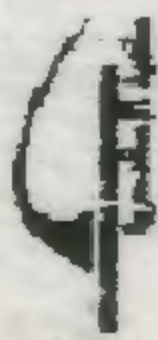




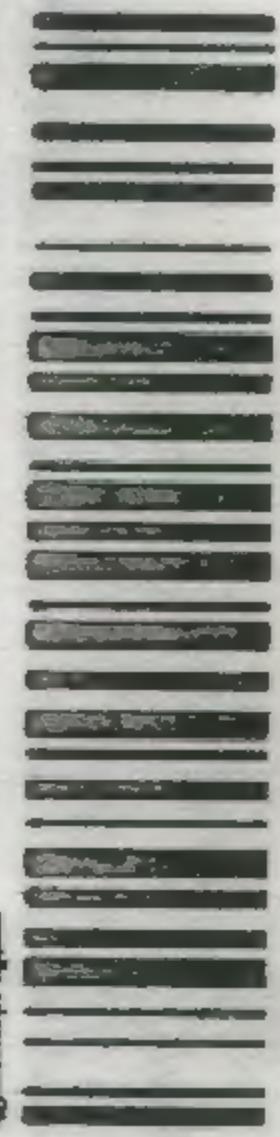








Bibliotheca Alexandrina



0536718